ثانيا :

قسم التحقيق

[مقدمة] [1]

بسم الله الرحمن الرحيم

.....

(١/ب) أحــقُ خبرٍ يكون مبتدأً به الصحائفُ ، وأحسن زهر تُفَوَّفُ [2]منه حديقة اللطائف ، حمدُ الله الذى نصب النحو في الكلام ، منزلة الملح في الطعام ، وجزم دقائقه عن بصائر الطَّغَام [3]، فإنه أنفع العلوم ، وأهدى إلى المقصود والمرام .

والصلاة والسلام على محمد المبعوث في سروات [4] القبائل ، المنعوت بتوضيح البراهين ، وتنقيح الدلائل ، وعلى آله وأصحابه الذين بهم الإعراب [5] في رفع الإسلام ، والبناء في كسر أداة الكفر والظلام .

وبعــد .. فإن أنصب العلوم رفعا ، وأعظمها نفعا ، وأجدرها بصرف الخواطر ، وأولاهــا بالافتــتاح في الدفاتر ، هو علم الإعراب ؛ لكونه مناطا للدين القويم ، ومدارا للصــراط المســتقيم ، ومورثا في كل شئ غاية الإتقان ، لا سيما في كلام الله المنزل (٢/أ) المســمى بالقرآن ؛ لعموم عوائده ، وشمول فوائده فَبِالحَرِي [6] أن يجعل طلاب العلوم الإسلامية عنان الاعتناء إليه مصروفا ، وأن يتخذوه دائما لطباعهم مأنوسا .

ثم إني طالما رأيت المختصر المنسوب إلى الإمام الهمام كشاف المشكلات حلال المعضــلات ، أستاذنا أستاذ العَالِمين ، إنسان عيون العَالِمين ، سعد الحق والملة والدين التفتازانى [7] ، تغمده الله بغفرانه .

---

(١) العنوان من الباحث وكل ما يأتي عنوانا بين معقوفتين فهو كذلك .

(٢) تُفَوَّفُ أى : تزين ، انظر اللسان مادة (ف و ف) ، ط دار صادر .

(٣) الطغام : أراذلُ الناس وأوغادُهم ، وأنشد أبو العباس :-

إذَا كَانَ اللَّبيبُ كَذَا جَهُولاَ ... فَمَا فَضلُ اللَّبِيبِ عَلَى الطَّغَام ؟!

والواحد والجمع في ذلك سواء ، انظر اللسان مادة (ط غ م) .

(٣) الســروات : جمــع ســراة وألفها منقلبة عن واولقولهم في الجمع : سروات ، وسراة كل شئ: أعلاه ، وظهره ، ووسطه ، انظر اللسان مادة (س ر و) .

(٥) من معانى الإعراب : الإبانة ، والإيضاح ، والإفصاح – انظر اللسان مادة (ع ر ب) .

(٦) الحــرى : الخلــيق ، يقــال : فلانٌ حَرِيٌّ بكذا ، وحَرَىَ بكذا ، وَحَرِ بكذا ، وبالحَرى أن يكون كذا أى : جديرٌ وخليقٌ ، اللسان مادة (ح ر ى) .

(٧) هــو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى ، ولد فى تفتازان سنة ٧١٢هـ ، وقد أفرد له المبحث الأول من الفصل الأول من الدراسة .

وبــوأه بُحْبُوحَةَ [1] جِنَانِه ، وكان مشتملا على غرر الفوائد ، ومنطبقا على درر الفرائد ، وكان في بعض ألفاظه انعقاد يحتاج إلى إيماءٍ زهيدٍ ، وإطلاقٌ يفتقر إلى تقييد ، فناجيــت ذَرْعِي [2] أن أشرحه شرحا بمبيط خفاءه ، ويبين رموزه وإشارته وإيماءه ، فخاطبني بقوله :

أَراكَ عَلَى شَفا خَطِرٍ مهولِ ∴ بَمَا أَو دَعتَ رَأْسَكَ فِي فُضولِ [3]

(٢/ب) وكنــت فيما بين ذلك أقدم رجلا وأؤخر أخرى ، إلى أن أشار إليَّ من به يتصــعد رتــبة الدين والدنيا ، ويتطأطأ دون سرادق جلاله رقاب الأمراء والوزراء ، وعهــده حضــرة آصف العهد بل سليمانه [4] ، وملاذ أهل العالم بعدله وإحسانه ، رافع مراتــب العلــم إلى الغاية القصوى ، ناظم مصالح أرباب الدين والدنيا ، المنصور في الســماء ، المظفــر على الأعداء ، الأمير الأعظم (شاهملك بهادر) [5] لا زالت أثار معاليه لامعة على صفحات الليالي والأيام .

---

(١) البُحْبُوحَة :وسط المحلة، وبحبوحة الدار وسطها،وفي الحديث أنه -صلى الله عليه وسلم- قال :"من سره أن يســكن بُحْبُوحَةَ الجنة فليلزم الجماعة ؛ فإن الشيطان مع الواحد وهو مع الاثنين أبعد"، قال أبو عبيد : أراد ببحبوحة الجنة وسطها . انظر : اللسان مادة (ب ح ح)

(٢) الذرع : الوسع والطاقة ، ومنه الحديث : " فكبر فى ذرعى " أى : عظم وقعه ، وجل عندى . انظر اللسان مادة (ذ ر ع)

(٣) البيــت مــن الوافــر ، وهــو من قصيدة لبديع الزمان الهمذانى يرد بها على أحد الشعوبيين فى حضرة الصاحب بن عباد ، انظر: مقدمة الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٤٨/١ ، ٤٩ .

(٤) ورد فــي تفســير قوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ من الآية رقم (٤٠) سورة النمل: أن الــذى قــال ذلك هو آصف بن برخياء ، وكان صديقا يعلم الاسم الأعظم الذي إذا دعى به الله أجاب ، وعليه فيكون مراد المؤلف أن يصف عهده بعهد هذا الصديق آصف . ثم أضرب عن ذلك، ووصف عهده بأنه عهد سليمانى فترقى من الصديق إلى النبى ، انظر: تفسير ابن كثير٣٦٤/٣ ط دار التراث العربى .

(٥) لم أعثر على ملك ، أو أمير في هذه الفترة باسم (شاهملك بهادر)، وربما كان لقبا فارسيا للملك (شاه رخ) ، أحد أبناء (تيمورلنك) والذى كان يحكم خراسان وسجستان وما وراء النهر ، وإيران ثم آلت إليه البلاد التى كان يحكمها أخوه (ميران شاه) بعد موته ، فأصبح يحكم كل إمبراطورية أبيه ، وبسط سلطانه على الصين ، والهــند وعاش طويلا حتى مات سنة ٨٥١هـ أى : بعد تأليف هذا الكتاب الذى بين أيدينا – بثمانية وعشرين عامــا ، وكــان يرعى العلوم والآداب في مملكته الواسعة ، وكان يتخذ هراة بأفغانستان عاصمة له،وهى البلد الــتى نشأ فيها الشارح وثبت أن الشارح – رحمه الله – ألف هذا الشرح في عمر العشرين ، أى : عام ٨٢٣هـ وهــى نفــس الفــترة المصاحبة لهذا الملك والذى تنطبق عليه هذه الأوصاف الكثيرة ، ويدل على ذلك قول=

وأطناب [1] دولته مربوطة بأوتاد الخلود والدوام ؛ فإنه هو الذى يتلألأ بين الأمراء تلألؤ الشمس بين الكواكب في أفق السماء ، فالمرجو من كرمه أن يسكت عن مؤاخذتي فـــي جمـــع ذلـــك كل لسان ، ويمنع عن إصابتي بالتخطئة كل لسان ، فإني بالنقصان لمعترف ، وللخطايا لمقترف (٣/أ) .

فشـــرعت فـــيه علـــى مقتضى إشارته ، وشرحت له شرحا وافيا لحل عبارته ، وســـميته بـــــ " الرشاد في شرح الإرشاد " [2] ، فجـــاء معولا على كـــرم الإخـــوان والخـــــلان ، فإنـــه أول قطر نشأت سحابته من بحر [العمان] [3] ، ﴿ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ، وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾ . [4]

قال المصنف[5] – رفع الله درجته في العليين : (**الحمد لله**) وأقول ، وأنا الفقير المفتقر إلى رحمة الله الحامى ، شيخ **على بن مجد الدين بن محمد بن مسعود بـــــن**

= الشـــارح في الورقة الأخيرة من المخطوط : وقد كان الاختتام والافتتاح بدار السلطنة بهراة – حفظها الله – ، انظر فيما سبق :

إيران ماضيها وحاضرها ، لدونالد ولبر ص٧٩ ، ط مكتبة مصر سنة ٣٧٧هـــ ص ٧٩ .

وتاريخ الأدب العربى لشوقى ضيف ط دار المعارف " الطبعة الثانية ٤٩٧/٥ وأفغانستان بين الأمس واليوم ، تأليف ابو العنين فهمى محمد . ص ٤٦ : ٤٧ ، ط دار الكاتب العربى سنة ١٩٦٩م .

(١) الأطناب : الحبال الطوال ، يشد بهما البيت والسرادق ، انظر اللسان مادة (ط ن ب) .

(٢) تصـــادف أن سمى كل من صاحب هذا الكتاب على بن محمد البسطامى . ، ومحمد بن الشريف الحسينى شـــرحهما بـــــ " الرشاد في شرح الإرشاد " وقد فرغ كل منهما من شرحه سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة . انظـــر كشـــف الظـــنون ٦٧/١ ، وشذرات الذهب ٣١٩/٧ ، وقد سبق الحديث عن شروح كتاب الإرشاد فى المبحث الثانى من الفصل الأول فى قسم الدراسة .

(٣) (العمان) : هكذا رسمت ولم استطع الوقوف على صوابها بما يستقيم والمعنى .

(٤) الأيتان رقم (٨٧ ، ٨٨) من سورة ص .

(٥) هو : العلامة التفتازاني وقد سبق ترجمته ص ١٤١ .

.....

محمود الشَاهْرُودِى البِسْطَامِى [١] – غفر الله ذنوبه ، وستر في الدارين نقصانه وعيوبه آثـر المصنف – رحمه الله – بعد التيمن بالتسمية افتتاح الكتاب بحمد الله ، اقتداء بخير الكـلام ، واقـتفاء بسنة نبينا – عليه الصلاة (٣/ب) والسلام [٢] ، وإفادة لمعنى الثبوت والـدوام . فقولـه : (**الحَمْدُ**) مبتدأ خبره قوله : (لِلّهِ) وهو في الأصل كان ظرفا [لغويا] [٣] ثم صار ظرفا مستقرا ، وقدم الأول على الثانى ؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ [٤] ولا صارف والحصر حاصل ؛ إذ المبتدأ معرف بلام الجنس .

ثم إن نعم الله –عز وعلا – على كثرتها قسمان : دائمة ثابتة ، وحادثة متجددة ، فاخـتار المصـنف في الحمد عليها عبارة ذات وجهين [٥] ؛ ليفيد في أحد الوجهين ما يناسب الأول ، وفي الآخر ما يناسب الثانى ، ومن هنا اختلف اختيار العلماء فمنهم من يختار الجملة الاسمية [٦] ، ومنهم من يختار الفعلية [٧] جريا على قضية التناسب ، ثم إن

---

[١] هو على بن – مجد الدين محمود – بن محمد بن مسعود بن محمود الشاهرودى توفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة ، له تصانيف عديدة في النحو، وغيره من العلوم ، وقد أفرد جزء من الدراسة للحديث عنه ، انظر في ترجمته : ،

البدر الطالع ٤٩٧/١ ، وشذرات الذهب ٣١٩/٧ ، والأعلام ٩/٥ .

[٢] فقـد بدأ القرآن الكريم بالفاتحة وأولها بعد التسمية – الحمد ، وقال صلى الله عليه وسلم فى الحديث الذى أخرجه ابن ماجه عن أبى هريرة قال : قال صلى الله عليه وسلم : " كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع " سنن ابن ماجه ٦١٠/١ ط المطبعة العلمية ، الأولى ١٣١٣ هـ .

[٣] فـي الأصـل (لغـوا) وما اثبت أدق ، والظرف اللغوى هو : ما كان العامل فيه مذكورا ، والظرف المستقر : ما كان العامل فيه مقدرا ، انظر: التعريفات للجرجانى ص ١٨٥ : ١٨٦ .

[٤] وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقديمه ليتحقق ، ويجوز تأخيره حيث لا مانع ، نحو : قائم زيد ، أ هـ همع الهوامع ٣٢٩/١ ط دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٩٨ .

[٥] يقصد بجملة " عبارة ذات وجهين " باعتبار متعلق الجار والمجرور ، فهو متعلق بمحذوف تقديره : كائن ، أو استقر .

[٦] ممـن اختار تقدير المتعلق كائن ، أو مستقر : البصريون ، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والأصـل فـي الخبر أن يكون اسما مفردا ، وقد رجح ذلك ابن مالك ، انظر: التصريح ، ط دار إحياء الكتب العربية ١ /١٦٦ ، والهمع ٣٢١/١ .

[٧] الذيـن اخـتاروا تقديـر المـتعلق : كان ، أو استقر الأخفش ، والفارسى و الزمخشرى ، وحجتهم أن المحـذوف عـامل النصـب فـي لفـظ الظـرف ومحـل المجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا ، انظر : التصريح ١٦٦/١ ، الهمع ٣٢١/١ .

الله -عـزَّ وعلَا- كما يستحق الحمد لجزيل آلائه ، وجميل نعمائه كذلك يستحق الحمد لجلال ذاته ، وكمال صفاته ، فعلق المصنف بحمد الله ، حمده أولا باسم ذاته المستجمع لجميع الصفات والكمالات بقوله : (لِلَّهِ) ، ووصفه ثانيا بصفة مخصوصة تناسب المقصود رعاية لبراعة الاستهلال .

فقال : (**الَّذِي جَعَلَ بِكَلِمَتِهِ عِلْمَ الإِعْرَابِ مَرْفُوعَ البِنَاءِ**) ، (**وَجَعَلَ**) مع فاعله صلة الموصول ، و (**جعل**) قد جاء لمعان :

الأول : معنى " خَلَقَ " ، قال تعالى : ﴿جَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ والأَبصَارَ والأَفْئِدَة ﴾ [١] .

الثاني : معنى " صَيَّرَ " ، قال تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا ﴾ [٢] .

الثالث : معنى " سَمَّى "، قال تعالى :﴿ وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُم عِبَادُ الرحمَنِ إِنَاثًا ﴾ [٣] ، الرابع : معنى " طَفِقَ " ، يقال : جَعَل فلانٌ كذا ، أي : طَفِقَ . [٤]

والمراد هنا هو المعنى الثاني ، والمراد بالكلمة هنا هو الكلام على وتيرة قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا ﴾ [٥] ، أي : كلامه .

وفي الحديث :" الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ " [٦] ، أي : الكلام الطيب ، والباء هي السببية على وتيرة قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ [٧] .

---

(١) من الآية رقم (٢٣) من سورة الملك ، وتكون جعل هنا متعدية إلى مفعول واحد

(٢) من الآية رقم (٥٨) من سورة الأنبياء ، وفي الأصل : (و جعله جذاذا) وهو سهو من الناسخ ، وجعل بمعنى "صير" تتعدى إلى مفعولين ، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١ ط مكتبة المتنبى ، بدون تاريخ .

(٣) من الآية رقم (١٩) من سورة الزخرف .

(٤) وتكون جعل هنا لازمة ، انظر في معانى جعل : شرح المفصل لابن يعيش ١ /٤ ، ولسان العرب مادة (ج ع ل)

(٥) من الآية رقم (٤٠) من سورة التوبة .

(٦) هذا جزء من حديث وهو بتمامة " كل سلامى عليه صدقة كل يوم ، يعين الرجل فى دابته يحمله عليها ، أو يرفع عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة يمشيها إلى الصلاة صدقة ، ودل الطريق صدقة " أ . هـ ، والحديث رواه البخارى في صحيحه "٥٦" كتاب الجهاد ، " ٧٢" باب فضل من حمل متاع صاحبه فى السفر ٨٥/٦ حديث رقم ٢٨٩ ، ورواه أيضا فى " ٢٨ " كتاب الأدب ٣٤ باب طيب الكلام ١٠/ ٤٤٨ ، حديث رقم ٦٠٢٣ ، ورواه مسلم فى صحيحه كتاب الزكاة ١٦ باب بيان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ٨٣/٧ ، ورواه الإمام أحمد فى مسنده ٣١٦/٢ .

(٧) من الآية رقم (١٦٠) من سورة النساء .

.....

وعدل عن الكلام إلى الكلمة لوجوه :

الأول : الاقتداء بخير الكلام ، والاقتفاء (٤/ب) بسنة النبي -عليه الصلاة والسلام- كما ذكرنا آنفا .

الثاني : أن الكلام يوصف بالمهمل والمستعمل ، فيقال : هذا كلام مهمل ، والكلمة لا توصف بالإهمال . الثالث : أن الكلمة أبلغ هاهنا لما فيها من الإشعار بأن رفعة علم الإعراب ثبتت بكل جزء من أجزاء كلامه . [١]

الرابع : أن ذكر الكلمة أنسب بالإعراب ؛ إذ الإعراب محله الكلمة دون الكلام . [٢]

والمراد بعلم الإعراب : علم النحو ، وهو عَلَمٌ لَهُ ؛ لغلبة الاستعمال ، وعدل عنه إليه ؛ لأنه أنسب بذكر البناء ، وهو من قبيل المطابقة على نمط قوله تعالى : ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [٣] وهو من قبيل إضافة العام إلى الخاص ، على نمط قولهم : شجر أراك ، والإضافة بيانية ، نص عليه المصنف في شرح المفتاح [٤] ، وفيه بحث ؛ إذ القوم مصرحون بأن الإضافة البيانية مشروطة بأن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه ، على نمط " خَاتَمُ فِضَّةٍ " [٥] وهاهنا ليس كذلك (٥/أ) ، ولهذا

---

[١] وذلك لأن الكلام يتألف من الكلمات فهى أجزاؤه ، وهذا من النكات كما قال الصبان في حاشيته على شرح الأشمونى ٣٤/١ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٩٧ .

[٢] ولأن الكلام يطلق على ما تكون من ثلاث كلمات فصاعدا ، وقد يكون من بينها الحرف ، والحرف مبنى فناسب ذكر الكلمة للإعراب ، انظر : شرح الأشمونى ٣٥/١ .

[٣] من الآية رقم (٨) من سورة الدخان .

[٤] وهو من قوله : " ..... وعلم المعانى من الإضافة البيانية كشجرة الأراك .... " أ هـ
شرح القسم الثالث من المفتاح لسعد الدين التفتازانى ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر الجزء الأول ص٨ من التحقيق .

[٥] من أضرب الإضافة أن تكون بمعنى اللام نحو : دار زيد ، تريد: دار لزيد ، وإضافة بمعنى (من) كهذا المثال ، وهو قولك : خاتم فضة ، أي : خاتم من فضة انظر في ذلك : الجمل لعبد القاهر الجرجانى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٩٠م صـ ٩٣ .

.....

نـــراهم يصرحون بأن الإضافة في قولهم : "مسجد الجامع " لامية [1] ؛ إذ الأول أعـــم ، والثانـــي أخص مطلقا ، إذ الجامع في العرف لا يتناول إلا المضاف ، والمعنى هاهـــنا : أن الله – عز وعلا – جعل بسبب كلامه الكريم ، وقرآنه العظيم ، علم النحو رفيع القدر ، عظيم الشأن ، وذلك لأن كلامه أعلى وأجل من كل كلام ، وهو مع جلالته يتوقف فهم معانيه على علم النحو ، فصار علم النحو بهذا الاعتبار رفيع المقدار،عظيم الاعتبار .

قال صاحب الكشاف[2] في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3] ويحكـــى أن أعرابيا سمع رجلا يقرأ بجر ﴿رَسُولِهِ ﴾ [4]، فقال : إن كان الله بريئا من رســـوله فأنـــا منه برئ ، فذكره الرجل عند عمر – رضى الله عنه – فحكى الأعرابي قـــراءته ، فعـــند ذلك أمر عمر – رضى الله عنه– بتعليم العربية [5] – ويروى أن أبا الأسود الدؤلى [6] قال :

---

[1] والفرق بين أن تكون الإضافة بمعنى " اللام " ، وبين أن تكون بمعنى " من " ، أن يقع اسم المضاف إليه علـــى المضـــاف إذا كانت بمعنى " من " ، ولا يقع إذا كانت بمعنى " اللام " ، وبيانه : أنه يجوز أن تقول في الخـــاتم : إنـــه فضـــة فـــي : "خـــاتم فضة" ، ولا يستقيم أن تقول في الغلام : إنه " زيد " فى : غلام زيد ، انظر: ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمى ، ط جامعة أم القرى ١٩٩٨م صـــ٢٣٨ .

[2] الزمخشـــري : هـــو محمـــود بن عمر بـــن محمد أبو القاسم جار الله ، كان معتزليا ، ولد سنة ٤٩٧هـــ وورد بغداد غير مرة ، وأخذ عن علمائها ، من تصانيفه : الكشاف فى التفسير ، والفائق فى غريب الحديث ، وأساس البلاغة في اللغة ، والمفصل والأنموذج فى النحو ، وغيرها ، توفي سنة ٥٣٨هـــ ، انظر فى ترجمته : البغية ٣٨٨ ، والأعلام ٥٥/٨ ، وشذرات الذهب ١٨٨/٤ ، ووفياتالأعيان ١٦٨/٥ .

[3] من الآية رقم (٣) من سورة التوبة .

[4] هـــذه قراءة شاذة ، قال أبو حيان : وقرئ بالجر شاذا ، ورويت عن الحسن ، وخرجت على العطف على الجـــوار ، كمـــا أنهـــم نعتوا ، وأكدوا على الجوار ، وقيل : هى واو القسم ، كقوله : لعمرك ، أ هـــ البحر المحيط ٦/٥ ،طبعة دار الفكر الثانية ١٤٠٣هـــ ١٩٨٣ م،والكشاف ٢٤٥/٢، وفي هذه القراءة يقول الألوسى : "هـــذه القراءة لعمرى موهمة جدا ، وهي فى غاية الشذوذ ، والظاهر أنها لم تصح. تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٤٧/١٠ ، طبعة دار إحياء التراث العربي الرابعة ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٥م.

[5] الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري ٢/ ٢٤٥، ط دار الريان للتراث الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـــ ١٩٨٧ م والمشهور في كتب النحو أن الذي أمر أبا الأسود بوضع النحو هو الإمام على بن أبى طالب–كرم الله وجهه–

[6] أبو الأسود الدؤلى : هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل أبو الأسود الدؤلى ، كان من سادات التابعين ومن أكمل الرجال ، وأسداهم عقلا مات سنة سبع وستين ، أو تسع وستين للهجرة بطاعون الجارف .
انظـــر فى ترجمته : أخبار النحو بين البصريين صـــ١١ ت / محمد إبراهيم البنا ، ط دار الاعتصام الأولى ١٤٤٠١هـــ – ١٩٨٧م ، ووفيات الأعيان ٢١٦/٢ ت / محمد محيى عبدالحميد ، ط مكتبة النهضة المصرية الأولى ١٣٦٧هـــ – ١٩٤٨م .

دخلت على عليٍّ – رضى الله عنه – (٥/ب) فرأيته متفكرا ، فقلت فيم تتفكر يا أمـير المؤمنيـن ؟ قال : إني سمعت ببلدكم لحنا ، فأردت أن أصنع في أصول العربية شـيئا ؛ لـيكون حافظا للألسنة عن الخطأ ، فألقى إليّ صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، فالاسم : ما أبان عن المسمى ، والفعل: ما أبان عن الفاعل ، والحرف : ما أبان عن معنى في غيره ليس باسم ولا فعـل ، وقـد كان في الصحيفة شئ من باب التعجب – أيضا –فقال : انح هذا النحو ، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشئ ليس بظاهر ولا مضمر ،

قـال **أبـو الأسـود** : فجمعت أشياء ، وعرضتها عليه ، وكانت تلك الأشياء حروف النصب : إن ، وأن ، وكأن ، وليت ، ولعل ، لكن لم أذكر لكن .

فقال : لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : هي منها ، فزدتها [١] .

وبالجملـة فهذا العلم علم جليل (٦/أ) فوائده ، جزيل مواهبه ، لا يوجد علم من العلوم الإسلامية إلا وهو محتاج إليه [٢] ؛ فهو – إذن – مرفوع البناء .

فقولـه : (**مَرْفُوعَ البِنَاءِ**) استعارة بالكناية ، وتخييلية ، شبه النحو بشيء له بناء فأثبت له الرفعة تخييلا (**مَنْصُوبَ اللِّوَاءِ**) منصوب مفعول ثالث لجعل ، على نمط قوله تعـالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ [٣] على ما نص عليه صاحب الكشاف، أي : جعله جامعـا لـرفعة البناء ، ونصب اللواء[٤] ، أو جعله منصوب اللواء على أنه مفعول بعد

---

[١] وردت روايات كثيرة فى سبب وضع علم النحو وهى مذكورة فى :
أخـبار النحويين البصريين صـ ١٥ ،الإيضاح في علل النحو للزجاجى ص ٨٩ ت.د / مازن المبارك، ط دار الـنفائس ، الطـبعة السادسـة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م طبقات النحويين ص١٢ ، إنباه الرواة ٤/١ ت / محمد أبوالفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م . مراتب النحويين ص ٢٤ تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط دار النهضة بالقاهرة ، روضات الجنات ١٤٤ وغيرها .

[٢] وفـى ذلك يقول الزمخشرى : " .... وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها ، وكلامها ، وعلمى تفسيرها ، وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع ، ومكشوف لا يتقنع ، ويرون الكلام فى معظم أبواب أصـول الفقـه ، ومسائلها مبنيا على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه ، والأخفش ، والكسـائى ، والفراء وغيرهم من النحويين البصريين ، والكوفيين .... " أ هـ المفصل في العربية ص ٣، ط دار الجيل ، الطبعة الثانية .

[٣] من الآية رقم (٢٣) من سورة الفرقان .

[٤] قال الزمخشرى فى إعراب قوله تعالى:﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ : صفة للهباء ... أو مفعول ثالث لجعلناه ، أى : فجعلـناه جامعـا لحقـارة الهـباء والتناثر ، كقوله : ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ ، أي : جامعين للمسخ والخسء" أهـ الكشاف ٢٧٤/٣ .

مَجْرُورَ ذَيْلِ الشَّرَفِ ، بِجَزْمِ القَضَاءِ فَوْقَ السَّمَاءِ ، والصَّلاَةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ المَبْعُوثِ بِمَحَاسِنِ الأَفْعَالِ .....

مفعـــول ، وجعلـــه صفة لـــ (**مَرْفُوعَ البِنَاءِ**) سخيف لا يقبله طبع سليم ، وهو أيضا استعارة على النمط السابق .

(**مَجْـــرُورَ ذَيْلِ الشَّرَفِ**) (مجرور) منصوب على نمط المنصوب ، شبه النحو بإنسان ذى لباس فأثبت له ذيلاً (٦/ب) فذكر الجر ترشيح . [١]

(**بِجَـــزْمِ القَضَاءِ**) أي : القضاء المجزوم القاطع الموصوف بعدم الرافع ، وهو متعلق بالمجرور (٦/ب) ويجوز أن يجعل متعلقاً بجعل على نمط التقييد ، وعلى وتيرة قولهم : أكلت من بستانك من ثمرة "، وعليه قوله تعالى:﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ [٢]

(**فَوْقَ السَّمَاءِ**) متعلق بقوله : مجرور ذيل الشرف ، وهو إشارة إلى أن الرفعة بلغت غايتها ، ولا يخفي ما في كلامه من لطائف الجمع بين الإعراب والبناء ، والرفع والنصب ، والجر والجزم .

(**والصَّـــلاَةُ عَلَـــى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ المَبْعُوثِ [لِمَحَاسِنِ]** [٣] **الأَفْعَالِ**) ، لما كان النبى – صلى الله عليه وسلم – واسطة بين الله –عز وجل– وبين عباده ، وكان وصول الفيض مـــنه إليهم غير ممكن إلا بتوسطه [٤] ؛ إذ الطرق إلى الله كلها مسدودة إلا طريق النبي الأمـــي العـــربى ، لزم العكوف لكل أحد على بابه ، ووجب على كل مدرك ، الالتجاء بجنابه [٥] وكما أنه – صلى الله عليه وسلم – واسطة بيننا ، وبين الله –تعالى– كذلك آله وأصحابه وسائط بيننا وبينه – صلى الله عليه وسلم –

---

[١] الاستعارة الترشيحية : "هى إثبات ملائم المشبه به للمشبه" أهـــ . التعريفات للجرجانى ص ٣٦ .

[٢] من الآية رقم (٢٥) من سورة البقرة .

[٣] فـــى إرشـــاد الهادي (بمحاسن) ولعلها في نسخة اطلع عليها الشارح ولم يقف عليها محقق إرشاد الهادي انظر إرشاد الهادي : ص٨٣ .

[٤] وهـــذا مـــا يقربه الجميع ، قال السيوطى فى حاشيته على تفسير البيضاوى عند تفسير قوله تعالى ﴿عَفَا اللهُ عَـــنْكَ لِـــمَ أَذِنْـــتَ لَهُمْ﴾ : " وأنا واحد الناس كل ما أنا فيه من خير من أمور الدنيا ، والآخرة من الله تعالى بواسطة النبى صلى الله عليه وســـلم" أهـــ نواهـــد الأبكـــار ، وشـــوارد الأفكار ٢/ ١٢٧ب حاشية للسيوطى على البيضاوى مخطوط بالمكتبة الأزهرية .

[٥] يظهـــر فـــي هـــذا الكلام النزعة الصوفية عند الشارح فقد كان من مشايخ الصوفية ، كما ذكر أصحاب الـــتراجم ، انظـــر : الشـــقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية ١ / ١٠٢ ، ط دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٥ هـــ – ١٩٧٥ م .

.....

فَـلا جَرَمَ عَقَّبَ [1] (٧/أ) المصنف – رحمه الله – حمد لله –عز وجل– بالصلاة علـيه ، وعقـب الصلاة عليه بالصلاة على آله ، وأصحابه ؛ تكميلا لسلسلة الفيض ، وتعليما لطريق الاستفاضة ، وتنبيها على أن هذا هو الصراط المستقيم ، فمن عدل عنه فهـو فـي الضـلالة مخلـد مقيم ، وعقب الحمد أولا باسم الذات ، وعقبه ثانيا ببعض الصفات .

وعكس الأمر هاهنا في الصلاة ؛ تنبيها على أن الاستحقاق الذاتي إنما هو منصب الألوهية وحده لا شريك له ، وأما النبي فلا خفاء في أنه غير الرسول ، أي : أن بينهما فـرقا نـص علـيه التنزيل الإلهى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍ﴾ [2] إنما الخفـاء في وجه الفرق ، فذهب **صاحب** الكشاف إلى أن الرسول من جمع بين المعجزة والكـتاب المـنزل عليه ، والنبي من لم ينزل عليه كتاب ، هذا كلامه في تفسير سورة الحج [3] .

وظاهـر هـذا الكلام مشعر بأن الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب ، والنبي مشروط بعدمه (٧/ب) فبينهما –إذن– تباين .

---

(١) لو قال : " فلا جرم أن جعل " لكان أولى فـ " لا جرم " وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها ، ولم يجئ بعدها فعل .

واختلف فيها فقيل : " لا " نافية لما تقدم ، و " جرم " فعل معناه حقا ، وأن مع ما في حيزها فاعله .

وقيل : زائدة ، و " جرم " معناه كسب ، وما في حيزها في موضع نصب ، وقيل : هما كلمتان ركبتا وصار معـناها حقا ، وقيل : معناه لابد ، وما بعدها في موضع نصب بها بإسقاط حرف الجر ، وقيل هى جواب لما قبلها من الكلام . انظر في ذلك :

معـترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطى ، تحقيق /على محمد البجاوى ، ط دار الفكر العربى ٢٤٧/٢ ، ومعـانى القـرآن للفـراء ٨/٢ ، تحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط دار السرور بدون تاريخ ، والجنى الدانـى ص ٤١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٣ تحقيق د/عبد الرحمن السيد ، د/ محمد المختون طبعة هجـر الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، واللسان مادة (ج ر م) ، والكشاف ٦٠١/٢ ، ومغنى اللبيب ٢٦٥/١ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت لبنان ١٤١١هـ – ١٩٩١ م .

(٢) من الآية رقم (٥٢) من سورة الحج .

(٣) ونص كلامه هو قوله : " ..... والفرق بينهما أن الرسول من الأنبياء : من جمع إلى المعجزة الكتاب المـنزل عليه . والنبي غير الرسول : من لم ينزل عليه كتاب ، وإنما أمر أن يدعو الناس إلى شريعة من قبله . أ هـ الكشاف ١٦٤/٣ .

وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بأن النبي أعم لأنه قال : الرسول الذي معه كتاب، والنبي الذي ينبئ عن الله – عز وجل– ، وإن لم يكن معه كتاب كيوشعَ-عليه السلام [1] ، وكلاماه [2]هذان وإن كانا متنافيين ظاهرا إلا أنه مع ذلك يرد عليه أن كثيرا من الرسل لم يكونوا ذوى كتاب فإنه تعالى قد صرح بأن إسماعيل ، وإلياس ، ويونس ، ولوطا من المرسلين ولم يكن لهم كتاب ، وبهذا يظهر ضعف ما قاله **المصنف** – رحمه الله – في شرح العقائد : أن الفرق بين الرسول والنبي أنه قد يشترط في الرسول الكتاب ، والنبى أعم [3] .

وآثر النبى على الرسول ؛ إذ هو ينبئ عن الشرف والارتفاع في الجملة نظرا إلى مأخذه بحسب أصل اللغة ؛ لأنه من النباوة وهى الارتفاع ، على ما قيل [4] .

فقوله : (**مُحَمَّدٍ**) عطف بيان للنبى ، وقوله : (**المَبْعُوثِ**) أي : المرسل ، يقال: (٨/أ) بعث فلان فلانا ، أي : أرسله [5] . وعدل عنه تنبيها على الاهتمام ؛ إذْ هو مستعمل عرفًا فيما هو مهم جدا .

وقوله : (**لِمَحَاسِنِ الأَفْعَالِ**) أي : لتكميل محاسن الأفعال على ما قاله –صلى الله عليه وسلم – : " بُعِثْتُ لِأُتَمِمَ مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ " [6] ، أو لتعليم محاسن الأفعال ، وبالجملة فالمضاف مقدر ، والمحاسن جمع ، " حسن " على خلاف القياس [7] ، ومحاسن الأفعال: كل خصلة يرتضيها العقل والشرع .

---

(١) ورد هذا عند تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصاً وَكَانَ رَسُولًا نَبِياً ﴾ من الآية رقم (٥١) من سورة مريم . انظر: الكشاف ٢٢/٣ .

(٢) ثنى الشارح جمع التكسير (كلام) ، وذلك جائز عند الحاجة ، قال الأشموني فى شرحه على ألفية ابن مالك ٢١٤/٤ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧ م : " قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمال : جمالان ، كذلك يقال في جماعات:جمالات " أهـ .

(٣) انظر: شرح العقائد النسفية ص ٩٤ : ٩٥ بدون طبعة .

(٤) انظر: اللسان مادة (ن ب ا) .

(٥) انظر : اللسان مادة (ب ع ث) .

(٦) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٣٨١/٢ برواية : " إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِمَ صَالِحَ الأَخْلَاقِ " عن أبى هريرة . ورواه الإمام مالك في الموطأ ٩٠٤/٢ برواية : " بُعِثْتُ لِأُتَمِمَ حُسْنَ الأَخْلَاقِ " .

(٧) المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، قال الأزهري : لا تكاد العرب توحد المحاسن ، وقال بعضهم : واحدها محسن ؛ قال ابن سيده وليس بالقوى، ولا بذلك المعروف ، إنما المحاسن عند النحويين ، وجمهور اللغويين جمع لا واحد له . اللسان مادة (ح س ن) .

المَـنْعُوتِ بأَحْسَـنِ الأَسْـمَاءِ ، وآلِهِ ، وأَصْحَابِهِ المَضْمُومِ إِلَى حُرُوفِ سُيُوفِهِم فَتْحُ الأَرْجَاءِ ، وكَسْرُ الأَعْدَاءِ .....

(**المَـنْعُوتِ**) أي : الموصـوف (**بأَحَاسِـنِ الأَسْمَاءِ**) الأحاسن جمع "أحسن" كالأفاضل جمع"أفضل" ، يعنى أنه –صلى الله عليه وسلم– موصوف بأنه مسمى بأسماء هـي أحسـن أسماء المخلوقين . (**وآله**) معطوف على نبيه ، لا على محمد ؛ لفساده (**وأَصْـحَابِهِ المَضْـمُومِ إِلَى حُرُوفِ سُيُوفِهِم فَتْحُ الأَرْجَاءِ وكَسْرُ الأَعْدَاءِ**) ، "الآل" ، أصله " أهل " وتصغيره " أهيل " [1] إلا أنه خص استعماله بذوى النبويات الشريفة أعم من أن يكون ذلك الشرف (٨/ب) بحسب الدنيا الدنية ، أو بحسب الآخرة الهنية .

وآله : أمة المتابعة على ما روى عنه–صلى الله عليه وسلم – ، حين قيل له : من آلك ؟ فقال : "كُلُّ مُؤمِنٍ وَمُؤمِنَةٍ " [2] . فعطف الأصحاب –إذن– تخصيص بعد التعميم تنبيها على رفعة شأن الأئمة ، وعلو مكانة الخلفاء الأربعة .

والحروف جمع حرف ، والحرف بحسب اللغة : الطرف [3] ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ الـنَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ [4] أي : على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه ، وهنا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم ، لا على سكون وطمأنينة،كالذى يكون على طرف العسكر ؛ فإن أحس بظفر وغنيمة قر ، وإلا فر ، كذا في **الكشاف** [5] .

---

(١) الألف في آل منقلبة عن همزة هى بدل من هاء أهل، ولا يستعمل الآل في كل موضع يستعمل فيه الأهل فـلا يقـال آل الإسـكاف ، ولا آل الخـياط ، ولا انصراف إلى آلك كما يقال إلى أهلك ، وإنما يختص الآل بالأشراف يقال القراء آل الله ، واللهم صلى على محمد ، وعلى آل محمد قال تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ..... ﴾ شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧ .

وآلـه : اسـم جمـع لا واحد له من لفظة ، واختلف في ألفة أمنقلبة عن هاء ، أم عن واو قال بالأول سيبويه وأصـله عنده أهل ، وهو ما عليه الشارح ، وقال بالثاني الكسائى وأصله عنده أول من آل .... يؤل " اللسان (أهـ ل ، أول) والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١١ ، وشرح الحدود النحوية ص ٣٩ .

(٢) لم أعثر على هذه الرواية في كتب الحديث التى وقفت عليها .

(٣) الحرف في الأصل الطرف والجانب ، وبه سمى الحرف من حروف الهجاء ، انظر : لسان العرب مادة (ح ر ف) .

(٤) من الآية رقم (١١) من سورة الحج .

(٥) الكشاف ٣/ ١٤٦ .

و(**الأَرْجَاءِ**) جمع " الرجا " مقصورا ، وهى الجوانب والأطراف [١] ، قال تعالى: ﴿ والمَلَكُ عَلَى أَرجَائِها ﴾ [٢] وفاعل (**المَضْمُومِ**) ، (**فَتْحُ الأَرْجَاءِ**) [٣] أي : ضم إلى حـــروف سيوفهم فتح أطراف العالم وآفاق الدنيا . قال الله تعالى : ﴿ سَنُرِيهِم آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ ﴾ [٤](٩/أ) إشارة إلى هذا المعنى ، وأشار بـــ (**فَتْحُ الأَرْجَاءِ**) و(**كَسْرُ الأَعْدَاءِ**) إلى الآيات الآفاقية الإلهية الموعودة بقوله الجليل :﴿سَنُرِيهِم آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ﴾ [٥] وهى الأمـــور التـــي يســـرها الله –عـــز وجل– بعد رسوله –صلى الله عليه وسلم– للخلفاء الراشدين ، ولأصحابه الناصرين لدينه من بعده في آفاق الدنيا ومشارق العالم ومغاربه عمومـــا ، وفي بلاد العرب والعراقين وبلاد العجم خصوصا ، من الفتوح التي لم ترها عيـــن ، ولـــم تســـمعها أذن قـــبل ذلك ، ومن الغلبة والظفر على الأكاسرة والجبابرة المتكثرين بكثرة العدد مع قلة أهل الإسلام الموسومين بالقوة البدنية والمالية مع ضعفهم وفقرهم .

ولا يخفي ما في هذه الخطبة من لطائف الجمع بين الإعراب والبناء ، والجمع بين الرفع والنصب ، والجر والجزم ، والفتح والكسر ، ومن الجمع بين المبعوث والمنعوت ، ومـــن الجمـــع بيـــن الأفعال والأسماء والحروف(٩/ب) (**وَبَعْدُ**) أي : بعد حمد الله والصـــلاة على نبى الله –صلى الله عليه وسلم– ، (**وَبَعْدُ**) من الظروف المبنية المنقطعة عـــن الإضافة ، وإنما بنى على الضم اشعارا بأن حركته حال الإعراب مخالفة لحركته حال البناء [٦] .

---

(١) ومن معناها أيضا الناحية ، انظر : اللسان مادة (ر ج و) وأراد بالأرجاء هنا : البلاد .

(٢) من الآية رقم (١٧) من سورة الحاقة .

(٣) لو قال : (ونائب فاعل المضموم) لكان أولى ؛ لأن (فتح الأرجاء) نائب فاعل لاسم المفعول (المضموم) وليس بفاعل .

(٤) من الآية رقم (٥٣) من سورة فصلت .

(٥) من الآية رقم (٥٣) من سورة فصلت .

(٦) بعد – ومثله قبل – من الظروف المنقطعة عن الإضافة ، وكان الأصل أن يضافا إلى اسم يبينهما كقولك : قـــبل زيـــد ، وبعـــد عمرو ، ولكنهما قطعا عن الإضافة وضمنا معنى ما قطعا عنه ، فأشبها بذلك الأسماء الموصولة التى لا تتم إلا بصلاتها فبنيا ، أما عن سبب اختصاصهما بالضم ، فلأن الضم أقوى الحركات ، =

فَهَـذَا مُخْتَصَـرٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ سَمَّيْتُهُ بِالإِرْشَادِ ، وَسَأَلْتُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الوَلَدَ الأَعَـزَّ، وَكُلَّ مَنْ يُحَاوِلُ الرَّشَادَ ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيهِ التَّوَكُّلُ ، وَبِهِ الاعْتِضَادُ ، وَإِلَيهِ التَّفْوِيضُ إِنَّهُ بَصِيرٌ بِالعِبَادِ .....

(**فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ**) الفاء على توهم " أما " ؛ إذ الشيء إذا عرف في موضـــع ، واشتهر وروده هناك جاز تركه مع بناء الكلام عليه لقوة الدلالة ، وانسياق الزمن عليه .

وقـــد يقال إن " أما " هنا محذوفة ، والواو قائمة مقامها ، والمبادرة إلى التصريح بالاختصار ترغيب للنظار؛ إذ الهمم قاصرة ، وأذهان أهل الزمان بالشيء اليسير قانعة.

(**سَمَّيْتُهُ بِالإِرْشَادِ**) ؛ إذ هو مرشد إلى الصراط المستقيم ، أو لكل أحد إلى مطلبه أو إلى الدقائق ، والحقائق . والجملة هذه صفة لـــ (**مُخْتَصَرٌ**) ويجوز أن تكون مستأنفة لا محـــل لها (١٠/أ) من الإعراب . (**وَسَأَلْتُ اللهَ**) -عز وجل- (**أَنْ يَنْفَعَ بِهِ**) أي : بهذا المختصر(**الوَلَدَ الأَعَزَّ** [1] ، **وكُلَّ مَنْ يُحَاوِلُ**) أي : يطلب (**الرَّشَادَ**) وهو الطريق السوى . (**وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيهِ التَّوَكُّلُ**) ونفي الشكوك ، وتفويض الأمر إلى مالك الملـــوك (**وَبِهِ الاعْتِضَادُ**) أي : قوة العضد (**وإِلَيْهِ التَّفْوِيضُ إِنَّهُ بَصِيرٌ بِالعِبَادِ**) عالم بالضمائر والنيات .

= ولقوتـــه خصـــوا بـــه مـــن المعـــربات والمبنـــيات أقواها ..... " أ هـــ المرتجل لابن الخشاب ص١٠٢ إلا أن أبـا البركات الأنبارى ذكر أن حركة بعد وقبل الضم لوجهين :

أحدهمـــا : أنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهى الضمة ، تعويضاً عن المحذوف وتقوية لهما .

والوجـــه الثانى : إنما بنوهما على الضم ؛ لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ، ومن قبلك ، وأما الـــرفع فـــلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح ، أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوها على حركة لا تدخلهما وهى الضمة ؛ لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء " أ هـــ أسرار العربية ص ٥٠ : ٥١ ط دار الجيل بيروت الأولى ١٤١٥هـــ ، ١٩٩٥م .

(١) يريد ابنه محمداً وكان محمد هذا منتظماً فى سلك العلماء وملازماً لمجالس تيمور ، وقد حضر بحضرته بسمرقند مرة ، فَأَمَرَ لَهُ بخمسةِ آلاف دينار ، ولما مات تيمور أقام هو فى (هراة) ومات سنة ٩٢٨ بالطاعون " أ هـــ التعليقات السنية ص ١٣٤ ط دار المعرفة لبنان ١٣٢٤هـــ .

(مُقَدِّمَةٌ) أي : هذه مقدمة ، فهو " خبر " والمبتدأ محذوف ، وإنما نكرها ؛ إذ لم يسبق ذكر لها ولا إشارة إليها ، فلا معنى لتعريفها .

وترك المصنف – رحمه الله – كيفية ترتيب الكتاب أو كيفية بنائه على المقدمة ، والأقسام اختصارا ، والمراد بالمقدمة هاهنا مقدمة الكتاب ، وهى :عبارة عما ترتبط به مسائل الكتاب ارتباطا يزيد في البصيرة لا مقدمة العلم وهى ما يمتنع الشروع في العلم بدونـــه ، وهو تصوره بوجه ما [1] ، والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش وهى الجماعة الذين (١٠/ب) يتقدمون الجيش من " قَدِمَ " بمعنى " تقدم " يعنى أنها مأخوذة من " قَدِمَ " الـــلازم [2] لا المتعدى ، ومعناها " المتقدمة " والموصوف مقدر والتقدير : هذه جماعة من المباحث متقدمة .

ويجـــوز أن تكون المقدمة مأخوذة من " قَدَّمَ " المتعدى ، والتقدير هذه جماعة من المباحـــث مقدمة نفسها على سائر المباحث ؛لاشتمالها على ما يقتضى تقدمها ، كما أن العالم مقدم نفسه على غيره ؛ لأنَّ علمه يقتضى تقدمه على غيره .

(الـــنَّحْوُ : مَعْـــرِفَةُ أَحْوَالِ أَوَاخِرِ الكَلِمِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ) يريد أن من المباحث التي ترتبط بها مسائل هذا المختصر ارتباطا يزيد في البصيرة ، إنما هو أن يعرف أولا ماهية علم النحو ؟ .

---

(١) وفـــي ذلك يقول الجرجانى :- المقدمة : تطلق تارة على ما يتوقف عليه الأبحاث الآتية ، وتارة تطلق على قضية جعلت جزء القياس ، وتارة تطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل .... ومقدمة الكتاب : ما يذكر فيه قبل الشروع في المقصود لإرتباطها .

ومقدمة العلم : ما يتوقف عليه الشروع ، فمقدمة الكتاب أعم من مقدمة العلم ، بينهما عموم وخصوص مطلق ... " أ هـــ التعريفات للجرجانى صـــ ٢٩٠ : ٢٩١ ط دار الريان للتراث .

(٢) قال ابن منظور : " ..... وفي كتاب معاوية إلى ملك الروم : لأكونن مقدمته إليك ، أي : الجماعة التـــى تتقدم الجيش ، من قدم بمعنى تقدم ، وقد استعير لكل شئ فقيل : مقدمة الكتاب ، ومقدمة الكلام ، بكسر الدال ..... " أ هـــ اللسان مادة (ق د م) وانظر أساس البلاغة ٢/٢٣٤ ، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥م .

.....

وذكر المعرفة ميل إلى أن العلم عبارة عن الإدراك [1] ؛ لأن أسماء العلوم كالبحر مثلا يطلق إطلاقا شائعا على معان ثلاثة : .

الأول : المعلومات التى هى القواعد ، والأصول ، والمسائل .

الثانى : الملَكة الحاصلة (١١/أ) منها ، الثالث : إدراك تلك المعلومات .

وهـذا المعنى هو المعنى الحقيقي للفظ ، إلا أن المعلوم لما كان له تعلق به شاع إطلاقـه عليه –أيضا– إما مجازا ، أو اصطلاحا ، ولما كانت الملكة تابعة للمعلوم في الحصـول ، وكان المعلوم تابعا لها في البقاء ، شاع إطلاقه على هذا المعنى – أيضا– إما مجازا أو اصطلاحا .

والمـراد بالمعـرفة : العِلْـم والإدراك مطلقا [2] ، جزئيا كان معلومه أو كليا ، والتعريف الذي ذكره المصنف – رحمه الله – هو التعريف الظاهرى المتداول المشهور فـي ألسنة القوم ، وهو تعريف قاصر ، أما أولا : فلأن النحو باحث عن أحوال أواخر الكلم من جهة البناء أيضا ، وتركه المصنف .

فـإن قـيل : ذكـر الإعراب دون البناء إشعار بأن نظر النحوي واعتناءه بشأن الإعراب ، إذ الإعراب هو نصب عينيه ، واعتناؤه برعايته ، على ما صرح به صاحب اللباب [3]

قلنا : هذا ليس بشيء لأن مثل هذه الاعتبارات (١١/ب)غير جار في التعريفات.

---

(١) وفـى التعريفات للجرجانى ص ١٩٩ : " العلم : هو إدراك الشيء على ما هو عليه " أ هـ ، ويوضح ذلك الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي على القطر ص ٩ ، ط مصطفي البابي الحلبى ، الثانية ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧١ م بقولـه : " المراد بالعلم هنا : الإدراك كما هو المعنى الأصلى له وإن أطلق على الملكة ، والمسائل .... " أ هـ .

(٢) ويُؤيـد ذلـك بما قاله الجرجانى في التعريفات ص ٢٨٣ : المعرفة : إدراك الشيء على ما هو عليه ، وهى مسبوقة بجهل بخلاف العلم ؛ ولذلك يسمى الحق –تعالى– بالعالم دون العارف " أ هـ

(٣) قال الإسفراييني : واعتناء النحوي برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب على تفاوتهما بحسب المواضع " أ هـ لباب الإعراب ص ١٥٠ ت/ بهاء عبد الوهاب عبد الرحمن ، ط دار الرفاعي ، الأولى ٤٠٥هـ ، ١٩٨٤ م .

.....

وأما ثانيا : فلأن معرفة العرب بحسب السليقة داخلة في التعريف ، وذلك ليس من النحو على ما صرح به **صاحب المفتاح** في قسم النحو[1] ، فالتعريف الصحيح الذي لا يحول حوله ريبة ما ذكره **صاحب الكشاف** [2] **والمفتاح** وغيرهما [3] .

وحاصله أن النحو عبارة عن معرفة كيفية تركيب الكلام باعتبار تأدية المعنى الأصلي فقط ، معرفة مأخوذة عن استقراء كلام العرب، مستنبطة من قوانينه ، مبينة على ذلك ، فيندرج فيه الإعراب والبناء، ويندفع عنه معرفة العرب العرباء ذلك بحسب السليقة .

وهاهنا تحقيق نفيس ، وحاصله أن الحركة البنائية لا مدخل لها في تأدية أصل المعنى بل المعتبر في تأديته هو الحركة الإعرابية فقط [4] ، مثل :"هؤلاءُ" في قولنا : جاءني هؤلاء ، وضربت هؤلاء ، ومررت بهؤلاء ، مالم يعرف أنه مرفوع محلا على أنه فاعل في الأول ، ومنصوب محلا على أنه مفعول(١٢/أ) في الثاني ، ومجرور

---

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب سراج الدين ، عالم بالعربية والأدب ، مولده ووفاته بخوارزم ، من كتبه مفتاح العلوم ، ورسالة فى علم المناظرة انظر في ترجمته شذرات الذهب ١٢٢/٥ ، الأعلام ٢٢٢/٨ . ولم أعثر في قسم النحو في كتاب مفتاح العلوم للسكاكى على النص صراحة على أن معرفة العرب بحسب السليقة داخلة في هذا التعريف لعلم النحو، وهى ليست منه ، وقائل هذا الكلام هو صاحب شرح القسم الثالث من المفتاح ، وهو المصنف التفتازانى وهو قوله : " ..... أراد بالمعرفة ها هنا سببه ، وأصله الذى هو الأصول ، و القواعد ، أو الملكة الحاصلة منها التى بها المعرفة)لستقرر ذلك ، و إشتهاره فيما بينهم ، وبهذا يخرج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة " أ هـ شرح القسم الثالث من المفتاح ص ١٧ رسالة دكتوراه .

(٢) لم أعثر على هذا التعريف للنحو للعلامة الزمخشرى فى كتبه التى رجعت إليها ، ولعل هذا التعريف فى كتاب ، أو حاشية لم أقف عليهما .

(٣) ونص السكاكى في ذلك هو قوله : " أعلم أن النحو هو أن ننحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم ؛ لتأدية اصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين مبنية عليها ؛ ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية " أهـ مفتاح العلوم ص ٧٥ ، طبعة دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٤) وفى ذلك يقول ابن الحاجب : " ..... الإعراب فى الأسماء موضوع بإزاء معان يدل عليها ، فالرفع علم على الفاعلية ، والنصب علم على المفعولية ، والجر علم الإضافة ... " أ هـ الإيضاح في شرح المفصل ١١١/١ ت/ موسى بنأي العليلي ، ط وزارة الأوقاف بالعراق ١٩٨٣ م .

محلا على أنه معمول لما قبله لا يعرف أصل المعنى أصلا ، والكسرة البنائية في آخـره لا مدخـل لهـا في تأدية أصل المعنى ، نعم لابد أن يعرف أن حركته بنائية لا إعرابـيـة حتى لا يقع الغلط بهذا السبب ، فعلم النحو -إذن- ليس إلا معرفة حركة آخر الكلمة ، الحركة التي بها يتأدى أصل المعنى ، فتعريف المصنف -إذن- وتعريف القـوم كلاهما واحد بلا تفاوت ، فمباحث المبنيات -إذن- في علم النحو مذكورة لتتميم الفائدة ، وتكميل الصناعة ، لا لأنها من النحو .

فالأفصـح -عـندي- في هذا المقام أن يقال : النحو : معرفة إعراب الكلمة في التركيب اكتسابا [١] . فاندفعت الإشكالات بأسرها ، واتضح التحقيق الذي لا محيد عنه . فليـتأمل ، وقوله : (**مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ**) أي : من حيث الإعراب ، والنحو في اللغة القصد [٢] وفي الاصطلاح ما أشار إليه بقوله : (**مَعْرِفَةُ** .....) إلى آخره .

والإعـراب في اللغة : الإبانة والإظهار [٣] ،سميت [به] [٤] الحركة المخصوصة المعلومة ؛ إذْ بها تظهر المعاني التي هي(١٢/ب) الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة [٥] ،

---

(١) لعل الشارح في تعريفه هذا للنحو يريد أن ينبه على أمور سماها بالإشكالات وهي :
- أنه لا فائدة في ذكر الأحوال في تعريف النحو ؛ لأن في معرفة إعراب الكلمة معرفة لحال آخرها
- وكذلك لا فائدة في ذكر الأواخر ؛ لأن الإعراب محله آخر الكلمة لا غير .
- وقولـه : (فـي التركيب) قيد للكلمة ، وتنبيه على أن الكلمة ما لم تقع في التركيب لا يكون لها إعراب، يقـول المحقق الرضي : " المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب " أ هـ شرح الكافية ١/٥٠ ت/ إميل بديع يعقوب ، ط دار الكتب العلمية لبنان ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨ م ، ويؤيد ذلك ابن القواس في شرحه على كافية ابن الحاجب ١/٩٤ ت د/ على الشوملي ، ط دار الأمل ،الأردن الأولى ١٤١٠هـ ، ٢٠٠٠ م، بقوله : " .. سبب الإعراب هو التركيب " أ هـ
- وقوله " (اكتسابا) قيد للمعرفة ، وإخراج لمعرفة العرب بحسب السليقة .
وهكذا نجد الشارح يأتي بهذا التعريف ليخرج ما ذكر .

(٢) وقد جاء " نحو" لمعان أخر منها : المثل ، نحو : مررت برجل نحوك ، أي : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهـت نحو البيت ، أي : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أي : مقدار ألف ، والقسم ، نحـو هذا على أربعة أنحاء ، أي : أقسام ، والبعض ، نحو: أكلت نحو السمكة ، أي : بعضها . اللسان مادة (ن ح و) ، والأشـمونى ١/٢٤ ، والتهذيـب الوسـيط فـي الـنحو للصـنعاني ص١٩ ط دار الجيل ، وأكثر هذه المعانى تداولا ما ذكره الشارح ولذلك لم يعرض لغيره .

(٣) اللسان مادة (ع ر ب) .

(٤) في الأصل (بها) وما أثبت أضبط.

(٥) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجى ص ٩١ ت د/ مازن المبارك ، دار النفائس ، السادسة ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .

وقيل : مأخوذ من قولهم : عربت معدته ، أي : فسدت [١] ، والهمزة للسلب على نمط قولهم : أشكيت زيدا ، أي : أزلت شكايته سميت به تلك الحركة ؛ إذْ بها يزول الفساد ، ويندفع الاشتباه ، وقيل إنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروبة ، أي : محبوبة [٢] سميت به تلك الحركة ؛ إذ بها جعل الكلام محبوبا عند السامع ، معلوما لديه [٣] .

والكلم من الكلمة بمنزلة التمر من التمرة [٤] ، وما يقال أنها جمع الكلمة ففيه تسامح والمراد أنه جنس يطلق على القليل والكثير .

فَـ (**الكَلِمَةُ : لَفْظٌ مَوْضُوعٌ مُفْرَدٌ**) لما أخذ في تعريف النحو حاول الآن أن يفسر الكلمة ،ويبين ماهيتها ، فاللام في الكلمة لام العهد الخارجي، إشارة إلى المعهود المذكور سابقا ، والتاء منسلخة عن معنى الوحدة و (**الكَلِمَةُ**) مبتدأ وقوله : (**لَفْظٌ**) خبره .

وإنما لم يقل لفظة ؛ إذ هو في الأصل مصدر ففيه اعتبار لصورة المصدرية على نمط قولهم : (١٣/أ) امرأة صوم ، ورجلان ، ورجال صوم . [٥]

---

(١) اللسان مادة (ع ر ب) .

(٢) وفي أساس البلاغة للزمخشري : " ..... خير النساء اللعوب العروب ، وقد تعربت لزوجها إذا تغزلت له وتحببت إليه " أ هـ ٢ / ١٠٦ .

(٣) هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها الشارح في تسمية الإعراب بهذا الاسم هي نفسها التي ذكرها الأنباري في أسرار العربية صـ ٤٠ : ٤١ . وانظر في ذلك أيضا : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ص٥٢ : ٥٣ طبعة دار الفكر ، والتخمير في شرح المفصل ١/٢٠١ : ٢٠٢ .

(٤) أي : الكلم جنس ، والكلام نوع ، وهذا ما قرره ابن برهان العكبري انظر:شرح اللمع ١/ ٢ طبعة المجلس الوطني الكويت الأولى صـ ١٩٨٤م .

والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات ولهذا قال **سيبويه** : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، ولم يقل ما الكلام ؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء : الاسم والفعل والحرف ، فجاء بما لا يكون إلا جمعا ، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد وعلى الجماعة ،أهـ اللسان مادة (ك ل م) والكتاب ١/١٢ ط دار الجيل بيروت الطبعة الأولى

(٥) وفي ذلك يقول ابن مالك : اللفظ أولى بالذكر من اللفظة ؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفا أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب ، ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول به ، كقولهم للمخلوق : خلق ، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ، ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين لفظة ، بل الموجود في عباراتهم لفظ " أ هـ شرح التسهيل طبعة هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠ ١/٤ .

.....

وفُسِّرَ اللفظ بأنه ما يتلفظ به الإنسان مهملا كان ، أو مستعملا .

واعترض عليه بأنه منقوض بكلمات الله وبكلمات المَلَكِ والجن ؟

وأجيب : بأن المراد بما يتلفظ ما من شأنه التلفظ [1] ، والمراد باللفظ : اللفظ الملفوظ على نمط قولهم : الدينار ضرب الأمير ، أي : مضروبه [2]

فإن قيل : فالحركة الإعرابية ملفوظة موضوعة مفردة ، وليست بكلمات اتفاقا ؟!

أجيب : بأن المراد باللفظ ما يستقل في التلفظ به ، وهى ليست كذلك .

فإن قيل : المنوى في ضرب في قولك : زيد ضرب كلمة اتفاقا وليس بملفوظ ؟!

أجيب : بأن اللفظ يتناول الملفوظ حقيقة والملفوظ حكمًا [3] ، ولا يخفي ضعف هذا الكلام .

والوضع:تعيين اللفظ بإزاء المعنى [4] ، والمفرد : مالا يدل جزؤه على جزء معناه [5] .

فقوله : (مَوْضُوعٌ) صفة (لَفْظٌ) ، وقوله : (مُفرَدٌ) صفة بعد صفة .

---

(1) ووضح ذلك الجامي في الفوائد ٤/٢ بقوله : وتقييد التلفظ بالإنسان لا يخرج كلمات الله – تعالى – وكلمات الملائكة والجن عن تعريف اللفظ حتى يخرج عن تعريف الكلمة ؛ لأنها مما يتلفظ بها الإنسان " .

(2) انظر: شرح لب الألباب في علم الإعراب ص ٢٠ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، وشرح ألفية ابن معطي ص١٩١/١ ط مكتبة الخريجي الرياض الأولى ١٩٨٥م .

(3) وهذا ما قرره الخوارزمي انظر: التخمير في شرح المفصل ١٥٦/١ ، ط دار الغرب الإسلامي بيروت الأولى ١٩٩٠م .

(4) وفي التعريفات للجرجاني ص ٣٢٦ : " الوضع:جعل اللفظ بإزاء المعنى ، وهو تخصيص شئ بشئ متى أطلق ، و أحس الشئ الأول فهم منه الشئ الثاني، والمراد بالإطلاق : استعمال اللفظ وإرادة المعنىأ هـ .

(5) السابق ص ٢٨٧ .

.....

واللفظ : احتراز عن الخط ، والعقد [1] والإشارة [2] (١٣/ب) والنصب [3] ، والوضع : إخراج للمهملات [4] ، والمفرد : إخراج للمركبات ، والوضع جار في المركبات أيضا جريانه في المفردات ، فـ "عبد الله " ونحوه ، إذا كان علما كلمة واحدة ، إلا أن آخره لما كان مشغولا بالإعراب المَحَلِّيّ والجزءُ الأولُ فارغًا أظهر فيه إعرابه وكلام **صاحب اللباب**[5] فيه مضطرب ، فذكر في التعليق أن مثله كلمة واحدة [6] ، وصرح في شرح المصباح [بأنهما كلمتان ؛ إذ هما معربتان] [7] بإعرابين ، ومن لوازم الكلمة الواحدة ، أن تكون معربة بإعراب واحد ، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم ، هذا كلامه [8] ولا يخفي ضعفه ؛ لأن مثله حال العلمية معرب بإعراب واحد فقط ، وأما حركة المضاف إليه فهى محكية ، وليست بحركة إعرابية في هذه الحالة .

---

(١) العقد : جمع عقدة : وهى الحبل الذى يعقد فى الإصبع ؛ ليكون تذكرة لبعض الأشياء ، وقد يفهم منه عقد أصابع الكف بطرق معروفة فى العدد من الواحد إلى المائة انظر : حاشية إعانة الطالبين على فتح المعين ١/١٧٥

وقال الجاحظ : العقد : هو الحساب باليد ، دون اللفظ والخط ، البيان والتبين للجاحظ ١/٨٠ الناشر مكتبة الخانجى القاهرة ، الخامسة ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥ م .

(٢) كإشارة الأخرس مثلا

(٣) جمع نصبة وهى : الحال الناطقة بغير اللفظ ، والمشيرة بغير اليد ، انظر:عيون الأخبار لابن قتيبة ٢/١٨١ ط دار الكتب المصرية ١٩٢٥ ، وانظر في الاحتراز باللفظ عن غيره مما ذكره الشارح .

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ١/١٦ ، وشرح الأنموذج للأردبيلى ص٤ ت د/ حسنى عبد الجليل يوسف ، ط مكتبة الآداب ١٩٩٠م ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢١، وشرح الأشمونى١/٣١ ، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ .

(٤) مثل : " ديز " و " لاز " مما لم يوضع ... " أ هـ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص١٢١، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١/٩٥ .

(٥) صاحب اللباب هو : تاج الدين محمد بن محمد بن سيف الدين أحمد ، المعروف بالفاضل الإسفراييني ، النحوي اللغوي ، صنف ضوء المفتاح فى المعانى ، ولباب الإعراب ، والضوء على المصباح ، وفاتحة الإعراب ، ورسالة فى الجملة الخبرية وغير ذلك ، توفى سنة أربع وثمانين وستمائة ، انظر ترجمته في : هدية العارفين ٢/ ١٣٤ ، ومعجم المؤلفين ١١/١٨٠ ، والأعلام ٧/٢٥٩ ، وكشف الظنون ٢/٣٥١، ٣٥٣ ، ٤٤٩

(٦) انظر : التعليق ، أو حاشية الإسفراييني على لباب الإعراب ورقة رقم (٢ب) مخطوط بدار الكتب .

(٧) في الأصل : (بأنه كلمتان ، إذ هى معربة) وما أثبت أضبط .

(٨) نص الإسفراييني في ذلك هو قوله : " إن مثل عبد الله كلمتان بدليل أنهم أعربوا الاسمين ، أعنى : المضاف والمضاف إليه فى قولك : جاءنى عبد الله بإعرابين مختلفين ، والكلمة الواحدة لا تكون معربة بإعرابين " أ هـ الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح ص ١٥ ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

فإن قيل : وصف اللفظ بالإفراد منقوض بمثل : مسلمان ، ومسلمون ، وبصري فإن كلا منها كلمة واحدة مع أن جزء اللفظ يدل على جزء المعنى ؛ إذ الألف يدل على التثنية (١٤/أ) والواو يدل على الجمعية ، والياء تدل على النسبة ، وكذا الفعل المضارع ، فإن حروف المضارعة تدل على معنى في المضارع ، وكذا تاء التأنيث في " قائمة " ، وكذا التنوين ولام التعريف .

أجيب : بأن كلا من هذه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كلمة واحدة [١] **(وأَنْوَاعُهَا)** أي : أنواع الكلمة **ثلاث** تقسيم للكلمة بعد الفراغ من تحديدها**(اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ)** قدم الاسم على أخويه ؛ إذ يحصل الكلام من نوعه دون أخويه . [٢]

فإن قيل : هذا منقوض بنحو : " يا زيد " ؛ فإنه كلام مع أنه اسم ، وحرف ؟!

أجيب بأن " يا " قائمة مقام الفعل عند أكثر النحاة [٣] ، وعند آخرين " يا " اسم كذا ذكره **ابن الحاجب** في إيضاح المفصل [٤] .

وقدم الفعل على الحرف ؛ لأنه يدل على معنى في نفسه ، ولأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام إلا أنه يقع أحد جزئي الكلام ، بخلاف الحرف .

---

[١] يلاحظ على الشارح إكثاره من إيراد الاعتراضات المفترضة والرد عليها ، وهي في مجملها نوع من الرياضة العقلية لا ينبني عليها حكم كلامي يستفيد منه النحوي .

[٢] وذلك لأنه أصل وهما فرعان ؛ إذ هو لا يحتاج إليهما في تأليف الكلام وهما يحتاجان إليه . " أهـ شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٨ .

[٣] وعلى رأسهم سيبويه حيث يقول : ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبدالله ، والنداء كله كأنه قال : يا ، أريد عبدالله فحذف " أريد " وصارت " يا " بدلا منها ، لأنك إذا قلت : يا فلان علم أنك تريده " أ هـ الكتاب ٢٩١/١ ، وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ت د/ محمد كامل بركات ، ط جامعة أم القرى السعودية بدون تاريخ .

٤٨٠/٢ ، والجامع الصغير لابن هشام ص ٩٣ ت/ أحمد محمود الهرميل ، ط مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م ، وسيأتي تفصيل ذلك في النداء

[٤] ونص ابن الحاجب في ذلك هو قوله في المنصوب باللازم إضماره : وقد اختلف النحويون في المنادى ، هل هو مفعول بفعل التزم إضماره ؟ فيكون من هذا الباب ، وعليه الأكثرون ، أو هو مفعول باسم فعل وهو " يا " و " أيا " و " هيا " ، فجعل هؤلاء حروف النداء أسماء أفعال " أ هـ الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١

.....

وإنمـــا قـــال أولا : (**وَأَنْوَاعُهَـــا ثَـــلَاثَةٌ**) ثم بَيَّنَ الثلاثة بقوله : (**اسْمٌ ، وفِعْلٌ ، وَحَـــرْفٌ**) ولـــم يقل : (١٤/ب) وهى اسم ، وفعل ، وحرفٌ ابتداءً كما قال الشيخ **ابن الحاجب** [١]، **وصاحب اللباب** [٢] وغيرهما [٣] لنكت :

الأولـــى : تشويق السامع بواسطة الإجمال أولا ، والتفصيل ثانيا ؛ إذْ الشيء بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب .

الثانـــية : تمكنه في النفس زيادة تمكين ؛ إذْ الشيء إذا ذكر مبهما ثم ذكر مفصلا كان أوقع في النفس . [٤]

الثالثة : تكميل لذة السامع ؛ إذ الإدراك لذة ، والحرمان منه مع الشعور ببعضه ألم ، فـــإن المجهـــول من جميع الجهات والاعتبارات لا ألم في الجهل به ، وأما إذا حصل الشعور به بوجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم به ، وتألمت بفقدانه ، فإذا حصل لها العلـــم بـــه كملـــت لذة العلم ، فهاهنا لذتان : لذة الوجدان ، ولذة الخلاص عن الألم ، واللذتان خير من لذة واحدة .

النكـــتة الـــرابعة : دفع السؤال المشهور ابتداء من أن اللازم أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معا (١٥/أ) ؛ فإن الواو للجمع [٥] ، وحاصل الدفع أن هذا من قبيل تقسيم الكلي

---

[١] حيـــث قـــال : " الكلمة : لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهى : اسم ، وفعل ، وحرف .... " ا هـــ الكافية في النحو، طبعة مكتبة دار الوفاء جدة سنة ١٤٠٧ ص ٥٩

[٢] قـــال الإسفراييني : " ..... الكلمة هي اللفظ الموضوع للمعنى مفردا ، وهى اسم إن دل على معنى فى نفسه ، ولم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كرجل ، فعل إن اقترن به كـــ " ضرب " ، وإلا فهى حرف كـــ " قد " ولكل منهما حد ..... " أ هـــ لباب الإعراب ص ١٢٤ .

[٣] كـــأبى حـــيان حيـــث قال : " ..... وهى : اسم ، وفعل ، وحرف " أ هـــ النكت الحسان ص ٣٢ طبعة مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٠٥ هـــ ، ١٩٨٥ م

[٤] وقـــد قـــرر ذلك الأمر المحقق الرضى بقوله : " ..... والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع فى الـــنفوس لذلك المبهم ؛ لأن النفوس تتشوق إذ أسمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه " ا هـــ شـــرح الكافـــية ١٧٤/١ .

[٥] يـــرى بعـــض النحاة أن الواو هنا يجوز أن تكون بمعنى " أو " كما استعملت " أو " بمعنى الواو فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ الإنسان (٢٤) وقول الشاعر :

قَومٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيتَهُمْ ... مَا بَينَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَو سَافِعِ

.....

إلـــى جزئـــياته ، كقولهم : الحيوان : إنسان ، وفرس ، وبقر يعنى أن هذه الثلاثة أنـــواع للكلمة مندرجة تحتها اندراج الإنسان ، والفرس ، والبقر تحت الحيوان ، لا من قبيل تقسيم الكل إلى أجزائه كقولهم : السَّكَنْجَبِين: خلٌّ وعَسَلٌ. (١)

وهاهـــنا جواب آخر عن هذا السؤال ، وهو أن هذا إنما يلزم إذا كان الواو للمعية وليس كذلك ، والجمع المطلق ليس معناه المعية بل معناه اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما قصده المتكلم من الإثبات فليتأمل .

النكـــتة الخامسة :التنبيه على أن الكلمة جنس وهذه الثلاثة أنواعها ؛ لأنها مقولة علـــيها، وهـــى مختلفة الحقائق ، كلاطلاق الحيوان على الفرس ، والبقر ، ونحوهما ، فالكلمـــة مقولة على كثيرين مختلفين بالحقائق فكانت جنسًا ، وكل من هذه الثلاثة مقول علـــى كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة (١٥/ب) فكان كل منها نوعًا (٢)ولا يقدح ها هنا أن يكون مميز بعض هذه الثلاثة أمـــرًا عدميًا ، فإن أهل العربية لا التفات لهم إلى ما يعتبره أهل المعقول (٣)، وإنهم يطلقون الجنس والنوع بهذا المعنى على ما صرح به **صاحب المفتاح**

= انظر شرح الكافية لابن جماعة ص ٥٩ طبعة دار المنار ٢٠٠٠م ، وكون " أو " بمعنى الواو فى هذه الآية يفهـــم مـــن قول الصيمرى : " كأنه قال : لا تطع منهم الآثم ولا الكفور على اجتماعهما أو انفرادهما " أ هـــ التبصرة والتذكرة ١٣٤/١ ت / فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط جامعة أم القرى الأولى ١٤٠٢ هـــ ، ١٩٨٢ م ، وشـــرح الجمـــل لابـــن خروف ٣٢٧/١ ، ت د/ سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى، الأولى ١٤١٩هـــ .

(١) السَّكَنْجَبِين : شراب مركب من (سك) و (انكبين) أي : خل ، وعسل ، ويراد به كل حامض وحلو معجم الألفاظ الفارسية المعربة ص ٩٢ ط مكتبة لبنان ١٩٩٠م .

(٢) وضـــح الشيخ ابن الحاجب هذا الأمر بقوله : " ..... فالجنس هو الذى تدخل تحته أنواع مختلفة بحقيقة كلـــية ، فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف ، فهي بهذا الاعتبار جنس ؛ لشمولها لكل واحد منها ، وكل واحد منها نوع ؛ إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهى الكلمة .... " أ هـــ الإيضاح في شرح المفصل ص ٦٠

(٣) هـــذه قـــاعدة ســـائدة بين علماء العربية ، وممن صرح بها غير الشارح – المولى مصطفي بن شعبان المعروف بسروري المتوفي ٩٦٩هـــ حيث قال : " أهل العربية لا يلتفتون إلى اعتبارات أصحاب المعقول ، بـــل إلـــى صحة تراكيب الكـــلام " أ هـــ شرح المصباح ص٢٢ ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ١٤٠٢هـــ .

.....

فـي أول علـم الإسـتدلال من أن الحد عند هؤلاء هو الجامع المانع [1] ، فيكون المميز عدميا فكون المميز عدميا غير قادح هاهنا ، وبهذا يظهر فساد ما وقع في بعض شـروح المفصـل من أن الجنس والنوع هاهنا غير مستقيم ؛ إذ المميز عدمى ، فكيف يكون نوعا ؟! [2] .

والمـراد بقـوله : (ثَلاَثٌ) أنها منحصرة في هذه الثلاث ، ووجه الانحصار هو الاستقراء . [3]

وقولـه : (ثَـلاَثٌ) حق العبارة أن يقال : ثلاثة ،فإن ثبت أنه وقع من المصنف هكـذا فهو مبنى على أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه،على نمط قولهم : سقطت بعض أنامله ، أو هو مبنى على اعتبار مدلول المدلول [4] .

---

[1] ونـص السـكاكى فـي ذلك هو قوله : " ..... الحد عندنا دون جماعة من ذوى التحصيل عبارة عن تعـريف الشـئ بأجزائه ، أو بلوازمه ، أو بما يتركب منهماتعريفا جامعا مانعا ، ... ونعنى بالجامع كونه : متـناولاً لجمـيع أفراده إن كانت له أفراد ، وبالمانع ، كونه آبيا دخول غيره فيه ..... " أهـ مفتاح العلوم للسكاكى ص ٤٣٦ ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

[2] لم أعثر على هذا الكلام في شروح المفصل التى بين يدى ، ولعله في شرح لم أقف عليه . انظر فى ذلك الموضوع . - التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمى ١٥٧/١ .

- وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/١ : ٢٠ ، ط مكتبة المتنبى ، بدون تاريخ .

- والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٠/١ .

- والمحصـل في شرح المفصل للأندلسى المتوفي سنة ٦٦١هـ ص ٩٩ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ١٩٨٢م .

- المفضـل فـي شـرح المفصل لعلم الدين السخاوى ٦٤٣هـ ص ٧٠ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ١٩٧٩م .

- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندى ت ٧٠٠هـ ص ٣٤ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ١٩٨٤ .

[3] فباسـتقراء كلمات العربية لا نجد غير الاسم والفعل والحرف ، بل إن الأمر يتعدى العربية إلى غيرها من اللغـات يقـول أبو القاسم الزجاجى : "..... وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه ؛ وإن كان ليس له ترتيب العربى ونظمه وحسن تأليفه " أ هـ الإيضاح فى علل النحو صـ ٤٥.

[4] يقول النيلى في هذا الموضوع : " ..... وحذف التاء من " ثلاث " لتأنيث المعدود معنى ؛ لأن كل قسم مـن أقسـام الكلمة كلمة ، فاللفظ مذكر ، والمعنى مؤنث ، فهو مثل قولك : " ثلاث شخوص " إذا أردت به النسـاء . أ هـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية القسم الأول ، ١/ ٣٨ ت أ .د / محسن سالم العميري ط جامعة أم القرى ١٤١٥هـ .

فـ (**الاسْـمُ : مَـا جَـازَ أَنْ يُحَدَّثَ عَنْهُ**) لما قسم (١٦/أ) الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف حاول أن يبين كلا من هذه الأقسام ، ويذكر تفسيره ، ففسر الاسم [١] بالخاصة كما يقال : الإنسان ضاحك توضيحا ، وتسهيلا للأمر على السامع .

والمراد بجواز التحديث عنه : جواز جعله مخبرا عنه ، يعنى أن الاسم من حيث إنـــه اســـم صالح لأن يكون مخبرا عنه ، ومحدثا عنه فلا يضر كونه محفوفا بمانع في بعـــض المواضـــع ، وبهذا يندفع السؤال المشهور هاهنا بأن المستكن في " اضرب " لا يجوز أن يكون مخبرا عنه ؛ لأنه إنشاء .

فإن قيل : تفسير الاسم وتعريفه بجواز الحديث عنه منقوض بـــ " إذ " ، و " إذا " و " متى " ، ونحوها فإنها لا يجوز الإخبار عنها للزوم ظرفيتها ؟!

أجيـــب بأن هذه وإن لم تكن مما تحدث عنه ، إلا إنها في معنى ما تحدث عنه ، وهـــو الوقـــت ، والوقت مما تحدث عنه في قولك : مضى الوقت وطاب واتسع ، وفيه نظـــر ؛ لأنـــه إن أريـــد بقولهـــم : " متى " في معنى الوقت أن معناها معناه ، وأنهما (١٦/ب) مترادفان فبطلانه ظاهر [٢] ، وإن أريد أنها مستلزمة له لزم أن يكون الحرف اسما فإن " من " مثلا معناه ابتداء جزئي مخصوص ، وهو مستلزم لمطلق الابتداء الكلى

---

[١] تجـدر الإشـــارة أن **سيبويه** لم يحد الاسم وإنما عرفه بالمثال حيث قال ١٢/١ : " فالكلم : اسم وفعل ، وحـــرف جـــاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجل وفرس ، وحائط " أ هـــ، وقال المبرد : الكلام كله : اســـم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى .... ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم " أ هـــ المقتضب١/ ١٤١ ت/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤١٥هـــ ، ١٩٩٤م .

ومـــن العلمـــاء من قال : لا حد له ولهذا لم يحده سيبويه وإنما اكتفي فيه بالمثال . أسرار العربية صـــ ٣٤ والبعض يعلل عدم حد سيبويه للاسم بأن ذلك ظنا منه أنه غير مشكل " الإيضاح فى علل النحو صـــ ٤٩ .

[٢] ويفصل ذلك ابن الشريف الجرجانى بقوله : " واعلم أن جواز الحديث من الخواص غير الشاملة ؛ لفقدانها فى بعض الأسماء كاللازمة للظرفية ، وما قيل إنها في معنى ما يحدث عنه كـــ " إذا " بمعنى الوقت فمردود بالـــتغاير بيـــنهما ؛ لأن " إذا " للمســـتقبل والوقـــت مطلق " أ هـــ. الرشاد في شرح الإرشاد ص ٢٧ رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية .

فـإن قـيل : تعريف الاسم بما ذكر منقوض بقوله ﴿وإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا ﴾ [1] فإن ﴿قِيلَ ﴾ مسند إلى ﴿آمِنُوا﴾ وهو مخبر عنه ، وبقولهم : " زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ" [2] ، فإن "زَعَمُوا " مبتدأ ، و" مَطِيَّةُ الكَذِبِ " خبره .

قلـنا : كـل مـن ﴿آمِنُوا﴾ ، و " زَعَمُوا " هاهنا محكي اسم لنفسه . كما يقال : ضـرب فعـل ماض ، و" من حرف جر [3] ، وأما نحو " تسمع " في قولهم :" تَسْمَعَ بالمُعَـيْدِيِّ خَـيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"[4] ، فهو مؤول بالمصدر، أي : سَمَاعُكَ بالمُعيدِى خَيرٌ ، وعلـيه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيهِم ءَأَنذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم ﴾ [5] ، أي : انذارك وعدمه سيان عندهم .

(**أَوْ يُضَـافَ**) أي : الاسم (**أَوْ يُضَافَ إِلَيْهِ**) أي : الاسم ما يكون مضافاً ، أو يكون مضافاً إليه ، فأشار إلى الأول بقوله : (١٧/أ) (**أَوْ يُضَافَ**) ، وإلى الثانى

---

[1] من الآية رقم (١٣) من سورة البقرة .

[2] هـذا المـثال قـال عنه السيوطى في الهمع : إنه من أقوال العرب ثم أتى بفائدة عليه قال فيها : " قولهم : زعموا مطية الكذب " لم أقف عليه في شئ من كتب الأمثال ... " أ هـ الهمع ٢٩/١ .
إلا أن ابـن حجر قال : إنه حديث ، أخرجه ابن سعد فى الطبقات من رواية الأعمش عن شريح قال : زعموا كنية الكذب ، انظر كتاب الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف للحافظ بن حجر العسقلانى ، بذيل الكشاف ٦٤/١ .

[3] الإسـناد فـى قولهم : " زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ " إلى لفظ الفعل دون معناه فتأويله : هذا القول مطية الكذب ، كمـا أن تـأويل الآية : وإذا قيل لهم هذا القول . أ هـ حاشية الإسفراييني على لباب الإعراب : ورقة ٢أ ، مخطوط بدار الكتب ، وانظر : همع الهوامع للسيوطى ٢٧/١ ، ط دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٩٨م

[4] قولهـم : "تسـمع بالمعيدى خير من أن تراه " ، من أمثال العرب ، يضرب لمن خبره خير من مرآه ، ويروى : لأن تسمع ، وأن تسمع ، ولا إشكال فيه ، قاله المنذر بن ماء السماء" لضمرة بن ضمرة بن جابر ، وكـان يسمع به ويعجبه ما ينقل عنه ، فلما رآه قال : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، فأرسلها مثلاً ، قال شقة : إن القوم ليس بجزر ، إنما يعيش الرجل بأصغريه لسانه وقلبه ، فأعجب المنذر كلامه ، وسره ما رأي مـنه فسـماه باسم أبيه فهو ضمرة بن ضمرة ، وإنما حسن حذف " أن " في المثل لدلالة ما بعده عليه ..... " انظـر الأمـثال لابـن سلام ص٩٧ ت د/ عبد المجيد قطامش ، ط دار المأمون للتراث الأولى ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م ، ومجمـع الأمـثال ١٧٧/١ ط دار مكتبة الحياة بيروت ، وفصل المقال ١٣٥: ١٣٦ ت د/ إحسان عباس ط دار الأمانة ، والممتع لابن عصفور ٩٢/١ ، ت د/ فخر الدين قباوه ، ط دار المعرفة بيروت الأولى ١٩٨٧.

[5] من الآية رقم (٥) سورة البقرة .

بقوله : (أَوْ يُضَافَ إِلَيْهِ) ، فقوله : (يُضَافَ) الثانى مسند إلى (إِلَيْه) ، أو الفاعل مضمر لظهوره بقرينة المقام ؛ أي : يضاف شئ إلى الاسم .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَومَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ ﴾ [١] ، فالظرف مضاف إلى المصدر [٢] هــذا ما عليه الجمهور ، وعند بعضهم هذه الصورة مستثناة ، يعنى أن الفعل يجوز أن تضاف إليه الظروف خاصة [٣] .

(أَوْ يَدْخُلَــهُ التَّنْوِينُ) ضمير يدخله للاسم ، وهو مفعوله ، والتنوين فاعله[٤] . وقدم المفعول على الفاعل مع أن حقه التأخير؛ إذ قد تقرر أنه إذا كان المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل ، وجب تأخير الفاعل نحو : ضربنى زيد . [٥]

(أَوْ حَرْفُ الجَرِّ) وأما قوله :

واللهِ مَا لَيلِى بِنَامَ صَاحِبُه ... . [٦]

---

[١] من الآية رقم (١٠٩) سورة المائدة .

[٢] ومــثله قولــه تعــالى : ﴿يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ (المائدة : ١١٩) فالفعل فيه فى موضع المصدر انظر: الهمع ٢٨/١ .

[٣] وهــذا مــا أخبر به المحقق الرضى حيث قال : " ..... وعده بعضهم من خواصه أيضا واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضاف إليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل ، أي : يوم جمع الله الرسل ..... " أ هــ شرح الكافية ٤٧/١ .

[٤] المقصــود بالتنوين : " تنوين التمكين .... لا تنوين الترنم " أهــ شــرح المقدمة الكافيــة لابن الحاجــب ٢٣٢/١ طبعة مكتبة نزار الرياض الأولى ١٤١٨هــ ، ١٩٩٧ م .

[٥] انظر: حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح ٨٣/١ ، ط دار إحياء الكتب العربية .

[٦] صدر بيت من الرجز لأبى خالد القنانى ، وهو بتمامه .

واللهِ مَا لَيلِى بِنَامَ صَاحِبُه .: وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانَ جَانِبُه

ويروى : عمرك ما ليلى ، والله ما زيد ، عمرك ما زيد، وانظر البيت فى : الخصائص ٣٦٦/٢ ، والإنصاف ١١٢١١ ،وأســرار العربية ١٠٤ ، ١٠٥ ، والتبيين ٢٧٩ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، واللسان مادة (ن و م) الهمع ٢٨/١ ، والأشمونى ٣٩/٣ .

- **والشاهد فيه** : دخول حرف الجر – والذى هو من علامات الأسماء – على الفعل (نام) إلا أن هذا الكلام مؤول والتقدير : ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، أو كما قال ابن جنى : "قيل : إن " نام صاحبه " علم اسم لرجل ، وإذا كان كذلك جرى مجرى قوله : بنى شاب قرناها" . الخصائص ٣٦٧/٢ .

فمن قبيل إقامة الصفة مقام الموصوف أي : ما ليلى بليل نام (١٧/ب) صاحبه فيه (**أَوْ لَامُ التَّعرِيفِ**) أي : تعريف مدلوله ، أي : تعينه بحيث لا يلتبس على السامع ، وأما قوله :

..... :. وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ [1]

فشاذ لا اعتداد به .

(**نَحْوُ : غُلَامُ زَيدٍ فِي الدَّارِ**) تمثيل للكل فإن الاسم وهو (**غُلَامُ**) مبتدأ محدث عنه ، وقولـه : (**فِي الدَّارِ**) خبره ، وهو بعينه مضاف إلى زيد ، وزيد مضاف إليه ، وهو اسـم وقد دخله التنوين –أيضا– ، و(**فِي**) حرف جر ، وقد دخل على الدار ، وهو اسم وقد دخل لام التعريف –أيضا– فانطبق هذا المثال على الكل .

---

[1] عجز بيت من الطويل وهو بتمامه :

وَ يَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ :. وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ.

وهـو لـذى الخـرق الطهوى في الأشباه والنظائر ١٧٨/٢ ت د/ عبد العال سالم مكرم ، ط مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٠٦ هـ ، وانظر البيت في نوادر أبى زيد ٦٧ ت/ محمد عبد القادر أحمد ، ط دار الشروق ، سر صـناعة الإعـراب ٣٦٨/١ ت د/ حسـن هنداوي ، ط دار القلم دمشق الأولى ١٤٠٥هـ ، وشرح المفصل ١٢٥/١ ، ١٤٣/٣ الإرشـاد إلـى علـم الإعراب للكيشي ٧٢ ت د/ عبد الله البركاتي ، ط جامعة أم القرى ١٤١٠هـ ، ١٩٨٩ م ، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١٥٢/١ ، ٣١٦ ت/ محمد محيي الدين عبد الحمـيد ، ط المكتـبة العصرية بيروت ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣ م ،ورصف المباني للمالقي ٧٥ ت/ أحمد محمد الخـراط ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م ، وتخليص الشواهد ١٣٨ ت د/ السيد تقي عـبد السـيد ١٤٠٦هـ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٨٢/٥ ت/ عبد السلام هارون ، ط مكتبة الخانجي الثانية ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤ ، وجواهر الأدب للإربلي ١٦٣ القاهرة ١٢٩٤ هـ .

والشاهد فيه قوله : " اليتقصع " حيث دخلت أل على الفعل شذوذا ؛ إذ هي خاصة بالاسم .

الفِعْـلُ : مَا جَازَ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ ، أَوْ السِّيْنُ ، أَوْ سَوْفَ ، أَوِ الجَازِمُ ، أَوْ يَلْحَقَهُ الضَّمِيْرُ المَرْفُوعُ البَارِزُ .....

و(**الِفعْلُ**) بكسر الفاء اسم للكلمة المخصوصة ، وبالفتح مصدر . [١]

(**مَا جَازَ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ** [٢] ، **أَوْ السِّيْنُ أَوْ سَوْفَ** [٣] ، **أَوِ الجَازِمُ** [٤]) ذكر (**أَوْ**) تنبيه على أنَّ كُلاً من هذه المذكورات دليل مستقل على إثبات الفعلية [٥] .

فإن قيل : لم أدخل اللام في السين وتركه في سوف ؟! .

قلـنا : لأن سوف اسم لهذا الحرف المخصوص فلا معنى لإدخال اللام فيه، وأما (١٨/أ) السـين فهـو اسم جنس كـ " غلام " ، و " دار " وتعينه بالإضافة ، أو باللام فـيقال : سين سوف[٦] ، وسين الاستفعال ، وسين الطلب ، ونحو ذلك فحقه –إذن– أن يعـرف بـاللام تعييناً له وتمييزاً عن غيره فاللام –إذن– إشارة إلى أن المراد به سين سوف ، وبهذا يظهر أن حق العبارة أن يقال : وسوف ، أو السين فليتأمل .

(**أَوْ يَلْحَقَهُ الضَّمِيْرُ المَرْفُوعُ البَارِزُ**) [٧] والتقييد بالمرفوع احتراز عن المنصوب والمجرور، فإنهما يلحقان الاسم والحرف ، نحو : ضاربك وضاربه ، و "بك "، و"به"

---

(١) اللسان مادة (ف ع ل) .

(٢) " قد " قد يكون اسم فعل ، أو اسم مرادف لحسب ، أما " قد " الحرفية فتختص بالدخول على الفعل، وهى مـن علاماتـه .... " انظر في معانى " قد " مغنى اللبيب لابن هشام ١٩٣/١ طبعة المكتبة العصرية بيروت ١٩٩١ ، والجـنى الدانـى فـي حروف المعانى ص ٢٥٤ ت د/ فخر الدين قباوة ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

(٣) هـذه العلامـة من قول سيبويه : " ..... وتقول سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة " أ هـ الكتاب ١٤/١ .

(٤) فالجزم خاص بالأفعال قال سيبويه في ذلك : " ..... وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس فى الأسـماء جزم " أ هـ الكتاب ص ٤/١ ، وانظر فى ذلك شرح ألفية ابن معطى، ط مكتبة الخريجى الرياض ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ٢٢٧/١ . والتذييل والتكميل لأبى حيان ١٣٨/١ ت أ د/ حسن هنداوي ، ط دار القلم ، دمشق الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧ .

(٥) وقد عد بعضهم علامات الأفعال أربعين علامة ، انظر : الجامع الصغير في النحو لعبد الله الزبيري ت أ/ محمد هلال ، ط كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس ١٣٩٦هـ ، ١٩٨٦ م .

(٦) وافـق الشارح الكوفيين في أن السين الداخلة على المضارع مقتطعة من سوف ، وهذا هو مفهوم كلامه انظر:الإنصاف ٦٤٦/٢ .

(٧) المقصـود بالضمير المرفوع : هو ضمير الفاعل مثل " قمت " ، وهو من علامات الفعل " انظر فى ذلك: التصريح بمضمون التوضيح ٣٩/١ .

أَوْ تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ ، نَحْوُ : قَدْ قَامَ ، وَسَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، وَلَمْ يَقُمْ ، وَقُمْتُ ، وَقَامَتْ . الحَرْفُ : مَا لَيْسَ فِيْهِ شَئٌ مِنْ ذَلِكَ . الكَلَامُ : مَا فِيْهِ الإِسْنَادُ .....

وقولـه : (**البَارِزُ**) بالرفع ؛ لأنه صفة للضمير ، وهو احتراز عن المستتر فإنه يلحق الاسم نحو : زَيْدٌ ضَارِبٌ .

(**أَوْ تَـاءُ التَّأنِيـثِ السَّـاكِنَةُ**) بالـرفع ؛ لأنـه صـفة للمضـاف ، والتقييد بالساكنة[1] احتراز عن المتحركة ، فإنها [تلحق] [2] الاسم ، نحو : مُسْلِمَةٌ ، وقَائِمَةٌ .

ثم أشار إلى أمثلة الكل على الترتيب فقال : (**نَحْوُ : قَدْ قَامَ**) مثال لقد (١٨/ب) (**وَسَـيَقُومُ**) مـثال للسـين (**وَسَوْفَ يَقُومُ**) مثال لسوف (**وَلَمْ يَقُمْ**) مثال للجازم ، (**وَقُمْـتُ**) مـثال للضـمير المـرفوع الـبارز (**وَقَامَتْ**) مثال لتاء التأنيث الساكنة و(**الحَـرْفُ مَـا لَيْسَ فِيْهِ شَئٌ مِنْ ذَلِكَ**) ، أي : الحرف كلمة لا تصلح لشيء من هذه المذكورات ، أي : لا يجوز أن يكون فيه شئ من هذه الأشياء . [3]

و(**الكَـلَام مَا فِيْهِ الإِسْنَادُ**) فرغ من تعريف الكلمة وأنواعها، فشرع في تعريف الكـلام ، ولما كانت الكلمة جزءاً من الكلام ، وكانت معرفة الجزء متقدمة على معرفة الكـل أخـر تعريفه عن تعريفها [4] ، وإنما قال : (**مَا فِيْهِ الإِسْنَادُ**) ولم يقل : ما فيه التركيب؛ليشمل نحو : " قُمْ " صورة .

---

[1] الـتاء السـاكنة تلحق وجوباً الماضى المسند إلى المرفوع الذي تأنيثه حقيقى إذا لم يفصل بينهما ، ومثناه وجمعه بالألف والتاء ، نحو : قامت هند ، وقامت الهندان ، وقامت الهندات ، ولا التفات إلى عروض الحركة نحـو : قالت أمه بنقل حركة الهمزة إلى التاء ، ﴿قَالَتِ امرَأَةُ العَزِيزِ ﴾ و ﴿ قَالَتَا أَتَينَا طَائِعِينَ﴾ بكسر التاء فى الأولى ، وفتحها فى الثانية لالتقاء الساكنين فيهما .

انظر فيما سبق : ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٣٤/٢ ت د / رجب عثمان محمد ، ط مكتبة الخانجى الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٠/١ ، وشرح ملحة الإعراب ص ٣٥ مطبعة عبير الأولى ١٩٨٢هـ .

[2] فى الأصل (يلحق) وما أثبت أضبط .

[3] وهـذا ما قرره علماء العربية ، انظر فى ذلك : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦ ت/ عبد الحميد السيد عبد الحميد طبعة دار الجيل بيروت الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م . والصفوة الصفية القسم الأول ١/ ٥٥ .

[4] ويوضـح المحقق الرضى هذا الأمر بقوله : إنما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع أن المقصود الأهم من علـم الـنحو : معـرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب ؛لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه " أ هـ شرح الكافية ٣١/١ .

وإنمـــا قال : (**مَا فِيْهِ الإِسْنَادُ**) ولم يقل ما فيه الإخبار؛ ليشمل الكلام الإنشائي؛ نحـــو : هـــل زيد قائم . [1] وقال **جار الله** في المفصل : الكلام هو المركب من كلمتين أســـندت إحداهمـــا إلى الأخرى . [2] ، وقال الشيخ ابن الحاجب[3] : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد [4] . وعدل المصنف – رحمه الله – عن الأول ؛ (١٩/أ) ليشمل نحو : " قم " كما ذكرنا ، وعنه وعن الثانى [5] ليتناول كلاما تركب من أكثر من كلمتين ، نحو : " زيد أبوه قائم " ، وزيد قام أبوه ، ونحو ذلك .

وهاهـــنا بحـــث وهو أن تعريف الكلام بما فيه الإسناد غير صحيح ؛لأنه منقوض باسم الفاعل المسند إلى فاعله ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وجملة الصلة ، فإنه يصدق على الكل أنه لفظ فيه الإسناد مع أنه ليس بكلام[6] ؟!

والجـــواب : أن المـــراد بالإسناد: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها [7] قال **صاحب اللباب** : الإسناد هو تركيب الكلمتين ، أو ما يجرى

---

(١) وهذا ما بينه ابن يعيش حيث قال شارحا تعريف الزمخشرى : " وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر ، لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهى والاستفهام ، فكل خبر مسند ، وليس كـــل مسند خبر ، وإن كان مرجع الضمير إلى الخبر من جهة المعنى ، ألا ترى أن معنى قولنا : " قم " أطلب قيامك ، وكذا الاستفهام والنهى فاعرفه ..... " شرح المفصل ٢٠/١ ، والأشباه والنظائر ١١/٣

(٢) المفصل في علم العربية ص ٦ ، طبعة دار الجيل بيروت .

(٣) هـــو : أبـــو عمر عثمان جمال الدين بن عمر المشهور بابن الحاجب ، ولد بإسنا سنة ٥٧١هـــ ثم انتقل إلى القاهرة وتلقـــى العلوم عن الشاطبى ، ثم انتقل إلى دمشق ، من تصانيفه : منتهى السول والأمل في علمى الأصول والجدل ، والإيضاح فى شرح المفصل ، والأمالى والكافية والشافية وشرحهما ، توفى سنة ٦٤٦ هـــ ، انظر فى ترجمته : وفيات الأعيان ٣١٤/١ ، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥ ، وهدية العارفين ٦٥٤/١ ، والأعلام ٢١١/٤ .

(٤) الكافية في النحو ص ٥٩ .

(٥) وهو ما يعرف الكلام بأنه : ما تركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى ، وهو تعريف لبعض النحاة كالكيشى ؛ انظر : الإرشاد إلى علم الأعراب ص ٧٧ .

(٦) كلام الشارح هنا هو نفس مضمون استدراك الرضى على ابن الحاجب حينما عرف الكلام بأنه: ما تضمن كلمتين بالإســـناد حيـــث قال : وكان على المصنف أن يقول : " بالإسناد الأصلى " ..... ليخرج بـــ الأصلى إسناد المصدر ، واسمى الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظرف فإنها مع أسندت إليه ليست بكلام " ويلاحظ تأثر الشارح الشديد باستدراكات وتحقيقات الرضى انظر: شرح الكافية ٣١/١ .

(٧) أي : يكتفي بها المخاطب ؛ إذ ليس كل ما يفهم منه معنى يفيد المخاطب ويكتفى به كقولنا : " زيد " يفهم منه معنى ، لكن ذلك المعنى الذى يفهم منه لا يكتفي به المخاطب . انظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ، ت د/ تركى العتيبى ، ط مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـــ ١٩٩٤م ١/ ١٩٧ بتصرف .

.....

مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى كلاما ، وجملة [1] ويرد على هذا الجواب أنه إن فسر الإسناد المطلق بذلك ، لزم ألاّ يكون في هذه المذكورات إسنادا أصلا، وهو خلاف الاصطلاح ؛ إذْ لا يخفي أن اسم الفاعل مع فاعله مشتمل للقطع بأنه مسند إلى فاعله ، وكذا اسم المفعول ، والصفة المشبهة (١٩/ب) وجملة الصفة والصلة ، ونحو ذلك ، وأنه اعترف بأن هؤلاء مشتمل على الإسناد ، فتفسير الإسناد -إذن- بذلك فاسد .

فيجب -إذن- أن يصار إلى ما ذكره **المحقق الرضى** من أن الإسناد قسمان : أصلى ، وهو ما بين الفعل وفاعله ، وبين المبتدأ وخبره .

وغير أصلى ، وهو ما بين هؤلاء . [2] ثم الإسناد الأصلى قسمان : مقصود بذاته ، وهو ما بين الفعل وفاعله لصفة الانفراد ، والمبتدأ وخبره لصفة الانفراد ، وغير مقصود بذاته وهو ما بين هؤلاء . [3]

فالجواب -إذن- أن يقول : والكلام ما فيه الإسناد الأصلى المقصود بذاته . فالتقييد بالأصلى إخراج للجمل التى ليست بكلام ، والجواب : أنّ الإسناد قسمان عام وخاص ، فالعام : هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها ، والمراد هاهنا هو القسم الثانى ، فخرج اسم الفاعل، والجمل التى ليست بكلام .

فإن قيل : تفسير الإسناد على الوجه الأول [4] يعم النسبة (٢٠/أ) في المركبات التقييدية في المركب من المضاف والمضاف إليه ، والمركب من الصفة والموصوف مع أنه خلاف الاصطلاح ؛ إذْ لا يقالُ - عرفا - إنّ فيها إسنادا ، والقول بأن المراد هو القسم الثاني [5] ظاهر الفساد ؛ إذْ الإبهام لا يناسب التعريف ؟! .

---

(١) ونص قوله هو : " اعلم أن الكلام إنما يطلق على ما يحسن السكون عليه، وذلك لا يتأتى إلا بعد الإسناد ، والإسناد في عرفهم عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة ، أي : على وجه يحسن السكوت عليه " أ هـ الضوء شرح المصباح ص ١٦٩ .

(٢) يقصد باسم الإشارة (هؤلاء) المصدر مع فاعله ، واسم الفاعل مع فاعله ، والمفعول مع نائب الفاعل، والصفة المشبهة ... الخ .

(٣) انظر شرح الكافية ٣١/١ .

(٤) يريد الإسناد العام وهو : نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى .

(٥) أي : الإسناد الخاص ، وهو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها .

– قلنا : منع وجود الإسناد بمعنى النسبة في المركبات التقييدية مكابرة محضة ، ولئـــن لم ترض بذلك فقل في تفسيره بالمعنى الأول : الإسناد نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى لا على وجه التقييد .

وأمـــا إشـــكال الإبهام فجوابه أن هذا القسم أكثر في الإطلاقات وأوضح ، وتبادر الذهـــن إلـــيه أزيـــد حـــتى وصل إلى حد التعيين فاضمحل الإبهام ، وتداولته الأفهام . وبالجملـــة فقد ظهر بالتحقيقات السابقة أن الكلام أخص من الجملة ، والجملة أعم [1] ، وكل كلام جملة ولا ينعكس ؛ فإن الجمل الواقعة صفة للنكرة ، أو صلة ، أو حالا ، أو خبرا للمبتدأ جمل وليست بكلام (٢٠/ب) ؛ لأن نسبتها ليست مقصودة بالذات ولا يصح الســـكوت علـــيها ؛ فإنك إذا قلت : زيد أبوه ذاهب ، كان القصد إلى إثبات ذهاب الأب لزيد لا إلى إثبات الذهاب لأبيه ، فإنه مقصود تبعا لا أصالة وهذا ظاهر .

وقال **صاحب المقتبس** في شرح المفصل [2]:الكلام أعم والجملة أخص ، فإن كل جملة كلام ، ولا عكس . وهذا غلط ظاهر لا يساعده أحد ، ولا يؤيده كتاب .

وأعجـــب مـــنه مـــا ذكره **صاحب لباب** الإعراب أن الجملة والكلام مترادفان [3] (**مِـــثْلُ : قَـــامَ زَيْدٌ ، وزَيْدٌ قَائِمٌ ، وقُمْ**) ، نبه بالمثال الأول والثاني على أن الكلام لا يتركب إلا من فعل واسم ، أو اسمين .

---

[1] إذ شرط الكلام الإفادة ، بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا فليس "بكلام" ، المغنى ٤٣١/٢ .

[2] ذكـــر حاجى خليفة أن من شروح المفصل شرح تحت عنوان : المقتبس فى توضيح ما التبس ، وهو كتاب للشيخ أبى عاصم على بن عمر بن الخليل بن على الفقيهى ، المدعو بالفخر الإسفندرى المتوفى سنة ٦٩٨هـــ ، وقد اقتبس مواده من شروح المفصل كالتخمير والإيضاح والمحصل ،
ولم أقف على هذا الشرح مخطوطا ، وليس بمطبوع ، انظر كشف الظنون ١٧٧٦/٢ ، ١٧٧٧ .

[3] وهـــو قولـــه : " ..... ثم اعلم أن الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين " أهـــ الضوء شرح المصباح صـــ ١٦٩ ، والإسفراييني فى قوله هذا يسير على نهج غيره كالزمخشرى حيث قـــال : " الكـــلام مؤلـــف إمـــا من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر ، نحو : زيد قائم ، وإما من فعل واسم ، نحو : ضرب زيد ويسمى جملة وكلاما " أ هـــ الأنموذج بشرح الأردبيلى ص ٦ . هذا وقد أنكر ابن هشام على من قال بترادف الجملة والكلام ووصفه بالوهم المغنى ٤٣١/٢ .

وبالمثال الثالث على أن أحد الجزئين قد يكون منويا لا ملفوظا . [1]

(**القِسْمُ الأَوَّلُ فِي الاسْمِ**) لما ذكر أن أنواع الكلمة ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف فهم من ذلك أن الاسم قسم أول ، والفعل قسم ثان ، والحرف قسم ثالث [2] . فأرادها هنا أن يفصل الأقسام الثلاثة فقال : (٢١/أ) (**القِسْمُ الأَوَّلُ**) فالألف واللام في القسم الأول للعهد الخارجى المفهوم ضمنا من الكلام السابق ، ولما كان هاهنا مظنة الغفلة لبعد العهد ، وطول الفصل قال : (**القِسْمُ الأَوَّلُ فِي الاسْمِ**) فليتأمل .

ولمـــا عرف الاسم أولا بجواز التحديث والإضافة إلى آخر ما ذكره هناك حاول الآن أن يعقب تعريفه بتقسيمه فقال : (**وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فَالْمُعْرَبُ : ما يَخْتَلِفُ آخِرُهُ باخْـتِلاَفِ العَوَامِلِ**) أي : المعرب اسم يختلف آخره باختلاف العوامل [3] . فلا ينتقض التعريف بالعامل الفعلى، فهذا تعريف للمعرب الذى هو الاسم بدليل قوله:(**القِسْمُ الأَوَّلُ فِي الاسْمِ**)، فصح قوله : (**والإِعْرَابُ : رَفْعٌ ، ونَصْبٌ ، وَجَرٌّ**) ، وإنما عدل عن

---

[1] ويقرر ذلك أحد شراح الكافية بقوله : الكلام المنطوق بأحد جزئيه داخل في تعريف الكلام نحو : قم . انظر شرح الكافية لابن القواس ١/ ٨٤ بتصرف .

[2] وفى سبب تقديم الفعل على الحرف ، والاسم عليهما يقول النيلى: " وإنما قدم الاسم على الفعل ؛ لأن عليه مـــدار الكـــلام ، أي : لا يتم إلا به ، وهو يتم بدون أخويه فهو أصل لما سواه ؛ لتوقف غيره فى الفائدة عليه ..... وقـــدم الفعـــل على الحرف ؛ لأنه أحد ركنى الجملة ، فالاسم و الفعل هنا ركنا الكلام ، متى وجدا مع التأليـــف – الإسناد – تم الكلام ... وأخر الحرف ؛ لأنه ليس أحد جزأي الجملة " أ هـــ الصفوة الصفية القسم الأول ، ١/ ٣٨ ، ٣٩.

ويوضح ابن الخشاب سبب انحطاط رتبة الحرف عن الاسم والفعل ومجيئه قسما ثالثا بقوله :

" ..... ويـــنحط عن رتبة الفعل كما انحط الفعل عن الاسم ، وذلك أن الاسم يخبرعنه وبه ..... والفعل يخبر به ، ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه " أ هـــ .

[3] هـــذا التعريف الذى ذكره المصنف وسار عليه الشارح ذكره الفارسى في إيضاحه ص١١ ، والزمخشرى فـــى مفصـــله ص ١٦ ، وابن الخشاب في المرتجل ص٣٤ ، وابن معطي في فصوله صـــ ١٥٤ ت/ محمود الطناحـــى ، ط عيســـى البابـــى ١٣٩٦ هـــ ، ١٩٧٦ م، وابن عصفور في المقرب ص ٦٩ ، ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٨ هـــ ، ١٩٩٨م ، وابن يعيش فى شرحه للمفصل ١/٤٩ : ٥٠ .

.....

تعريف **ابن الحاجب** حيث قال : " المعرب : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل"[1]؛ لأن فيه إبهاما وخفاء يجب صيانة الحدود عنه أما أولا : فلأن المركب يطلق على جزء المركب وعلى المجموع (٢١/ب) ،والثاني أشهر مع أن المراد هو الأول . [2]

وأمـــا ثانيا : فلأنَّا سلمنا أن المركب هو أحد الجزأين أو الأجزاء كما هو مراده ، إلا أن كل اسم بهذه المثابة ليس معربا ، ألا ترى أن المضاف مركب مع المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا ، بل المضاف إليه هو الذي يستحقه بالتركيب الإضافي ؛ إذ المضـــاف عاملـــه على قول [3] ، والحرف المقدر على الآخر ، [4] وكذا التابع مع متبوعه ، بل المعرب الاسم المركب الذي ركب مع عامله [5] .

---

(١) الكافية ص ٦٠ .

(٢) مـــا ذهـــب إلـــيه الشارح من وصف تعريف ابن الحاجب للمعرب بأن فيه إبهاماً وخفاءً هو نفس وصف الرضـــى لتعريف ابن الحاجب، إلا أن الشارح أجمل والرضى فصل بقوله : " ..... ولفظ المركب ، يطلق علـــى شـــيئين : علـــى أحـــد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر ، كما يقال فى " ضرب زيد " ، مثلا : إن (زيدا) مركب إلى (ضرب) ، و(ضرب) مركب إلى (زيد) فهما مركبان . ويطلـــق على المجموع فيقال : (ضرب زيد) مركب من (ضرب) ومن (زيد) ..... ومراد المصنف الأول ، ولـــيس بمرضى ؛ لأن المركب في اصطلاحهم فى المجموع أشهر منه فى كل واحد من جزئيه ، أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا كـــ " خمسة عشر " ، ونحوه . وهـــذا دأب المصنف يورد فى حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة فى المعنى اعتمادا منه على عنايته " . أ هـــ شرح الكافية ٤٨/١ .

(٣) وهو منسوب إلى سيبويه ، انظر : الارتشاف ١٧٩٩/٤ ، والتصريح ٢٥/٢ .
وانظر فى العامل فى الإضافة : المرتجل ٥٦١ ، ولباب الإعراب ٣٦٥ .

(٤) مـــثل : خاتم فضة ، وغلام زيد على تقدير : خاتم من فضة ، وغلام لزيد ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٢ ، وأسرار النحو ١٥٢ ت/ أحمد حسن حامد ، ط دار الفكر عمان .

(٥) ويوضح ذلك ابن جماعة بقولـــه : " المركـــب – اصطلاحـــا – هو مجموع شيئين إما لشئ واحد ، كـــ " بعلبك " ، أو لإفادة نسبة كالجمل ، وجزء المركب ليس مركبا ، فـــ " زيد " فى " قام زيد " ليس مركبا ؛ بل المركب : المجموع ..... " شرح الكافية ص ٦٦ .

.....

وأمـــا ثالثا : فلأنه مبنى الأصل بحسب الظاهر ، والمعنى المشهور يتناول الفعل المضارع أيضا ؛ لأنَّ أصل جميع الأفعال هو البناء على ما ذهب إليه البصريون . [١]

فـــإن بنى الأمر على هذا الظاهر لزم أن يكون اسم الفاعل والمفعول و المصدر خارجا عن حد المعرب مع أن هذه معربة ، وإن بنى الأمر على ما أريد به من الحرف ، والماضـــى ، والأمـــر ، لـــزم إرادة خلاف الظاهر، وهو إبهام لا يناسب التعريف ، وبالجملة فالتعريف الذى اختاره المصنف – رحمه الله – أوضح وأشهر . [٢]

– فإن قيل : قوله : (**مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ**) إن أريد بالاختلاف ، الاختلاف بالفعل لزم أن يكون " زيد " في أول التركيب في قولهم : جاءني زيد ، غير معرب ، وإن أريد بـــه الاختلاف بالقوة ، يعنى من شأنه الاختلاف لزم أن يكون زيد ، وعمرو ، وبكر ، وخالد في مقام التعديد – مسكنة الأعجاز – معربة مع أنها مبنية ؟! [٣]

قلنا : كون هذه الألفاظ مبنية كَيْتَ [٤] لا يقبل الاختلاف في خبر المنع [٥]

---

[١] وذلك لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، والمضارع مبنى فى الأصل ، إلا أنـــه يحمـــل على الاسم في إعرابه . انظر في ذلك أسرار العربية ص ٤٦ ، والمرتجل لابن الخشاب ص ٣٥ ، والصفوة الصفية القسم الأول ، ١/ ٧١ ، والتبصرة والتذكرة ٧٦/١ .

– هذا وقد ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء والأفعال ، المساعد ٢٠/١ .

[٢] فهو تعريف كثير من العلماء كالفارسى، والزمخشرى ، وابن الخشاب ، وابن معطى ، وابن عصفور انظر فـــى ذلـــك : الإيضـــاح ص١١ ، والمفصـــل ص١٦ ، والمرتجل ص ٣٤ ،والفصول الخمسون ص١٥٤ ، والمقرب ص ٦٩

[٣] الأسماء المعددة تعديدا كأسماء العدد نحو : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، وأسماء حروف التهجى نحو : ألف ، باء ، تـــاء ، ثـــاء ،.ونحـــو : زيد ، بكر ، عمرو ، وأسماء الأصوات مبنية لعدم وجود موجب للإعراب ، أي : المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة " انظر شرح الكافية ٤٩/١ : ٥٠ .

[٤] " كَيْتَ " كناية عن القصة ، أو الأحدوثة .

وفـــى الحديـــث ،: بئســـما لأحدكم أن يقول نسيت آية كَيْتَ وكَيْتَ ، قال ابن الأثير : وهى كناية عن الأمر ، اللسان مادة (ك ى ت) .

[٥] يريد : هذه الألفاظ المعددة مبينة، وهو أمر لا يقبل النزاع والاختلاف فى خبر منعه من الإعراب .

لَفْظاً ، مِثْلُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، أَوْ تَقْدِيرًا ، مِثْلُ : هَذِهِ عَصاً ، وأَخَذْتُ عَصاً، وَضَرَبْتُ بِعَصاً ، والإِعْرَابُ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَجَرٌ.....

إما (لَفْظاً) يعنى أن اختلاف الآخر باختلاف العوامل قسمان :

الأول : اختلاف لفظي ظاهر (مِثْلُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ) [1] ، الثاني : الاختلاف المعنوي ، وإليه أشار بقوله : (أَوْ تَقْدِيراً ، مِثْلُ : هَذِهِ عَصاً ، وأَخَذْتُ عَصاً ، وَضَرَبْتُ بِعَصاً) وقوله : (لَفْظاً ، أَوْ تَقْدِيراً) نصب على المصدر ، أي : اختلافا (٢٢/ب) ملفوظا ، أو مقدرا على التسامح، فهما مصدران بمعنى المفعول ، اختلافا ذا لفظ ، وذا تقدير .

– فإن قيل : فبم يعرف المعرب التقديري من المبنى مع اشتراكهما في عدم ظهور الإعراب ؟! وما وجه الفرق بين القسمين ؛ إذ جعلوا الأول تقديريا ، والثاني محليا ؟!

أجيب بأن المعرب التقديري هو الذي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ، لكن له مانع يمنعه من الظهور ، وهو التعذر كالمقصور ، أو التعسر كالمنقوص ، وأما المبنى فالمانع فيه ليس على الحرف الأخير فقط ، بل المانع في جملته . [2]

(والإِعْرَابُ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَجَرٌ) لم يذكر الجزم ؛ لأنه [ليس] [3] في صنف الأسماء ، وهو إعراب الأفعال [4] ، وقد أشرنا إليه فيما سبق . [5]

---

[1] أي : الداخل على الصحيح الآخر ، أو الجار مجراه وهو ما كان آخره واو ، أو ياء ساكن ما قبله مثل (دلو) ، (ظبى) .

[2] ومثال ذلك : " هؤلاء " فالمانع من الإعراب مشابهة الكلمة كلها للمبنى ، وليس المانع آخر الكلمة ، كالفتى في مثل : جاء الفتى ، فالرفع مقدر فى آخره لوجود الألف التى يتعذر معها ظهور الإعراب ، وكذلك فى المنقوص كـ " قاض " ، فالإعراب يستثقل على آخره ، فالمانع إذن – فيهما – هو الحرف الأخير .

[3] كلمة (ليس) غير موجودة في الأصل ، وهى إضافة يقتضيها السياق .

[4] انظر فى ذلك :علل النحو لأبى الحسن الوراق ص ١٤٢ : ١٤٣ ، والتذييل والتكميل لأبى حيان ١/ ١٣٨ ، وفي أنواع الإعراب يقول سيبويه : هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية ، وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف ، وهذه المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، الكتاب ١/ ١٣ .

[5] يقصد بذلك قوله السابق : " والفعل ما جاز أن يدخله قد ، والسين ، وسوف ، أو الجازم " انظر ص ١٧٠ من التحقيق .

[إِعْرَابُ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ]

وَيَكُونُ بِحَرَكَةٍ ، أَوْ بِحَرْفٍ كَمَا فِي:أَبُوهُ ،وَأَخُوهُ ، وَحَمُوهَا ، وَفُوهُ ، وَهَنُوهُ ، وَذُو مَالٍ

(**وَيَكُونُ**) أي : الإعراب (**بِحَرَكَةٍ**) كما مر في قولك " جاءني زيد ..... إلخ

(**أَوْ**) يكون (**بِحَرْفٍ**) والقسم الأول أصل [1] ؛ إذ هو أخف ولذا قدمه ، وذلك (**كَمَا فِي :**) الأسماء الستة مضافة إلى غيرياء المتكلم ، فإنها بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا في الأكثر . [2]

(**أَبُوهُ ، وَأَخُوهُ ، وَحَمُوهَا**) ، إنما قال حموها ؛ لأن الأحماء : أقارب زوج المرأة [3] ، فمعنى حموها : أبو زوجها ، أو أخوه ، أو ابنه فالضمير راجع إلى المرأة على كل تقدير .

(**وَفُوهُ ، وَهَنُوهُ**) الهن : الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره من العورة ، والفعل القبيح ، وغير ذلك [4] .

(**وَذُو مَالٍ**) ، وكون إعراب هذه الأسماء بالحروف مشروط بشروط :

الأول : كونها مضافة ؛ إذ لو كانت مفردة لكان إعرابها بالحركة ، يقال : جاءني أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب . [5]

---

[1] سار الشارح على درب المصنف من أن الإعراب يكون بحركة أو بحرف ، وهذا مذهب الكوفيين ، فعندهم أن الإعراب يكون حركة وحرفا ؛ فإذا كان حرفا قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا فى حرف ، انظر: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٢ .

[2] لأن هناك إعراب غير رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء سيذكره الشارح عند الحديث عن إعرابها.

[3] وفي اللسان : أحماء المرأة قوم زوجها ، مادة (ح م و) وقد يطلق على أقارب الزوجة ، انظر : همع الهوامع ١٢٥/١ ، والفوائد الضيائية ١٩٩/١ .

[4] اللسان مادة (هـ ن و) ، هذا وقد أنكر الفراء أن يكون ,,هن,,مما رفع بالواو ونصب بالألف ، وجر بالياء ، انظر: الارتشاف ٨٣٦/٢ ، والهمع ١٢٥/١ .

وهو مردود بقول سيبويه ٣٦٠/٣ : " واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ويقول : هنوان فيجريه مجرى الأب " أ هـ .

[5] وكذلك أخواتها ، انظر في ذلك : المرتجل ص ٥٨ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٨٠ ، وترشيح العلل في شرح الجمل ص ٢٨ ، وشرح الأنموذج للأردبيلى ص ١٩ .

.....

الثانـــي : كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم ؛ إذ لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم فهى مبنية على قول [1] ، ومعربة [تقديريا] [2] على قول . [3]

الثالث : كونها مكبرة ؛ إذ لو كانت مصغرة ، لكان إعرابها بالحركة ، يقال :
جاءني أخَيُّك ، ورأيت أخَيَّك ، ومررت بأخَيِّك . [4]

والمصـــنف – رحمـــه الله – تـــرك هذه الشروط اعتمادا على الأمثلة ، ورعاية للاختصـــار الـــذى هو بصدده [5] ، وينبغى أن يعلم(٢٣/ب) أن هذا – أعنى ما ذكره المصـــنف – رحمـــه الله –من أن إعراب هذه الأسماء بالحروف – مبني على مذهب الجمهور ، وإلا ففيه قولان آخران مشهوران .

الأول : أنهـــا أســـماء مقصورة إعرابها بالألف في الأصول الثلاثة كلها ، وعليه قوله :

إنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَـــــــا .: قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا [6]

---

[1] يرى البعض أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى ، وقد ضعف هذا الرأي ابن الناظم انظر: شرح الألفية ص ٤١٣ .

[2] فى الأصـــل : (تقديرية) وما أثبت أضبط .

[3] انظر في ذلك أسرار النحو ص ٧٩ .

[4] انظر في هذا الشرط: همع الهوامع ١٢٤/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلى ص ١٩ .

[5] وإلا فهـــناك شروط خاصة لم تذكر منها : أن تزال الميم من الفم ، فإن لم تزل أعرب بالحركات، مثل : خلوف فم الصائم . وكذلك أن تكون " ذو " بمعنى صاحب ، فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية . انظر فى ذلك : همع الهمع ص ١٢٤ ، وشرح الأشمونى ١/ ١٠٣ : ١٠٤ .
وكذلـــك كونهـــا مفردة ؛ لأنها لو ثنيت أو جمعت ، فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة نحو : جاءنى أبوان ، ورأيت أبوين ، ومررت بأبوين . انظر: التوطئة ص ١٢٠ ت/ يوسف أحمد المطوع ، ط دار التراث العربي القاهرة .

[6] قائلـــه أبـــو الـــنجم العجلى ، واسمه : الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلى ، وهو من رجاز الإسلام ، والفحـــول المتقدميـــن في الطبقة الأولى منهم ، والبيت من الرجز وانظر البيت : فى شرح المفصل ٥٣/١ ، والإنصاف ١٨/١ ، ورصف المبانى ٢٤٠ ، ٢٣٦ وأوضح المسالك ٤٦/١ ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد المكتـــبة العصرية بيروت ،وشرح شذور الذهب ص٧٧ ، والمغنى ٤٨/١ ، والهمع ١٢٩/١ ، وشرح شواهد والمغنى ١٢٧/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٣/١ ، وشرح الأشمونى ١٠٦/١ .
– **والشاهد في موضعين** : الأول وهو المراد هنا : أنه استعمل الأب مقصورا .
والثانى : استعمال المثنى بالألف في حالة النصب فى قوله : قد بلغا في المجد غايتاها .

[إِعْرَابُ الْمُثَنَّى والجَمْع]

وَفِـــي التَّثْنِـــيَةِ ، وَفِـــي الجَمْعِ ، مِثْلُ : جَاءَنِي مُسْلِمَانِ ، وَجَاءَنِي مُسْلِمُونَ ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ ، وَمُسْلِمِينَ وَإِذَا تَعَذَّرَ لَفْظاً كَعَصَى،وَغُلَامِي ، أَوْ تَعَسَّرَ كَقَاضِي رَفْعاً ، وَجَرّاً .

الثاني : أن إعرابها بالحركة وإن كانت مضافة يقال : جاءني أبه ، ورأيت أبه ، ومررت بأبه . [1]

(**وَفِي التَّثْنِيَةِ**) أي : يكون الإعراب بالحرف في التثنية في الأحوال كلها .

(**وَفِـــي الجَمْـــعِ مِثْلُ :**) قولك (**جَاءَنِي مُسْلِمَانِ**) حال الرفع في المثنى ؛ فإن الألف علامة الرفع [2]

(**وَجَاءَنِـــي مُسْـــلِمُونَ**) فـــي الجمـــع حـــال الرفع ، فإن الواو علامة الرفع . ومثل قولك :

(**رَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ**) ومررت بِمُسْلِمَيْنِ ، فإن الياء علامة النصب والجر (**وَ**) مثل قولك في الجمع : (**مُسْلِمِينَ**) ومررت بمُسْلِمِينَ ، فالياء علامة النصب والجر .

ولما كانت الصيغة واحدة في التثنية والجمع حال النصب (٢٤/أ) والجَرّ اكتفى في كل منهما بصيغة واحدة ؛ فإنه من الاختصارات اللطيفة فافهم .

(**وَإِذَا تَعَذَّرَ**) أي : الإعراب (**لَفْظاً**) في الأحوال الثلاث (**كَعَصَى ، وَغُلَامِي**) [3] مطلقا ، (**أَوْ تَعَسَّرَ**) الإعراب (**كَقَاضِي رَفْعًا ، وَجَرًّا**) .

---

[1] وهى لغة ضعيفة ، انظر: الصفوة الصفية : القسم الأول ١/ ١٠٥ .

[2] وكذلـك ما ألحق به كـ " اثنان " ، و"كلا" مضافا إلى مضمر ، فإنها بالألف رفعا والياء نصبا وجرا على الأكثر ، انظر في ذلك : لباب الإعراب ص ١٥٥ .

[3] يشـير بذلـك إلى أن الإعراب التقديري لا يكون إلا فى كلمتين إحداهما : ما فى أخرها ألف كعصا ، فإن الألـف مـد سـاكن لا يقبل الحركة سواء كان ملفوظا كما فى العصا ، أو مقدرا كما فى عصا فألفه محذوف لالتقاء الساكنين : أحد هما الألف ، والآخر نون ، وهو في الأحوال الثلاثة منون .

وثانيـتهما : يـاء المتكلم كغلامى ؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب أن يكون مكسورا وهو محل الإعراب فتعذر الإعراب فوجب تقديره ، انظر فيما سبق : أسرار النحو ص٨١ ، ٨٢ ، والوافية ص١٩ .

يعنـــي حـــال كونه مرفوعا ومجرورا فالمصدر بمعنى المفعول كقولهم : الدرهم ضـــرب الأمـــير ، أي : مضـــروبه ، ويقال : الفاعل رفع ، أي : مرفوع[1] ، والتقييد بالـــرفع والجـــر تنبيه على أنه لا يعسر حالة النصب ، فتقول : جاءني القاضي رفعا ، ورأيـــت القاضـــي نصبا ، ومررت بالقاضي جرا فلا استثقال في حال النصب ؛ لخفة الفتحة على الياء[2] .

(**وَكَأَبِي الحَسَنِ ، وَمُسْلِمِي القَوْمِ مُطْلَقاً**) ، قيد بقوله :(**وَكَأَبِي الحَسَنِ وَمُسْلِمِي**) ، وأراد بمـــثل : أبي الحسن : كل اسم من الأسماء الستة مضاف ، ملاق لساكن بعده ، نحـــو : جاءنـــي أبو الحسن ، ومررت بأبي الحسن ؛ فإن إعرابه بالحرف في الأحوال [الثلاثة] [3] ، وإعرابه مع كونه بالحرف تقديري ؛ لأن الحرف الذي هو الواو (٢٤/ب) حال الرفع ، والألف حال النصب ، والياء حال الجر محذوف مقدر ؛ لأن حرف العلة ساكن واللام بعده ساكن ، فالتقى ساكنان ، فحذف حرف العلة لفظا لا خطا ، والمتغير هو اللفظ، وليس في اللفظ حرف يكون إعرابا ، فيكون تقديريا ، وإثباته في الخط إشعار بالحرف المقدر ، وإرشاد إليه .

(**وَكَمُسْـــلِمِيَّ**) أراد بمـــثل : (**مُسْلِمِيَّ**) : كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المـــتكلم ، فـــإن رفعه وحده مقدر فيه[4] ، وإليه أشار بقوله : (**رَفْعاً**) أي : أنه في حال الرفع فقط إعرابه بالحرف المقدر ، كقولهم : جاءني مسلِمِيَّ ،

---

[1] ويُؤيـــد ذلـــك مـــا قاله ابن مالك في إطلاق اللفظ على الكلمة :" ... إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعـــول به ، كقولهم للمخلوق ، خلق " أهـــ " شرح التسهيل ٤/١ ، وانظر : لب الألباب في علم الإعراب ، رسالة دكتوراه ص٢٠ .

[2] انظـــر فيما سبق : الصفوة الصفية القسم الأول ٩٤/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص٩٤ ، والفوائد ص ٢٠٧ ت/ أســـامة طـــه الرفاعي ، ط وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٣ هـــ ، ١٩٨٣ م ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/١ ، وشرح الأشمونى ١٤٩/١ .

[3] في الأصل : (الثلاث) وما أثبت أضبط .

[4] يقـــول ســـيبويه في ذلك : " ... وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه ، قلبتها ياء وصارت مدغمة فيها ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمي وصالحي " أهـــ ، الكتاب ٤١٤/٣ .

فَتَقْدِيرِيٌّ ، والنَّصْبُ يَتْبَعُ الجَرَّ في التَّثْنِيَةِ ، والجَمْعِ السَّالِمِ ، نَحْوُ:مُسْلِمَيْنِ ، وَمُسْلِمَاتٍ بالكَسْرِ .....

أصـــله : مُسْـــلِمُويَ ، اجتمعت الواو والياء وأولهما ساكن ، فقلبت الواو ياء[1] ، وأدغمت والمدغم (٢٥/أ) ثابت [2].

(فَتَقْدِيرِيٌّ) الفاء جواب إذا في قوله: (وَإِذَا تَعَذَّرَ لَفْظًا ... أَوْ تَعَسَّرَ) أي : تعذر الإعراب لفظا ، وتعسر فهو تقديري[3] ، يعني أن تقدير الإعراب لأحد السببين : تعذر الـــنطق بـــه وتعســـره ، والمـــراد بالتعذر : امتناعه واستحالته ، وبالتعسر : صعوبته واستثقاله .

(والنَّصْـــبُ يَتْـــبَعُ الجَرَّ) أي : يكون تابعا له (فِي التَّثْنِيَةِ ، والجَمْعِ السَّالِمِ) سواء كان مذكرا أو مؤنثا (نَحْوُ : مُسْلِمَيْنِ) بصيغة التثنية في قولك : رأيت مسلمين ، ومـــررت بمسلمين ، ولما كانت الصيغة في الحالتين واحدة اكتفى في كل منهما بصيغة واحـــدة [4]، وكذلك فعل في جمع المؤنث ، كما قال (وَمُسْلِمَاتٍ بالكَسْرِ) في الحالتين تقول : رأيت مُسْلِمَاتٍ ، ومررت بِمُسْلِمَاتٍ .

---

[1] والتي تقلب هي الأثقل إلى الأخف ؛ إذ المراد بالادغام التخفيف " انظر في ذلك : شرح الكافية للرضي ١/ ٨٥ .

[2] والسِّرُّ في العدول عن الواو التي هي علامة الرفع إلى الياء هو الاستثقال ، ويوضح ذلك ابن القواس بقوله : " ... فعـــدل عـــن التـــي هي علامة الرفع إلى الياء استثقالا ، كما في "مرمي" ، و"مخشي" ، وأما في حالة النصـــب والجر ، فياء الإعراب بحالها لم تغير إلا بالادغام نحو : رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي .." أهـــ شـــرح الكافـــية لابـــن القـــواس ١١٢/١ ، وانظر : شرح المقدمة لابن الحاجب ٢٥٧/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص٢٢ .

[3] وهذا ما قاله ابن الشريف الجرجاني ، انظر : الرشاد في شرح الإرشاد ص٣٦ من التحقيق .

[4] يريد الشارح بما سبق : أن علامة الجر ، والنصب واحدة في كل من المثنى ، وجمع المذكر السالم ، انظر في ذلك الأصول لابن السراج ٤٦/١ : ٤٧ ، ت د / عبد الله عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الثالة ١٤١٧ هـــ ، ١٩٩٦ م .

.....

وإنما قال : (**الكَسْرِ**) تنبيها على أن نصبه تابع لجره ؛ لأن جمع المؤنث (٢٥/ب) السالم [١]، فرع لجمع المذكر السالم ، والنصب هناك تابع لجره ، فجعل هاهنا كذلك ؛ لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل [٢].

فإن قيل : المزية لازمة من وجه آخر ؛ إذ الإعراب بالحركة أصل ، وبالحرف فرع ، واللفظي أصل والتقديري فرع ، وإعراب الجمع المذكر بالحرف ، وهو تقديري ، وإعراب الجمع المؤنث بالحركة وهو لفظي ، وهذا مزية من وجهين !! .

قلنا : لا يخفي أن جمع المذكر السالم محتاج إلى أمرين :

الأول : ما يكون علامة لجمعيته ، الثاني : ما يكون علامة لإعرابه .

وقد تقرر أن الحركة لا تصلح أن تكون علامة للجمعية ، فتعين [أَنْ لابد هناك من حرف] [٣] يكون علامة لجمعيته ، فإن هذا ضروري لابد منه ، وحينئذ فالطريق الممكن في إعرابه طريقان :

---

[١] الأولى بالشارح أن يعبر عن هذا النوع بـ " المجموع بألف وتاء " كما ذكر المحققون من العلماء ، ومنهم الزمخشري في المفصل ص١٨٨ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٤٢/١ ، وغيرهما ؛ لأنه لا فرق بين المؤنث كـ "هندات " ، والمذكر كـ"إصطبلات " ، والسالم كمسلمات ، والمغير نظم واحده كـ"تمرات" ، و"عرفات" ، و "كسرات" ، ولا حاجة إلى التقييد بمزيدتين ؛ ليخرج نحو : قضاة ، وأبيات ؛ لأن المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء ، والمذكورات ليس كذلك ، انظر في ذلك : همع الهوامع ١٧٨/١ ، ويس على التصريح ٧٩/١ .

[٢] ذكر أبو البقاء العكبري وجهين في حمل المنصوب هنا على المجرور :

الأول : أنه جمع صحيح فحمل النصب فيه على الجر كجمع المذكر ؛ لأن المؤنث فرع على المذكر ، والفروع تحمل على الأصول ، فلو جعل النصب أصلا لكان الفرع أوسع من أصله ، وهذا استحسان من العرب ، لا أن النصب متعذر .

الوجه الثاني : أن المؤنث بالتاء في الواحد تقلب تاؤه هاء في الوقف ، ولا يمكن ذلك في الجمع ، فكما غير في الواحد ، غير في الجمع ، فحمل النصب على غيره ؛ إذ كان تغييرا ، والتغيير يؤنس بالتغيير ..." أهـ اللباب في علل البناء والإعراب ص١١٧ .

[٣] لو قال : (أنه لابد من وجود حرف) لكان أضبط .

الأول : أن يجعل الإعراب ظاهرا على حرف الجمعية .

الثاني : أن يجعل حرف الجمعية بعينه علامة للإعراب [1] .

والثاني أخف الطريقين ؛ إذ الحرف وحده (٢٦/ب) أخف من الحرف والحركة ، والأصالة باعتبار الخفة ، فالخفة في جمع المذكر أزيد من جمع المؤنث فلا مزية – إذن – فليتأمل ففيه دقة ما .

---

(١) في إعراب التثنية والجمع ثلاثة مذاهب :

مـــن العلماء من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف ، وهذا مذهب قطرب والكوفيين ، انظر في ذلك : المسألة الثالثة من مسائل الإنصاف ص٣٣ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٠ ، ١٤٠ .

ومـــنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف ، وهذا مذهب البصريين ، انظر : المسألة الثالثة من مسائل الإنصاف ص٣٣ .

وقد اختار الشارح هذا المذهب بقوله بعد ذلك : " والثاني أخف الطريقين ... إلخ "

ومـــنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض ، وعدم التغيير في الرفع ، وهذا مذهب أبي عمر الجرمي .

انظر في ذلك : الإنصاف المسألة الثالثة ص٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١ ت/ صاحب أبو جناح بدون طبعة وتاريخ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٤٠ .

[إعرابُ غيرِ المُنْصَرِفِ]

وَبِـالعَكْسِ فِي غَيْرِ المُنْصَرِفِ ، وَهُوَ : مَافِيه اثنَانِ مِنَ ، العَدْلِ ، والوَصْفِ ، والتَّأنِيـثِ ، والعَلَمِـيَّةِ والعُجْمَةِ ، والجَمْعِ ، والتَّرْكِيبِ ، وَوَزْنِ الفِعْلِ ، وَزِيَادَةِ الأَلِفِ وَالنُّونِ ، أَوْ وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَ الاثنَيْنِ .

(**وَبِـالعَكْسِ فِـي غَيْرِ المُنْصَرِفِ**) أي : يتبع الجر النصب ، أي : يكون الجر هاهـنا تابعا للنصب على عكس ما تقدم [1]. (**وَهُوَ**) أي : غير المنصرف (**مَا فِيه**) سببان (**اثنَانِ**) من الأسباب المذكورة هاهنا ، وهي التي فصلها بقوله : (**مِنَ العَدْلِ ، والوَصْفِ ، والتَّأنِيثِ ، والعَلَمِيَّةِ ، والعُجْمَةِ ، وَالتَّرْكِيبِ ، وَوَزْنِ الفِعْلِ ، وَزِيَادَةِ الأَلِفِ والنُّونِ ، أَوْ وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَ الاثنَيْنِ .**) [2]

أي : غـير المنصرف ما فيه اثنتان ، أو واحدة تقوم مقام الاثنين ، قال **صاحب اللباب** : متى اجتمع في الاسم اثنان ، أو واحد لم ينصرف [3].

واعـترض عليه الشارحون بأنه عطف قوله : (**أَوْ وَاحِدٌ**) على (**اثنَانِ**) فيكون تقديره "متى اجتمع واحد " ، وهو غير صحيح ؛ إذ الاجتماع يقتضي التعدد البتة [4].

---

[1] يـريد : لما كان النصب يتبع الجر في التثنية والجمع السالم ، فإن الأمر معكوس فيما لا ينصرف ، فالجر محمول على النصب ، لكونه مشابها للفعل ، فمنع منه الجر الذي منع من الفعل ، انظر في ذلك : الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني ص٣١ من التحقيق ، وانظر المرتجل لابن الخشاب ص٧١

[2] المشـهور أن الأسباب تسعة : وزن الفعل ، الصفة ، التأنيث ، الألف والنون الزائدتان ، التعريف ، العدل، الجمع ، العجمة ، التركيب .

وجعلها الجرجاني ثمانية بإدخال الألف والنون في التأنيث ، انظر: المقتصد في شرح الايضاح ٩٦٥/٢ .

- والإسـفراييني جعلهـا عشرة بزيادة الألف الزائدة في نحو : "أرطي" المشابهة لألف التأنيث ، انظر اللباب ص ٢٠٣ ، وكذلك فعل ابن خروف ، انظر: شرح الجمل ٨٩٣/٢ .

-وجعلهـا الفارسـي أحـد عشـر بـزيادة الطـول نحو : "سراويل" ، فإذا جعل علما فلا ينصرف ، انظر الإيضاح العضدي ص ٣٠٠ ، ت / حسن شاذلي فرهود ، ط دار التأليف ، ١٣٩٨هـ -١٩٦٩م ، والمقتصد في شرح الايضاح ١٠٠٤/٢ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٤٠٤.

[3] انظر : لباب الاعراب ص ٢٠٣ .

[4] الـذي قـال بذلـك هو الزوزني حيث قال : " وفي لفظ الكتاب بحث ؛ إذ عطف قوله : (أو واحد) على (اثـنان) فـيكون التقدير : متى اجتمع في الاسم واحد ، وذا غير سديد ؛ إذ التعدد في فاعل اجتمع واجب ، يقال : اجتمع زيد وعمرو ، أ هـ ، شرح الزوزوني على لباب الإعراب ، ٢/ ٤١٥ ، رسالة دكتوراه.

والجواب أنَّه من قبيل قولهم :

عَلَفْتُهَا تِبْناً ، وماءً بـــــــارِدَا ∴ ..... [1]

أي : متى اجتمع في الاسم اثنان (٢٦/ب) و حصل واحد .

ولو سلم فمتعلقه محذوف تقديره : " أو اجتمع واحد مع غيره ، ولو سلم فالتعدد متحقق معنى ؛ لأن هذا الواحد قائم مقام اثنين ، واليه أشار بقوله :

(**أَوْ وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَ الاثْنَيْنِ**) وبالجملة فعبارة المصنف –رحمه الله – خَيرٌ من عبارته (**وَذَلِكَ**) الواحد القائم مقام اثنين شيئان ، الأول : (**هُوَ الجَمْعُ**) الأقصى (**كَمَسَاجِدَ**) جمـــع مسجد ، (**وَمَصَابِيْحَ**) جمع مصباح [2]، ومثل بمثالين ؛ إذ الأول بعد ألفه حرفان متحركان ، والثاني بعد ألفه ثلاثة أحرف [أوسطها] [3] ساكن .

---

[1] صدر بيت من الرجز لذى الرمة فى ملحق ديوانه ص ٦٦٤ ، وهو بتمامه :

عَلَفْتُهَا تِبْناً ، وَمَاءً بَارِدَا .. حَتَى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا .

انظـــر البيت في : معاني القرآن للفراء ١٤/١ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، أوضح المسالك ٢٤٥/٢ ، مغنى اللبيب ٧٢٧/٢ ، وشـــرح شـــذور الذهـــب ٢٦٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٤١/١ ، والتصريح ٣٤٦/١ ، وشرح شواهد المغنى ٥٨/١ ، ٩٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٦/١ .

–**والشاهد** فيه قوله : " وماء " حيث لا يصح أن يكون مفعولا به ، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة " التبن " بعامل واحد ، وهو قوله : " علفتها " ؛ لأن الماء لا يعلف ، وإنما يسقى ، فلابد من تقدير عامل ، والتقدير : سقيتها .

وقـــيل : المـــاء مفعول معه ، وقيل : إنه معطوف على "تبنا" ؛ لأن الشاعر ضمن الفعل "علفتها" معنى الفعل "أنلتها" ، أو قدمت لها .

[2] الجمـــع الأقصى ، أو الجمع المتناهي عقد له سيبويه بابا قال فيه : هذا باب ما كان على مثال ، مفاعل ، ومفاعيل ، اعلم أنه ليس شئ يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ وذلك لأنه ليس شئ يكـــون واحدا على هذا البناء ، والواحد أشد تمكنا ..." أ هـــ الكتاب ٢٢٧/٣ ، وانظر: المقرب لابن عصفور ص ٢٦٥ ، ولباب الإعراب ص ٢١٢ ، والارتشاف ٨٥٢/٢ ، والهمع ٨٧/١ .

[3] في الأصل (وسطها) وما أثبت أضبط ، وهي عبارة كثير من النحاة ، انظر : شرح الجمل لابن خروف الأشبيلي ١٠٩/٢ ، والتخمير في شرح المفصل ٢١٣/١ ، ولباب الإعراب للإسفراييني ص ٢١٢ .

فإن قلت : لم جعل هذا الجمع قائما مقام سببين ؟!

قلـت : فـيه خلاف ، ومذهب الجمهور ، على أن سببه قوة هذا الجمع ؛ إذ لا نظير له في الآحاد العربية [1].

القـول الثانـي : أنـه شبيه بالأعجمي من جهة أنه لا نظير له في الآحاد ؛ إذ الأعجمي هو الذي لا نظير له في كلام العرب ، ففيه –إذن– سببان :

الجمع ، وشبه العجمة ، لا سبب كالسببين [2].

الثالـث : أن أحد السببين فيه الجمعية ، والآخر (٢٧/أ)عدم النظير في الآحاد ، وهذا مذهب **الجزولي** [3] ، ومن تبعه [4]؛ فإن عدم النظير عنده سبب مستقل ، فعنده فيه سببان لا واحد يقوم مقام السببين [5].

---

[1] معـنى عـدم النظير في الآحاد ، أنه لا يجمع كما تجمع الآحاد ، –نسب النيلي ذلك إلى سيبويه–، وأنه خارج عـن صيغ الآحاد ؛ وذلك لأننا لا نجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان ، أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر ، أو الألف عوض عن إحدى ياءي النسب كـ " يمان" ، و"شآم" ، أو ما يلي الألف ساكن ، كـ" عبال " جمع عبالة ، يقـال : ألقى عبالته عليه ، أي : ثقله ، أو مفتوح كـ" براكاء" ، أو مضمون كـ "تدارك" أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر ، كـ "تواب" ،و"تدان" أو ثاني الثلاثة محرك كـ"طواعية" و " كراهية "،انظر فيما سبق : الصـفوة الصـفية القسـم الأول ، ١/ ٣٥٩ ، والمرتجل ص ٨٥ ، وأمالي السهيلي ص ٣٨ : ٣٩ ، ت د / محمـود الطناحـي ، ط مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الأولى ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/٢ .

[2] وعليه ابن بابشاذ ، انظر شرح الجمل لابن خروف الاشبيلي ٩١٢/٢ .

[3] الجزولي هو : عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت أبوموسى ت٦٠٧هـ كان إماما فى النحو " كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشواذه ، صنف فيه المقدمة التى سماها " القانون " فاعتنى بها كثير من العلماء فشروحها ، انظر : إنباه الرواه ٣٧٨/٢ : ٣٨٠ ، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ : ٢٣٧ ، والأعلام ١٠٤/٥ .

–أمـا عـن مذهبه فى ذلك فقد قال :" والجمع تأثيره مع عدم النظير " أ هـ شرح المقدمة الجزولية للأستاذ أبى على الشلوبين ٩٦٧/٣ .

[4] كالشـلوبين حيث قال : " وتأثيره – أي : عدم النظير في الآحاد – مع الجمع ، نحو : مساجد ، فى جمع مسجد" أ هـ التوطئة ص ٢٧٥ .

[5] أي : أن مـثل : سراويل عند الجزولى ممنوع من الصرف لسببين : الجمعية ، وعدم النظير في الآحاد ، وإن كـان عـدم النظير عنده سبب يمنع الصرف بمفرده لا يحتاج لسبب آخر ، انظر توضيح ذلك فى شرح الكافية للرضى ٩٨/١ .

الرابع : أن سببه قوته ؛ إذْ هو نهاية جمع التكسير ، ولهذا سمى بالجمع الأقصى ، قال صاحب اللباب : " الأصل في هذا أساور ، وأناعيم وسائر الجموع التي ليس على زنتها واحد مبني عليهما ، ووجه الأصالة أن كلا منهما جمع مرتين ، فإن سوار جمع أولا على أسورة ، وجمع أسورة ثانيا على أساور ، وكذلك أناعيم ، فإن "نعما" جمع على أنعام" ، و"أنعام" جمع على أناعيم ، فأساور وأناعيم جمع الجمع ، فهو -إذن- الجمع الأقصى الذي هو نهاية الجموع ، ثم حمل مساجد على أساور ، ومصابيح على أناعيم" [1].

وهذا ما قالوه من منع صرفه ، سببه الجمع وتكرره ، فالتكرير في الأصلين ظاهر، وفي الفرعين كونهما على زنتهما [فكأنه] [2] جمع آخر[3] ، فالتكرار في الأولين حقيقي وفي الثاني تقديري ، هذا تحقيق هذا المقام (٢٧/ب) .

(**وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ المَقْصُورَةُ كَبُشْرَي، والمَمْدُودَةُ كَصَحْرَاءَ**) إشارة إلى الأمر الثاني من الأمرين اللذين يقوم أحدهما مقام السببين ، فقوله : (**وأَلِفُ التَّأنِيْثِ**) معطوف على الجمع في قوله : (**وَذَلِكَ هُوَ الجَمْعُ**) وقوله : (**المَقْصُورَةُ والمَمْدُودَةُ**) بيان لألفي التأنيث ، أي : ألفان هما المقصورة[4] والممدودة ، ويجوز أن يكون قوله :(**المَقْصُورَةُ**) مبتدأ ، وقوله : (**كَبُشْرَى**) خبره .

وكذا قوله : (**والمَمْدُودَةُ كَصَحْرَاءَ**) ، ادعاء منه أن ألفى التأنيث واضحتان في المقصورة والممدودة ، وإنما الشبهة في مثالهما .

---

[1] الضوء شرح المصباح ص ٢٠٤ .

[2] في الأصل : (فكان) وما أثبت أضبط .

[3] ممن قال بذلك الشيخ عبدالقاهر الجرجاني حيث يقول في المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٢٥/٢: " اعلم أن هذا الباب أصله مبنى على أكالب ، وأراهط ؛ لأنه قد جمع مرتين فقيل : كلب وأكالب ، فحصل فيه سبب متكرر .. " أ هـ، وانظر في ذلك :الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٢٥، وشرح الكافية لابن القواس ١١٨/١

[4] سواء كانت الألف المقصورة في اسم مفرد ، أو جمع ، أو مصدر ، أو صفه ، أو علم ، نحو : بهمى ، وسكارى ، وذكرى ، وزفرى ، ومنى ، وسلمى ، انظر: ارتشاف الضرب ٨٥٢/٢ .

فإن قلت : لم جُعِلَ ألفا التأنيث قائمتين مقام السببين ؟!

قلـت : للزومهما للكلمة [1] ، وبناء الكلمة عليهما[2] ، بخلاف تاء التأنيث ؛ فإن وضعها على العُروض ، يعني الألف علم التأنيث كالتاء ، ففيه – إذن– سبب هو التأنيث ولـزوم هـذه الألف لملحوقها ، حيث يمنع تجريد الكلمة عنها تارة ، وإدخالها أخرى علـى نمط قائم وقائمة[3] سبب آخر ؛ إذ هو جار مجرى تأنيث ثان [4] ، وتاء طلحة وإن كانت لازمة (٢٨/أ) إلا أن اللزوم في الوضع الثاني العَلَمِيِّ ، دون الوضع الأول الجنسي بخلاف هذين الألفين ، فإن لزومهما في الوضع الأول ؛ فلهذا لم يجعلوا تاء مثل : طلحة قائمة مقام السببين[5] ، فليتأمل .

(**وَالعَـدْلُ كَأُخَـرَ ، وَعُمَـرَ**) سكت المصنف – رحمه الله – عن تعريف هذه الأسباب ، واكتفى بالتمثيل اختصارا .

---

[1] التأنيـث إن كـان بعلامة لازمة ، وهي الألف نحو : حبلى ، وحمراء منع الصرف وحده ، ووجود ألف التأنيث في الكلمة علة ، ولزومها بمنزلة علة أخرى ، انظر في ذلك: شرح اللمع للعكبرى ٤٥٥/٢ ، والمقرب لابن عصفور ص٣٦١ ، والتصريح ٢١٠/٢ ، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص٨٣ .

[2] ويقـرر ذلـك ابن الناظم في شرح الألفية ص٦٣٥ بقوله : "وإنما كانت وحدها سببا مانعا من الصرف ؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه ، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه تحقيقا ، أو تقديرا "أهـ وانظر في ذلك أيضا: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٦٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٧٧/٢ .

[3] الفـرق بين الهاء ، والألف أن الهاء ليست علامة لازمة ، بل تحذف في التكسير ، نحو : طلحة ، وطلاح وجفـنة وجفـان ، أمـا ألف التأنيث فهي علامة لازمة يبنى معها الاسم وتصير كبعض حروفه " انظر شرح المفصـل لابن يعيش ٥٩١١ بتصرف ، والتبصرة والتذكرة ٥٤٨/٢ : ٥٤٩ ، والمرتجل ص٨٤ ، والتخمير في شرح المفصل ٢١٢/١ : ٢١٣ .

[4] ويوضح ذلك صاحب التصريح ٢١٠/٢ بقوله : " .. وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان ؛ فهو بمنزلة علة ثانية " أهـ وانظر المرتجل ص٨٣ .

[5] يـريد أن ألفـي التأنيـث الممـدودة والمقصورة ، التأنيث بهما لازم في أصل وضع الكلمة مثل : حبلى وصـحراء ، وأما تاء مثل : طلحة فتكون لازمة في حالة النقل إلى العلمية فقط ، أما الجمع كـ"طلاح" واسم الجـنس كـ"شـجر" فلا تثبت فيهما ، ولذلك – أي : لعدم لزومها للاسم فلم تقم مقام السببين في المنع من الصـرف . انظـر بتصرف الإرشاد إلى علم الإعراب ص٤١٢ . وانظر المرتجل ص٨٣ ، وشرح الرضى ١١٧/١ ، والتخمير في شرح المفصل ٢١٢/١ .

وذكـــر مثالين ؛ إذ العدل قسمان : تحقيقي ، وتقديري[1] ففي المثالين تنبيه على القســمين فالمثال الأول تحقيقي ، فإن أُخَرَ على وزن فُعَلَ جمع أخرى التي هي تأنيث آخــر [2] ، وهو أفعل تفضيل معناه في الأصل : أشد تأخراً ، وكان في الأصل معنى " جاءنـــي زيد ، ورجل آخر "رجل أشد تأخراً من زيد – في معنى من المعاني – ثم نقل إلـــى معـــنى "غير" ، فمعنى جاءني زيد ، ورجل آخر – إذن – رجل غير زيد . ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً ، فلا يقال : جاءني رجل وحمار آخر ، ولا امرأة أخرى [3]، وتحقيق (٢٨/ب) العدل فيه أن قياس اسم التفصيل إذا لم يكن مع اللام والإضافة أن يكون على صيغة "أفعل من " ، ولا "لام" هنا ولا إضافة فوجب أن يكون علـــى صيغة "أفعل من "، فلما قيل : " أخر " علم أنه معدول عن "أخر من " [4]، وقال **أبـــو علي الفارسي**[5] : لا يجوز أن يكون أخر معدولاً عن اللام[6] ؛ إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفة كأمس وسحر المعدولين عن ذى اللام ، فلا يقع صفة للنكرات ، وقد وقع ، قال تعالى : ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَامٍ أُخَرَ﴾ [7].

---

[1] سيأتى بيان الشارح للعدل التحقيقي والتقديري فى الصفحة القادمة ، وانظر فى معنى العدل، ومعنى قسميه :الإيضاح العضدي ص٣٠١ ، واللمع ص٢٣٦ ت / حامد المؤمن ط عالم الكتب الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ، والمفصل ص١٦ وشرح الحدود النحوية ص٩٩ ، وشرح الرضى ٩٩/١، وأسرار النحو ص٨٤ :٨٥ .

[2] انظـــر في ذلك: شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطي ، ت د / رجب عثمان ، ط مكتبة الخانجي الأولى ١٤٢٠هـــ – ٢٠٠٠ م ص٢٠٤ ، والإرشـــاد إلـــى علم الإعراب ص٤٢١ ، والصفوة الصفية القسم الأول ٣٥١/١ .

[3] نقـــل الشـــارح الـــنص السابق من شرح المحقق الرضى على الكافية ١٠١/١ ، إلا أنه لم يشر إلى ذلك ، كعادته فى مواضع كثيرة ، وقد قمت بإثبات ذلك فى الجزء الخاص بدراسة منهج الشارح .

[4] انظـــر: الكـــتاب ٢٥٥/٣ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص٤٢١ والصفوة الصفية القسم الأول ٣٥١/١ ، وهمع الهوامع ٩٠/١ .

[5] أبـــو على الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الأصل أبو على ت٣٧٧هـــ أحد أئمة العربية ، ولـــد في "فسا" من أعمال "فارس" ، وانتقل إلى بغداد ثم حلب ، فأقام عند سيف الدولة الحمداني ، ثم عاد إلى بـــلاد فـــارس فبغداد حتى توفى ، من كتبه الكثيرة : التذكرة ، والعوامل ، والمسائل الشيرازيات ، والإيضاح انظر في ترجمته : شذرات الذهب ٨٨/٣ ، وفيات الأعيان ٨٠/٢ ، الأعلام ١٧٩/٢ .

[6] وعبارة الفارسي فى المسائل المنثورة ص٢٧٨ :٢٧٩ : "..."أخر" لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنها معدولة عن " آخر منك "، وليست معدولة عَـــمَّا يَقُوم مقام الألف واللام . " أهـــ .

[7] من الآية رقم (١٨٤) من سورة البقرة .

وأجيب: بأن وجوب توافق المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً ممنوع ، ولو كـــان كذلك لوجب بناء "سحر" ؛ إذ هو متضمن معنى الحرف وهو اللام ، وأما تعريفه فلأنه علم ؛ لا لأنه معدول عن ذى اللام [1].

فإن قيل : ما الفرق بين العدل التحقيقي ، والعدل التقديري ؟

قلـــنا : مـــرادهم بالعدل التحقيقي : هو الذي قام عليه دليل غير منع الصرف ، أي : يكـــون هناك (٢٩/أ) دليل على اعتبار العدل فيه سوى كونه ممنوعاً من الصرف [2]. والتقديري : ألا يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى منع الصرف[3] .

فإن قيل :فهذا دور؛ إذ الحكم إنما ثبت بالعلة ، فإن ثبتت العلة بالحكم كان دوراً ؟

قلنا : الحكم نفسه ثابت بنفس السبب ، والعلم بالسبب ثابت بنفس الحكم فلا دور وأما المثال الثاني ،وهو "عمر" فهو مثال العدل التقديري ، ونحوه: "زُفَرَ" ، فإن "عُمَرَ " و "زُفَرَ" معدولان عن "عَامِرٍ" ، و "زَافِرٍ " المعرفتين [4]؛ إذْ لو كانا معدولين عن "عَامِرٍ" و "زَافِرٍ" نكرتين لوجدا بين أسماء الأجناس[5]وَلَمْ يُوجَدَا ، بدليل التتبع ، والاستقراء .

---

[1] تـــابع الشـــارح المحقق الرضي فيما ذكره هنا ، حيث أورد الرضي منع أبى على الفارسي لكون " أخر" معدولاً عن اللام ... ثم أجاب بقوله : وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام لفظاً ومعنى ، أي : عدل عن التعريف إلـــى التنكير ، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيراً ، ولو كان معنى اللام فى المعدول عن ذى اللام واجباً ، لوجب بناء "سحر" كما ذهب إليه بعضهم؛ لتضمنه معنى الحرف ، فتعريف "ســـحر" ليس لكونه معدولاً عن ذى اللام ، بل لكونه علما " أهـــ شرح الكافية ١٠٣/١ وانظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص٤٢١ ، والصفوة الصفية القسم الأول ٣٥١/١ : ٣٥٢ .

[2] انظر فى ذلك : شرح الكافية للرضى ٩٩/١ ، وأسرار النحو ص٨٤ : ٨٥ .

[3] وهـــذا مـــا نص عليه الإسفراييني ، انظر : لباب الإعراب ص٢١٠ ، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٣٥/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٥٥ .

[4] لما وجد النحاة "عمر" و "زفر" غير منصرفين ، ولم يجدوا علة سوى العلمية قدروا العدل لحفظ قاعدتهم ، هذا عند البصريين ، وأما الكوفيون فلا يحتاجون إلى تقدير شئ ؛ لأنهم يمنعون الاسم من الصرف بعلة واحدة "أهـــ أسرار النحو ص٨٥ .

[5] وهـــذا ما قرره الإمام عبد القاهر – رحمه الله – بقوله : " ... ألا ترى أن زفر ، وعمر لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب أن يكون كل واحد منهما مستعملاً اسما لنكرة ، وليس هنا شئ في النكرة يسمى عمر بإزاء رجل ، و فرس "أهـــ المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٩/٢ .

ومـــن قبـــيل العدل باب قطام في تميم [1]؛ فإنه معرب غير منصرف عندهم[2] ، وفي [لغة][3] الحجاز مبني على الكسر[4] ، وعليه قوله :

إذَا قَالَـــتْ حَـــذَامِ فَصَدِقُوهَـــا ∴ فَـــإنَّ القَـــولَ مَـــا قَالَتْ حَذَامِ [5]

إلا مـــا كان آخره راء ؛ فإن تميما وافقوا [**الحِجَازِيينَ**] [6] في بنائه[7] ، ومنه (٢٩/ب) قولهم : " مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ "[8] ، إلا قليلا منهم [9]، وعليه قول من قال :

فَمَـــرَّ دَهـــرٌ عَلَـــى وَبَـــارِ ∴ فَهَلَكَـــتْ جَهْـــرَةً وَبَـــارُ [10]

---

[1] بـــاب "قطام" هو : ما كان على وزن "فعال" من أعلام الأعيان المؤنثة ، و"قطام" اسم امرأة معدولة عن "قاطمة" وهو مأخوذ من القطم ، وهو العض وقطع الشئ بمقدم الفم،ولذلك قيل للصقر : قطامى " أهـــ شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٤ .

[2] انظر في ذلك شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٧٦/١ .

[3] إضافة يقتضيها السياق .

[4] وعلل ذلك ابن عصفور بأن ذلك تشبيها له بنزال . انظر : المقرب ص٣٥٩ .

[5] البيت من الوافر ، وهو للجيم بن صعب ، انظر البيت في :ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠١ والخصائص ١٧٨/٢ ، والمصـــباح للمطـــرزي ص٥١ ، وشـــرح المفصل ٦٤/٤ ، وشرح قطر الندى ص١٧ ، ط دار الجيل بـــيروت ، وشرح شذور الذهب ١٢٨ ، وأوضح المسالك ١٣/٤ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٣٤/١ ، ت د / صلاح رواي ، الثانـــية ١٤٠٥ هـــ ١٩٨٥ م ، والتصريح ٢٢٥/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٥٩٦/٢ ، وشرح الأشمونى ٣٩٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٧٠/٤ .

والشاهد فيه قوله : "حذام" حيث جاء هذا الوزن مبنيا على الكسر على وزن "فعال" تشبيها له بنزال ، وهو مذهب أهل الحجاز .

[6] في الأصل (الحجاز) وما أثبت أضبط .

[7] قال سيبويه : " فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز ، وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجـــاز كمـــا اتفقوا في يرى ، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى ، فزعم الخليل : أن إجناح الألف أخف عليهم يعنـــي الإمالـــة ليكون العمل من وجه واحد ، فكرهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم إن رفعوا لم يضلوا " أهـــ الكتاب ٢٧٨/٣ ، وانظر المقتضب ٣٧٥/٣ .

[8] هذا مثل يضرب للرجل يدخل القوم فيأخذ بزيهم ، وظفار قرية باليمن يكون بها المغرة وهى الطين الأحمر ، حمـــر : تكلـــم بالحمـــيرية ، وقيل : صبغ ثوبه بالحمرة وهو الأرجح انظر مجمع الأمثال ٣٤٠/٢ ، والمستقصى ٣٣٥/٢ .

[9] قال سيبويه : وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان فى آخره الراء ، ... أهـــ الكتاب ٢٧٩/٣ .

[10] البيـــت مـــن مخلع البسيط ، وهو للأعشى فى ديوانه ص٣٣١ ، والكتاب ٢٧٩/٣ ، والنكت فى تفسير كتاب ســـيبويه للأعلم الشنتمرى ٨٥٦/٢ ، ط المنظمة العربية بالكويت ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٧م ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ص٤٧٧ ت د / زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، الثانية ١٤٠٥هـــ - ١٩٩٤ م ، وما ينصرف ومـــا لا ينصرف ص١٠٣ ، والمرتجل ص٩٥ ، وشرح المفصل ٦٤/٤: ٦٥ ، والمقرب ص٣٥٩ ، لسان العرب مادة (وبر) ، وهمع الهوامع ١٠٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤ . =

قال **صاحب اللباب** في التعليق[1] : أن واحدا من العرب دخل على بعض ملوك حمير فقال له الملك : "ثب" وهو بلغة حمير " اقعد" فوثب الرجل فخجل الملك ، وقال : ليس عندنا عربيتك مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ ، أي: تكلم بلغة حمير ، وإلى هذا أشار من قال:

اكر بلبل رشد چاهي كه أنجاه ∴ هه باشند زاغان سبه برما

ضرورت بانك إيشان بايدش ∴ كرد وكرنه بركندش إز قفا [2]

ولقد صرح بهذا المعنى من قال :

فَدَارِهِم مَا دُمْتَ فِي دَارِهِمْ ∴ و أَرضِهِم مَا دُمتَ فِي أَرضِهِم [3]

و"ظفار" : اسم مصرٍ من أمصارهم ، و"وبار" أرض كانت لعاد[4]، وجهرة أي: عيانا ، أي : هلك أهل وبار هلاكا ظاهرا بَيِّناً مكشوفا على الناس .

(**وَأَمَّا الوَصْفُ ، مِثْلُ : أَسْوَدَ وَأَجْمَعَ**) حق العبارة أن يقول : فمثل أسود (٣٠/أ) بالفاء ، والعجب من المصنف–رحمه الله – أنه كيف يترك الفاء في جواب (**أَمَّا**) مع مهارته في العربية [5].

= **واستشهد** الشارح بهذا البيت على أن أناسا من تميم يعربون باب "قطام" حتى ولو كان آخره راء ، قال ابن عصفور جمع الشاعر بين اللغتين ، و "وبار" الأولى مبنية على الكسر والثانية معربة إعراب ما لا ينصرف .

(١) التعليق المقصود به : حاشية الاسفراييني على لباب الإعراب ، وهو مخطوط بدار الكتب تحت رقم (١٤٦٣) ١٣ نحو ، وهذا الكلام ورد باللوحة رقم (١٥ب) منه .

(٢) كلام بالفارسية يدل على المعنى السابق ، وترجمته : لو أن البلبل المغرد وقف هنا يوما ما ، بين مجموعة من الغربان فعليه أن ينعق بما ينعقون ، وإلا فسوف يقتلونه من رقبته . ترجمه د / أحمد محمد نادي ، المدرس بمعهد الدراسات الأسيوية ، بجامعة الزقازيق .

(٣) البيت من بحر المديد ومعناه واضح ، واستشهد به الشارح على المعنى السابق ، وليس بشاهد نحوي .

(٤) انظر معجم البلدان ٣٩٢/٨ .

(٥) الفاء بعد "أما" لازمة لا تحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكى به ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسوَدَّت وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُم ﴾، أي : فيقال لهم أكفرتم ، أو في ضرورة شعرية كقول الشاعر :

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيكُم .. وَلَكِنْ سَيرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

أو في ندور كما في صحيح البخاري : " أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ " أهـ الجنى الداني ص٥٢٣ : ٥٢٤ وانظر مغنى اللبيب ٦٧/١ وما بعدها .

وعليه فكان القياس ما قاله الشارح ، إلا أن عبارة المصنف في الإرشاد الهادي هي : " والوصف مثل : ...أهـ ، ولم يقل : وأما الوصف مثل : ... " ولعل ذلك في نسخة اعتمد عليها الشارح ، انظر الإرشاد الهادي للتفتازاني ص٨٨ .

والتمثيل بأَسْوَدَ تنبيه على أن المعتبر في الوصف هو الأصل ، وأن الغلبة غير قادحة [1] ؛ فإن أَسْوَدَ كان عاما في كل ما فيه سواد ، ثم كثر استعماله في الحية السوداء ، حتى إذا أطلق كان المتبادر إلى الفهم ذلك من غير احتياج إلى القرينة[2] .

وأما التمثيل بأجمع فتنبيه على أن التعريف التوكيدي ليس معتبرا في منع الصرف على الاستقلال كسائر الأسباب التي سبق تفصيلها ، كما زعمه الشيخ **أبو علي الفارسي**[3] ، ومن تبعه[4]، وتوضيح ذلك أن "أجمع" غير منصرف اتفاقا ، ولا نزاع لأحد في ذلك ؛ إنما النزاع في سبب المنع ، فعند الشيخ سببه وزن الفعل ، والتعريف التوكيدي ، وعند الجمهور سببه وزن الفعل والوصفية الزائلة في الاستعمالات بتمحضها للتأكيد الصِّرْفِ ، فكلام المصنف تنبيه على مذهب الجمهور

---

[1] أي : غلبة استعماله فى الاسم .

[2] الوصف المانع من الصرف هو الوصف الأصلى حتى وإن عرضت عليه الأسمية ، وكذلك إن كان فى الأصل اسما فلا تفيده الوصفية العارضة ، فـ"أدهم" للقيد ، وأرقم" للحية غير منصرفين ، وأربع صفة منصرف . هذا وقد تتخيل الوصفية الأصلية فلا يصرف بها كما فعل ناس من العرب بـ"أخيل" وصف للطائر ، و"أجدل" للصقر توهما لمعنى ذي الخيلان فى الأول ، والجدل ، أي : القوة فى الثانى ، انظر فى ذلك : ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٨ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤١١ : ٤١٢ ، والمساعد ٣/١١ .

[3] وهو قوله : " . فأما "أجمع" و "جمعاء" فليسا عندنا صفتين وإن كان على لفظ "أحمر" و "حمراء" ؛ لأنهما لم يمتنعا من الصرف في قولك : رأيت إخوتك أجمع ، ولكن لأنه معرفة ، وعلى وزن الفعل " أهـ الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعانى لأبى على الفارسى ٢/١١٦١رسالة ماجستير بمكتبة جامعة عين شمس رقم ٤١٥ م /ح.

[4] كالشيخ عبد القاهر الجرجاني حيث قال : " وأما أجمع فإنه اسم ، وليس بصفة ؛ فإذا سميت به كان مثل : " افكل " اسم رجل ، لا تصرفه للتعريف ووزن الفعل . " أهـ المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/٩٨٢ .

فـافهم[1] (**والتَّأنِيثُ مِثْلُ: طَلْحَةَ ، وَزَيْنَبَ**) ، ذكر للتأنيث مثالين تنبيها على أن التأنيث قسمان : الأول : أن تكون تاء التأنيث فيه ظاهرة ، كـ "طَلْحَةَ" .

الثانـي : أن تكون تاء التأنيث فيه مقدرة غير ظاهرة ، كـ"زَيْنَبَ" ، وهو الذي يسميه القوم تأنيثا معنويا [2].

فإن قيل : التأنيث ضربان : تأنيث بالألف ، وتأنيث بالتاء ، وكلا القسمين معتبر في منع الصرف ، فلم خص المصنف -رحمه الله- القسم الثاني بالذكر وترك الالتفات إلـى الأول ؟! ، قلنا : إذا أراد المصنف بالتأنيث هذا الضرب ، وعد ألفي التأنيث سببا على حده ، فالألف واللام في التأنيث للعهد ، وقوله : (**والتَّأنِيْثُ**) معناه التأنيث المذكور المعهود المعدود في تفصيل الأسباب ، فالتأنيث عنده اسم لهذا الضَرْبِ فقط [3].

وأمـا الضـرب الآخـر ، فقـد سماه باسم آخر على حده ، كما شاهدته [4]، ولأنـه بصـدد الـتعرض لتأنيـث شـرطه (٣١/أ) العلمـية ، كمـا أشـار إلـيه بقوله :(**وَلاَ بُدَ مِنَ العَلَمِيَّةِ**) .

---

[1] حكـى ابـن كمال باشا هذا الخلاف بقوله : " .. وأما التعريف التأكيدي فقد اختلفوا فيه ، فمنهم من لا يجعله سببا ؛ لأن تعريفه من قبيل الإضافة ؛ لأن جاءني القوم أجمع بمنزلة جميعهم ، ومنهم من يجعله سببا ، ويدعى أن تعـريفه وضعى كالأعلام ، أي : وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة " أهـ أسرار النحو ص٨٨ ، وانظر فى ذلك: لباب الإعراب ص٢٠٤ .

[2] ممـا يمـنع من الصرف، اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا كطلحة ، وحمزة ولم يصرف لوجود العلمية فى معـناه ، ولـزوم علامة التأنيث فى لفظه ، فالعلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في نحو : " حـبكى ، وصحراء " ؛ فأثرت في منع الصرف ، بخلاف التاء فى الصفة ، وأما تقديرا - أو المؤنث المعنوي - ففـى المؤنث المسمى فى المثال، كـ"سعاد" ، و "زينب" ، أو فى الأصل ، كـ"عناق" : اسم رجل ، أقاموا فى ذلك كله تقدير العلامة مقام ظهورها " أهـ شرح الألفية لابن الناظم ص٦٥٠ .

وانظـر فـى مـنع الصرف، للعلمية والتأنيث : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٥٠ ، والتبصرة والتذكرة ٥٤٨/٢ : ٥٤٩ ، وترشـيح العلـل فى شرح الجمل ص٤٤ ، والمساعد ١٩/٣ : ٢٠ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص٤١٢ ، والارتشاف ٨٧٨/٢ .

[3] يـريد الشارح أن المصنف - رحمه الله - إذا قال : التأنيث ، فهو التأنيث المعهود فى المنع من الصرف مع سبب آخر ، كالعلمية فى مثل : "طلحة" ، و "زينب" ، أما التأنيث الآخر ، وهو ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة ، أو ممدودة فهو قائم مقام سببين ، وقد ذكره في موضع سابق .

[4] ذكر المصنف - رحمه الله- القسم الأول وهو التأنيث بالألف فى بداية حديثه عن موانع الصرف عندما تحدث عـن الذي يقوم مقام سببين من العلل ، انظر قوله : (وألف التأنيث المقصورة كبشرى ، والممدودة كـ"صحراء" ص١٨٩ من النص المحقق

والمشـــروط بالعلميـــة إنمـــا هو التأنيث بالتاء فقط [1]؛ إذْ التأنيث بالألف تأثيره حتم مقضي من غير احتياج إلى اشتراط ؛ إذْ الألف هناك لازمة وضعا ، وهذا هو السر في أنه قائم مقام السببين كما سبقت الإشارة إليه [2].

وهـــا هنا فائدة جليلة نفعها عظيم فلتكن على ذكر منك ، وهي أن أسماء القبائل والبلدان أقسام :

الأول : مـــا يكـــون فيه مع العلمية سبب ظاهر ، نحو : بَاهِلَةَ [3]، وتَغْلِبَ [4]، وبَغدَادَ[5] ، وخُرَاسَانَ [6]، ونحو ذلك .

الثانـــي : أنـــه لـــيس كذلـــك لكنه ممنوع في الاستعمالات ، أو مصروف في الإطلاقات . الثالث :ما ليس فيه مع العلمية سبب ظاهر ، وكيفية استعمالهم له مجهولة .

الرابع : ما جاز في الاستعمالات صرفه ، ومنعه .

فالقسم الأول حكمه المنع من الصرف بلا شبهة ؛ لظهور السببين فيه .

---

(1) اشـــترط النحاة فى المؤنث بالتاء لفظا ، أو تقديرا العلمية ؛ ليمنع من الصرف قال الخوارزمى : " . أما التأنيـــث بالـــتاء فإنه لا يعتبر ما لم يستحكم بالعلمية " أهـــ التخمير في شرح المفصل ٢١٢/١ ؛ وانظر: لباب الإعراب ص٢٠٦ ، والصفوة الصفية القسم الأول ٣٥٤/١ .

(2) انظر ص١٩٠ من النص المحقق .

(3) بَاهِلَةُ : ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ، قال الزجاج : "فأما قولك : من باهلة يا هذا ؟ فلا ينصرف ؛ لأن فـــيه هـــاء التأنيث " أهـــ ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٩ وانظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٥٧٧.

(4) تَغْلِـــبَ : ممـــنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، انظر التبصرة والتذكرة ٥٧٦/٢ ، وانظر: الصفوة الصفية القسم الأول ٣٤٨/١ .

(5) بَغْـــدَادَ : ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ؛لأنها كلمة فارسية معناها : عطاء صنم ، لأن بغ صنم ، وداد عطـــية ، انظر اللسان مادة (ب غ د د) ، وفى المصباح المنير : " ... بغداد غير عربية فلا تدخل تحت الضابط العربى " أهـــ ص٣٤ مادة (ب غ د د) وقال ابن الانباري : أصل بغداد للأعاجم ، والعرب تختلف فى لفظها ؛ إذ لم يكن أصلها من كلامهم ولا اشتقاقها من لغاتهم " معجم البلدان ٢٣٠/٢ .

(6) هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، وقد ذكرها سيبويه فى باب " ما أعرب من الأعجمية" ، وقـــال عـــنها : " وربما تركوا الاسم على حالة إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم،أو لم يكن ، نحو : خراسان، وخرم ، والكركم " أهـــ الكتاب ٣٠٤/٤ .

وخراســـان بـــلاد واســـعة ، أول حدودهـــا ممـــا يلى العراق (أذاذورد) ... وآخر حدودهما مما يلى الهند (طخارستان) ... ، ومن أمهات بلادها (نيسابور) و(هراة) . أهـــ مراصد الاطلاع للبغدادي تحقيق/ على محمد البجاوي ، ط دار إحياء الكتب العربية ٤٥٥/١ .

وحكـــم القســـم الثانـــي : التتبع والاستقراء (٣١/ب) والمتابعة ، فإن سلكوا في الصرف ، أو منعه وتيرة واحدة ، فعليك بالاقتداء بهم كصرفهم "ثَقِيفًا " ، و "مَعَدًّا" ، و"حُنَيْنًا" ، ونحو ذلك ؛ [١] وكمنعهم منه نحو : "سَدُوسَ" [٢] ، و "هَجَرَ" [٣]و "عُمَانَ" [٤].

فالصـــرف –إذن– في القبائل بتأويل "الأب" إن كان اسمًا له كـــ " ثقيف " ، أو بتأويل الحي ، وفي الأماكن بتأويل المكان ، والموضع ونحوها .

ويمـــنع الصـــرف في القبائل بتأويل " الأم" إن كان في الأصل كذلك ، وبتأويل القبيلة إن لم يكن كذلك ، وفي الأماكن بتأويل البقعة ، والبلدة ، ونحوهما [٥].

وأما القسم الثالث : فالاختيار فيه بيدك ، إن شئت فامنع ، وإن شئت فاصرف ، فالمنع بتأويل الأم ، والقبيلة ، والبقعة ، والصرف بتأويل الحي والمكان . [٦]

أما القسم الرابع:فلك فيه –أيضا– وجهان ، كـــ "ثَمُـــودَ" [٧]، و"وَاســـطَ " [٨]

---

[١] وهـــذا مـــا قـــرره الرضـــي بقوله : وإن سلكوا فى صرفها ، أو ترك صرفها طريقة واحدة ، فلا تخالفهم ، كصـــرفهم "ثقـــيفا" ، و "معدا" ، و"حنينا" ، و"دابقا" ، وترك صرفهم "سدوس" ، و"هجر" ، و"عمان" أ هـــ . شرح الكافية ١٢١/١ ، وانظر ارتشاف الضرب ٨٨٢/٢ .

[٢] فلا تصرف "سدوس" ؛ لأنها اسم قبيلة ، انظر : التبصرة والتذكرة ٥٧٨/٢ .

[٣] هجر مدينة بالبحرين ، انظر معجم ما استعجم ١٣٤٦/٤ .

[٤] فهذه الأعلام تمنع من الصرف لاعتبار التأنيث فيها ، انظر : همع الهوامع ١١٥/١ .

[٥] فكل ذلك مبنى على المعنى ، انظر فى ذلك : الجمل للزجاجي ص ٢٢٤ ، والتبصرة والتذكرة ٥٧٦/٢ ، ٥٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٤/٢ ، وما بعدها ، والصفوة الصفية القسم الأول ، ٣٧٨/١ ، شرح الجمل لابن هشام ص ٣٠٥ ، الارتشاف ٨٨٣/٢ ، وهمع الهوامع ١١٥/١ .

[٦] لو ضم القسم الثانى والثالث فى قسم واحد لكان أولى ، ويجعل الصرف فيه بتأويل الحى، والمكان ،والموضع ، ويجعل عدم الصرف بتأويل القبيلة والبقعة والبلدة .

[٧] وقـــد ورد بالوجهيـــن – الصرف ومنعه – فى القرآن الكريم ، فمثال منع صرف ثمود قوله تعالى : ﴿ أَلَا بُعْـــدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ هود ٩٥ ، وقال تعالى :﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ هود ٦٨ فصرفه " أهـــ شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦١٢،والصرف فى قراءة ما سوى حمص وحمزة ويعقوب .

[٨] و "واسط" فيه –أيضا– وجهان : الأول : الصرف وهو أكثر ، قال سيبويه :" وأما واسط فالتذكير ، والصرف أكثر) ، وإنما سمى واسطا ؛ لأنه مكان وسط البصرة والكوفة ... " أهـــ الكتاب ٢٤٣/٣ .

و" قُرَيشَ "، ونحو ذلك- ، [1] فلك الاقتداء بهم مرة واحدة .

(**والعُجْمَةِ**) وهى كون الكلمة [على] [2]غير أوضاع العربية ، كذا في **اللباب** [3]، **والمفتاح** [4]، ونحوهما [5]، (٣٢/ب) (مثل : **شَتَرَ**) اسم حصن من حصونهم ؛ [6]فإنه غير منصرف للعلمية والعجمة (**وإبراهيمَ**) فإنه غير منصرف للعجمة ، والعلمية [7]، وذكـر لها مثالين إيماء منه إلى أن الشرط هاهنا تَحَرُّكُ الأوسطِ نحو "شَتَرَ" ، أو الزيادة على الثلاثة كإبراهيم . [8]

(**وَلَابُـدَ**) في العجمةِ (**مِنَ العَلَمِيَّةِ**) أي : كونه علما ، وأسقط القيد الآخر الذي ذكـره الشـيخ ابن الحاجب حيث قال : شرطها [أن تكون] [9] علما في العجمية [10]. تنبيها على أن هذا الشرط غير لازم [11]، بل الواجب ألا يكون مستعملا في كلام العرب

وبعضهم - وهو قليل جدا - يجعله اسما للبلدة ، فلا يصرفه ، ويكون صفة سميت به البلدة " أهـ ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢ ، و " واسط " اسم يطلق على عدة مواضع ، معجم البلدان مادة (وس ط) .

[1] مثل : " دابق " الكتاب ٢٤٣/٣ .

[2] في الأصل (من) وما أثبت أضبط .

[3] قـال الاسفراييني : " وأما العجمة فهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية ، وشرطها علمية في العجمية .." أهـ لباب الإعراب ص ٢١٤ .

[4] وعلل الإسفراييني منع الصرف بها بقوله : "وكذا العجمة ؛ لأن لغة العرب متقدمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم .. " أهـ الضوء ، شرح المصباح ص ٢٠٠ .

[5] كـ " شرح الحدود النحوية" للفاكهي ص ١٠٠ .

[6] قال ياقوت : " ... " شتر " قلعة من أعمال أران بين برذعة وكنجة " أهـ معجم البلدان ٢٣٦/٥-٢٣٧

[7] انظر : " ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٦١ ، وشرح الجمل لابن هشام ص ٣٠١ .

[8] اشـترط الـنحاة لمنع الاسم الأعجمي من الصرف أن يكون علما ، وزائدا على ثلاثة أحرف ، أما الثلاثي فـإن كان ساكن الوسط فأكثر النحاة على صرفه ، وإن كان متحرك الوسط فيمنع من الصرف ، انظر تفصيل ذلـك فـي لـباب الاعراب ص ٢١٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥١ ، والارتشاف ٨٧٦/٢ : ٨٧٧ ، وهمع الهوامع ١١٠/١ .

[9] في الأصل (يكون) وما أثبت أضبط .

[10] الكافية ص ٦٤ .

[11] كـون الاسم الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة علما في اللغة الأعجمية فيه قولان ذكرهما السيوطي فـي الهمـع ١٠٩/١ : ١١٠ ، الأول : عـدم اشتراط كونه علما في لسان العجم ، وعليه الجمهور فيما نقله أبوحيان

=

إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه – أيضا – علما كـ "إبراهيم" ، و اسماعيل أو لا كـ "قَالُونَ " [1]، فإنه الجيد [باللسان] [2] الرومي، سمى **نافع**[3] بذلك[4] [راويته] [5] عيسى[6] ؛ لجودة قراءته . (**مَعَ تَحَرُّكِ الأَوْسَطِ**) الساد مسد علامة التأنيث ، القائم مقام الحرف الرابع[7] (**أَوْ الزِيَادَةِ عَلَى الثَلاثَةِ ، فَنُوحُ مُنْصَرِفٌ**) الفاء في قوله : (**فَنُوحُ**) للسببية ، والترتيب ، أي : بسبب أن تحرك الأوسط شرط في العجمة في الثلاثي صرف "نوح" لخفته بسبب سكون (٣٢/ب) وسطه[8] ، قال **جار الله** في المفصل[9] : مثل : نوح غير منصرف لحصول السببين ، ومنصرف للخفة .

الثاني : اشتراط كونه علما في لسان العجم ، وعليه أبو الحسن الدباج ، وابن الحاجب " أهـ ، وانظر الارتشاف ٨٧٥/٢ .

(١) قالون : الجيد ، وهو نكرة في كلام العجم ، انظر مثل المقرب ص ٣٦٤ .

(٢) في الأصل : (بلسان) وما أثبت أضبط .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن : أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، مولى جعونة بن شعوب الشجعي المقرئ المدني ، كان إمام أهل المدينة ، والذي صاروا إليه في قراءته ، ورجعوا إلى اختياره ، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة رضوان الله عليهم توفي سنة ١٦٩ وقيل سنة ١٥٩، وقيل غير ذلك . انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٥/٥ ، شذرات الذهب ٢٧٠/١ ، تهذيب التهذيب ٤٠٧/١٠ .

(٤) أي : بلقب قالون .

(٥) في الأصل : (رواية) وهو سهو من الناسخ .

(٦) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المدني ، يكنى أبا موسى ، أخذ القراءة عن نافع ، وهو الذي أطلق عليه لقب (قالون) ؛ لجودة قراءته فمعنى (قالون) بلسان الروم (جيد)، وفي الأعلام أنه كان أصم يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ ، ولد في المدينة سنة ١٢٠ هـ وتوفي بها سنة ٢٢٠هـ ، وفي النجوم الزاهرة : أنه توفي في سامرا ، انظر في ترجمته : النجوم الزاهرة ٢٣٥/٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٤ وسير أعلام النبلاء ٣٣٦/٧ ،وميزان الاعتدال ٢٤٢/٤ ، والأعلام ١٩٧/٥ .

(٧) ما ذهب إليه الشارح من قيام تحرك الوسط مقام حرف رابع ذهب إليه السيوطي حيث قال في الهمع ١٠/١ : " . يمنع متحرك الوسط إقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤنث " أهـ .

(٨) قال سيبويه : " وأما نوح ، وهود ، ولوط ، فتنصرف على كل حال لخفتها "أهـ الكتاب ٢٣٥/٣ ، وانظر المقتضب ٣٢١/٣ .

(٩) وعبارة الزمخشري في ذلك هي قوله : " .. وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كـ"نوح" ، و "لوط" منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه ، وقد جمعهما الشاعر في قوله :

لم تتلفعْ بِفَضْلِ مِئزَرِهـــا ∴ دعدٌ ، ولَمْ تَسْقَ دَعْدَ في العُلَبِ . أهـ المفصل ص١٧ .

وشنع عليه الشيخ **ابن الحاجب** وقال : هذا تصحيف ؛ لأن مثل : "نوح" لم يوجد في كلام الله ، ولا في كلام الفصحاء غير منصرف ، ثم قال : وجمهور النحاة اشترط في اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة وهؤلاء لا يجيزون في "نوح" ، و "لوط" إلا الصرف[1] . وجار الله تابع للشيخ **عبد القاهر الجرجاني** ؛ لأنه قال في الجمل : " والثلاثي الساكن الأوسط يجوز فيه الصرف ، وتركه ، نحو : "هند" ، و "دعد" ، و "نوح" ، و "لوط"[2]، وأما ما فيه سبب ثالث كـ"مَاة"[3] ، و"جُورَ"[4] ؛ فإنهما غير منصرفين للعجمة والعلمية والتأنيث ، وقال **صاحب اللباب** : و "نوح" ، و"لوط" قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف ، فالقياس [أن يكونا ممنوعين] [5] من الصرف : إلا أن الخفة فيهما قاومت أحد السببين فصرفا لذلك[6]، وقوم يجرونهما على القياس الظاهر (٣٣أ) واللغة الفصيحة هي التي وردت في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً ﴾ [7]، وقال : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [8] ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً ﴾ [9].

---

[1] قال ابن الحاجب : " ... إذ لا خلاف أن (نوح ، ولوط) منصرف ، وما ذكره صاحب المفصل وهم غير مستقيم ؛ وإنما غره التزامهم منع نحو: ماه ، وجور ، فظن أن العجمة فيه علة ثالثة ، فقابل السكون بالتأنيث لخفته ، بقيت علتان لا مقابل لهما ، وليس بمستقيم ؛ لأن إجماعهم على صرف نوح ، ولوط يدل على أن العجمة ليست علة في مثله ؛ لفوات شرطها بالزيادة على الثلاثة ، أو بتحرك الوسط عند قوم ، وإذا ثبت ذلك وجب أن نعتقد أن لزوم منع صرف "ماه" ، و "جور" لتقوية التأنيث بصورة العجمة . ." أهـ شرح الوافية نظم الكافية ١/٤٤ وشرح المقدمة ١/٢٨٤ .

[2] قال الشيخ عبد القاهر : " .. وإذا وقع في هذه الستة اسم كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط جاز فيه الصرف ، وتركه مع كونه معرفة ، ويكون ذلك في المؤنث نحو : دعد ، وهند ، والأعجمي نحو : نوح ، ولوط ، فأما في النكرة فليس إلا الصرف " أهـ . الجمل في النحو ص٥٢ تحقيق / يسري عبد الغني عبد الله ط دار الكتب العلمية بيروت ، وانظر المقتصد ٢/٩٩٤ :٩٩٥ .

[3] (الماه) بالفارسية ، أي بلد كان ؛ ذكره البكري في معجم ما استعجم ٤/١١٧٦ .

[4] (جور) مدينة بفارس بينها وبين (شيراز) عشرون فرسخا ، معجم البلدان مادة (ج و ر) .

[5] في الأصل : (أن يكون ممنوعا) وما أثبت أضبط .

[6] الضوء شرح المصباح ص٢١٣ .

[7] من الآية رقم (١) من سورة نوح .

[8] الآية رقم (١٠٥) من سورة الشعراء .

[9] من الآية رقم (٧٧) من سورة هود .

(**وَالجَمْعُ ، مِثْلُ : مَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيْحَ**) أورد له مثالين[1] تنبيهاً على أن الجمع المعتبر في منع الصرف قسمان : أحدهما : أن يكون بعد ألفه حرفان ، سواء كان أحدهما مدغماً في الآخر كـ"دَوَابَّ" ، أَوْ لَا كـ " مَسَاجِدَ" .

الثاني : أن يكون بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ "مَصَابِيْحَ"[2] وقد أومأ في هذا التمثيل إلى إخراج نحو " مَدَائِنِيّ "[3] ؛ إذ هو خارج عن القسمين ، ثم أشار إلى فائدة التنبيه في التمثيل فقال : (**مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعَالِلَ**) كـ "مَسَاجِدَ" (**أَوْ**) على وزن (**فَعَالِيلَ**) كـ "مَصَابِيْحَ" ، وتعيين الوزن إيماء آخر إلى إخراج مثل : " مَدَائِنِيّ" ، ولمثل " صَيَاقِلَةَ " [4]

(**والتَّرْكِيبُ**) [5] المذكور المعتبر في منع الصرف

---

[1] سبق أن أشار الشارح إلى الجمع الأقصى ، وسبب إيراد المصنف للمثالين المذكورين ، وذلك عند سرده للعلل المانعة من الصرف . انظر ص١٨٧ من النص المحقق .

[2] عرف ابن الحاجب الجمع المانع من الصرف بقوله : " هو كل جمع ثالثه ألف ، وبعد الألف حرفان فأكثر ، أو حرف مشدد كمساجد ، ومصابيح ، ودواب " أهـ الوافية شرح نظم الكافية ص١٤٤ ، وقال الرضى ١٢٧/١ : " ضابط هذه الصيغة هو : أن يكون أولها مفتوحاً ، وثالثها ألفاً بعدها حرفان أدغم أحدهما فى الآخر ، أولا كـ " مساجد" و "دواب" ، أو ثلاثة ساكنة الوسط " أهـ .

[3] مدائني : هو (مدائن)، بياء نسبة والمدائن : بلدة صغيرة فى الجانب الغربى من دجلة ، معجم البلدان ٧٤/٥ ، ودخول ياء النسب عليها يصرفها لدلالتها على المفرد .

قال المبرد : (مدائنى) ونحوه ينصرف فى المعرفة والنكرة ، ألا ترى أن مدائنيا إنما هو للواحد ، فبالياء خرج إليه " أهـ المقتضب ٣٢٨/٣ . وانظر : الأصول فى النحو ٩٠/٢ : ٩١ ، والارتشاف ٨٥٤/٢ ، والهمع ٨٨/١ .

[4] صياقلة : جمع "صيقل" وهو شحاذ السيوف ، وسبب صرف "صياقلة " أنه بدخول التاء أشبه المفردات كـ "كراهية" ، قال سيبويه : " قلت : أرأيت صياقلة ، وأشباهها ، لم صرفت ؟! قال : من قبل أن هذه الهاء إنما ضمت إلى صياقل ، كما ضمت موت إلى حضر ، وكرب إلى معدى فى قول من قال : معد يكرب ، وليس الهاء من الحروف التى تكون زيدة فى هذا البناء " أهـ الكتاب ٢٢٨/٣ وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٤ والأصول ٩٠/٢ ، وهمع الهوامع ٨٨/١ .

[5] المراد بالتركيب : أن تضم اسماً إلى اسم فتجعلهما بمنزلة اسم واحد ، كقولهم حضرموت ، وبعلبك " أهـ ترشيح العلل فى شرح الجمل ص٤٤ .

(**مِثْلُ : مَعْدِ يَكْرِبَ**) [1] اسم قرية (٣٣/ب) بالشام ، ومعدى اسم مفعول من عدا يعـــدو فهو معدو إليه كدعا يدعو فهو مدعو ، فقلبوا الواو ياء ، وكسروا ما قبله لمناسبة الكسرة مع الياء ، ثم خفف ، وأما " كرب" فمعناه الفساد نص عليه **سيبويه** في كتابه[2] (وَبَعْلَبَكَّ) اسم بلدة بالشام [3].

والبعل في الأصل الزوج [4]، قال تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [5] ، ثم سمى به الصنم الذي كان يعبده أهل هذه البلدة ، وهو الصنم الكبير المصنوع من ياقوت أحمر ، وبين يديه أصنام صغار [6] ، قال تعالى : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [7] ، والبَكُّ في اللغة " الدَّقُّ"[8].

(**وَيُشْتَرَطُ**) فـــي التركيب (**العَلَمِيَّةُ**) ؛ إذ قد تقرر أن شرط الأسباب اللزوم ، والعلمـــية بهـــا يتحقق اللزوم[9]،(**وَ**) يشترط (**كَوْنُ التَّرْكِيبِ غَيْرَ إِضَافِي**) ؛ إذ لو كان إضافيا لكان منصرفا ، أو في حكمه ؛ فلا يكون سببا لعدم الانصراف[10] .

---

[1] أي : المركب المزجي : وهو أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا بإضافة ، ولا بإسناد ، بل ينزل عجزه من الصـــدر مـــنزلة تـــاء التأنيث ، انظر : الأصول ٩٢/٢ ، والارتشاف ٨٦٥/٢ ، والسيوطي الهمع ٢٠٩/١ ، وشرح الأشموني ٣٦٦/٣

[2] لـــم أعثر على هذا النص في كتاب سيبويه ، وربما نص سيبويه على أن " كرب" بمعنى الفساد في نسخة مفقـــودة اطلـــع علـــيها الشارح ، ولم يقف عليها المحققون ، ولم أعثر في اللسان على "كرب" بمعنى الفساد ، وكذلك أساس البلاغة "كرب" ٣٠١/٢ ، ٣٠٢ ، والمصباح المنير ص٢٧٣ ، والمخصص ٩٧/١٤ .
وإن كان الإمام المرزوقي قد نص على هذا المعنى بقولة " ... قالوا معد يكرب ؛ لأنه عدا الفساد ، والكرب : الفساد " أهـــ شرح ديوان الحماسة ١٥٧/١ .

[3] انظر معجم ما استعجم للبكرى :٢٦٠/١ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ٤٥٣/١ .

[4] انظر اللسان مادة (ب ع ل) .

[5] من الآية رقم (٧٢) من سورة هود .

[6] انظـــر كـــتاب الأصنام للكلبي ص١٠٨ ، تحقيق أ/ أحمد زكي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة ١٣٤٣هـــ - ١٩٢٤ م ، وانظر في ذلك أيضا: اللسان مادة (ب ع ل) والتخمير في شرح المفصل ١٦٨/١

[7] الآية رقم (١٢٥) من سورة الصافات .

[8] وفي اللسان : البك : دق العنق " أهـــ مادة (ب ك ك) .

[9] اشـــترط النحاة في التركيب المانع من الصرف شروطًا منها : العلمية ، انظر في ذلك . التوطئة لأبي على الشلوبيني ص٢٧٣ ، ولباب الإعراب ص٢١٤ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص٤٣٢ ، وارتشاف الضرب ٢ /٨٦٤ : ٨٦٥ ، وهمع الهوامع ١٠٩/٢ ، وأسرار النحو ص٩٠ .

[10] انظر: الوافية شرح نظم الكافية ص١٥٣ ، ولباب الإعراب ص٢١٤ . وأسرار النحو ص٩٠ .

وقولـــه : (غَيرَ) منصوب (٣٤/أ) خبر كان . (وَلَا إِسْنَادِي) ؛ إذ لو كان إسناديا لكان مبنيا ، ومحكيا على حاله فلا يكون معربا ، ومنع الصرف مخصوص بالمعربات [١].

وفـــي التمثيل إيماء إلى إخراج مثل : " خَمْسَةَ عَشَرَ"[٢] ، ولمثل : " سِيبَوَيه "[٣] فـــإن قيل : فيلزم أحد الأمرين : إما ترك التعرض للإضافي ، والإسنادي اعتمادا على التمثـــيل ، وإمـــا الـــتعرض لإخراج مثل : " خَمْسَةَ عَشَرَ " ، و "سِيبَوَيه" اعتمادا على التصريح ! .

قلـــنا : الأصـــل في القيود الذِّكْرُ ، فالذي ذُكِرَ جارٍ على الأصل ،فليس لأحد أن يـــناقش فـــيه ، وأما إذا ترك فهو خارج عن الأصل ، والخارج عن الأصل محتاج إلى العذر دون الجاري على الأصل فافهم ، وقد شاع عند أهل العربية أنهم يعتمدون كثيرا علـــى المثال ، والاعتماد على المثال ضرب من الاعتذار ، والمحتاج إلى الاعتذار هو الترك دون الذكر .

---

[١] ذكـــر المصنف – وتبعه الشارح – بعضا من شروط التركيب المانع من الصرف وقد أجملها بعض النحاة فى أربعة شروط :

أولها : ألا يكون تركيب إضافة الثاني : أن لا يكون تركيب اسناد كتركيب الجمل ، الثالث : أن لا يتضمن الاسم الثانى معنى الحرف كـــ"خمسة عشر" ، الرابع : أن لا يكون الاسم الثاني صوتا " أهـــ الصفوة الصفية القسم الأول ٣٦٦/١ .

[٢] تركيـــب العـــدد كـــ"خمسة عشر" مبنى ؛ لتضمنه معنى حرف العطف ؛ لأن مدلول كل واحد من الخمسة والعشـــرة مـــراد ، كما لو عطف أحدهما على الآخر فقيل خمسة وعشرة ، فلما حذف حرف العطف وتضمن الاســـمان معناه كما بنى "كيف" ، و"أين" لما تضمنا معنى همزة الاستفهام ، وكما بنى "من" حين تضمن معنى حرف الجزاء "إن" . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/١ بتصرف .

وانظـــر فـــى بـــناء "خمسة عشر" ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص١٣٧ ، وشرح اللمع لابن برهان العكبرى ٤٦٥/٢ ، وهمع لهوامع ١٠٩/٢ .

[٣] مـــا ركـــب من اسم وصوت فهو مبنى ، مثل : سيبويه ، وعمرويه ، انظر فى ذلك : الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٩٨ :٩٩ ، وشرح اللمع للقاسم الواسطى ص٢٠٧ ، والارتشاف ٨٦٧/٢ ، وشرح الرضى ١٣٧/١ ، والفوائد الضيائية ٢٣٨/١ .

وَوَزْنُ الفِعْـلِ ، مِـثْلُ : شَـمَّرَ ، وضُرِبَ ، وَمِثْلُ : أَحْمَدَ ، ونَحْمَدَ ، وَيَشْكُرَ ، وَتَغْلِبَ أَسْمَاءً.....

(**وَوَزْنُ الفِعْـلِ**) شرطه أن يكون مختصا بالفعل [1] ، إذ لو اشترك هذا الوزن بينه وبين الاسم (٣٤/ب) لا يقال إنه وزن الفعل ، وقد أومأ المصنف -رحمه الله- إلى هذا الاشتراط بالمثال حيث قال : (**مِثْلُ : شَمَّرَ ، وضُرِبَ**) ، (شَمَّرَ) في الأصل فِعْلٌ من قولهـم : شَـمَّر عـن ساقه ، وشَمَّر في أمره أي: "خَفَّ" [2]، ثم جُعِلَ اسما لفرس[3] ، و(ضُرِبَ) كونه فعلًا ظاهر .

(**ومثلُ : أَحْمَدَ ، ونَحْمَدَ ، وَيَشْكُرَ ، وَتَغْلِبَ**) ثم قيد الكل بكونه اسما حيث قال : (**أَسْـمَاءً**) أي : كون هذه أسماء[4] ، فإنه حال من المضاف إليه لـ(**مِثْلُ**) ؛ لأنه في المعـنى فـاعل ، كأنه قيل : يماثله "شَمَّر" وأخواته ، أو مفعول كأنه قيل : يماثل وزن الفعل كلا من هذه ، أو كأنه قيل : أمثله بهذه الأمثلة ، وأعاد لفظ المثل في الثاني تنبيها على شرط آخر لوزن الفعل ، كأنه قيل :وزن الفعل شرطه أن يكون مخصوصا بالفعل مثل : "شَمَّرَ" ، و"ضُرِبَ"،أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل[5]،غير قابل للتاء [6].

---

[1] الـوزن المختص بالأفعال هو الذي يمنع الصرف أما المشترك ، فلا يمنع منقولا كان من فعل ، كـ"حَكَمٍ" اسم رجل ، أو غير منقول منه ، كـ"بَصَلٍ" اسم رجل . انظر لباب الإعراب للإسفراييني ص٢٠٧، والمقرب لابن عصفور ص٣٦٠ وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٥١ ، والمساعد ١٠/٣ ، وأسرار النحو ص٩١ .

[2] وفي اللسان : يقال : شمر عن ساقه ، وشمر في أمره ، أي : خف "أهـ مادة (ش م ر) وانظر المصباح المنير (ش م ر) ص١٦٨ .

[3] انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢١٩/٢ .

[4] أي : معـارف وإلـى هذا أشار ابن الخشاب بقوله : الاسم الذي يكون على وزن الفعل ، وهو علم تمنعه الصرف، الوزن الفعل والتعريف " أهـ المرتجل ص٨٩ . وانظر: المقرب ص٣٦٠ .

[5] الحـروف التـى تزاد في أول الفعل هى " نأيت" ، قال أبو حيان : والغالب هو ما أوله زيادة من حروف نأيت ، وهو منقول من فعل كـ"يشكر" .. أهـ الارتشاف ٨٥٧/٢ .

[6] أي : تاء التأنيث ؛ لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل ؛ إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء ، فكما تجر الـزيادة المتصـدرة الوزن إلى جانب الفعل ، تجره التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم . " أهـ شرح الكافية للرضى ١٤٤/١.

والأَلِفُ والنُّونُ كَمَرْوَانَ ، وعُثْمَانَ ، وعِمْرَانَ مِنَ الأَعْلاَمِ ، وكَعَطْشَانَ ونَدْمَانَ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ نَدْمَى مِنَ الصِّفَاتِ ، لا نَدْمَانٍ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ نَدْمَانَةٌ .....

(والأَلِفُ والنُّونُ) المضارعتان لألفي التأنيث ، ووجه المضارعة امتناع دخول (٣٥/أ) تاء التأنيث [١] .

أو أنهما زيادتان زيدتا معا في آخر الكلمة [٢]. (كَمَرْوَانَ وعُثْمَانَ وعِمْرَانَ مِنَ الأَعْلاَمِ) ، قوله : (مِنَ الأَعْلاَمِ) [٣] حال على نمط قوله : (أَسْمَاءً) على ما شرحناه آنفا[٤] ، وكذا قوله : (مِنَ الصِفَاتِ) في قوله : (وَكَعَطْشَانَ ، وَنَدْمَانَ) لنديم الشراب (الَّذِي مُؤَنَّثُهُ نَدْمَى من الصِّفَاتِ ، لا نَدْمَانٍ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ نَدْمَانَةٌ)، فقوله : (كَمَرْوَانَ ... مِنَ الأَعْلاَمِ) ، و (كَعَطْشَانَ ... مِنَ الصِّفَاتِ) معناه أن هذا السبب إن كان في اسم فشرطه العلمية تحقيقا للزومه كمَرْوَان ، وعُثْمَانَ ، وإن كان في صفة فشرطه انتفاء فعلانة كعطشان [٥].

ولما كان الأول إشارة إلىَ اشتراط العلمية في الاسم ، والثاني إشارة إلى اشتراط انتفاء فعلانة في الصفة أعاد حرف التشبيه في الثاني بقوله : (وكَعَطْشَانَ) تنبيها على أنهما نوعان متقابلان ، وأكد هذا التنبيه بالتقييد بالأعلام في الأول حيث قال :

---

[١] ذكر النحاة ثلاثة أوجه لمضارعة الألف والنون لألفي التأنيث ، ذكر الشارح منها اثنين ، أما الثالث فهو أن مؤنث مثل : سكران من غير لفظه كما أن مذكر حمراء كذلك ، ألا ترى أنك تقول : سكرى ، فتغير الصيغة ، كما تقول في أحمر : حمراء ، ولا تقول سكرانة ؛ كما لا تقول أحمرة " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٨/٢ . والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص٤١٥ .

وإن كان بعض النحاة كالسهيلي لا يقر بهذه المشابهة ، ويرى أن المانع من صرف ما فيه ألف ونون هو مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى انظر : أمالي السهيلي ص٣٧ .

[٢] انظر في أوجه المضارعة ، الكتاب ٢١٥/٣ : ٢١٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٦ ، والإيضاح العضدي ص٢٩٩ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٧/٢ : ٩٩٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٥ .

[٣] أي : إن كان الألف والنون زائدتين في أسماء كهذه فشرطها العلمية ، انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٣٧ ، ولباب الإعراب ص٢١٤ ، وهمع الهوامع ١٠٧/١ .

[٤] انظر : الصفحة السابقة .

[٥] ما كان صفة على فعلان فلا خلاف في منع صرفه إن كان له مؤنث على "فعلي" ، ولا في صرفه إن كان له مؤنث على " فعلانة" أهـ شرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٧ ، وانظر: شرح المقدمة الكافية ٣٠٧/١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص٨٢ ، وأسرار النحو ص٩١ .

(مِنَ الأَعْلَامِ) (٣٥/ب) وبالتقييد بالصفات في الثاني حيث قال : (وَمِنَ الصِّفَاتِ) تكريرا للتنبيه ، وإماطة للذهول والغفلة .

وأدرج في أثناء الكلام الإشارة إلى القولين المشهورين هاهنا.

الأول : أن شرط الصفة انتفاء فعلانة .

الثاني : أن الشرط وجود فَعْلَى [١]، ووجه الإشارة ظاهر على من له فطانة .

(تَنْبِيهٌ) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا تنبيه ، والتنبيه عبارة عن فائدة مندرجة تحت قاعدة سابقة بحيث لو جرد النظر عما بعدها لأمكن أن تفهم هذه الفائدة مما قبلها [٢].

(حُكْمُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ : أَلَّا يَدْخُلَهُ الكَسْرُ ، والتَّنْوِيْنُ) ؛ إذ التنوين علامة التمكن في الإعراب ، وأصل الاسم الإعراب [٣] ، وأصل الفعل البناء ، فلما شابه الاسمُ غيرُ المنصرف الفعلَ ، جعلوه ممنوعا من التنوين ، ومحرومًا منه حرمان الفعل، تحقيقًا للمشابهة الحاصلة بين غير المنصرف وبين الفعل[٤] .

---

[١] المحقق الرضي يرى أن انتفاء فعلانة أولى من وجود فعلى ؛ لأن وجود "فعلي" ليس مقصودا لذاته ، بل المطلوب منه انتفاء التاء ؛ لأن كل ما يجئ منه "فعلى" لا يجئ منه "فعلانة" في لغتهم ، إلا عند بعض بنى أسد ، فإنهم يقولون فى كل "فعلان" جاء منه "فعلى" فعلانة أيضا ، نحو : "غضبانة" و "سكرانة" ، فيصرفون إذن "فعلان ، فعلى " وهذا دليل قوي على أن المعتبر فى تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى "أهـ شرح الكافية ١٣٩/١ وانظر أسرار النحو ص٩١ .

[٢] التنبيه فى اللغة : هو الدلالة عما غفل عنه المخاطب ، واصطلاحا : ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل إعلاما بما فى ضمير المتكلم للمخاطب . وقيل التنبيه قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية "أهـ التعريفات للجرجانى ص ٩٣ ، وانظر: اللسان مادة (ت ب هـ) .

[٣] كون الإعراب أصلاً في الأسماء ، والفعل محمول عليه مسألة خلافية ، فالجمهور على أن المعرب بحق هو الاسم ، والفعل المضارع محمول عليه ، قال ابن الخشاب :" ... فواحد من هذين معرب بحق الأصل ، وهو الاسم الذي وصفناه ، والآخر محمول عليه وهو الفعل المضارع ، وكان حقه أن يكون مبنيا لولا شبه عرض له ألحقه بحكم الاسم فى الإعراب ." أهـ المرتجل ص٣٥ ، وانظر: الخصائص ٦٣/١ .

وقال بعض الكوفيين : إن المضارع أصل فى الإعراب أيضا ، واحتجوا بأن إعراب الفعل يفرق بين المعانى فكان أصلا كإعراب الأسماء انظر : المسألة رقم (٨) من مسائل التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى ص١٥٣ وما بعدها .

[٤] قال ابن جنى فى الخصائص ٦٣/١ : " . وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه ، كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه " أهـ .

ولمـــا ســـقط (٣٦/أ) التنويـــن سقط الكسر بتبعية التنوين ، والبرهان على أن سقوطه بتبعينه أنه يدخله الكسر مع اللام والإضافة ، نحو : مررت بالأحمرِ ، والحمراءِ ، وبعمرِنا وبعثمانِنا ، فإنَّه ليس هاهنا مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف .

ووجـــه المشابهة بين الفعل ، وغير المنصرف كون كل منهما فرعا لشئ آخر ، فإن الفعل فرع للاسم في الإفادة ؛ إذ الفعل مفتقر إلى الاسم في كونه كلاما .

والاسم مستغن عنه[١] ، وغير المنصرف فرع للمنصرف ؛ إذْ الأصل في الاسم الانصراف [٢]، وعدم الانصراف عارض له ، فلما صار غير المنصرف شبيها بالفعل أعطوه حكم الفعل من المنع عن الكسر والتنوين .

وهاهـــنا فـــائدة جلـــيلة وهـــي أن القـــوم اختلفوا في تفسير المنصرف ، وغير المنصـــرف فالجمهور على أن غير المنصرف : ما لا يدخله الكسر والتنوين ؛ لوجود الســـببين والمنصرف بخلافه [٣]، وقوم (٣٦/ب) يفسرون المنصرف بأنَّه : الذي تدخله الحـــركات الثلاث مع التنوين[٤] ، وغير المنصرف بأنه الذي لا يستوفيها معه ، ويكون فـــي موضع الجر مفتوحا إذا لم يكن مع اللام والإضافة[٥] ، وكلا القولين حالهما واحد. وقـــوم يقولون : غير المنصرف : ما فيه علتان من تسع ، أو واحدة تقوم مقامهما[٦] ، والمنصرف بخلافه بعدم دخول الكسر والتنوين .

---

[١] الفعـــل فرع عن الاسم ومشتق منه ، فكل فعل لابد له من اسم وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، وفـــي ذلك يقول سيبويه : " وإنما هى من الأسماء – أي : الأفعال مشتقة من الأسماء – ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا " انظر الكتاب ١/٢١ ، والإيضاح فى علل النحو للزجاجي ص١٠٠، تحقيق د/ مازن المبارك ، ط دار النفائس ، وأسرار العربية ص٢٧٣ .

[٢] انظر: شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطى الضرير ص١٩٧ .

[٣] وهذا ما قرره أبو القاسم الزجاجي فى الإيضاح في علل النحو ص١٦٥ بقوله : " اشتهر فى عرف النحويين أن غير المنصرف مالا يدخله الجر مع التنوين " أهـــ وانظر: ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمي ص٤٢ ، والارتشاف ٢ /٨٥٢ ، والهمع ١/٨٥ .

[٤] ســـواء كان دخولها لفظ ، مثل : هذا رجل ، ورأيت رجلا ، ومررت برجل ، أو تقديرا مثل . هذه عصا ورحا ، ورأيت عصا ورحى ، وأمسكت بعصا ورحا "أهـــ شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧ .

[٥] انظر الإرتشاف ٢/٨٥٢ .

[٦] وعليه ابن السراج ، والناسم بن محمد الواسطى ، والأنباري ، وابن معطى ، وابن كمال باشا

انظـــر: الأصول ٢/٨٠ ، وشرح اللمع ص ١٩٧ ، وأسرار العربية ص٢٧٢ ، والفصول الخمسون ص١٦٥، وأسرار النحو ص٨٣ .

إلاَّ إذَا أُضِـيْفَ ، أَوْ عُرِّفَ باللاّمِ ،فَيَدْخُلُهُ الكَسْرُ ، مِثْلُ : صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدِكُم ، أَوْ فِي المَسَاجِدِ ، أَوْ سَنَحَ ضَرُورَةٌ ، أَوْ تَنَاسُبٌ ، فَيَدْخُلُهُ الكَسْرُ وَالتَّنْوِيْنُ .....

على هذا القول حكم غير المنصرف ، وعلى الأولين حده ، والمصنف –رحمه الله – اختار هذا القول الأخير فقال أولا : (**غَيْرُ المُنْصَرِفِ مَا فِيْهِ اثْنَانِ مِنْ تِسْعَة**) [1] فلا جرم جعل [2] امتناع دخول الكسر والتنوين هاهنا حكمه.

فقال : (**حُكْمُ غَيْرِ المُنْصَرِفِ ألا يَدْخُلَهُ الكَسْرُ والتَّنوِينُ**) .

(**إلاَّ إذَا أُضِيْفَ ، أَوْ عُرِّفَ باللاّمِ فَيَدْخُلُهُ الكَسْرُ، مِثْلُ : صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدِكُم ، أَوْ فِي المَسَاجِدِ ، أَوْ سَنَحَ ضَرُورَةٌ ، أَوْ تَنَاسُبٌ فَيَدْخُلُهُ الكَسْرُ، وَالتَّنْوِيْنُ**) معا ، يعني أن اللفظ في هذه الحالة غير منصرف (٣٧/أ) ، إلا أنه تخلف الحكم عن العلة ، فدخله الكسر فقط ، والكسر والتنوين معا .

وعدل عن وتيرة سلكها **ابن الحاجب** تنبيها على أن كلامه مخبط [3] ؛ لأنه فسر غـير المنصـرف أولا ، بما فيه علتان [4] ، ثم قال : " ويجوز صرفه للضرورة ، أو للتناسب " [5] .

---

[1] لم يذكر التفتازاني – رحمه الله – لفظ تسعة ، بل قال : غير المنصرف ما فيه اثنان من العدل ،والوصف ." ، وذكر العلل التسع المانعة من الصرف ، انظر إرشاد الهادي ، ص ٨٧ ، وص١٨٦من النص المحقق .

[1] لـو قـال : (فلا جرم أن جعل) لكان أولى فـ "لا جرم" وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بان واسمها ، ولم يجئ بعدها فعل .

واختلف فيها فقيل : "لا" نافية لما تقدم ، و "جرم" فعل معناه حقا ، وأن مع ما في حيزها فاعله .

وقيل زائدة و "جرم" معناه كسب ، وما في حيزها في موضع نصب ، وقيل : هما كلمتان ركبتا وصار معناها حقا ، وقيل : معناه لابد ، وما بعدها في موضع نصب بها بإسقاط حرف الجر ، وقيل هي جواب لما قبلها من الكلام .

انظر معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ٢٤٧/٢، تحقيق /علي محمد البجاوي ، ط دار الفكر العربي ، ومعانـي القـرآن للفراء ٨١٢ ، والجنى الداني ص ٤١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٣ ، واللسان مادة (ج ر م) ، والكشاف ٦٠١/٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٥/١ ، وقد سبق ذلك ص١٥٠من التحقيق .

[3] من معاني " الخبط " السير على غير هدى ، انظر اللسان مادة (خ ب ط) .

[4] انظر : الكافية ص ٦٢ .

[5] انظر : الكافية ص ٦٢ .

وهـذا كما ترى كلام مخبط ؛ إذ الصرف على مقتضى كلامه عبارة عن تجرد الاسم من السببين ، واللفظ في حالة الضرورة أو التناسب غير مجرد عنهما، بل تخلف الحكـم عـن العلـة ، فكلامـه ثانياً غير منطبق على كلامه أولاً ، كذا ذكره **الرضي الأستراباذي** [1] .

والجـواب أن الانصراف وعدم الانصراف أمر معنوي ليس مطلوباً لذاته ، بل المطلـوب بالذات هو أثر كل منهما ؛ لأنه هو الذي يظهر في اللفظ وهو المطلوب في الكلام ، ولهذه النكتة فَسَّرَ **ابنُ الحاجب** غيرَ المنصرف وعقبَه بحكمِه فقال : "وحكمه ألاّ كسرٌ ، ولا تنوينٌ" [2].

يعني أن المطلوب بالذات إنما هو (٣٧/ب) هذا المعنى ولولاه لكان البحث عنهما عبثاً صرفاً ، فلما كان المطلوب ذلك شاع استعمال كل منهما موقع الآخر ، فيقال : هذا منصرف ، أي : يجوز كسره وتنوينه ، ويقال : هذا غير منصرف ، أي : يمتنع كسره وتنويـنه ، وربما يعكس فيقال : هذا لفظ يقبل الحركات الثلاث ، أي : هو منصرف ، ويقال : هذا لفظ يمتنع كسره وتنوينه ، أي : هو غير منصرف .

فاعتمد ابن الحاجب في كلامه على هذا المعنى ، فلا جرم عقب [3] ببيان الحكم

---

[1] قـال الرضـي معقباً على كلام ابن الحاجب : " ففي قوله : ويجوز صرفه للضرورة ، أو التناسب نظر ؛ لأن الصـرف على قوله عبارة عن : تعري الاسم عن السببين المعتبرين ، وعن السبب القائم مقامهما ، وهو فـي حالة الضرورة ، وقصد التناسب غير مجرد عنهما ، فكان الوجه أن يقول : ويزول حكم غير المنصرف للضـرورة أو للتناسـب ؛لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة ، بخلاف حكم المعرب ، أعني: اختلاف الأخر باختلاف العوامل لفظاً ،أو تقديراً ؛ فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب " أ هـ شرح الكافية ٨٨/١

[1] هـذا نـص ابـن الحاجب في الكافية ص ٦٢ ، ويعني به : أن الممنوع من الصرف حكمه أن لا يدخله الكسر ؛ لأنه يجر بالفتحة ، ولا ينون .

[3] لو قال : "لا جرم أن عقب " لكان أولى ، انظر ما أثبت في هامش (٢) في الصفحة السابقة .

بقوله : ويجوز صرفه للضرورة [1]، أو التناسب[2] أي : يجوز كسره وتنوينه ، فهو -إذن- ناظر إلى جانب التحقيق ؛ فلا تخبط في كلامه ، ولا اختلال في بيانه ، بل نظره أدق من نظر غيره ، فليتأمل .

أما المصنف - رحمه الله - فقد سلك طريق السلامة ، فاختار نمطا لا يرد عليه إشكال ، وهذا القدر كاف في العدول .

فإن قيل : فلِمَ وَسَمَ المصنف - رحمه الله - هذا البحث (٣٨/أ) بالتنبيه ؟ ولِمَ سماه تنبيها ؟ ، قلنا : قد نبهناك آنفا على أنه شاع إقامة كل من الأثرين والمؤثرين مقام الآخر [3]، والذهن من أحدهما إلى الآخر متبادر ، فسماه تنبيها على هذا المعنى .

---

(١) أي : ضرورة الشعر حيث يلجأ الشعراء إلى صرف الممنوع من الصرف لإقامة الوزن ، وهو لغة عند قوم من النحاة ، انظر: الارتشاف ٨٩١/٢ .

وقد نسب إلى الأخفش قوله : إن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، قال : وكأنها لغة الشعراء ، جرت ألسنتهم في الكلام على ما يضطرون إليه في الشعر . أ هـ المساعد ٤٤/٣ ، ومنع الكوفيون صرف باب " أفعل منك " بالاستقراء .

انظر المسألة رقم (٦٩) من مسائل الإنصاف ٤٨٨/٢ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٣٥ ، ومن أمثلة ذلك بيت الكتاب ٣١٣/٣ .

فَلو كَانَ عَبدُ اللهِ مَوْلَى هجوتُه ∴ ولكنّ عبدَاللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

حيث صرف "مواليا" وحكمه المنع .

وبيت الإنصاف المسألة رقم (٦٩) ، ٤٨٩/٢ .

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ ∴ حُبُكُ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

فـ "عواقد" كلمة على صيغة منتهى الجموع ،وهي تقتضى منع الصرف ، ولكن الشاعر صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن ،

وكذلك قول الشاعر :

وَيَومَ دَخَلْتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ ∴ فَقَالَتْ : لَكَ الوَيلاتُ إنّكَ مُرجِلِي

حيث صرف " عنيزة " وحقها المنع ، انظر التصريح ٢٢٧/٢ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٩١٠/٢.

(٢) أي : تناسب الآيات ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ ﴾ النمل : ٢٢ ، انظر الهمع ١٢١/١

وكذلك قراءة الأعمش : ﴿ وَلا يَغُوثًا وَيَعُوقًا ﴾ (نوح : ٢٣)

قال الزمخشري معلقا عليها : " ولعله قصد الازدواج فصرفها ؛ لمصادفته أخواتهما منصرفاتٍ وُدًّا ، وسُواعًا ، ونسرًا " أهـ الكشاف ٦١٩/٤ .

(٣) انظر : الصفحة السابقة .

إلاّ إذَا أُضِـيْفَ ، أَوْ عُـــرِّفَ بِاللاّمِ فَيَدْخُلُهُ الكَسْرُ ، مِثْلُ : صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدِكُمْ ، أَوْ فِي المَسَاجِدِ ، أَوْ سَنَحَ ضَرُورَةٌ ، أَوْ تَنَاسُبٌ فَيَدْخُلُهُ الكَسْرُ والتَّنْوِيْنُ.....

فإن قيل : كما أن غير المنصرف شبيه بالفعل في الفرعية ، كذلك الفعل –أيضا – شبيه به في هذا المعنى ، فلم أعطى غير المنصرف حكم الفعل ولِمَ لَمْ يُعْكَسْ ؟

قلنا : لوجهين : الأول ، أن فرعية الفعل للاسم ذاتية [1]، يعني أن ذلك مقتضى ذاتـــه بخلاف فرعية غير المنصرف للمنصرف فإنها عرضية ، فالفعل أقوى ، فجعله مشبها به أولى .

الثانـــي : ثبـــت، بدلائل أُخَرَ أن الفعل ممنوع عن التنوين ، فلو عكس لزم خرم قـــاعدتهم المقـــررة ، وقولـــه : (**إلاّ إذَا أُضِـــيْفَ ، أَوْعُرِّفَ**) [2] استثناء مفرغ [3] ، والمســـتثنى منه محذوف تقديره : حكم غير المنصرف : ألا يدخله الكسر والتنوين في جميع الأوقات إلا في وقت الإضافة (٣٨/ب) أو التعريف .

فإن قيل : فقوله : (**فَيَدْخُلُهُ الكَسْرُ ... فَيَدْخُلُهُ الكَسْرُ وَالتَّنْوِيْنُ**) إذن مستدرك لا طائل تحته ؛ لأن مقتضى الاستثناء ذلك ، فأي فائدة في ذكره ؟!

قلنا : استثناء الأمرين من الأمرين يحتمل وجهين ، ولما اختلف الحكم بينهما وقع الاحتياج إلى بيانه؛ تنبيها على أن نقض النفي بإلاّ في وقت الإضافة والتعريف ليس

---

[1] الفعل فرع للاسم من **وجهين** :

أحدهما : لأنه لا يتم مع مثله كلام ، **والثاني** : أن الفعل مأخوذ من الاسم " أ هـ شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطى ص ١٩٧ ، وانظر ما أثبت في هامش رقم (١) ص٣٠٨ .

[2] جميع ما لا ينصرف ، إذا أدخلت عليه الألف واللام انصرف ، نحو قولك :

مررت بالأحمر والأسود ، وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف ، كقولك : مررت بأحمركم ، وأسودكم ، وذلـك لأن الألـف واللام دخلت عليه فزال شبه الفعل ؛ لأنهما لا تدخلان على الفعل ، وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شئ .

انظـر فـى ذلـك الأصول لابن السراج ٧٩/٢ ، وشرح اللمع للقاسم الواسطي ص ٢١٠ ، والصفوة الصفية للنيلـى القسـم الأول ١/ ٣٧٤ ، والفصول الخمسون لابن معطى ص ١٥٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٣٢ ، والإرشـاد إلـى علـم الإعراب ص ٤٠٦ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٨٦ ، والارتشاف ٨٥٢/٢ ، وأسرار النحو ص ٩٣ .

[3] المســتثنى المفــرغ: هو الذي ترك منه المستثنى منه ففرغ الفعل قبل (إلا) وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد "إلا" ، نحو : ما جاءنى إلا زيد " أ هـ التعريفات للجرجاني ص ٢٧١ ، وسيأتى فى الاستثناء .

نحو :

أَعِد ذِكْرَ نُعمَانٍ لَنَا إنَّ ذِكْـرَه ∴ هُو المِسْـكُ مَا كَررتَه يَتَضَوَّعُ

كنقضه به في وقت الضرورة والتناسب ؛ فإن النقض في الأول [1] باعتبار الكسر فقط ؛ إذْ التنويـن لا يجـتمع مع الإضافة واللام [2]، وفي الثاني باعتبار الكسر والتنوين ؛ إذْ الضرورة والتناسب لا تنافي التنوين -أيضا- فليفهم ، **(نحو)** :

أَعِد ذِكْرَ نُعمَانٍ لَنَا إنَّ ذِكْـرَهُ ∴ هُو المِسْـكُ مَا كررتَه يَتَضَوَّعُ [3]

مثال للضرورة ، فقوله : ما كررته يتضوع ، معناه : يتضوع ، أي : يفوح منه رائحة طيبة مدة تكريره [4].

فما هذه مصدرية ، والفعل بعده في تأويل المصدر ، والمضاف (٣٩/أ) محذوف -كمـا قدرنـا- وهو نصب على الظرف ، وعامله الفعل بعده ، وهو يتضوع ، وفي الصحاح : وضَاعَ المسكُ ، وتَضَوَّعَ ، وتَضَيَّعَ ، أي : تحرك فانتشرت رائحته [5].

قال العميري : [6]

---

[1] أي : قولـه : " حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر والتنوين ، إلا إذا أضيف ، أو عرف باللام ، فيدخله الكسر " .

[2] انظر في ذلك : الأصول في النحو ٧٩/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٧/١ .

[3] البيـت مـن الطويـل ، وقائلـه غير معروف ، وانظر البيت في : الوافية في شرح الكافية للإستراباذي ص ٢٤ ، والفوائـد الضـيائية ص ٢١٢ ، وتاج العروس ٦ : ٤٣٦ ، وشرح لب الألباب في علم الاعراب لجمال الدين عبدالله ، النقرة كار ، رسالة دكتوراه ص ٧١ .

ونعمان بضم النون : الإمام أبو حنيفة بن ثابت ، وقيل بفتح النون : واد بالتنعيم .

والشـاهد فـيه قوله :" نعمانٍ"، حيث صرفه الشاعر ، ونونه مع أنه ممنوع من الصرف ، وذلك للضرورة الشعرية .

[4] اللسان مادة (ض و ع)

[5] تـاج اللغـة وصحاح العربية للجوهري ١٢٥١/٣: ١٢٥٢، تحقيق / أحمد عبدالغفور عطار، ط دار العلم للملايين .

[6] هو محمد بن عبدالله بن عمير الثقفي .

أنشد له الجوهري هذين البيتين يشبب بزينب أخت الحجاج بن يوسف الثقفي ، قال :

تَضَوعَ مسكاً بَطنُ نَعمانَ ؛ إذْ مَشَتْ ∴ بِه زينبٌ في نسوةٍ عَطِـرَاتِ

أَعد ذِكْرَ نَعمَانٍ لَنَا إنَّ ذِكْـــرَه ∴ هُو المِسْكُ مَا كَرَّرتَه يَتَضَوَّعُ

ويروي : " خَفِرَاتِ " .

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نَعْمَانَ ؛ إِذْ مَشَتْ ∴ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ . [1]

فقولـــه : " زينـــب " بالتنويـــن هـــو أيضا للضرورة ، وبهذا يظهر أن قوله : (فـــيدخلُهُ الكسرُ والتنوينُ) ليس معناه أن دخولهما معا من مقتضيات الضرورة ، بل معناه : أنه يجوز أن يدخله الكسر والتنوين معا ، ويجوز أن يدخله التنوين فقط .

(وزِيـــدَ) أي : التنويـــن (فِي سَلَاسِلٍ ، وأَغْلَالٍ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِيـــنَ سَلَاسِـــلَاَ وَأَغْـــلَالاً وَسَعِيرًا ﴾ [2] ، فقوله : ﴿سَلَاسِلاَ﴾منون لمكان التناسب لقولـــه : ﴿وَأَغْلَالاً﴾ [3]، وهذا ما يقال في هذا المقام ، أن التنوين قد يكون على الجوار كالجر [4].

وهاهـــنا مناقشـــة ظاهرة ، وهي أن تنوين (سَلَاسِلاَ) يجوز (٣٩/ب) أن يكون تنوين المماثلة [5] لا تنوين التمكن ، فهي -إذن - خارجة عن البحث ؛ إذ الممنوع من غير المنصرف هو تنوين التمكن ، والله أعلم .

---

[1] البيـــت من الطويل ، وهو للعميري أنشده له الجوهري فى تاج العروس ٤٣٦/٦ ، وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٥٨ ، واللسان مادة (ض و ع) ، وشرح الكافية لعصام الدين الإسفراييني ١٣٣/١ .
وبطن نعمان بفتح النون ، واد بالتنعيم .
والشاهد فيه : تنوين "زينب" مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ، وذلك للضرورة الشعرية .

[2] الآية رقم (٤) من سورة الإنسان ، وهذه قراءة نافع ، والكسائى وأبى بكر عن عاصم ، انظر التيسير ص ٢١٧ ، وتحبير التيسير ص ١٩١ ، والسبعة لابن مجاهد ص ٦٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ .
قال مكى : حجة من نونه أنه حمله على لغة لبعض العرب ، حكى سيبويه أن بعض العرب يصرفون كل مالا ينصرف إلا "أفعل منك " .

[3] انظـــر فى ذلك : لباب الإعراب ص ٢١٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٢ ، والارتشاف ٨٩١/٢ ، والمساعد ٤٣/٣ ، والهمع للسيوطي ١٢١/١ .

[4] يريد بذلك أن الشئ قد يعطي حكم المجاور له مراعاة للقرب والمجاورة ، كقولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، بالجر ، والأكثر الرفع ؛ أي : خرب ، وماءُ شنٍ باردٍ .
انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ ؛ ومغنى اللبيب ٧٨٨/٢ .

[5] أي : المماثل لما قبله وهو تنوين المناسبة والذي سبقت الإشارة إليه آنفا .

[المَرْفُوْعَاتُ]

المَرْفُوْعَاتُ : فَمِنْهُ الفَاعِـــــلُ .....

(**المَـــرْفُوْعَاتُ**) قدمها على المنصوبات والمجرورات ؛ إذ المرفوع ما اشتمل علـــى عَلَـــمِ الفاعلـــية ، والفـــاعل عمدة الكلام [1] ، والمنصوب عَلَمُ المفعولية ، وهو فضلة [2]، وكذا المجرور ؛ إذ هو عَلَمُ المضاف إليه [3] .

فقوله : (**المَرْفُوْعَاتُ**) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : " هذا باب المرفوعات " ، أو " هـــذا قسم المرفوعات " ، فالمضاف محذوف كالمبتدأ ؛ إذ المعنى على هذا يرشدك إليه الذوق السليم ، ولا ينبئك مثل عليم .

فـــإن قـــيل : لا يخفي أن المرفوعات جمع مرفوعة كالمسلمات : جمع مسلمة ، وكـــذا المنصـــوبات والمجـــرورات ، فلم ذكر الضمير في قوله : (**فَمِنْهُ الفَاعِلُ**) ؛ إذ الضـــمير إن اعتـــبر رجوعـــه إلـــى (٤٠/أ) المذكور ضمنا ، فالمذكور الضمني هو المرفوعة دون المرفوع لما ذكرناه آنفا ؟! .

---

[1] العمـــدة : عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به ، والفضلة : عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض " أهـــ ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٣ /٧ .

وإنما يقدم العلماء الحديث عن المرفوعات على غيره ؛ لأنها وكما يقول ابن يعيش اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها ، وما عداها فضله : يستقل الكلام دونها " أهـــ شرح المفصل ٧٤/١ .

[2] وقـــد وضـــعت العرب الرفع للدلالة على العمد ، فكل عمدة يرفع ، والنصب للفضلات ، انظر في ذلك : البسيط في شرح الجمل ٢٥٠/١ .

[3] لـــو قـــال فيما سبق : الرفع ... علم الفاعلية .. ، والنصب علم المفعولية ... ، والجر علم الإضافة لكان أولى ؛ لأن المرفوع قد يكون مبتدأ و ليس بفاعل ، والمنصوب قد يكون تمييزا ، أو خبرا لكان ، أو اسما لإن وليس بمفعول ، وقد يكون لجر بحرف وليس بالإضافة .

يقول الكيشي :"واعلم أن الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، وإنما جعل كذلك ؛ لأن الضمة أثقل الحركات ، والفتحة أخفها ، والفاعل واحد والمفعول خمسة ، ليكثر الخفيف ، ويقل ضده ، وخص الكسر بالمضاف إليه ؛ لكونه واقعا بين الفاعل والمفعول " أهـــ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٠

قلـنا : الضـمير راجـع إلـى المضاف المحذوف كما قدرنا ، أي : من باب المرفوعات [1]، أو من قسم المرفوعات ، فتذكير الضمير لا [ينهض] [2]حجة على أن المرفوعات جمع مرفوع كما تداولته ألسنة الناظرين في هذا المقام ، واشتهرت على أن رجـوع الضمير إلى المرفوع يحتاج إلى التقدير ، أي : من قسم المرفوع ، وإذا اعتبر التقدير فرجوع الضمير إلى الصريح أولى من الضمني .

وأما أن المرفوعات جمع المرفوع ، أو المرفوعة فتحقيق ذلك أن القياس الظاهر أنـه جمـع " مرفوعة" إلا أنه يجوز أن يكون جمع مرفوع ؛ إذْ تقرر أن الجمع بالألف والتاء مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور مـن الخـيل[3] ، أو غـير حقيقي كالأيام الخاليات ، والجبال الرَّاسيات[4] ، والكواكب (٤٠/ب) الطالعات ، والسِّرُ في ذلك أنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغير العاقل ، وإن كـان غـير العاقل فرعا على العاقل ، كما أن المؤنث فرع على المذكر ، فألحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه فالمرفوعات – إذن– جمع مرفوع[5] ؛ إذْ المرفوع نعتبره صفة للمذكر وهو اللفظ فصح جمعه على ذلك .

---

[1] قرر ذلك الأستراباذي بقوله : " ... فالمرفوعات : خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا باب المرفوعات ، ولم يرجع الضمير إلى المرفوعات ؛ لأن التعريف إنما هو للماهية ، لا للأفراد ... " أ هـ الوافية فى شرح الكافية ص ٤٣ .

[2] فى الأصل : (ينتهض) ، ولا يستقيم الكلام بها .

[3] جـاء فـى اللسـان مادة (ص ف ن) صفنت الدابة تصفن صفونا : قامت على ثلاث ، وثنت سنبك يدها الـرابعة ، قال أبوزيد : صفن الفرس : إذا قام على طرف الرابعة ، وفى التنزيل : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيهِ بِالعَشِى الصَّافِنَاتُ الجِيَادُ﴾ (٣١) ص ، فالصافن من الخيل : الذي قلب حوافره وقام على ثلاثة قوائم ، وقيل : الصافن القائم على الإطلاق ، والعرب تقول لجمع الصافن : صوافن ، وصافنات ، وصفون .

[4] انظر فى ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ١١٢/١ ، ويقول السيوطي : والذي يجمع بألف وتاء خمسة أنواع : . ، الثالـث : صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات ، و﴿ أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ البقرة (٢٠٣) بخلاف صفة المؤنث : كحائض ، والعاقل : كعالم " أهـ همع الهوامع ٧٩/١ .

[5] وهذا ما قرره الجامي بقوله : " المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة ؛ لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعقـل ، ويجمـع هـذا الجمـع مطردا صفة للمذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل ، وجمال سبحلات أي : ضخمات ، وكالأيام الخاليات " أهـ الفوائد الضيائية ٢٥٢/١ .

فَمِنْهُ الفَاعِلُ ، والمُبْتَدَأُ ، وَالخَبَرُ ، وخَبَرُ إنَّ وأَخَوَاتِهَا ، وخَبَرُ لا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ ، واسْمُ "مَا"،وَ"لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ ، والفَاعِلُ : مَا أُسْنِدَ إلَيْهِ الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ .....

فإن قيل : المذكور في كتب القوم أن الجمع المعرف باللام وآخره الألف والتاء للكثرة ، وهي ما فوق العشرة ، والمرفوعات على ما عدها المصنف – رحمه الله– هاهنا لم تبلغ عشرة ، فكيف يصح استعمال الكثرة في القلة ؟!

قلنا : كون المعرف باللام للكثرة ممنوع بل هذه الصيغة للقلة ، معرفة كانت أو نكرة ، ولو سلم فالأفراد كثيرة غير متناهية ، والذي عده المصنف هاهنا من قبيل الأجناس ، فليتأمل .

(**فَمِنْهُ**) أي :من قسم المرفوعات (**الفَاعِلُ**) قدمه على غيره ؛ إذْ هو الأصل [1].

فقوله : (**الفَاعِلُ**) (٤١/أ) مبتدأ خبره قوله : (**فَمِنْهُ**) ، و"من" هذه تبعيضية ، أو ابتدائية . (**والمُبْتَدَأُ ، وَالخَبَرُ ، وخَبَرُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ لَا [الَّتِي] [2] لِنَفْيِ الجِنْسِ ، واسْمُ "مَا" ، وَ "لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ**) ، وسيمر عليك تفاصيل هذه واحدا فواحدا في مواضعها[3] ، (**وَالفَاعِلُ : مَا أُسْنِدَ إلَيْهِ الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ**) تفسير للفاعل وتحديد له .

وليس بتمام ، بل يجب أن يقال : الفاعل ما أسند إليه الفعل ، أو شبهه وأخر عنه[4]؛ ليكون التعريف إشارة إلى امتناع تقديم الفاعل .

---

[1] أي : الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه ، أو لأنه أصل المرفوعات ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١ ، ويعلل الأردبيلي كون الفاعل أصلاً بقوله : " لأن عامله فعل حقيقي غالبا وعامل باقي المرفوعات ليس كذلك ، والفعل الحقيقي أصل في العمل ، فمعموله –أيضا– يكون أصلا بالقياس إلى معمول غيره"اهـ شرح الأنموذج ص٢٦ :٢٧ .

[2] ما بين القوسين زيادة من متن الإرشاد الهادي ص٩٠ يقتضيها السياق .

[3] كان الواجب على الشارح –رحمه الله – أن يستدرك على المصنف التفتازاني اسم كان فإنَّهُ –أيضا– من المرفوعات ، لكنه لم يفعل .

[4] وهذا ما عليه جمهور النحاة من اشتراط تقدم الفعل ، أو شبهه على الفاعل وتأخر الفاعل عنه ، انظر الإيضاح العضدي للفارسي ص٦٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٣٢٧/١ ، والمصباح للمطرزي ص٥٨ ، والتوطئة لأبي علي الشلوبين ص١٥٤ .

كمـــا صرح بهذا القيد صاحب المفصل[1] ، وصاحب اللباب [2]، وغيرهما[3] ، مصـــرحين بأن الفاعل يمتنع تقدمه على الفعل ورافعه البتة اتفاقا ، وإخراجا لمثل "زيد" في مثل "زيد قائم"[4] ؛ إذْ لَوْلَا هذا التقييد لجاز أَنْ يقالَ إِنَّ "زيد" فاعل لـــ"قائم" ، فإذا قيد به، خرج مثله ، والمراد بشبه الفعل ما يشبه الفعل في كونه رافعا [5].

فيتـــناول : اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل (٤١/ب) واسم التفضيل ، والظرف ، والجار والمجرور[6] الرافعين للضمير في مثل :

---

[1] وهو قول الزمخشري : "هو ما كان المسند إليه من فعل ، أو شبهه مقدما عليه أبدا كقولك : ضرب زيد ، وزيد ضارب غلامه .." أهـــ المفصل ص١٨ .

[2] قال الإسفراييني : " ولا يكون إلا بعد الفعل .. أهـــ لباب الإعراب ص٢٢٢ .

[3] كابـــن عصفور ، وابن هشام ، وابن يعيش ، انظر في ذلك : مثل المقرب ص٧٧ ، والجامع الصغير ص ٧٥ ، وشرح المفصل ٧٤/١ .

[4] اشترط النحاة عدم تقدم الفاعل على الفعل ، يقول ابن عقيل في هذا الشرط : " مقدم" تحرز من نحو : زيد قـــام ، أو قـــائم ؛ فإن زيدا في الأول يصدق عليه أنه مسند إليه فعل ، وفي الثاني يصدق عليه أنه مسند إليه مضمن معنى فعل ، وليس بفاعل فيهما ، وذلك لعدم تقدم المسند" أهـــ المساعد ٣٨٥/١ .

أمـــا الكوفيون : فيجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو : زيد قام ، تقديره : قام زيد ، انظر في ذلك : المساعد ٣٨٧/١١ ، والهمع ٥١١/١ .

[5] المقصـــود بشبه الفعل : ما يعمل عمل الفعل ، وهو من تركيبه كالأسماء المتصلة بالأفعال ، **كاسم الفاعل** ومثاله قولهم :" زيد قائم أبوه " ، فأبوه فاعل أسند إليه قائم ، وهو مشبه بالفعل ، **واسم المفعول** ، ومثاله قولهم : " ومضروب أخوه " **والصفة المشبهة** ، نحو: زيد حسن وجهه ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن النائب عـــن الفـــاعل فـــاعل اصـــطلاحا ، فلم يحترز عنه في حده المذكور . وانظر في شبه الفعل شرح الأنموذج للأردبيلي ص٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١ .

[6] فـــي إجـــراء الظـــرف والجار والمجرور مجرى الفعل في رفع الفاعل خلاف ، فيرى بعض النحاة **كأبي الحسن الأخفش** : أنهما يرفعان الفاعل على الإطلاق ... نحو قولك في الدار زيد ، وعندك عمرو ، فيجيز في زيد وعمرو أن يكونا فاعلين بالظرف والمجرور تارة ، وأن يكونا مبتدأين أخرى . أما **ابن عصفور** فلا يجيز في مثل هذا أن يكون زيد وعمرو فاعلا ، وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصة بدليل تأثير إن وأخواتها فيه، مثل : إن فـــي الـــدار زيدا ، وإن عندك عمرا ؛ لأنها لا تعمل إلا في المبتدأ خاصة ، انظر شرح الجمل ١٥٨/١: ١٥٩ .هـــذا وقـــد عد **الفاكهي** الأسماء العاملة عمل الفعل عشرة وهي : اسم الفعل،والمصدر، واسمه، واسم الفـــاعل ، والمـــثال – أي : أمـــثلة المبالغة – واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل،والظرف ، والجـــار والمجـــرور المعـــتمدان- أي : المعـــتمدان علـــى نفـــي ، واستفهام – انظر شرح الحدود النحوية ص١٣٧:١٣٥ .

.....

زيـــد قُدَّامَكَ " ، أو في الدار ، والظاهر نحو : زيد قُدَّامَك غلامه " ، وقد يقال : الرافع في الظرف هو الفعل ، أو شبهه ، إلا على قول من يقول : إن الرافع هو الظرف [1].

وإنمـــا تـــرك القيد المشهور ، وهو قولهم : " على جهه قيامه به " ؛ ليندرج فيه مفعول ما لم يسم فاعله ؛ فإنَّه فاعل عندهم اصطلاحا[2] ، وعليه الشيخان :**عبد القاهر**[3] ، **وجـــار الله** [4]، **وصـــاحب اللباب**[5] ، وتمثيل المصنف–رحمه الله – بقوله : (**ضُرِبَ عَمْرٌو**) ينادي على أنه تابع لهؤلاء ، إلا أن هذا الخلاف خلاف لفظي راجع إلى أنه هل يقال : في اصطلاح النحاة : أن مثله فاعل أو لا !، وليس خلافا معنويا[6]

---

[1] فـــي رافـــع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور خلاف ، **فالكوفيون** يذهبون إلى أن الظرف يرفع الاســـم إذا تقـــدم عليه نحو : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو ، وإليه ذهب أبو الحسن **الأخفش** ، وأبو العباس محمـــد بن يزيد **المبرد** من البصريين ، وذهب **البصريون** إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما رافعه هو الابتداء ... انظر في ذلك: المسألة السادسة من الإنصاف للأنباري ٥١/١ .

[2] ذهـــب أكـــثر البصـــريين من المتقدمين إلى عدم التفرقة بين الفاعل ، ومفعول ما لم يسم فاعله ، قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٢٤/١ : " . . والذين يجعلونه من أنواع الفاعل لا يحترزون عنه بهذا القيد ، وأكثر البصريين من المتقدمين هو عندهم فاعل ، فإذا حدوا الفاعل لم يحترزوا عنه ؛ ليدخل في حده " أهـــ انظر سيبويه ٣٣/١ : ٣٤ ، والمقتضب ٥٠/٤ هذا وقد تبع هذا المذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني وجار الله الزمخشري ، والإسفراييني على ما سيأتي بيانه .

[3] قـــال الشيخ عبد القاهر : " اعلم أن الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من أن يسند الفعل إلى الاسم مقدما عليه ، فلا فصل بين : ضرب زيد ، وضرب زيد في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا ، وإذا جاز أن يسمى نحو : مـــات زيـــد ، فاعلا مع أنه عار من الفعل ، ومفعول في المعنى من حيث إن الله تعالى أماته ، جاز أيضا أن يســـمى زيد في قولك : ضرب زيد فاعلا ، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى . وذاك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسندا إليه مقدما عليه " أهـــ المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٦/١ .

[4] قـــال الزمخشري في المفصل ص١٨ : " والفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا "أهـــ . وفي عدم ذكر الزمخشري لمفعول ما لم يسم فاعله وإفراده بالذكر ، عند الحديث عن المرفوعات يقول الدماميني : وفي المفصل لم يذكر النائب عند تعداد المرفوعات ولا أخرجه من حد الفاعل ؛ لأنه يسميه فاعلا" أهـــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٢١/٤ .

[5] يقـــول صاحب اللباب : " ويجعل المفعول فاعلا بإسناد الفعل إليه ، إذا بنى له الفعل بأن ضم أوله ماضيا مع كسر ما قبل آخره " . أهـــ لباب الإعراب ص٢٤٠ .

[6] انظر في ذلك : شرح الكافية للرضي ١٦٢/١ ، وتعليق الفرائد ٢٢١/٤ .

مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَضُرِبَ عَمْرٌو، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَخُوهُ ، وَعَامِلُهُ يُحْذَفُ جَوَازاً مِثْلُ : زَيْدٌ فِي جَوَابِ : مَنْ قَامَ ؟ .....

(**مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ**) في إسناد الفعل للمعروف (**وَضُرِبَ عَمْرٌو**) في إسناد الفعل للمجهول[1] . (**وَزَيْدٌ قَائِمٌ** (٤٢/أ) **أَبُوهُ**) في إسناد شبه الفعل الذي هو اسم الفاعل ، (**وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَخُوهُ**) في الشبه الذي هو اسم المفعول [2].

فإن قيل : كلا المثالين قاصر عن المقصود ؛ إذ يجوز أن يكون (**قَائِمٌ**) خبرا مقدما على مبتدأه وهو أبوه ، وكذا (**مَضْرُوبٌ**) بالنسبة إلى (**أَخُوهُ**) ، فحق العبارة –إذن – أن يقال : " أبواه" و"أخواه" ؛ ليكون نصا في المقصود .

قلنا : هذا مثال لا تمثيل وبرهان ، وتحقيق ذلك أن التمثيل مشروط بكونه نصا في المقصود ؛ إذ التمثيل دليل مثبت ، فلو كان فيه احتمال لغير المقصود لما كان مثبتا وحجة وبرهانا .

وأما المثال ، فالمقصود منه التوضيح في الجملة ، والاحتمال في هذا المعنى كافٍ فلا حاجة إلى كونه نصًّا في المقصود ، فلهذا السِّرِ شرطوا في التمثيل النصوصية دون المثال ، والله أعلم بحقيقة الحال .

وشبه الفعل وإن كان أعم من اسم الفاعل والمفعول على ما نبهناك عليه سابقا ، (٤٢/ب) إلا أنه ترك الأمثلة البواقي اعتمادا على فهم السامع [3].

(**وَعَامِلُهُ يُحْذَفُ**) أي : عامل الفاعل ، يحذف مرة (**جَوَازاً مِثْلُ : زَيْدٌ فِي جَوَابِ : مَنْ قَامَ ؟**) فإن المجيب لهذا السؤال مخير بين أن يذكر الفعل ويقول : " قام زيد" ، وبين أن يحذفه فيقول : " زيد" فيكون حذفه على سبيل الجواز [4].

---

[1] قوله : وضُرِبَ عمرو ، مثال نائب الفعل . وهو عنده بمنزله الفاعل ، وقد تقدم ذلك .

[2] انظر فى أمثلة شبه الفعل وهو ما يعمل عمله فى رفع الفاعل : شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١ ،وشرح الأنموذج للأردبيلى ص٢٧، والمساعد ٣٨٥/١ ، همع الهوامع ٥١٠/١ .

[3] عد الفاكهى الأسماء المشبهة للفعل فى رفعها للفاعل عشرة وقد تقدم ذلك هامش ص٢١٨ .

[4] يحذف الفعل الرافع للفاعل جوازا عند قيام قرينة دالة على تعيينه ، حالية كانت أو مقالية كقولك : زيد لمن قال : من ضرب ! فزيد فاعل مقدر دل عليه لفظ الفعل ، انظر فى حذف الفعل جوازا . شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١ ، والمساعد ٣٩٥/١ ، وهمع الهوامع ٥١٤/١ ، وأسرار النحو ص٩٧ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٦٩/٢ .

وفـــي الكلام إشارة إلى ما هو مختار عند الجمهور من أن العامل في الفاعل هو المسند إليه [١] لا الإسناد ، على ما زعمه بعض النحاة [٢].

(**وَوُجُوبَاً مِثْلُ : إِنْ زَيْدٌ قَامَ**) تقديره : إن قام زيد ؛ إذ لو لم يقدر هكذا بأن يقال : "زيد" مبتدأ ، وقام خبره لزم دخول حرف الشرط على الاسم وهو غير جائز ؛ إذ هو مخصوص بالفعل فيكون حرف الشرط قاضيا بوجوب التقدير [٣].

وأمـــا أن المتكلم لِمَ حذفه ؟! فلأنه اعتبر الإبهام أَوَّلًا ، والتفسير ثانيًا ، فلو ذكره لكان جمعا بين المُفَسِّرِ (٤٣/أ) والمُفَسَّرِ ، وهو غير جائز [٤]،فيكون حذفه على سبيـــل

---

[١] في رافع الفاعل مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور : أن العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضمن معناه ، كما فهم من حده وتعريفه .

الثاني : أن رافعه الإسناد ، أي : النسبة ، فيكون العامل معنويا ، وعليه هشام ، وخلف الأحمر .

وقـد اعترض ابن مالك على هذا الرأي بقوله : " رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه ، لا الإسناد كما يقول خلف ؛ لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر ، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، والفعل موجود فلا عدول عنه " أهـ شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢ ، انظر في رافع الفاعل : البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١ /٢٦١ : ٢٦٢ . وقد ذكر اسيوطي في رافع الفاعل أقوالا أخرى منها : شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، وكذلك كونه فاعلا في المعنى ، ونسبه إلى خلف ، ورأى نسبه إلى قوم من الكوفيين أنه يرتفع بإحداثه الفعل انظر : الهـمع ٥١١/١ .

[٢] نسـبه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٧/٢ لخلف الأحمر ، وكذلك الدماميني في تعليق الفرائد ٢٢١/٤ ، وكذلك في المساعد ٣٨٦/١، ونسبه السيوطي في الهمع ٥١١/١١ إلى هشام .

[٣] " إن " إذا ولـيها اسم بعده فعل واقع على ضمير ذلك الاسم ، فإن البصريين مجمعون على أن ذلك الاسم فـاعل فعـل مضمر وجوبا ؛ لأن الجزاء يطلب الفعل ، ووجب ذلك في (إن) لأنها أم باب الجزاء ، فزيد في المـثال فـاعل ، والفعـل مضمر وجوبادل عليه (قام) ، والتقدير : إن قام زيد قام . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَـدٌ مِـنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ التوبة من الآية رقم (٦) ، أما غير "إن" من أدوات الجزاء ، فحذف الفعل معها قليل ، والأولى تجنبه إلا في ضرورة الشعر ، انظر سيبويه ١١٢/٣ : ١١٣ .

[٤] قـال ابـن الناظم في إضمار الفعل وجوبا إذا فسر بما بعد الفاعل : " ... إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ، فلم يجمع بينهما . " أهـ شرح الألفية ص٢٢٣ ، وهذا ما أكده ابن كمال باشا حيث قال : " وإنما وجب حذفه لكراهتهم الجمع بين المُفَسِّرِ والمُفَسَّر " أهـ أسرار النحو ص٩٧ .

الوجوب نظرا إلى مقصوده ، فقوله : (**جَوَازاً ... وَوُجُوبًا**) مصدر بحذف المضاف ، أي : حذفا ذا جواز ، وذا وجوب .

أو التقدير ، يحذف حذفا جائزا ، وواجبا على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو تمييز (**وَلاَ يَتَأَخَّرُ**) أي : الفعل (**عَنْهُ**) أي : عن الفاعل ، إشارة إلى ما تقرر من أن تقدم الفاعل على رافعه ممتنع اتفاقا [1].

(**وَلاَ يَتَعَدَّدُ**) أي : الفاعل لا يتعدد [2]، وعلله **صاحب اللباب** بأن المسند لا يسند[3] .

(**فَالفَاعِلُ فِي مِثْلِ :**) قولهم : (**زَيْدٌ ضَرَبَ ، مُضْمَرٌ**) إشارة إلى جواب سؤال مقدر ، حاصل السؤال : أنكم قد حكمتم بوجوب تقديم الرافع ، وتأخير الفاعل ، وهو منقوض بمثل قولهم : "زيد ضُرِبَ" ، فإن "زيد" فاعل مع أنه مقدم على الفعل ؟! وحاصل الجواب أنه ليس بفاعل ، بل الفاعل ضمير مستتر في الفعل مؤخر عنه فلا نقض ، فقوله : (**فَالفَاعِلُ** ... إلخ (٤٤/ب) متعلق بقوله : (**وَلاَ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ**)

فحق الترتيب --إذن- أن يكون بجنبه ومتصلا به ، إلا أنه كأنه أخره عن حديث امتناع التعدد لطوله بذكر باب التنازع .

---

(١) أوجب البصريون تأخر الفاعل عن عامله ، ومنعوا تقديم الفعل ، أما الكوفيون فيجوزون تقديم الفاعل نحو : زيد قام مستدلين بقول الشاعر :

مَا للجِمَالِ مَشيُهَا وئيدًا .. أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَم حَدِيدَا .

أي : وئيدا مشيها . وتأوله البصريون على الابتداء ، وإضمار الخبر الناصب : " وئيدا" أي : ظهر ، أو ثبت فيكون الخبر هنا والاكتفاء بالحال " انظر في ذلك : شرح المقدمة الجزولية ٢٣٠/١ : ٢٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢١٩ ، والبسيط في شرح الجمل ٢٦/١ ، ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢ ، والمساعد ٣٨٧/١ .

(٢) الفاعل لا يتعدد ، أما لغة من قال من العرب : أكلوني البراغيث ، فالفعل مسند إلى فاعل واحد وهو الظاهر ، والواو في "أكلوني" علامة الجمع ، وحمل على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار" ، انظر : همع الهوامع ٥١٣/١ .

(٣) وهو قوله : "ولا يكون إلا واحدا ؛ إذ المسند لا يسند .. " أهـ لباب الإعراب ص٢٢١ .

وَكَذَا فِي ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، فَالمُظْهَرُ مَعْمُولُ الفِعْلِ الثَّانِي عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، والأَوَّلِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ .....

(وَكَـذَا) الفاعل (فِي ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ) مضمر مؤخر (فَالمُظْهَرُ) أي : الفـاعل المظهر (مَعْمُولُ الفِعْلِ الثَّانِي عِنْدَ البَصْرِيِّينَ) ؛ لأنَّهم يختارون إعمال الثاني رعاية للقرب ، والجوار مع تجويز إعمال الأول -أيضا - [1].

والمظهـر معمـول الفعـل (الأَوَّلِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ) فإنَّهم يختارون إعمال الأول إذْ هو الأصل المقدم في الذكر ، فجَعْلُهُ عاملا أولى مع تجويز إعمال الثاني [2].

والحاصل أن نزاع الفريقين في الأولية لا في الجواز [3].

---

[1] إنمـا اخـتار البصـريون إعمال الثانى - مع جواز إعمال الأول - لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب ، فـالأولى أن يستبد به دون الأبعد ، وأيضا لو أعملت الأول - فى العطف - نحو : قام وقعد زيد لفصلت بين العـامل ومعمولـه بأجنبى بلا ضرورة ، ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية ، وكلاهما خلاف الأصل ، قـال سـيبويه ١٧٣/١ : ١٧٤ : " ... وهو قولك ضربت وضربنى زيد ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما فى المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمـل فـى اسم واحد نصب ورفع .وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى " أهـ انظـر فـى ذلك : المقتضب ٧٢/٤ ، ٧٣ ، والمسألة رقم ١٣ من مسائل الإنصاف للأنباري ٨٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٦٥/٢ .

[2] اخـتار الكوفيون إعمال الأول مع جواز إعمال الثانى ، وحجتهم في ذلك أن الفعل الأول هو أول الطالبين واحتـياجه إلى المطلوب أقدم من احتياج الثانى ، ولأن إعمال الثانى يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائـز فـى كلامهم . انظر في ذلك : التبيين ص٢٥٢ مسألة رقم (٣٤) ، والإنصاف ٨٦/١ ، ٨٧ ، وترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٩١ .

[3] وعلى كل فالراجح من المذهبين هو مذهب البصريين ، وعليه جاء قوله تعالى :﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ سورة الكهف من الآية رقم (٩٦) ، وقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه ﴾ سورة الحاقة من الآية رقم (١٩) ، ولـو أعمل الأول لقال : (أُفْرِغُه) ، و (أَقْرَؤُه) . قال الخوارزمى فى الترشيح ص٩٢ : " ذكر النحويون ذلك ترجيحا لمذهب البصريين " أهـ ، وقال الرضى فى شرحه للكافية ١٨٠/١ ، ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثانى أكثر فى كلامهم " أهـ

هـذا وممـا يجدر ذكره ان سيبويه قد استقبح إعمال الأول بينما استحسنه المبرد ، قال سيبويه : " .. ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربونى قومك ، وإنما كلامهم : ضربت وضربنى قومك،وإذا قلت : ضـربنى ، لم يكن سبيل للأول ؛ لأنك لا تقول : ضربنى وأنت تجعل المضمر جميعا ، ولو أعملت الأول لقلـت : مـررت ومر بى بزيد ، وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى " أهـ الكتاب ٧٦/١ وقال المبرد : " ... ولو أعملت الأول لكان جائزا حسنا " أهـ المقتضب ٧٤/٤ .

(**وَيَظْهَرُ الخِلَافُ**) الواقع بين الفريقين إذا اختلف التنازع ، وذلك (**فِي**) مثل قولك : (**ضَرَبَنِي وَأَكرَمتُ زَيْداً**) فإن الأول هاهنا [يقتضي الفاعل والثاني (٤٤/أ) يقتضي المفعول] [١].

وفي مثل هذه الصورة ، أعني صورة اختلاف التنازع مذاهب :

الأول : إعمال الثاني ، والإضمار في الآخر[٢] ، وهو مذهب الجمهور [٣].

الثاني : إعمال الأول ، والإضمار في الثاني ، وهو مذهب الكوفيين [٤].

الثالث : أن الفاعل محذوف من الأول ، والثاني عامل ، وهو مذهب **الكسائي** حذرا عن الإضمار قبل الذكر [٥].

الرابع : إعمال الفعلين ، وهو مذهب **الفراء** [٦].

وكلام المصنف – رحمه الله– هاهنا لا يخلو عن ضعف وإخلال ، وطريق البيان أن يقال : ولا يتقدم ولا يتعدد ولا يحذف ، ثم يعتذر عن باب التنازع بأن الفاعل مضمر لا محذوف فلينأمل .

---

[١] في الأصل (يقتضي المفعول والثاني يقتضي الفاعل) وما أثبت أضبط .

[٢] يعنى الفعل الأول .

[٣] انظر فى ذلك المقتصد في شرح الإيضاح ٣٣٦/١ ، والمساعد ٤٥٢/١ ، وقد سبق بيان هذا المذهب .

[٤] وهذا ما سبق ذكره ، وانظر أيضاً إضافة إلى ما سبق من مراجع : شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٥٤، وشرح الألفية للأندلسي ١٩٣/١ ، والنكت الحسان لأبى حيان ص٩٤.

[٥] وهـذا ما قرره الرضى بقوله : " والكسائى يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر " أهـ شرح الكافية ١٨٠/١ .

وقد تابع الكسائى فى ذلك كُلٌ من هشام الضرير ، والسهيلى ، انظر التصريح ٣٢١/١

[٦] لم أعثر على مذهب الفراء فى معانى القرآن ، إلا أن رأيه فى ذلك نقله كثير من النحاة ، انظـر رأيه فى : شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١ ، وارتشاف الضرب ٢١٤١/٤ ، وشفاء العليل ٤٤٥/١ ، والفوائد الضيائية ٢٦٦/١ .

[المبتدأ]

والمُبْتَدأُ : هُوَ الاسْمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ ، المُسْنَدُ إِلَيْهِ .....

(**والمُبْتَدأُ : هُوَ الاسْمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ ، المُسْنَدُ إِلَيْهِ**) صفة للاسم فسر المبتدأ ، وقيد تفسيره بقيود .

الأول : كونه اسما ، وهذا القيد هو العمدة هاهنا ، وفائدته تحقيق المحدود ، وتبيين ماهيته ، والتنبيه على أن المبتدأ لا يكون إلا اسما[1] (٤٤/ب) البتة ، فإن فائدة القيود في الحدود لا تنحصر في الاحتراز ، بل الأصل أن يكون ذكرها لبيان ماهية المحدود .

فإن قيل : هو منقوض بقوله تعالى : ﴿ **وأنْ تَصْبِرُوا خَيرٌ لَكُم** ﴾[2] فإن قوله : (**وأنْ تَصْبِرُوا**) مبتدأ خبره : ﴿ **خيرٌ لَكُم** ﴾ وليس باسم ؟ ، وكذا قوله-عز طَوْلُهُ-: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾[3]، فإن قوله : ﴿ **أَأَنْذَرْتَهُم** ﴾ مبتدأ خبره : ﴿**سَوَاءٌ**﴾ وهو فعل ، وكذا قولهم : تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ[4] ؛ فإنَّ "تَسْمَعَ" ، مبتدأ مع أنه ليس باسم .

قلنا : كل ذلك في التحقيق اسم ، أي : صبركم خير لكم[5] ، وإنذارك وعدم إنذارك سواء[6] ، وسماعك بالمعيدى خير من رؤيته[7] .

---

[1] وقد علل ذلك الشيخ عبد القاهر عند شرحه لقول أبى على الفارسى : " الابتداء يختص بالاسم " قائلا : " الفعل لا يكون مبتدأ ، وإنما لم يجز فيه أن يكون مبتدأ ؛ لأجل أنه خبر والمبتدأ من شأنه أن يكون مخبرا عنه ، فلا تقول فى قولك : لولا خرج زيد : إنَّ خرج مبتدأ ، لأنه خبر ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : خرج عندي أو خرج ضحك ، كما تقول : زيد عندي ، وزيد ضحك " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٢٢٣/١ . وانظر فى تعريف المبتدأ : شرح الحدود النحوية للفاكهى ص١٤٨ .

[2] من الآية رقم (١٨) من سورة النساء .

[3] من الآية رقم (٦) من سورة البقرة .

[4] قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، من أمثال العرب ، وقد سبق ص١٦٧

[5] انظر : ارتشاف الضرب ١٠٧٩/٣ ، والمساعد ٢٠٣/١ .

[6] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٧/١ .

[7] انظر : الوافية في شرح الكافية ص٥٩ .

الثانـــي : كونه مجردا عن العوامل اللفظية ، والعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ ، وغيرها مما يدخل على المبتدأ[1] ، وهو عامل لفظي ، وفائدة هذا القيد هي التنبيه على أن المعمول للعامل اللفظي ليس بمبتدأ .

فـــإن قيل (٤٥/أ) : هو منقوض بقولك : " بحسبك درهم ، فإنهم متفقون على أن قولهم : "بحسبك" مبتدأ مع أنه ليس بمجرد عن العوامل اللفظية ، وكذا قولهم : "من أحد" فـــي قولهـــم : "ما في الدار من أحد " ، فإنهم مصرحون بأن أحدًامبتدأ مع أنه معمول للعامل اللفظي .

أجيب عن ذلك بأن كلا من " الباء" ، و " من" زائد فَكَأَنَّهُ معدوم [2].

وإلـــى هذا أشار **صاحب اللباب** حيث قال في حد المبتدأ : هو الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى – من حيث هو اسم – للإسناد إليه[3] ، فإن قوله : معنى متعلق بالتجرد عن الملابسة ، والتجرد عن الملابسة من حيث المعنى ، فلو كان مدخولا لعامل لفظي صورة لما كان فيه ضرر[4] .

---

[1] فصـــل ابن يعيش العوامل اللفظية بقوله : " العوامل اللفظية هى أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر ، فأمـــا الأفعال فنحو : كان وأخواتها ، والحروف نحو : إن ،وأخواتها ، وما الحجازية ، وإنما اشترط أن يكون مجـــردا مـــن العوامـــل اللفظية ؛ لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعته تارة ونصبته أخرى ، نحو : كان زيد قائما ، وإن زيدا قائم ، وما زيد قائما ، وظننت زيدا قائما ، وإن كـــان كذلـــك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل ..." أهـــ شرح المفصل ٨٣/١ ، وانظر: أسرار العربية ص٧٨.

[2] وهـــذا مـــا قـــرره ابن عقيل بقوله : والذي عدمه حكما هو المبتدأ المجرور بمن أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ هَلْ مِن خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ ، وبحسبك درهم . . ف "حسبك" ، و"خالق" في موضع رفع بالابتداء ، وهى عادمة عاملا لفظيا حكما لا حقيقة ، وذلك أن "من" والباء زائدتان فلا أثر لدخولهما " أهـــ المساعد ٢٠٣/١ .

[3] لباب الإعراب ص٢٤٢ .

[4] كالباء فى "بحسبك درهم " و"من" في ما فى الدار من أحد " فالباء ومن حرفان زائدان فى صورة اللفظ وما دخلا عليه فى المعنى مبتدأ فلا تأثير لهما .

وفيه إدراج لمثل : "بحسبك درهم" ، فإن حرف الجر هاهنا لا تأثير له في جانب المعنى بل هو زائد محض فكأنه معدوم [1]، وكذا فيه إدراج لمثل قوله :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثَاً ∴ .....[2]

ونحو ذلك .

القيد الثاني كونه (٤٥/ب) مسندا إليه ، وهو احتراز عن الأسماء المعددة [3] دون المركبة ، فإن هذه أسماء مجردة عن العوامل اللفظية لكنها ليست بمبتدأه ؛ إذْ هي ليست مسندا إليها ؛ لأنها ليست بمركبة .

والأوضح أن يقال : المبتدأ اسم أسند إليه ، وجرد عن العوامل اللفظية ، فلو قيل : اسم أسند إليه لدخل فيه الفاعل ، فالتجريد احتراز عنه .

---

[1] ويوضح ذلك ابن كمال باشا في أسرار النحو ص١٠٤ :١٠٥ بقوله : المراد بتجرد المبتدأ عنها عدم ملابسته لفظا ومعنى معا ، فإن ملابسته لفظا فقط لا تضره نحو : بحسبك زيد ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ وبحسبك مبتدأ ، وكذا خالق ، وفيهما عامل لفظا . لكن لا ينافيان الابتداء لزيادتهما فإنهما في حكم العدم . . "أهـ .

[2] صدر بيت من الوافر وهو بتمامه :

سَمِعْتُ النَاسُ يَنْتَجِعُون غَيثاً ... فَقُلْتُ لِصَيدَحَ انتَجِعِي بِلَالا .

والبيت لذى الرمة فى ديوانه ص٥٢٨ ، وهو فى المقتضب ١٠/٤ ، والكامل ٤١/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٥ ، واللسان (ص د ح) والتصريح ٢٨٢/٢ ، وبلا نسبة فى الأشموني ١٣١/٤ .

وصيدح : اسم ناقته ، ينتجعون : يطلبون الكلأ والخير بالرحلة إليها ، وبلال : هو بلال بن أبي بردة بن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه ، **والمعنى** : سمعت من يقول : الناس ينتجعون مواطن المطر ، والخصب ، فقلت لناقتى اقصدي بلالا .

واستشهد الشارح بقوله : سمعت الناس ، حيث يدخل فى حد المبتدأ ، فهو اسم مجرد عن العوامل اللفظية معنى ؛ لأن معناه إنما هو : سمعت هذه اللفظة أي : قائلا يقول : الناس ينتجعون غيثا ، ويعربه النحاة على الحكاية ، وهى حكاية اللفظ مرفوعا كما سمع .

[3] الأسماء المعددة ، أو المعدودة مثل : واحد ، اثنان ، لا تركب مع عاملها لذلك فقوله : (مسندا إليه) احتراز عنها ، وفى ذلك يقول الرضى : لو اقتصر على قوله : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، لدخل فيه الأسماء التى لا تركب مع عاملها ، نحو : واحد ، اثنان ، والخبر ، والمبتدأ الثاني فبقوله : " مسند إليه" خرجت الثلاثة " أهـ شرح الكافية للرضى ١٩٧/١ . وانظر شرح الكافية لابن القواس ٩٤/١ .

واختلف القوم في العامل في المبتدأ إلى مذهبين :

الأول : أن العـامل هـو الابتداء ، وهو مذهب البصريين [1]، وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد إليه ، واعترض عليه بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر ، والعوامل عندهم مؤثرات .

وأجيـب أولا : بـأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات[2] ، والعدم المخصوص ، أعني : عدم الشئ المعين يصح أن يكون علامة لشئ لخصوصيته [3].

وثانيا : بأن الابتداء ليس بمفسر بما ذكر (٤٦/أ) بل معناه جعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه [4].

---

[1] يـرى البصريون : أن الرافع للمبتدأ معنى ، وذلك المعنى هو الابتداء ، والابتداء هو اهتمامك بالشئ قبل ذكـره ، وجعلـك له أَوَّلاً لـثان يكون الثانى حديثا عنه ، صرح بذلك **سيبويه** فى مواضع كثيرة منها قوله : المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام . ثم قال : فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه " أهـ الكـتاب ١٢٦/٢ . وقال أيضا : واعلم أنَّ المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكـون فى مكان ، أو زمان . وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ . فأما الذي يبنى عليه شئ هو هو فـإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله ؛ لأنَّهُ ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق ؛ لأنَّ المبنى على المبتدأ بمنزلته " أهـ الكتاب ١٢٧/٢ .

وانظـر مذهـب البصريين فى أسرار العربية ص٧٩ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم (٥) ٤٤/١ ، والتبيـين عن مذاهب النحويين ص٢٢٤ وما بعدها : وشرح الألفية لابن الناظم ص١٠٧ ، والإرشاد إلى علم الإعـراب للكيشـي ص١٠٩ ، وارتشـاف الضـرب ١٠٨٥/٣ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٣١

[2] وهذا ما قاله الأنباري ، انظر الإنصاف المسألة الخامسة ٤٦/١ .

[3] قال الأنباري : " .. فالعلامة تكون بعدم شئ ، كما تكون بوجود شئ ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تمـيز أحدهمـا عن الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلا وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهمـا كصـبغ الآخر، فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شئ كما تكون بوجود شئ ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرى من العوامل اللفظية عاملا .. أهـ أسرار العربية ص٨٠ .

[4] هـذا الكـلام نسبه الرضى إلى الجزولى ، حيث قال فى شرح الكافية ١٩٩/١ :" وفسر الجزولى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام لفظا ، تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه أو لإسناده " أهـ وفى شرح المقدمة الجزولية ٧٤٢/٢ :" الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر " أهـ وانظر: همع الهوامع ٣٢١/١ .

وهـذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا ، وعليه **جار الله**[١] ، **والجزولي** [٢]، ومـن تـبعها[٣] ، ونقل **الأندلسي**[٤] عن **سيبويه** أن العامل في الخبر هو المبتدأ ، وهو مروي عن الشيخ **أبي علي**[٥] ، والإمام أبي الفتح **ابن جنى** [٦].

الثاني : أن المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه .

والمصنف –رحمه الله – سكت عن القسم الآخر من المبتدأ اختصارا [٧].

---

[١] قـال الزمخشـري في المفصل ص٢٤ : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما " ، وشرح ابن يعيش هذا الكـلام بقوله : وأما العامل في الخبر ، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما " أهـ شرح المفصل ٨٥/١ .

[٢] قال الجزولي بعد أن عرف الابتداء : " وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية عن العوامل اللفظية "أهـ شرح المقدمة الجزولية ٧٤٢/٢ .

[٣] كابن يعيش حيث قال : " والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر ، كما كان عاملا في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وفي الخبر بواسطة المبتدأ " أهـ شرح المفصل ٨٥/١ .

[٤] الأندلسي : هو القاسم بن أحمد بن الموفق ، أبو القاسم ت٦٦١هـ إمام في العربية ، وله نصيب وافر من القراءات والحديث والفقه والنحو ، له شرح المفصل ، وشرح الجزولية ، وشرح الشاطبية ، انظر في ترجمته : بغية الوعاة ٢٥٠/٢ ، وغاية النهاية ١٥/٢ ، والأعلام ٢١٩/٢.

وقـد قال في تفصيل المذاهب في رفع الخبر :" وجملة القول فيه أن الرافع : إما أن يكون لفظيا ، أو معنويا ، أو مركـبا منهما ، والأول قول الكوفيين ، وفي عبارة سيبويه ما يشعر بذلك أيضا ، وصرح به ابن جنى من المتأخريـن ، فإن الرافع عندهم لفظي وهو المبتدأ " أهـ المحصل في شرح المفصل ص٨٤٦ ، وانظر رأي سيبويه السابق في الكتاب ٨١/١ ، ١٢٦/٢ : ١٢٧ .

[٥] نسـب ابـن جنى هذا الرأي لأبي على قال في الخصائص ٣٨٥/٢ :" لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالابـتداء وحـده " أهـ ، وكذلك العكبرى والرضى ، انظر التبيين ص٢٢٩ ، وشرح الكافية ٢٠٠/١ . ولم أعثر على هذا الرأي في الإيضاح ، ولا في كتب أبي علي التي بين يدي .

[٦] مـا نسبه الشارح لابن جنى من أن الخبر يرتفع بالمبتدأ هو المشهور عن ابن جنى في كتب النحاة ونسبه كثـيرون إليه ، منهم العكبرى ، والرضى ، انظر: التبيين مسألة رقم (٢٨) ص٢٢٩ وشرح الكافية ٢٠٠/١، لكـن كـلام ابن جنى في الخصائص ٣٨٥/٢ يخالف ما نسب إليه حيث قال : "وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجـوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا "أهـ .

[٧] كـان الأولـى بالبِسْـطامى وهو في مقام شرح لكتاب التفتازاني أن يذكر القسم الآخر من المبتدأ ، وهو: الصـفة المعتمدة على أحد حرفي الاستفهام والنفى رافعة لظاهر ، أوما يجرى مجراه ، نحو : أقائم ، أو قائم أخـواك ، بخـلاف : أقائمان أخواك ، فإنهما خبر وفى " أقائم أخوك" ساغ الأمران " أهـ لباب الإعراب ص ٢٤٤ ، وانظر أسرار النحو ص١٠٥ .

[الخَبَرُ]

والخَبَرُ هُوَ : المُسْنَدُ إلى المُبْتَدَإِ ، والمُبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ نَكِرَةً ، مِثْلُ : رَجُلٌ فَاضِلٌ فِي الدَّارِ ، وأَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ ؟ ، وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وفِي الدَّارِ رَجُلٌ .....

(**والخَبَرُ هُوَ : المُسْنَدُ إلى المُبْتَدَإِ**) وإطلاق المسند[1] تنبيه على أن الخبر لا يلزم أن يكون اسما ، ولهذا لم يقل هو الاسم المسند ، وقوله : (**هُوَ المُسْنَدُ إلى المُبْتَدَإِ**) إخراج لمثل : يضرب في : يضرب زيد ، فقيد التجريد كما ذكره **ابن الحاجب**[2] لا حاجة إليه .

(**والمُبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ نَكِرَةً**) إشارة إلى مذهب الجمهور – وهو المذهب المنصور – وهو أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة [3]، فإن كان نكرة فلابد فيها من تخصيص ما ، والمصنف –رحمه الله– أشار إلى (٤٦/ب) تفصيل المواضع التي فيها تخصيص ما ، فقال : (**مِثْلُ : رَجُلٌ فَاضِلٌ فِي الدَّارِ**) فإن المبتدأ هاهنا قد تخصص بالصفة[4] (**وَأَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ ؟**) فإن المبتدأ هاهنا قد تخصص بالعلم بثبوت أحدهما لا على التعيين[5] .

(**وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ**) فإن المبتدأ هاهنا قد تخصص بالعموم والاستغراق ؛ إذ النكرة الواقعة في سياق النفي تفيد ذلك [6].

---

[1] عرف الجرجاني الخبر بقوله : الخبر : لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه ، لفظا نحو : زيد قائم ، أو تقديرا نحو : أقائم زيد" أهـ التعريفات ص١٢٩ .

وسماه سيبويه والمبرد : المسند ، انظر :الكتاب ٢٣/١ ، والمقتضب ١٢٦/٤ . وأطلق سيبويه عليه أيضا لفظ : المبنى عليه : أي : على المبتدأ ، انظر: الكتاب ٢٣/١ .

[2] حيث قال ابن الحاجب معرفا الخبر: هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة " أهـ الكافية ص٧٤.

[3] الأصل تعريف المبتدأ ؛ لأنه مسند إليه ، فوجب ان لا يكون مجهولا ، والأصل فيما يرفع الجهالة التعريف ، وإلا فلا فائدة فى الإخبار عنه ، انظر نتائج الفكر فى النحو للسهيلي، تحقيق/عادل أحمد عبد الموجود ، على محمد معوض ط دار الكتب العلمية ص٣١٥ ، ومثل المقرب لابن عصفور ص١٢٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١١٣ والارتشاف ١٠٩٩/٣ ، والمساعد ٢١٦/١

[4] من مسوغات الابتداء بالنكرة الوصف كهذا المثال ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ البقرة (٢٢١) ، انظر فى ذلك : البسيط فى شرح الجمل ٥٣٧/١ ، والارتشاف ١١٠٠/٣ ، والمساعد ٢١٧/١

[5] يقصد بهذا الموضع أن تتقدم أداة استفهام على النكرة . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١ ، والوافية فى شرح الكافية ص٦٢.

[6] أي : تلى النكرة نفيا ، نظر في ذلك المساعد ٢١٨/١ ، والارتشاف ١١٠٠/٣ .

[أَنْوَاعُ الخَبَرِ]

والخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، أَوْ فِعْلِيَّةً، نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، أَوْ شَرْطِيَّةً، نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ ، أَوْ ظَرْفِيَّةً ، مِثْلُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ ، وَلَابُدَّ مِنْ عَائِدٍ .....

(**وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ**) فإن المبتدأ هاهنا قد تخصص بتقدم الخبر عليه ، فلا يجوز " رجل في الدار " [1].

(**والخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً**) ، وهي التي يكون الجزء الأول منها اسما (**مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ**) (**أَوْ فِعْلِيَّةً**)، وهي التي يكون الجزء الأول منها فعلا (**نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ**) [2]. (**أَوْ شَرْطِيَّةً**) وهي المركبة من الشرط والجزاء (**نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ**) ، (**أَوْ ظَرْفِيَّةً**) وهي التي يكون الجزء الأول ظرفا (**مثلُ : زيدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ**) وإنما قدم ذكر الاسمية على غيرها (٤٧/أ) ؛ إذ هي أشرف (من غيرها) [3] ، وقدم الفعلية على البوافي ؛ إذ هو في التحقيق راجع إليها [4] .

(**فَلَابُدَّ مِنْ عَائِدٍ**) أي : إذا وقع الخبر جملة فلابد هناك من عائد يعود إلى المبتدأ ؛ ليرتبط الخبر بالمبتدأ[5] .

---

[1] وتقدم الخبر مشروط بأن يكون ظرفا ، أو جارا ومجرورا . انظر شرح الجمل لابن خروف الإشبيلي ٣٨٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ ، والبسيط ٥٤٠/١ ، والارتشاف ١١٠١/٣ ، وأسرار النحو ص١٠٧ .

هذا وينبغي الإشارة إلى أن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة عدها ابن أبي الربيع عشرة ، وعدها السيوطي خمسة وعشرين ، انظر البسيط في شرح الجمل ٥٣٧/١ : ٥٤١ ، والهمع ٣٢٦/١ : ٣٢٧ .

[2] انظر شرح اللمع للخطيب التبريزي ص٩٢ .

[3] لو قال : منها لكان أدق وأضبط .

[4] انظر أنواع الخبر بالتفصيل السابق في شرح الأنموذج للأردبيلي ٣٠/٢٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص١١٤ ، والوافية في شرح الكافية ص٦٤ .

[5] لابد في الجملة من ضمير يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية منه : " ولأن الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصد جعلها جزء من الكلام ، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ، انظر بتصرف : شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص٣١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٠٨/١ .

وَقَدْ يُحْذَفُ ، مِثْلُ : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ ، والخَبَرُ قَدْ يَتَقَدَّمُ جَوَازاً ، مِثْلُ : تَمِيمِيٌّ أَنَا

والمراد بالعائد الرابطة ، فيعم : الضمير ، واللام[1] ، والظاهر الموضوع موضع الضمير ، ولهذا لم يقل فلابد من ضمير [2].

(**وَقَدْ يُحْذَفُ**) ذلك العائد إذا كان هناك قرينة تدل عليه (**مِثْلُ :**) قولهم (**السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ**) ، فإن قوله : (**السَّمْنُ**) مبتدأ ، وقوله : (**مَنَوَانِ**) مبتدأ ثان ، وقوله : (بدرهم) خبر للمبتدأ الثاني ، ومجموع هذه الجملة المركبة من المبتدأ الثاني وخبره في موقع الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول ، والعائد في هذه الجملة محذوف ، تقديره : السمن منوان منه بدرهم [3] ، والجار والمجرور ؛ أعني : "منه" صفة لمنوان فيكون المبتدأ نكرة مخصصة بالصفة [4] ، لا نكرة محضة .

وقوله : (**فَلاَبُدَ مِن عَائِدٍ**) ينبغي أن يزاد فيه قيد آخر فيقال : فلابد من عائد (٤٧/ب) ، إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ ؛ لئلا ينتقض بمثل : ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [5]، ويقول : زيد قائم مثلاً ؛ فإنَّه لا حاجة هاهنا إلى العائد .

---

[1] يقصد الشارح -رحمه الله- باللام : أل الرابطة النائبة عن الضمير على قول الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنه ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى ﴾ النازعات الآيتان رقم ٤٠ ، ٤١ والأصل مأواه ، وقال المانعون التقدير : هي المأوى له "أهـ مغني اللبيب ٥٧٧/٢ ،وانظر ١/ ٦٥ منه ، وشرح الكافية ٤٠٧/٢ ، ٣٢٥/٣ ، والارتشاف ٢٣٥٣/٥ .

[2] إذا كان الخبر جملة - اسمية كانت أم فعلية - فلا بد فيها من ضمير ، ملفوظ كان نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم ، أو منوي ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب ، أو ما يقوم مقام الضمير من إعادة لفظ المبتدأ ، نحو : ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾ و﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ ﴾ ، أو الإشارة إليه ، نحو : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ ، إلا أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا تفتقر إلى شئ نحو : أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله ، وقوله تعالى :﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، انظر بتصرف : التوطئة ص ٢٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٦٩، والمساعد ٢٣١/١ ، ٢٣٢ ، وهمع الهوامع ٣١٨/١ : ٣٢٠ .

[3] انظر في حذف العائد من هذه الجملة : الأصول لابن السراج ٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/١ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/١ ، والإرتشاف ١١٠٠/٣ ، والمساعد ٢١٧/١ .

[4] وهي وإن خصصت بالصفة لكنها صفة مقدرة غير ظاهرة ، انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٤٩/٣ .

[5] الآية رقم (١) من سورة الإخلاص ، والمبتدأ ضمير الشأن ، وجملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى ، انظر في ذلك التوطئة للشلوبين ٢٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١ .

وَوُجُوبًا ،مِثْلُ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وأَينَ زَيْدٌ ؟،وكُلٌّ مِنْهُمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ،مِثْلُ : الهِلَالُ واللهِ

(والخَبَرُ قَدْ يَتَقَدَّمُ) إشارة إلى أن الأصل أن يكون المبتدأ مقدما على الخبر ، إلا أن الخبر قد يتقدم [1]، (جَوَازًا) أي : تقدما جائزا ، أو ذا جواز ، أو على سبيل الجواز ، ولفظ (قَدْ) إشارة إلى قِلَّتِهِ (مِثْلُ : تَمِيْمِيٌّ أَنَا) فإن قوله : (تَمِيْمِيٌّ) خبر لا مبتدأ ؛لأنه نكرة صرفة ، وقوله : (أَنَا) مبتدأ وقد تقدم الخبر [2] .

(وَوُجُوبًا مِثْلُ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ) وجه الوجوب أنه لو لم يقدم الخبر على المبتدأ لزم الابتداء بالنكرة المحضة وهو غير جائز [3]، (وأَيْنَ زَيْدٌ ؟) فـ (أَيْنَ) خبر وجب تقديمه على مبتدأه لتضمنه الاستفهام الطالب لصدر الكلام [4].

(وَكُلٌّ مِنْهُمَا) أي : من المبتدأ والخبر (يَجُوزُ حَذْفُهُ) إذا كان هناك قرينة تدل على المحذوف (مِثْلُ:) قول المُسْتَهِل : [5] (الهِلَالُ وَاللهِ)، فقوله: (الهِلَالُ) مرفوع (٤٨/أ) خبر مبتدأ محذوف ،

---

[1] في تقديم الخبر على المبتدأ خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة ، فالكوفيون لا يجيزون تقدم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ؛ أما البصريون فيجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه سواء كان مفردا ، أو جملة لمجيئه كثيرا في كلام العرب وأشعارهم ، انظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة رقم (٩) ٦٥/١ ، والتبيين مسألة رقم (٣٢) ، وائتلاف النصرة المسألة رقم (٨) في فصل الأسماء ص ٣٣ ، والكتاب ١٢٧/٢ ، والمحتسب ٣٢١/١ ، والمقتضب ١٢٧/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١.

[2] يتقدم الخبر للاهتمام به كهذا المثال وانظر في ذلك :

الكتاب ١٢٧/١ ، والتخمير في شرح المفصل ٢٣٦/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٤ ، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٥٧٧/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٨٢/١ .

[3] وهذا ما نص عليه ابن السراج حيث قال في الأصول ٥٩/١ : " وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به " أهـ ، وانظر: الوافية شرح نظم الكافية لابن الحاجب ص ١٧٤ .

[4] قال ابن عصفور في تقديم الخبر وجوبا : " ... والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر استفهاما نحو قولك : كيف زيد ؟! .

أو بكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدمين عليها نحو : في الدار رجل وعندك امرأة ... " أهـ شرح الجمل ٣٥٣/١ ، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٠/١ : ٣٠١ ، وأسرار النحو ص ١١١ .

[5] المستهل ، طالب الهلال ، كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم " أهـ،شرح المفصل ٩٤/١

أي : هـو الهـلال ، أو الأمـر بالعكس ، أي : الهلال هذا ، فينطبق هذا المثال لمكان الاحتمال على قوله : (**وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ**) [1] فافهم .

والقمـر يسـمي هلالا إلى ثلاث ليال ثم يسمي قمرا ، (**وَخَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ**) ، أي : واقـف أو حاضـر ، أو بالباب [2]، فالمحذوف هاهنا هو الخبر ، (**وَ**) مثل : (**لَولَا زَيْدٌ لَكَـانَ كَذَا**) فإن الخبر هاهنا محذوف وجوبا ، أي : لولا زيد موجود ، فإن الاسم الواقع بعد لَوْلَا مبتدأ خبره محذوف وجوبا لدلالة الكلام عليه [3].

وَسَـدَّ الجواب مَسَدَّه ، وهذا مذهب البصريين ، وعليه **سيبويه** ،والجمهور[4] ، وعـند الكوفيين الاسم الواقع بعد لَوْلَا فاعل لفعلٍ محذوفٍ ، أي : لَوْلَا وُجِدَ زيدٌ لكان كذا [5].

---

[1] أي : فـي هـذا المـثال يمكن أن يقدر المبتدأ محذوفا ، ويمكن أن يقدر الخبر هو المحذوف فهو محتمل للأمرين .

[2] ذكر النحاة في إذا أقوالا ثلاثة :

الأول : إنهـا حـرف معناه المفاجأة ، فعلى هذا لابد للمبتدأ الذي هو "السبع" من خبر ، وتقديره فإذا السبع رابض ، أو واقف ، أو حاضر ، أو موجود .

الثاني : أنها ظرف زمان فلابد فيها من خبر أيضا ، الثالث : أنها ظرف مكان فلا يفتقر إلى الخبر.

انظـر فـي ذلـك : الكافي شرح الهادي للزنجاني ص ١٧٩ ، والمقتضب ١٧٨/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢٥٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١ .

[3] وفـي ذلـك يقول ابن الحاجب : " ... ففي لولا قرينة تدل على الوجود ؛ لأنها تدل على امتناع ما بعدها لوجـود ما قبلها ... فوجب الحذف ، فلو قلت : لولا زيد موجود لكان كذا لم يجز " أهـ ، شرح الوافية نظم الكافـية ص ١٨٠ ، والفصـول الخمسـون لابن معطى ص ٢٠٠ ، والجامع الصغير لابن هشام ص ٥١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٤٤/١ .

[4] ذهب البصريون إلى أن الاسم بعد "لولا" يرتفع بالابتداء ، قال سيبويه : "هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنـى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا ... " أهـ الكتاب ١٢٩/٢ ، وانظر الإنصاف فـي مسـائل الخـلاف، المسألة العاشرة ٧٠/١ ، وما بعدها ، والجنى الداني ص ٥٩٧ ، ومعاني الحروف للرماني ص ١٢٣ ، تحقيق د/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى ، ط دار نهضة مصر .

[5] للكوفيين رأيان في الاسم الواقع بعد لولا ، أحدهما : ما ذكره الشارح –رحمه الله – وهو أنه فاعل لفعل محـذوف ، الثانـي : أنه يرتفع بنفس لولا كارتفاع الفاعل بالفعل ، انظر فى ذلك الإنصاف مسألة رقم (١٠) ٧٠/١ ، والتبيين للعكبرى مسألة رقم (٣١) ص٢٣٩ .

(**وَقَدْ تَدْخُلُ الفَاءُ**) في خبر المبتدأ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط ، وقوله : (**قَدْ تَدْخُلُ**) إشارة إلى أن الأصل أنه لا تدخل الفاء على خبر المبتدأ ؛ إذ الفاء في الأصل للعطف (٤٨/ب) ، والعطف بين المبتدأ والخبر محال ، إلا أن من المبتدأ والخبر ضرباً شبيهاً بالشرط والجزاء ، فلهذه المشابهة تدخل الفاء على الخبر [١]، فلهذا لا يجوز دخوله على كل خبر ، بل خبر يكون مبتدؤه اسماً موصولاً بفعل ،أو ظرف ، وفي معناه اللام الموصولة ، أو يكون مبتدأه نكرة عامة موصوفة بفعل ، أو ظرف ، والمصنف ذكر مثال الأول بقوله : (**مِثْلُ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ**) فإن المبتدأ هاهنا موصول بالفعل [٢].

وترك مثال الثاني وهو : الذي في الدار فله درهم ، لظهوره ، وأما اللام الموصولة فكقوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [٣] ، وذكر مثال النكرة الموصوفة بفعل حيث قال : (**وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ**) [٤] ، وترك مثال النكرة الموصوفة بالظرف نحو :" كل رجل في الدار فله درهم ؛ لظهوره ، وبالجملة يجب أن يعلم أن الفاء لا يجوز دخوله على خبر (٤٩/أ) المبتدأ الذي ليس كذلك .

---

[١] يقول **سيبويه** : لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمود ، كان حسناً ولو قلت : زيد فله درهم لم يجز" وإنما جاز ذلك ؛ لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في الجزاء " أهـ الكتاب ١/١٣٩: ١٤٠ ، وانظر الإرشاد إلى علم الإعراب ص١٢٥ : ١٢٦

[٢] وفي ذلك يقول الفارسي : " ... الأسماء المبتدأة على ضربين : ضرب عار من معنى الشرط والجزاء ، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء . وما كان متضمناً لمعنى الشرط والجزاء فالأسماء الموصولة ، والنكرات الموصولة . . ويجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولاً بالفعل أو الظرف ، كقوله عز وجل : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَيلِ والنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيةً فَلَهُم أَجْرُهُم عِنْدَ رَبِهِم﴾ الخبر فلهم أجرهم عند ربهم ومثال الموصول بالظرف، قولك : الذي في الدار فله درهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ ، ولا يجوز : الذي إن يكرمني يكرمك فمحسن ؛ لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة فلا يكون له جَزَاءَان ، وأما النكرات الموصوفة فكقولنا : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل في الدار فمكرم محمود "أهـ الإيضاح العضدي من ص٥٢ : ٥٦ ، وانظر المقتضب ٣/١٩٥: ١٩٦ ، والمفصل ص٢٧ .

[٣] من الآية رقم (٢) من سورة النور .

[٤] في الأصل : (وكل رجل في الدار فله درهم) ، والصحيح ما أثبت ؛ ولذلك مثل مرة أخرى بهذا المثال - أي : مثال الأصل - للنكرة الموصوفة بالظرف .

[خَبرُ إنّ وأخواتِها]

خَبرُ إنّ وَأخواتِها : هُوَ المُسْنَدُ المَرفوعُ بِها ،مِثْلُ : إنّ زَيدًا قائِمٌ ، ولا يَجُوزُ تَقدِيمُه، إلاّ إذَا كانَ الخَبرُ ظَرْفًا .....

وهذا عند **سيبويه**[1] ، وأما **الأخفش**[2] فهو يجوز دخول الفاء في كل خبر مبتدأ ، نحو: "زيد "فوجد ، و"عمرو "فقتل" [3].

(خَبرُ إنّ وَأخواتِها : هُوَ المُسْنَدُ المرفوع بها) أي : بهذه الحروف[4] **(مثل : إنّ زَيدًا قائِمٌ) ، (ولا يَجُوزُ تَقدِيمُه)** أي : تقديم خبر إن على اسمها .

(إلاّ إذَا كَانَ الخَبرُ ظَرْفًا) يعني: أن حكم خبر إن حكم المبتدأ إلا في شئ واحد ، وهو أن خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم على المبتدأ وإن لم يكن خبر المبتدأ ظرفا، نحو :" تميمي أنا" كما سبق ، بخلاف خبر إن فإنه لا يجوز تقدمه على اسمها في غير الظرف[5]، قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُم ﴾ [6]

وينبغي أن يعلم أنه إذا كان الخبر ظرفا ؛ فالتقدم هناك ضربان ، جائز وواجب فالجائز هو : ما كان الاسم معرفة كالمثال المذكور[7]، والواجب هو: ما كان الاسم نكرة

---

[1] فدخول الفاء عند سيبويه على ما كان فيه معنى الجزاء فقط ، انظر الكتاب ١٣٩/١ : ١٤٠.

[2] الأخفش : هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين صنف معاني القرآن ، توفى ٢١٥ هـ .

انظر ترجمته في : بغية الوعاء ٥٩٠/١ ، ٥٩١ ، إنباه الرواه ٣٦/٢ ، ٤٣ ، والمزهر ٤٠٥/٢ .

[3] أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقا ، وروى عن العرب أنهم يقولون : أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد . قال : يريدون : أخوك وجد ، بل أخوك جهد" أهـ

ونص قوله هو :" وقوله : ﴿ أنه من عَمِلَ مِنكم سوءًا بِجهالةٍ ثُمّ تَابَ مِن بَعدِهِ وأصْلَحَ فَأنّه غَفُورٌ رحِيمٌ﴾ فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة "ما" ، ويكون الذي بعد الفاء بدلا من "أن" التي قبلها ، وأجوده أن تكسر "إن" وأن تجعل الفاء جواب المجازاة ، وزعموا أنه يقولون : أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد "أهـ معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١ تحقيق د/عبد الأمير محمد أمين الورد ، ط عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، وانظر منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية ص١٣٢ تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد ، مؤسسة الأعلمي بيروت ، وهمع الهوامع ٣٥٠/١ .

[4] ما ذهب إليه الشارح من أن خبر " إن " مرفوع بها ، وبأخواتها مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن إن وأخواتها لا ترفع الخبر ، بل هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخولها ، انظر في ذلك : مسألة رقم (٢٢) من مسائل الإنصاف ١٧٦/١ .

[5] وعلل ذلك ابن عقيل بقوله : " لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، فلم يمتنع تقديمهما على الاسم بعد الأحرف ، ولهذا جاز " إن فى الدار زيدا "أهـ المساعد ٣٠٩/١ .

[6] الآية رقم (٢٥) من سورة الغاشية .

[7] وهو قوله تعالى:﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ وانظر فى ذلك : الفوائد الضيائية ٣٠٠/١ .

نحـــو : " إنَّ مِـنَ البَيَانِ لَسِحرًا"[1] ، ووجه الجواز في الظرف أن في الظرف اتســـاعا ليس في غيره ، فجوزوا فيه مالا (٤٩/ب) يجوزونه في غيره ، فلهذا تراهم يقولون : توسعوا في الظروف مالم يتوسعوا في غيرها " [2].

فإن قيل : ما معنى قولهم : "توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها" ؟!

قلـــنا : معـــناه أن كـــل حادث في الدنيا فحدوثه يكون في زمان ، وفي مكان ، والانفكاك محال ، ولما كان الزمان والمكان من ضرورات الحادثات ، وكان بينهما شدة الاتصـــال . وقوة الالتصاق كان الزمان والمكان مع كل شئ كجزئه ، وبعضه لا أجنبيا منه ، فهو –إذن– كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي [3].

فإن قيل : حقيقة الظرف هو الزمان والمكان ، فلم يسمى الجار والمجرور ظرفا اصطلاحا ، وإطلاق الظرف عليه شائع حتى إذا ذكر الظرف وأطلق فهو شامل للثلاثة بلا كلفة ؟!

---

[1] حديـــث شريف من أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم – أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الطب بـــاب :" إنَّ مِـــنَ البَيَانِ لَسِحرًا" عن عبد الله بن عمر ٢٥٩/٧ ، وأخرجه مسلم في صحيحه ١٣٨/٦ ، كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة برواية : إن من البيان سحرا " .

وأخـــرجه الـــترمذي بلفظ "إن من البيان لسحرا" ١٧٦/٦ ، وأخرجه أحمد في مسنده ٢٦٩/١ برواية : "إن من الشعر حكما وإن من البيان سحرا عن ابن عباس ، وفي السنن الكبرى للبيهقي٢٠٨/٣ .

ولشهرته وكثرة دورانه على ألسنة الناس أصبح مثلا تجده في معظم كتب الأمثال ، وأصله أن النبى صلى الله عليه وسلم– قاله بعدما سمع من عمرو بن الأهتم يمدح الزبرقان ، ويذمه في حالة واحدة مع كونه صادقا في مدحه وذمه ، فعجب النبي –صلى الله عليه وسلم– من ذلك كما يعجب من السحر فسماه سحرا .

انظر: جمهرة الأمثال ١٨/١ ، والمستقصى ٤١٤/١ ، ومجمع الأمثال ٧/١ ، واللسان مادة (س ح ر) .

[2] وســـبب ذلك كما قال الأردبيلي : " كثرة وقوع الظروف في كلامهم "أهـــ شرح الأنموذج ص٣٧ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١ ، والمساعد ٣٠٩/١ .

[3] وهذا الكلام هو نص الرضى في شرحه لكافية ابن الحاجب ٢٥٦/١ ، والشارح ينقل أحيانا نصوصا بعينها من شرح المحقق الرضى .

[خَبَرُ "لَا" الَّتي لِنفى الجِنْسِ]

خَبَرُ "لَا" الَّتِي لِنَفْى الجِنْسِ هُوَ : المُسْنَدُ المَرْفُوعُ بِهَا ، نَحْوُ: لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ فِيهَا ، وَقَدْ يُحْذَفُ ،مِثْلُ : لَا بَأْسَ .....

قلنا : هاهنا وجهان ، الأول : أن في هذه التسمية تنبيها على أن الجار والمجرور شبيه بالظرف الحقيقي الذي هو الزمان والمكان ، ووجه الشبه شدة الاتصال (٥٠/ أ) وقوة الالتصاق[١] ؛ يعني : كما أن بين كل حادث وزمانه ومكانه اتصالا والتصاقا ، كذلك بين كل جار ومجرور وبين عامله ، حيث لا ينفك عن الفعل ، أو معناه.

الثاني : أن في هذه التسمية تنبيها على أن كل ظرف فهو في التقدير جار ومجرور ؛ لأن قولنا : صليت يوم الجمعة ، معناه : صليت في يوم الجمعة .وعلى هذا القياس سائر الأزمنة والأمكنة ، فقوله : **(إِلاَ إِذَا كَانَ ظَرْفًا)** استثناء مفرغ ، والمستثنى منه محذوف تقديره : ولا يجوز تقديمه في جميع الأزمان والأوقات ، إلا إذا كان الخبر ظرفا فإنه يجوز تقديمه عليه .

(خَبَرُ "لَا" الَّتِي لِنَفْى الجِنْسِ ،هُوَ: المُسْنَدُ المَرْفُوعُ بِهَا) أي : بـ"لَا" [٢] **(نَحْوَ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ فِيهَا)** أي ، في الدار ، فقوله : **(قَائِمٌ)** مرفوع بأنه خبر **(لَا)** و**(غُلَامَ)** مرفوع المحل بالابتداء .

(وَقَدْ يُحْذَفُ) خبر "لَا" إذا كان هناك قرينة على المحذوف . **(مِثْلُ : لَا بَأْسَ)** فإن قوله :(٥٠/ب) **(بَأْسَ)** اسم **(لَا)** وخبره محذوف، أي :لا بَأْسَ عَلَيكَ [٣] ، وبنو تميم لا يثبتون خبر "لَا" التي لنفي الجنس ، فقولهم:لا أهلَ ولا مالَ عِنْدَهُم .

---

[١] وفي التصريح ٣٤٢/١ :" الظرفية والجار والمجرور أخوان " أهـ .

[٢] لما شابهت "لا" إن الثقيلة بلزوم الاسم ،والتناقض والتأكيد ، عملت عملها ، وتحمل "لا" على "إن" في العمل لأنها لتوكيد النفى ، و "إن" لتوكيد الإيجاب فهى ضدها ، والشئ قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره .
وإعمالهـا عمل "إن" مشروط بأن تكون نافية للجنس ، واسمها نكرة متصلة ، سواء كانت موحدة ، نحو : لا غلام رجل جالس ، أو مكررة ، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله .."
انظر "لا" إعمالها وشروطها في :
المقتضب ٢٥٧/٤ ، ومعاني الحروف للرماني ص٨١ ، والفصول لابن معطي ص٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢ ، وما بعدها ،وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٥ ، والمغنى لابن هشام ٢٦٤/١ ، والجامع الصغير ص٥٧ .

[٣] انظر في حذف خبر "لا" ، شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٦/١ .

[اسمُ "مَا" ، وَ"لَا" المُشَبَّهَتَينِ بِـ"لَيْسَ"]

اسمُ "مَا" ، و"لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ"لَيْسَ" هُوَ : المُسْنَدُ المرفُوعُ بِهِمَا، مِثْلُ : ما زيدٌ قَائِمَا ، ولا رجلٌ قاعِدَا .....

معـــناه : انتفى الأهل والمال ، فلا حاجة له إلى الخبر ، فالخبر عندهم ليس بثابت [1] ، وإثـــبات الخـــبر مذهـــب أهل الحجاز ، وهي اللغة العليا[2] ، وقد يقال : إن معنى عدم إثباتهم ، أنهم لا يذكرونه لفظا بل يحذفونه دائما ويريدونه معنى .

(**اسمُ "مَا" ، و"لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ "لَيْسَ"**) وجه المشابهة أن كلا منهما للنفي كليس[3] ، وأن كلامنهما يدخل على المعرفة والنكرة كليس [4].

(**هُوَ: المُسْنَدُ إِلَيهِ المَرْفُوعُ بِهِمَا**) أي : بـــ"مَا" و"لَا"[5] (**مِثْلُ : مَا زَيدٌ قَائِمَا**) فـــ(**زَيدٌ**) مسند إليه بعد دخول (**مَا**) ، وارتفاعه لكونه اسم (**مَا**) ، و(**قَائِمَا**) مَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ (**مَا**) .

(**وَلَا رَجُلٌ قَاعِدَا**) أي : ليس رجلٌ قاعدا،فعمله كعمله .

---

[1] وفـــي ذلـــك يقول ابن الحاجب :" بنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا ، وإذا قالوا : لا غلام رجل افضل مـــنك ، نصـــبوا "أفضـــل" علـــى الصفة ، ولا يرفعونه ، لكنهم لو رفعوه تعين للخبر ، وهم لا يثبتون الخبر فينصبونه على الصفة " أهـــ الوافية شرح نظم الكافية ص١٨٣ .

[2] قـــال **ســـيبويه** : " ... والذي يبنى عليه في زمان ، أو في مكان ، ولكنك تضمره ، وإن شئت أظهرته ، وكذلـــك لا رجـــل ولا شئ ، إنما تريد لا رجل في مكان ، ولا شئ في زمان ، والدليل على أن لا رجل في موضـــع اســـم مبتدأ ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك " أهـــ الكتاب ٢/٢٧٥ : ٢٧٦ .

وقال أبوحيان معلقا على قول سيبويه السابق : وقال أصحابنا في قول سيبويه : ولكنك تضمره يعني في جميع اللغات، وقوله : وإن شئت أظهرته ، يعنى في لغة الحجاز "أهـــ ارتشاف الضرب ٣/١٣٠٠ .

[3] انظر فى ذلك : المقرب لابن عصفور ص١٥٧ ، والجنى الداني للمرادي ص٣٢٣ .

[4] "مـــا" تعمـــل في النكرة والمعرفة ، أما "لا" فبعض العلماء يقول بأنها لا تعمل في المعرفة ، انظر: شرح الألفية للأندلسي ١/٣٣٧ ، والتصريح ١/٩٩ ، وهمع الهوامع ١/٣٩٨ .

[5] تشبيه هذين الحرفين بـــ"ليس" وإعمالها مذهب الحجازين . وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونها ، ويقرأون ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾ بالرفع ، انظر في هذه المسألة :

الكـــتاب ١/٥٧ ، والمقتضب ٤/١٨٨ ، والمقتصد ١/٤٢٩ ، والمرتجل ص ١٧٦ والتخمير في شرح المفصل ١/٥٢١ ، وشـــرح الألفية للمرادي ١/٣١٣ ، وشرح الألفية للأندلسي ١/٣٢٧ ، والجامع الصغير لابن هشام ص٥٧ .

المَنْصُوبَاتُ وَهِي : المَفْعُولُ المُطْلَقُ ، وَبِهِ .....

قد سبق في المرفوعات وجه الإعراب فالمنصوبات (٥١/أ) كالمرفوعات[١] ، فَلَا حاجة إلى الإعادة **(وَهِي)** أي : المنصوبات (**المَفْعُولُ المُطْلَقُ)** قدمه على سائر المنصوبات ؛ إذْ هو أشد اتصالا بالفعل ؛ إذْ هو جزء منه وبعضه[٢] ، ولأنَّ المفعول الحقيق إنما هو ذلك ؛ إذْ هو الذي فعله الفاعل المذكور وأوجده ، وَلَا كذلك سائر المنصوبات فليفهم[٣] ، ولأنَّه مطلق وما عداه مقيد ، والمطلق مقدم على المقيد ألا ترى أنَّهم سَمَّوْهُ مفعولاً مطلقاً ، ووجه الإطلاق شيئان :

الأول : أنَّه هو المفعول على الإطلاق كما أشرنا إليه .

الثاني : أنَّه غير مقيد بحرف من حروف الجر بخلاف سائر المفاعيل[٤] ، وإليه الإشارة بقوله : **(وَبِهِ)** معطوف على المطلق ، أي : المفعول به

فإن قيل : كيف يصح عطفه عليه والأول صفة دون الثاني ، ولأنَّه عطف على جزء الكلمة ؛ إذْ هو اسم بل هو عطف للجزء على الجزء .؟!

قلنا : الثاني -أيضا- وصف وكذا أخواته ، ويجوز في الأسماء ملاحظة (٥١/ب) المعنى الأصلي .

---

[١] والإعراب كما ذكره هناك ، أن المنصوبات خبر لمبتدأ محذوف تقديره : باب المنصوبات ، أو قسم المنصوبات . انظر ص٢٠٩ .

[٢] قال ابن السراج في الأصول ١٥٩/١ : " ... والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين ، فمعنى قولك : قام زيد ، وفعل زيد قياما سواء ، وإذا قلت : ضربت فإنما معناه أحدثت ضربا ، وفعلت ضربا فهو المفعول الصحيح " أهـ .

[٣] وفي ذلك يقول ابن الحاجب " ... إنما قدم المفعول المطلق ؛ لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق ، وغيره تعلق الفعل به، أو وقع فيه، أو وقع من أجله، أو وقع معه ..." أهـ شرح الوافية نظم الكافية ص١٨٥ ،وانظر : الهمع ٧٢/٢.

[٤] قال القاسم بن الموفق الأندلسي في هذا المعنى : " وإنما سمى المصدر مفعولاً مطلقاً ؛ لأنَّ كل واحد من المفاعيل الأربعة مقيد بحرف ، ألا ترى أنك تقول : مفعول به ، مفعول فيه ، مفعول معه ، مفعول من أجله ، والمصدر لا يقال فيه شئ من ذلك ، بل يقال : مفعول من غير حرف جر فسمى مطلقا؛ إذ لم يتقيد بحرف جر ، وإنما لم يتقيد به ؛ لأنه مفعول الفاعل على الحقيقة ، وغيره سمى مفعولا بسبب فبين بحرف الجر وجه ذلك السبب "أهـ شرح الألفية ٢٠٤/٢ ، وانظر في ذلك: المرتجل ١٥٩ : ١٦٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٧٥/٢ ، والمساعد ١ /٤٦٣ .

وَفِيْهِ ، وَلَهُ ، وَمَعَهُ ، والحَالُ ، والتَّمْيِيْزُ ، والمُسْتَثْنَى ، وخَبَرُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا ، واسْمُ إنَّ وأَخَوَاتِهَا ، واسْمُ "لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ ، وَخَبَرُ "مَا" ، وَ"لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ . فَالمَفْعُولُ المُطْلَقُ هُوَ : مَصْدَرٌ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ لِلتَّأكِيدِ ، وللنَّوْعِ ، والعَدَدِ.....

(وَفِيْهِ ، وَلَهُ) وهذه الضمائر كلها راجعة إلى الألف واللام في قوله:(المَفْعُولُ) ؛ لأنه موصول ، أي : الذي فعل به ، وفعل فيه ، وفعل لأجله [1].

([وَمَعَهُ] [2] ، والحَالُ ، والتَّمْيِيْزُ ، والمُسْتَثْنَى ، [وخَبَرُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا ، واسْمُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا] [3] ، واسْمُ "لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ ، وَخَبَرُ "مَا" ، وَ"لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ) .

[المَفْعُولُ المُطْلَقُ]

(فَالمَفْعُولُ المُطْلَقُ: هُوَ مَصْدَرٌ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ لِلتَّأكِيدِ ، وللنَّوْعِ ، والعَدَدِ) تفسير للمفعول المطلق ، وليس بتمام ؛ لأنه يصدق على "ضربا" في قولك : أحدثت ضربا ، أنه مصدر انتصب بفعل ، فَكَأَنَّهُ جعل قوله للتأكيد، والنوع ، والعدد من تتمة التعريف ، إلا أنه لو أكد ضربا ،وقيل : أحدثت ضربا ، فهذا الثاني يصدق عليه أنه مصدر انتصب بفعله للتأكيد ،والنوع ،والعدد ، اللهم إلا أن يجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه ، أي : بفعله[4] ، أو المراد بالنكرة المعرفة[5] اعتمادا (٥٢/أ) على قرينة المقام ، كما يقال : اخفض عينا ، وافتح عينا ، فإنَّهُ لا يشتبه على عاقل أن المراد : عينك ، قال **الإمام المرزوقي** [6]- رفع الله درجته - في قوله :

---

[1] قال الرضى فى شرح الكافية ٣٠٢/١ فى هذا المعنى :" وقولهم : "المفعول به" الضمير يرجع إلى الألف واللام ، أي : الذي يفعل به فعل ، أي : يعامل بالفعل ، ويوقع عليه ، يقال : فعلت به فعلا ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾ ، وكذا الضمير فى المفعول فيه ، وله ، ومعه " أهـ .

[2] إضافة يقتضيها السياق من إرشاد الهادي .

[3] إضافة يقتضيها السياق من إرشاد الهادي .

[4] وذلك لأن الأصل فيما ينتصب على المصدرية أن يجرى المصدر على فعله ، أي : يكون نمط بنائه على نمط بناء فعله .

[5] يقصد الشارح بالنكرة هنا عموم الفعل المفهوم من قول المصنف : (بفعل) ومراده بالمعرفة من قرينة المقام هو الفعل الذي يأتي المصدر على نمط بنائه .

[6] الإمام المرزوقي : هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالإمام المرزوقى من أهل أصبهان ، كان غاية في الذكاء ، والفطنة ، وحسن التصنيف ، وإقامة الحجج ، وحسن الاختيار ، أخذ عن : أبي على الفارسى ، صنف : شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، وشرح المفضليات ، وشرح أشعار الهذليين ، وشرح=

صَـــفَحْنَا عَـــنْ بَنِـــي ذُهْـــلٍ ∴ وَقُلْـــنَا : القَـــوْمُ إِخْـــوَانُ

عَسَـــى الأيَّـــامُ أَنْ يَـــرجِعْـــ ∴ نَ قَوْمًـــا كَـــالذي كَـــانُوا . (١)

إنما نكر "قوما" ؛ لأنَّ فائدته مثل فائدة المعارف ، ألا ترى أنك لا تفصل بين أَنْ تقـول : عفوت عن زيد ، فلعل الأيام ترد رجلا مثل الذي كان ، وبين أن تقول: فلعل الأيـام تـرد الـرجل مثل الرجل الذي كان ؛ لأنك تريد في الموضعين رجلا واحدا . انتهى(٢)

وفـي كلامـه إشارة إلى أن المفعول المطلق أخص من المصدر ؛ إذ المفعول المطلـق عندهم مصدر منصوب بفعله قصد به التأكيد ، أو النوع ،أو العدد (٣).فقوله : (مَصْدَرٌ) يشمل جميع المصادر سواء كانت مجرورة ، أو مرفوعة ، أو منصوبة ، فلما قـال : (انتَصَـبَ) خرجـت المصـادر المرفوعة، والمجرورة ، والمصدر المنصوب (٥٢/ب) -أيضا- يشمل نحو : " رأيت قتلاً " ، و " شاهدت ضرباً " فلما قيل : للتأكيد ، والنوع ، والعدد خرج مثل ذلك .

ومـع ذلـك لابـد من التقييد بفعله ، كما ذكرناه آنفا ، ومرادهم بالتأكيد: تأكيد المصدر الذي هو مضمون فعله بلا زيادة شئ عليه من وصف ، أو عدد .

= الموجز ، والأزمنة والأمكنة ، وألفاظ العموم والشمول ، وشرح الفصيح لثعلب في اللغة ، توفى ببغداد في ذى الحجـة سنة إحدى وعشرين وأربعمائة انظر في ترجمته : بغية الوعاة ٣٦٥/١ ، وإنباه الرواة ١٠٦/١ ، ومعجم الأدباء ٣٤/٥ ، وهدية العارفين ٧٣/١ ، وروضات الجنات ٢١٢/١ .

(١) البيـتان من بحر الهزج وهما للفند البيت للفند الزماني ، واسمه شهل بن شيبان الزماني ، وهو في حماسة المرزوقـي ٣٢/١ :٣٣ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ٧٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٩٤٤/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ .

واستشهد به الشارح على : تنكير " قوما وهو مع مجيئه نكرة يفيد ما تفيده المعارف .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٢/١ : ٣٣ .

(٣) وفـي ذلك يقول القاسم بن محمد الواسطي : وإنما يذكر المصدر لأجل ثلاثة أشياء : بيان النوع كقولك : قمت قياما حسنا ، أو عدد المرات ، قولك : قمت قومتين ، وضربت ثلاث ضربات ، أو تأكيدا للفعل، كقولك : قمت قياما " أهـ شرح اللمع ص٥٨ ، وانظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٥٤/١ .

وقولهـــم : تأكـــيد الفعـــل ، توسع والمراد تأكيد مصدره ؛ لأَنَّ ضربت معناه : أحدثت ضربا فلما قيل : ضربا، فهو بمنزلة قولك : ضربت ضربا ضربا ، فهو -إذن- تأكيد للمضمون الذي هو المصدر وحده ، ومرادهم بالنوع ، مصدر موصوف بوصف الأوصاف [١]، نحو : ضربت ضرب الأمير ، أي : ضَرْبًا مثل ضَرْبِ الأَمِيرِ [٢]، ومنه قولهـــم : ضربت أنواعا من الضرب ، وضربته أيَّ ضَرْبٍ ، وضَرَبْتُهُ أَشَدَّ ضَرْبٍ ، وقَدِمْتَ خَيرَ مَقْدَمٍ ، إلى غير ذلك .

وأمـــا قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ [٣] فالظاهر أنه يحتمل كلا الوجهين على السواء[٤] ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [٥] ومرادهم بالعدد هنا (٥٣/أ) ما يدل على عدد المرات سواء كان العدد معينا ، نحو : ضربت ضربة وضربتين، أولا ، نحو : ضربت ضربات [٦].

(نحو : **جَلَسْتُ جُلُوسًا**) مثال التأكيد (**وجِلْسَةً**) بكسر الجيم ، مثال للنوع .

(**وجَلْسَةً**) بفتح الجيم في العدد ، لبيان المرة [٧].

---

[١] وهذا ما وضحه النيلي بقوله : ومعنى قولهم : بيان النوع أن المصدر جنس تحته أنواع فإذا قلت : ضربت ضربا ، احتمل القلة والكثرة ، والشدة والضعف ، فإذا ذكرت أحد هذه المحتملات تبين المراد به قال تعالى : ﴿لَا تَدعُوا اليَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وادعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ فوصف الثبور - أعنى المصدر - بالوحدة مرة ، وبالكثرة أخرى ؛ لاحتماله إياهما "أهـ الصفوة الصفية ، القسم الثانى ، ٤٤٦/١ .

[٢] انظر فى ذلك : أسرار النحو ص ١١٧ ، والتصريح ٣٢٤/١.

[٣] من الآية رقم (٤٦) من سورة إبراهيم ، وفي الأصل : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرَهُم﴾وهو سهو ناسخ .

[٤] أي : التأكيد ، والنوع.

[٥] من الآية رقم (١٦) من سورة الإسراء .

[٦] وقد قرر ذلك الشيخ عبد القاهر بقوله :" قولك : ضربات يصلح لعقود القلة كلها ، ولكنه لا يخرج عن حد التوقيت من حيث أنه يدل على عدد، وهو أنه جمع للثلاثة، وما فوقها ..." أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٥٨٢/١.

[٧] انظر: لباب الإعراب للاسفراييني ص٢٧٥ .

وَقَدْ يُحْذَفُ فِعْلُه جَوَازًا، مِثْلُ : خَيْرَ مَقْدَمٍ وَوُجُوبًا ، مِثْلُ : حَمْدًا لَهُ ، سَقْيًا لَهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .....

(**وَ قَدْ يُحْذَفُ فِعْلُه جَوَازًا**) أي : حذفا جائزا ،و ذا جواز.(**مِثْلُ: خَيْرَ مَقْدَمٍ**)،أي: قدمت خير مقدم ، يقال ذلك للقادم من سفره [1] فقوله : (**خَيْرَ**) صار مصدرا بإضافته إلى المصدر، كأنه اكتسب المصدرية من المضاف إليه كالتأنيث ، والمقدم : القدوم.

(**وَوُجُوبًا ، مِثْلُ : حَمْدًا لَهُ**) أي : حمدت حمدًا لَهُ ، وسَقَاكَ اللهُ[2] (**سَقْيًا لَهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ**) ، والمراد بالحذف الجائز : أَنَّهم يظهرون المحذوف تارة ، ويحذفونه أخرى يعني : كلاهما ورد في الاستعمال .

وبالحذف الواجب : أَنَّهُم لا يظهرون ناصبه أصلا ،بل هو محذوف أبدا في استعمالات العرب ومحاوراتهم (٥٣/ب) [3].

---

[1] أي : عند قيام قرينة ، وهي معنوية هنا ، انظرفي ذلك : همع الهوامع ٧٩/٢ .

وقال ابن الحاجب في هذا المثال : "... وجاز حذف (قدمت) لدلالة القرينة الحالية عليه " أ هـ شرح الوافية نظم الكافية ١٨٥:١٨٦ ، والجامع الصغير لابن هشام ص١٠٧ .

وانظر في حذف الفعل جوازا: شرح الألفية لابن الناظم ص٢٦٧ ،و الوافية للاستراباذي ص ٨١ .

[2] قال سيبويه في باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقيا ورعيا ، وإنما اختزل الفعل هاهنا ؛ لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل "الحذر" بدلا من "احذر" ، وكذلك هذا ، كأنه بدل من سقاك ، ورعاك الله " أهـ . الكتاب ٣١١/١ : ٣١٤ ، وانظر المقتضب ٢٢١/٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢٦١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/٢ ، والمساعد ٤٧١/١ .

[3] ليس لحذف الأفعال ضابط بل السماع هو الذي يعرف به المحذوف ، قال ابن الحاجب في ذلك : وتحذف وجوبا سماعا ، أي : طريق علمها السماع ، وحاصلها أنها مصادر كثرت في استعمالهم، فخففوها بحذف فعلها ، وجعلوا المصدر عوضا عنها للكثرة ، فهي في المعنى معللة بالكثرة ، إلا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج إلى السماع ؛ إذ لا يقدر ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر " أهـ شرح المقدمة الكافية ٣٩٥/٢ .

المَفْعُولُ بِهِ : مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى أَنَّهُ وَاقِعٌ عَلَيْهِ .....

(٥٣/ب) **(المَفْعُولُ بِهِ)** أي : الذي فعل به ؛ فالضمير راجع إلى الألف واللام ، كما نبهناك عليه .[١] **(مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ)** متعد[٢] **(عَلَى أَنَّهُ وَاقِعٌ عَلَيْهِ)** تفسير للمفعول به عند الإطلاق ، يعني هو منصوب بفعل متعد انتصابا كائنا على أن هذا الفعل واقع على هذا المفعول ، أي : يكون على طريقة الوقوع وعلى هيئته [٣]، وهذا كما يقال في تفسير الفاعل : هو ما أسند إليه الفعل على طريقة قيامه به [٤].

فيندرج فيه نحو : "مَا ضَرَبْتُ زَيدًا " ، و"أوجدتُ ضَرْبًا " ، و "أَحدَثْتُ قَتلًا "، وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ هيئة الكل هيئة الإيقاع فلا حاجة إلى ما ذكره **الرضى الأستراباذي**: من أنَّ الوجه في الأول ، كأن القائل أوقع عدم الضرب على زيد ، وكأن الضرب كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد والقتل [٥].

---

[١] انظر : ص٢٣٥.

[٢] معنى التعدي : أن المصدر الذي هو مدلول الفعل ، وهو فعل الفاعل على ضربين : ضرب منهما يلاقى شيئا ويؤثر فيه فيسمى متعديا ، وضرب منهما لا يلاقى شيئا فيسمى غير متعد ، فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدية ، وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أي :هى لازمة للفاعل لا تتجاوزه نحو : قام وقعد ... " أهـ شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١

وعرف ابن الحاجب الفعل المتعدي بقوله : " . الفعل المتعدي هو الذي له متعلق تتوقف عقليته عليه ، فما كان متعديا إلا باعتبار هذا المتعلق ، وهو الذي يسمى مفعولا به .. وإنما انقسمت باعتبار أن بعضها له هذا التعلق ، وبعضها عرى عنه ، فما ثبت له هذا التعلق ، فهو متعد وما عرى عنه فهو غير متعد " أهـ الإيضاح فى شرح المفصل ٢٤٤/١ :٢٤٥ ؛ وانظر : تعريف ابن الخشاب للفعل المتعدي، المرتجل ص١٥١

[٣] أي بمجرد أن يقع عليه أو يتعلق به فعل متعد كان مفعولا به على الإطلاق .

[٤] أي : ما أسند الفعل إليه يسمى فاعلا عند النحاة ، وإن لم يكن منه فعل مثل :" لم يخرج عمرو، وقال الخوارزمى فى إسناد الفعل للفاعل : المراد بالإسناد : أن تجعل الاسم أخص مذكور بالفعل أو ما يجرى مجراه . ونعنى بذلك أن تجعل الاسم مخبرا عنه إذا كان الفعل خبرا سواء فى ذلك النفى والإثبات نحو : خرج زيد . ولم يخرج عمرو " أهـ ترشيح العلل فى شرح الجمل صـ٨٩: ٩٠ .

[٥] قال الرضى فى شرحه لقول ابن الحاجب : " المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : ضربت زيدا ، وأعطيت عمرا درهما " : قوله : " ما وقع عليه فعل الفاعل " يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع . ليدخل فيه المنصوب فى : " ما ضربت زيدا " و " أوجدت ضربا ، و " أحدثت قتلا ، فكأنك أوقعت "عدم الضرب " على زيد ، وكأن الضرب كان شيئا أوقعت عليه " الإيجاد ". شرح الكافية ٣٠٠/١ وبهذا يظهر ما قاله الشارح من أن تعريف المصنف التفتازانى – رحمة الله – للمفعول به عام ومطلق ؛ فهو عنده : ما=

كذلك قوله :(**مَا انْتَصَبَ**) إخراج للمجرورات في مثل : "مررت بزيد ، ونحو ذلك من المجرورات ، فإن الكل وإن كان مفعولا به إلا أنه مفعول به بواسطة حرف الجر[1]، والكلام في المفعول به (٥٤/ أ) على الإطلاق ، أي بلا تقييده بهذا القيد ، وهو قولنا : بواسطة حرف الجر ، يعني إذا قيل : " هذا مفعول " يريدون به ماهية المفعول بلا واسطة حرف الجر اصطلاحا ، وإذا أرادوا القسم الآخر يقولون : هذا مفعول به بواسطة حرف الجر .

ولهذه النكتة صرح المصنف – رحمه الله – بكونه منصوبا بقوله : ما انتصب بفعل متعد على أنه واقع به . ولم يقل : ما وقع عليه فعل الفاعل ، كما قاله **ابن الحاجب**[2] – مع أن مثل ذلك خارج من تعريفه أيضا – ؛ لأنّ "مَا " في قوله : " مَا وَقَعَ عليه فِعْلُ الفاعِلِ " كناية عن المنصوب والقرينة واضحة ؛ إذ الكلام في المنصوبات ؛ لأنه عد المفعول به من المنصوبات ، فاندفع الاعتراض الذي أورده المحقق **الرضى الأستراباذي** من أن تفسيره شامل للمجرورات بواسطة حرف الجر[3] .

=انتصب بفعل على أنه واقع عليه ، فهو عنده مجرد وقوع فعل على الاسم ونصبه إياه على المفعولية ، فيدخل فيه قول المحقق الرضى : " أو جرى مجرى الواقع " ليدخل فيه عدم الضرب فى قوله : " ما ضربت زيدا .. ، وقال السيوطي : المراد بالوقوع التعلق ليدخل فيه نحو : " أوجدت ضربا ، وأحدثت قتلا " ، وما ضربت زيدا " أهـ همع الهوامع ٥/٢ ..

ولقد كان ابن الحاجب أكثر تحديدا للوقوع فقال : أراد بالوقوع : التعلق المعنوي للمفعول به لا الأمر الحسى ؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا ، كقولك علمت زيدا ، وأردته ، وشافهته ، وخاطبته ، والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه " أهـ . إيضاح المفصل ٢٤٤/١ .

[1] قال الإمام عبد القاهر فى مثل هذا المثال وهو قوله : ذهبت بزيد" إن الباء أوقعت الذهاب على زيد ، كما فعلت الهمزة في قولك : " أذهبت زيدا ، إلا أنه لما أتى بعد الفعل دخل على الاسم فكان له فيه عمل وهو الجر .. فالباء فى ذهبت بزيد ، جزء من الفعل وداخل فى جملته من وجه ، وهو أنه أوصله إلى زيد ، وأوقعه عليه فى المعنى ، ومتصل بالاسم من وجه آخر ، وهو أنه داخل عليه لفظا ..فيكون المعنى أن زيدا مفعول به معنى ، إلا أنه مجرور لفظا . ." أهـ . المقتصد فى شرح الإيضاح ٥٩٢/١ .

[2] عرف ابن الحاجب المفعول به بقوله : " المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : " ضربت زيدا " ، و" أعطيت عمرا درهما " . انظر : : الكافية ٨٧ . تحقيق د/ طارق نجم عبد الله ، ط دار الوفاء جدة .

[3] قال الرضى شارحا تعريف ابن الحاجب للمفعول به : " .. وفسر المصنف وقوع الفعل ، بتعلقه بما لا يعقل إلا به ، فعلى تفسيره ينبغى أن تكون المجرورات فى : " مررت بزيد " ، و " قربت من عمرو " : و" بعدت من بكر " ، و "سرت من البصرة إلى الكوفة " : مفعولا بها ، ولا شك أنه يقال : إنها مفعول بها ،=

مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْداً، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّدَ مِثْلُ : أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً ، وَأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً.

وكلامنا في مطلق المفعول به[1] فليتأمل .

فقوله : " عليه " في قوله : " على أنه واقع عليه " راجع إلى ما انتصب باعتبار مدلوله (٥٤/ب) .

(مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْداً) مما هو على الهيئة الإيقاعية وعلى طَرِيقَتِهَا وَطَرْزِهَا ، (وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّدَ) المفعول (مِثْلُ : أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَمًا) ؛ فإن المفعول هاهنا اثنان[2] (وَأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْرًا فَاضِلاً) ؛ فإن المفعول هاهنا ثلاثة [3].

ويندرج في تعدد المفعول بعد المفعول كما إذا كان الفعل مقتضيا لمفعول واحد فصاعدا ؛ ثم يذكر مفعول آخر على قياس تعدد الخبر .

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [4]: " إن قوله: ﴿مَنْثُورًا ﴾ : " صفة للهباء ، أو مفعول ثالث لـ " جَعَلْنَاهُ " ؛ أي : فجعلناه جامعا لحقارة الهباء والتناثر على نمط قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [5] أي جامعين للمسخ والخسوء . انتهى [6].

=بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق " انظر : : شرح الكافية للرضى ١ /٣٠٠ . تحقيق إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ١٩٩٨ .

[1] المتأمل لكلام الرضى يتضح له أن كلام الشارح هو نفس كلام الرضى ، فقول الشارح : إذا قيل : " هذا مفعول " يريدون ما هو المفعول بلا واسطة حرف الجر اصطلاحا ، هو نفس كلام الرضى القائل فيه : " ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق " .

[2] ومثل " أعطى " في التعدي لمفعولين " ظن" . انظر : : أقسام الفعل المتعدي في ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص١١٦ وما بعدها ، وتعدد المفعول به في الهمع ١١/٢ : ١٢ .

[3] قال الإمام عبد القاهر في باب الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : " ... اعلم أنه قد تقدم أن النقل بالهمزة يزيد مفعولا ، فإذا نقلت علم من قولك : علم زيد عمرا خير الناس ، تعدى إلى ثلاثة مفعولين ، لأن الفاعل يصير مفعولا ، فتقول : أعلم الله زيدا عمرا خير الناس .." المقتصد في شرح الإيضاح ٦٢١/١ .

[4] من الآية (٢٣) من سورة الفرقان .

[5] من الآية (٦٥) من سورة البقرة .

[6] ونص الزمخشري هو قوله : " منثورا" صفة للهباء ، . أو مفعول ثالث " لجعلناه " أي : فجعلناه جامعا لحقارة الهباء والتناثر كقوله : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ أي : جامعين للمسخ والخسء " أهـ الكشاف ٢٧٤/٣ .

ومن هنا يعلم أن خبر كان -أيضا-يتعدد [1]. فليفهم .

وإنما قدم المصنف – رحمه الله – المفعول به على سائر المفاعيل ؛ إذ هو باب عظيم الشأن ، رفيع المكان كثير الأبحاث ، جم الفوائد ؛ لأنه ذكر فيه (٥٥/ أ) مباحث : النداء ، والتحذير ، والترخيم إلى غير ذلك (**وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ**) المفعول به على عامله ،

---

[1] اختلف النحاة في تعدد خبر كان ، فمنهم من أجازه ومنهم من منعه ومن الذين أجازوه ، ابن جني وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ قال : ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرا آخر لـ" كونوا"، والأول " قردة " فهو كقولك : هذا حلو حامض ، وإن جعلته وصفا لـ(قردة) صغر معناه ، ألا ترى أن القرد لذله وصغاره خاسئ أبدا ، فيكون – إذا – صفة غير مفيدة وإذا جعلت (خاسئين) خبرا ثانيا حسن وأفاد ، حتى كأنه قال : كونوا قردة وكونوا خاسئين . الخصائص ١٥٨/٢ : ١٥٩ .

- وقال ابن عطية : خاسئين ، وموضعه من الإعراب النصب على الحال ، أو على خبر بعد خبر ... ، المحرر الوجيز ١٦٠/١ .
- وكذلك قال أبو حيان : " قردة خاسئين " كلاهما خبر كان ، والمعنى أنهم قد جمعوا بين القردية والخسوء ... " البحر المحيط ٢٤٦/١ .
- وفي حاشية الصبان : " وأوجب الفارسي في " كونوا قردة خاسئين " خبرا ثانيا ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل " أهـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ٣٢٥/١ .
- أما الزمخشري فلا يرى تعدد خبر كان ، قال السمين الحلبي : قوله : قردة خاسئين يجوز فيه أربعة أوجه ، أحدها : أن يكونا خبرين ، قال الزمخشري : "أي : كونوا جامعين بين القردية والخسوء" وهذا التقدير بناء منه على أن الخبر لا يتعدد ؛ فلذلك قدرهما بمعنى خبر واحد من باب هذا حلو حامض" . انظر : الدر المصون ٢٥٢/٠ ، والكشاف ١٤٧/١.
- ومن الذين يرون عدم تعدد خبر كان ابن درستويه . انظر : إصلاح الخلل ١٤٩ ، وأيضا ابن أبي الربيع في أحد قوليه حيث قال مضعفا كون كان لها خبران ، ومقويا عدم وجود خبرين لها : " .. والذي يقوى عندي أن كان لا يكون لها خبران ، ومتى جاء لها خبران ، فيقدر حذف حرف العطف ، كما يقدر في (ضرب) . انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٩٠/٢ .
- أما حجة المانعين : فهي أن خبر كان مشبه بالمفعول ، وأنت إذا قلت : كان زيدا منطلقا ، فإنما شبه بقولك : ضرب زيد عمرا ، فكما لا يكون للفعل إلا مفعول واحد لا يكون لكان وأخوتها إلا خبر واحد وإنما لم يجز لـ ضرب أن يكون له إلا مفعول واحد ، لأن الفعل إذا طلب معنى لم يعط منه إلا لفظ واحد ، ولا يعطي منه لفظان إلا على جهة التبعية فتقول : ضرب زيد عمرا وخالدا ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيد عمرا خالدا إلا في الشعر..." البسيط في شرح الجمل ٦٨٩/١ ،وانظر: إصلاح الخلل ١٤٩ .

مِـثْلُ : زَيْـداً ضَـرَبْتُ ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُ جَوَازاً ، مِثْلُ : زَيْداً فِي جَوَابِ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ وَوُجُوباً فِيمَا إِذَا فُسِّرَ ، مِثْلُ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ .....

(**مِـثْلُ : زَيْـداً ضَرَبْتُ**) [1] (**وَيُحْذَفُ عَامِلُهُ**) أي : عامل المفعول به (**جَوَازاً**) . أي : حذفا على سبيل الجواز ، أو حذفا جائزا ، أو حذفا ذا جواز . (**مِثْلُ :" زَيْداً " فِي جَـوَابِ مَـنْ ضَـرَبْتَ ؟**) إن شـئت حذفـت ، وإن شئت ذكرت . وهذا هو المراد بالجواز [2] ، (**وَوُجُوباً**) وذلك في مواضع :

الأول : باب الإضمار والتفسير وإليه الإشارة بقوله :

(**فِيمَا إِذَا فُسِّرَ**) ، أي : الفعل المفسر ، (**مِثْلُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ**) [3] . فإن عامل المفعول محذوف ، والفعل المذكور بعده مفسر للمحذوف[4] .

---

[1] قـال **سـيبويه** في تقدم المفعول به على الفعل : "وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربيا جـيدا ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء ، مثله في : ضرب زيد عمرا ، وضرب عمرا زيد . ... .." أهـ الكتاب ١/٨٠ : ٨١ .

وتقـدم المفعول به على الفعل جائز ، إلا إذا وجد ما يمنع ، قال ابن جماعة : حقه – أي التقديم – إلا لمانع ، كمـا لو دخلت على الفعل لام الابتداء ، فإنه لا يجوز تقديم مفعوله عليه ، فلا يجوز : " زيدا ضرب " أهـ شـرح الكافية لابن جماعة ١٢٤ ، وقال السيوطي : وقد يقدم – أي المفعول به – على الفعل جوازا نحو :﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيهِم الضَّلَالَةُ ﴾ الأعراف : (٣٠) و ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبتُم وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ البقرة ٨٧ ، همع الهوامع ٢/٧ .

[2] يحـذف عامل المفعول به جوازا ، وذلك إذا قامت قرينة تدل عليه ، كالقرينة اللفظية في هذا المثال : "زيدا" جوابا لمن قال : من ضربت ؟ انظر : همع الهوامع ٢/١٣ .

وكالحالـية كما إذا رأيت شخصا وفي يده خشبة قاصدا ضرب شخص ، فتقول : زيدا ، انظر : شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١٨٩ .

وقـال الكيشـي : وينتصب – أي المفعول به – بعامل مضمر جائز الإضمار وواجبه ، فمن الأول قولك لمن فطـع حديـثه : حديثك ، أي : هات حديثك ، ولمن يريد مكة ورب الكعبة ، أي : تقصد " ، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٨ ، وانظر : اباب الإعراب ٢٩٤ ؛ وشرح الأنموذج للأردبيلي ٤٢ .

[3] فـي الأصـل : " مثل : ضربت زيدا ضربته " وهو سهو من الناسخ – انظر : متن كتاب إرشاد الهادي صـ٩٦ .

[4] هـذا مـا اصـطلح علـيه النحاة باسم (باب الاشتغال) . فـ(زيدا) منصوب بفعل مضمر وجوبا يفسره المذكـور ، أي : ضـربت زيـدا ضربته ، قال سيبويه : وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على إضـمار فعـل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسـيره فالاسـم هاهـنا مبنى على هذا المضمر ، انظر : الكتاب ١/٨١ ، وهذا رأي جمهور البصريين=

وإنما وجب حذفه هاهنا ؛ لأنه لو ذكر لزم الجمع بين المُفَسِّرِ والمُفَسَّر وهو غير جائز[1] ، فإن قيل : ما الفرق بين قولهم : زيدا ضَرَبْتُ ، وبين قولهم : زيدا ضَرَبْتُهُ ، حيث جعل الأول من باب تقديم المفعول وتأخير العامل ، والثاني من باب الإضمار والتفسير ؟

قلنا : الفرق بينهما هو : أنه لا (٥٥/ ب) مانع في الأول من جعل المنصوب معمولا للفعل المذكور بعده ، فجعلوه من باب التقديم ، بخلاف الثاني، فإنه لا يمكن أَنْ يُجْعَلَ المنصوب معمولا للفعل المذكور بعده ؛ لأنَّ هذا الفعل قد وجد مفعوله وهو الضمير المنصوب المتصل به ، فكان تفسيرا لا عاملا [2].

=-أيضا - ، أما الكوفيون ، فيقولون : إن زيدا ، أي الاسم المشغول عنه : منصوب بالفعل الواقع على الهاء . انظر : الإنصاف ٨٢/١ ، والتصريح ٢٩٦/١

[1] وفي ذلك يقول ابن يعيش :" و لا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ؛ لأنه قد فسره هذا الظاهر ، فلم يجز أن يجمع بينهما ؛ لأن أحدهما كاف ... انظر : شرح المفصل ٣٠/٢ .

وقال ابن الناظم : " .. ولئن لا يجوز إظهار هذا المقدر ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ، ولا يجمع بين البدل والمبدل منه . انظر : شرح الألفية ص٢٣٧ .

[2] عرف النحاة الاشتغال - أو ما أضمر عامله على شريطه التفسير بأنه : "هو كل اسم بعده فعل ، أو شبهه ، مشتغل عنه بضميره ، أو متعلقه ، لو سلط عليه هو ، أو مناسبه لنصبه ، نحو : زيدا ضربته ، و زيدا مررت به ، وعليه فإن ما مثل به الشارح بقوله " زيدا ضربت " لا يدخل في هذا الباب ؛ لأن الفعل لم يشتغل عن الاسم المتقدم بضمير ،بل هوعامل مؤخر لهذا الاسم ، وهذا ما ذكره ابن الحاجب حيث قال : " ....وقوله : " مشتغل عنه بضميره " ليخرج عنه ما ليس كذلك مثل قولهم : زيدا ضربت ، فإن ذلك ليس من هذا الباب "أ.هـ شرح المقدمة الكافية ٢٤٨/٢ تحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر ، ط مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة الرياض .

الثانـــي : مـــن مواضع الحذف على سبيل الوجوب ، باب التحذير وإليه الإشارة بقولـــه : (**أَوْ قُصِدَ التَّحْذِيرُ**) معطوف على (**فُسِّرَ**) في قوله : (**فِيمَا إِذَا فُسِّرَ**) [١]؛ أي يحـــذف عـــامل المفعـــول علـــى ســـبيل الوجـــوب فيما إذا قصد التحذير [٢].(**مِثْلُ : إِيَّـــاكَ والأَسَـــدَ**) فـــإن قولـــه : " إيـــاك " معمول لمحذوف قبله هو بعد [٣] ، وقوله : " والأســـد " منصـــوب معطـــوف علـــيه أي : بَعِّد نفسك من الأسد ، أو : بَعِّد الأسد عن نفسك .

وتقديـــر " اتَّق " هنا كما ذهب إليه ابن الحاجب[٤] ، وغيره [٥] سمج جدا كما لا يخفى على ذِى طبع سليم [٦] وإنَّما وجب الحذف هاهنا ؛ إذْ هو سماعي ، (٥٦/أ) فكان العرب يحذفونه دائما ، ولا يذكرونه لضيق المقام وفقد الفرصة[٧] .

---

[١] وذلك في قوله في مواضع حذف عامل المفعول : " ووجوبا فيما إذا فسر ..." ص ٢٤٩.

[٢] الـتحذير هـو : إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه ، أو ما جرى مجراه ليجتنبه .. انظر : في تعريف الـتحذير ، ارتشـاف الضـرب لأبـي حـيان ١٤٧٧/٣ : ١٤٧٨ ، وشرح الأشموني ٢٧٨/٣ ، والتصريح ص٢ / ١٩٢ .

[٣] قـال سيبويه في باب التحذير : هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ، وذلك قولك إذا كنت تحذر : إيـاك " كـأنك قلت : إياك "نح" ، وإياك باعد ، وما أشبه ذا ، ومن ذلك أن تقول : نفسك يا فلان ، أي " اتق نفسـك " ، أهـ الكـتاب ٢٧٣/١ ، وانظـر : المقتضـب ٢١٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤٧٨/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٠٧ .

[٤] قال ابن الحاجب : " الرابع : التحذير ، وهو معمول بتقدير : اتق تحذيرا مما بعده .." الكافية ٩٩ .

[٥] كالإسـفراييني في لباب الإعراب حيث قال ومنها ، التحذير ، وهو إما منصوب بتقدير (اتق) تحذيرا مما بعده : نحو : إياك والأسد ....." أ.هـ اللباب ٣١٧ : ٣١٨ .

[٦] تقدير "اتق" ليس سمجا كما قال الشارح ، قال سيبويه في قول الشاعر :

إياكَ إياكَ المِـــــرَاءَ فَإنَّه ... إلى الشَّر دَعَّاءٌ وللشَّر جَالِبُ .

كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر ، فقال : " اتَّقِ" المِرَاءَ أهـ . الكتاب ٢٧٩/١ ،

[٧] قال سيبويه : " وإنما " حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم . واستغناء بما يرون من الحال ... " الكتاب ٢٧٥/١ .

قـال الخوارزمي : " فإن سألت : لم لا يجوز إظهار العامل فيه ؟ أجبت : لأن ذلك لا يقال إلا إذا كانت البلية مشـرفة والوقت ضيقا ، فكأن القائل يرى أن الوقت أضيق من أن يتكلم فيه إلا بمثل ذلك " انظر : التخمير في شرح المفصل ٣٧٥/١ .

[الإغراءُ]

أَوِ الإِغْرَاءُ مِثْلُ :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَـــهُ ∴ كساعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيرِ سِـــلَاحِ

الثالث من تلك المواضع [1]: باب الإغراء ، وإليه أشار بقوله : (**أو الإغراء**) أي : قصد الإغراء ، والإغراء : الحث على الشئ والتخصيص له والتحريك إليه [2].

(**مِثْلُ**) قول الشاعر :

(**أَخَاكَ أَخَاكَ**) ..... ∴ .....

أي : الزم أخاك ولا تتركه بحال

..... **إِنَّ مَنْ لَا أَخَاله** ∴ **كَسَاعٍ إِلى الهَيْجا** .....

أي : الحرب

..... ∴ ..... **بِغَيرِ سِلَاحِ** [3].

فـــإن قـــوله : " أخاك أخاك " من باب الإغراء ، والفعل محذوف كما أشرنا إليه حذفا واجبا فقوله : " لا أخاك " أصله " لا أخ له " وزيد الألف لإشباع الفتحة لإقامة الوزن

---

[1] أي : مواضع حذف عامل المفعول به وجوبا .

[2] الإغـــراء هو : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه من صلة رحم ، وحفظ عهد ونحوهما . انظر تعريف الإغراء في : ارتشاف الضرب ١٤٧٨/٣ ، وهمع الهوامع ٢٠/٢ ، والتصريح ١٩٥/٢ .

وضـــابط الإغراء : كل اسم مغرى به مكرر . أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه ، فمثال المكرر ما أورده الشـــارح ، ومثال المعطوف عليه بالواو مع معطوفه : (المروءة و النجدة) . وحكم الاسم في هذا الباب أنه منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره : (الزم) .

[3] البيـــت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص٢٩ ، ومسكين الدرامي هو : ربيعة بن عامر بن أنيف من بني دارم . ولقب بالمسكين لقوله :

أنا مسكين لمن أنكرني ... ولمن يعرفني جد نطق .

والبيت في الكتاب ٢٥٦/١ ، و الخصائص ٤٨٠/٢ ، وأوضح المسالك ٧٩/٤ ، و شرح شذور الذهب ٢٤٧ ، وشـــرح قطـــر الندى ٢٨٩ ، الخزانة ٦٥/٣ : ٦٧ ، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤ ، و الدرر ١١/٣ وتحصيل عيـــن الذهب ص١٨١ ، والمحلى في وجوه النصب للبغدادي ص٢٧ ، ط مؤسسة الرسالة ١٩٨٧ . والهيجا ، بالقصر هنا ،والأكثر فيها المد : الحرب .

والشاهد فيه قوله : (أخاك أخاك) ؛ حيث نصب (أخاك) الأول على الإغراء بفعل مضمر وجوبا ، وذلك لتكرير المغرى به . والثاني توكيد .

أَوِ الاخْتِصَاصُ ، مِثْلُ : نَحْنُ العَرَبَ نُكرِمُ الضَّيْفَ .....

على نمط قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا ﴾ [1] ، وقوله: ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ [2] .

الرابع من تلك المواضع : باب الاختصاص ، وإليه الإشارة بقوله : (أَوِ الاخْتِصَاصُ) أي : قصد الاختصاص [3] (مِثْلُ : نَحْنُ العَرَبَ) بنصب العرب[4] (نُكرِمُ الضَّيْفَ) فقوله : (نَحْنُ) (٥٦/ب) مبتدأ ، خبره قوله : (نُكْرِمُ الضَّيْفَ)، والعرب منصوب على الاختصاص[5] ، وتحقيق معنى الاختصاص على ما ذكره صاحب المفتاح أنه إذا قيل : إنا معشر العرب نفعل كذا ، ونحن آل فلان كرماء ،

---

[1] من الآية (٦٦) من سورة الأحزاب .

[2] من الآية (٦٧) من سورة الأحزاب ، ألف (لا أخا) حتى لو كانت زائدة ليست كألف (الرسول) وإنما ألف الاطلاق هي التي كألف الرسول ، وهذه الألف علامة النصب واللام زائدة ، أو زائدة لضرورة الشعر ، أو على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف و (له) صفة ، قال ابن عصفور في الحديث عن الاتباع للمجاورة : " وقد جاء مثل ذلك أيضا في فواصل القرآن لتتفق ، قال تعالى : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ (الأحزاب : ٦٧) ، وقال سبحانه : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ﴾ (الأحزاب : ١٠) فزيادة الألف في " الظنونا " ، و " السبيلا " بمنزله زيادة الألف في الشعر على جهة الإطلاق ، أهـ ضرائر الشعر لابن عصفور ص٧ .

[3] الاختصاص هو : قصر الحكم على بعض أفراد المذكور . هذه هي حقيقة الاختصاص ، وقد عقد له سيبويه بابا قال فيه : " هذا باب من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء ، فيجئ لفظه على موضع النداء نصبا ؛ لأنّ موضع النداء نصبٌ... وذلك قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : أعني ، ولكنه فعل لا يظهر ..." أهـ الكتاب ٢٣٣/٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٤/٣ .

[4] والنصب بفعل واجب الإضمار مقدر بـ" أعني " انظر سيبويه ٢٣٣/٢ ، والنكت الحسان لأبي حيان ، ط مؤسسة الرسالة ص ٩٦ ، والهمع ٢٢/٢ .

[5] واختصاص الاسم كما قال أبو نصر القيسي : " إنما اختص الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام الأول ، يعني : أنك إذا قلت : إنا معشر العرب نفعل كذا ، فقد اختصصت حين قلت : إنا ، ولكنك أكدت بقولك : معشر العرب ، واختصصت ليعرف المختص بقولك : نفعل كذا وكذا " أهـ . شرح عيون كتاب سيبويه تحقيق د عبد ربه عبد اللطيف ، ط مطبعة حسان ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

فكأنه لما قيل : " إنا " فقيل : من أنتم ؟ فقيل : معشر العرب ؛ يعني : نعني بقولنا : إنا معشر العرب .

- فهو إذن - نصب بفعل مقدر هو " نعني ، " أو " نريد " وحذفه واجب لاستغنائهم عنه بعلم المخاطب ، وقس عليه غيره [1].

الخامس من تلك المواضع[2] : باب النداء ، وإليه الإشارة بقوله : (أَوْ) قصد (النِّدَاءُ) وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب " أدعو "[3] لفظاً[4] أو تقديراً [5]وترك المصنف تفسيره لوضوحه وشهرة أمره .

---

[1] لم أعثر على هذا النص بذاته للإسفراييني في كتابه الضوء ، وإن كان قد قال في المواضع التي يضمر فيها العامل وجوباً : " .. ومنها الاختصاص ويكون على طريقة النداء . " أهـ لباب الإعراب ص٣١٦ هذا وينبغي أن يعلم أن باب الاختصاص جاء على صورة النداء توسعاً انظر : التصريح ٢/١٩٠ .

[2] أي : مواضع حذف عامل المفعول به وجوبا .

[3] العامل في المنادى عند الجمهور فعل مضمر بعد الأداة تقديره : أنادي أو أدعو ، قال سيبويه : ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : ياعبد الله والنداء كله ، كأنه قال : يا ، أريد عبد الله ، فحذف "أريد" و صارت "يا" بدلاً منها ؛ لأنك إذا قلت : " يا فلان " علم أنك تريده أهـ الكتاب ٢٩١/١ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٣/٢ ، والمساعد ٤٨٠/٢ ، والجامع الصغير لابن هشام ص٩٣ .

وقيل العامل الأداة لمشابهته الفعل وذلك من وجهين :

أحدهما : أنها تمال كالأفعال بخلاف سائر الحروف .

وثانيها : أنها يتعلق بها حرف الجر في قولك : يا لزيد كما يتعلق بالفعل أهـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٧١ ونسب هذا الرأي للمبرد ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ ، والرضى في شرح الكافية ٣١٢/١ ، وقيل العامل الحرف بنيابته عن الفعل ، وهو مذهب الفارسي . انظر : الارتشاف ٢/٧٩/٤ : ٢١٨٠ وانظر في ذلك ايضاً : ترشيح العلل للخوارزمي ص١٧٠ والتحبير ٣٢٥/١ ، والتبيين مسألة رقم (٨٠) ص ٤٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣ .

[4] لفظا نحو : يا زيد ، فإن " يا " قائم مقام " أدعو " ؛ لأن أصل " يا زيد" أدعو زيد انظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي ط دار النفاس بيروت ص١٥٥ .

[5] تقديراً مثل : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ، أي : يا يوسف أعرض عن هذا فبانابت مناب " أدعو" تقديرا ، انظر : الحدود النحوية للفاكهي ص١٥٤ ، وأسرار النحو ص١٢١ .

ولمـــا كـــان المنادي أقساماً متعددة ، أشار إلى البعض بذكر الأمثلة فقط ، وإلى الـــبعض ببـــيان الحكم ، وذكر المثالين معاً فقال : (**مِثْلُ : يَا عَبْدَ اللهِ**) مثال للمنادي المضاف وإعرابه النصب فقط [1]، كما يشير إليه مثاله أولاً، ويدل عليه (٥٧/أ) سياق كلامه آخراً .

(**وَيَا طَالِعاً جَبَلاً**) ، مثال للمضارع للمضاف ، والمضارع للمضاف عبارة عن اسم يذكر بعده شئ هو من تتمته[2] ، ومتعلق به تعلق المفعولية ، نحو : "يا طالعاً جبلاً " ؛ فإن جبلاً ، مفعول " طالعاً " .

أو تعلق الفاعلية نحو : " يا حسناً وجهه " [3]، أو تعلق الجار بعامله ، نحو : " يا خيراً من زيد"[4] .

أو تعلق العطف، نحو : " يا ثلاثة وثلاثين "[5] ، أو تعلق النعت بمنعوته ، جملة

---

[1] قال ابن السراج : " اعلم أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه " أهـــ الأصول ٣٤٠/١

وقـــال ابـــن يعـــيش : فأمـــا المضاف فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب " أهـــ. شرح المفصل ١٢٧/١ ، وانظر : المساعد ٤٨٠/٢ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص٤٢ .

[2] ويوضـــح ذلك الخوارزمي بقوله : " والمضارع ما يتعلق بشيء هو من تمام معناه نحو : يا خيراً من زيد ألا تـــرى أن " مـــن زيد" من تمام خيراً ، كما كان المضاف إليه من تمام معنى المضاف أهـــ . التخمير في شرح المفصل ٣٢٦/١ .

ويســـميه الأقدمـــون موصـــولاً ؛ لأنه ما اتصل به شئ من تمام معناه انظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٣٩/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ٤٢ : ٤٣ ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١٩٢ .

[3] قـــال الخوارزمـــي : و" وجه الأخ " في حسناً وجه الأخ من تمام معنى حسناً " أهـــ. التخمير ٣٢٦/١ ، ومثله هذا المثال الذي ذكره الشارح وإن كان ما ذكره الشارح مضافاً إلى ضمير .

[4] انظـــر : المـــرتجل لابـــن الخشـــاب ص١٩٣، وترشـــيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص١٦٩ ، والهمع ٢٨/٢

[5] هـــذا المثال قد يكون مسمى لرجل نودى ، وقد يكون نداء لجماعة هذه عدتهم ، قال ابن يعيش : ". وأما قولـــه : " يـــا ثلاثة وثلاثين ، فإن سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهما ، كما لو سميت بزيد وعمرو ؛ لأنك جعلـــتهما بـــإزاء حقـــيقة واحدة ، فانتصب كما ينتصب " يا خيرا من زيد " ... " أهـــ شرح المفصل ١٢٨/١ وانظر: شرح اللمع للقاسم الضرير صـــ٤٠. =

كانت هذه كقولنا : " يا حليما لا يعجل . ويا جوادا لا يبخل ، أو ظرفا[1] نحو :

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ ∴ عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ [2]

فإن الكل من قبيل المضارع للمضاف ، وإعرابُه النصبُ والتنوينُ ، وكان طريق البيان أن ينبه على هذه الأقسام بالمثال .

فإن قيل : فإذا كانت هذه الأقسام كلها من قبيل المضارع للمضاف ، كان حقها أن تكون نصبا بلا تنوين قضاء لحق المضارعة ؛ إذْ المضاف غير منون ، فكيف يكون المشابه له منونا ؟ وهل هذا إلا عود (٥٧/ب) على موضوعه بالنقض ؟

= * وقال الفاضل الإسفراييني :" ... ويا ثلاثة وثلاثين اسم رجل " أهـ اللباب صـ٢٩٦ ، وهو قول الإمام عبدالقاهر في المقتصد ٧٨٣/٢ "... وأما ثلاثة وثلاثين فى اسم رجل ، فإنك نصبته ؛ لأنه طويل فحكمه حكم المضاف ... " أهـ.

* أما إذا نودى جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثانى : فقلت : يا ثلاثة وثلاثين ، كما تقول : يا زيد والحارث ، والحارث فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب عطف على المحل ؛ لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك إذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة .." أهـ شرح المفصل ١٣٨/١ ، وانظر : المرتجل ص١٩٣ ، وشرح اللمع للخطيب التبريزي ، تحقيق / السيد تقي عبد السيد الطبعة الأولى ١٤١١هـ -١٩٩١م ط دار والى الإسلامية ص٢٥٨ .

[1] قال صاحب العباب : ". وإنما قلنا : موصوفة بغير الجملة والظرف ؛ لأنها لو كانت موصوفة بأحدهما لكانت مضارعة للمضاف ، نحو : يا جوادا لا يبخل. وكقوله :

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرقٍ ** عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

وذلك لاضطرارهم إلى جعل نحو :" يا حليما لا يعجل " مضارعا للمضاف ." العباب في شرح اللباب ٥٧٣/٢ .

[2] البيت من الوافر . وهو للأحوص فى ديوانه ص١٩٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٨٠٥ ، وشرح جمل الزجاجى لابن خروف ٦٨٨/٢ ، و لسان العرب مادة (ش ي ع) ، ومغنى اللبيب ٤١٢/٢ ، ٧٦٠ ، والتصريح ٣٤٤/١ ،و شرح شواهد امغنى ٧٧٧/٢ ، والخزانة ١٩٢/٢ ، ١٣١/٣ ، والدرر ٤١٢/٢ ، ،والمقاصد النحوية ٥٢٧/١ .

وذات عرق : اسم مكان بالحجاز وهو أحد مواقيت الحج المكانية ، والمعنى : الشاعر ينادي من يتغزل بها فيقول : أيتها المرأة المقيمة فى ذات عرق ، السلام عليك ورحمة الله .

والشاهد هنا قوله : " يا نخلةً مِنْ ذَاتِ عرق ؛ حيث جاء المنادى شبيها بالمضاف حيث وصف بالظرف والجار والمجرور .

وفيه شاهد آخر وهو قوله : ورحمةُ اللهِ السَّلامُ ، حيث عطفت الواو المقدم على متبوعه وهو غير جائز إلا فى الضرورة وعدم التقديم على العامل .

وَيا رَجُلاَ خُذْ بيَدِي ، وَيُبْنَى عَلَى الضَّمِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةَ . .....

قلـنا : نعـم كـان القياس ذلك إلا أنّ هاهنا أمرين : نصب وتنوين ، وإضافة وتشبيه [1] فنفس الإضافة من حيث إنَّها إضافة قد ترجح جانب الاسمية وتجر الاسم إلى ما كان مستحقا له في الأصل وهو الأمكنية في الإعراب من كونه معرباً منونًا ، ونفس الإضافة بالذات[2] ، منافية للتنوين ؛ إذْ هما ضدان لا يجتمعان كالتنوين واللام ، ورعاية الجهات ، وملاحظة الحيثيات واجبة بقدر الإمكان ، فلما امتنع في المضاف التنوين دون النصـب نصـبوه فقط ؛ إذْ لا إمكان لما فوق ذلك ، ولما أمكن في المضارع للمضاف النصب والتنوين جميعا جعلوه منونا رعاية لما كان بقدر الإمكان، فليتأمل .

(**وَيـا رَجُـلاَ خُـذْ بِيَدِي**) مثال للمفرد النكرة ، وإعرابه النصب والتنوين [3].

(**وَيُبْنَى عَلَى الضَّمِ إِذَا كَانَ مفرَدًا مَعْرِفَةً**) ، والمراد بالمفرد هاهنا : ما يقابل المضاف والمضـارع له[4] ، فحق العبارة (٥٨/ أ) -إذن- أنْ يقول : ويبنى على ما يرفع به ، كما قال : ابن الحاجب [5] ، ليندرج فيه نحو : " يا زيدان " ، و " يا زيدون " .

---

[1] رفـع الشـارح (نصـب ، وإضـافة) على أنهما خبران لمبتدأ محذوف ، ويجوز نصبهما على البدل من أمرين.

[2] أراد الشارح التوكيد ولو قال : والإضافة نفسها منافية لكان أولى ، فالتأكيد تابع للمؤكد وليس مقدما عليه ، قـال ابـن الحاجب في الكافية ص١٣٥ : " التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، وهو لفظي ومعنوي ... والمعنوي بألفاظ محصورة وهي : نفسه وعينه .." أهـ

وقـال الكيشـي : التأكيد هو تابع يقرر بمعناه معنى لفظ متقدم لإزاحة غفلة موهومة ، أو تجوز محسوب .." أهـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص٣٥٩ وانظر : شرح الكافية للرضى ٣٨٢/٢ ، والهمع ١٣٦/٣ .

[3] " المـنادى المفـرد على ضربين : معرفة ونكرة ، فالنكرة جارية على أصل النداء ؛ لأنها منصوبة البتة كقولـك : يا رجلا خذ بيدي ، لا تريد رجلا مخصوصا ، وإنما القصد واحد من هذا النوع فكل من أجابك من الأمة فذاك مقصودك .." أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٤/٢ ، وانظر :شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١

[4] أي : المراد بالمفرد ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف . انظر : همع الهوامع ٢٩/٢ .

[5] قـال ابن الحاجب : " ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة مثل : يا زيد ، ويا رجل ويا زيدان ، ويا زيدون " أهـ الكافية ص٨٩ ، وانظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤١٢/٢ .

وذلك لأن ما يرفع به الاسم ، الضم ، والألف ، والواو ، فقوله : (**يُبْنَى عَلَى الضَّمِ**) مخصوص بقوله : (**يَا زَيْدُ**) [1]، وقوله : (**يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ**) يتناول الثلاثة نحو : يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون "[2]

وقوله : (**يُبْنَى**) تصريح بأن المفرد المعرفة مبني لا معرب ، وسبب جعله مبنيا مع أن أصله الإعراب – إذْ هو مفعول به – أنه شبيه لكاف الخطاب في الإفراد [3].

والتعريف والخطاب ، ووقوعه موقعه [4] ، ولَمَّا لَمْ تكن النكرة المفردة بهذه المثابة جعلوها معربة غير مبنية .

فإن قيل : فينبغي أن يكون المضاف مبنياً لمكان المشابهة بهذه الوجوه المذكورة؟

قلنا : نعم إلا أن هاهنا مانعا من البناء ؛ إذ تقرر أن المضاف إليه بمنزلة التنوين لمعاقبته إياه ، والتنوين علم التمكن ، فبينه وبين البناء منافاة ، وإنما بنى على الحركة فرقا بين (٥٨/ ب) البناء العارض واللازم [5].

---

[1] قال الأنباري : " ... ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادي المفرد المعرف ، معرب مرفوع بغير تنوين ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول . وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم ، وموقعه النصب ؛ لأنه مفعول ، انظر : الإنصاف مسألة رقم (٤٥) ١/ ٣٢٣ .

[2] انظر فى ذلك : لباب الاعراب للإسفراييني ص٢٩٧ .

[3] ذكر الأنباري فى بناء المفرد المعرفة وجهين :-

أحدهما : أنه أشبه كاف الخطاب ، وذلك من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف والإفراد ؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بنى كما أن كاف الخطاب مبنية .

الوجه الثانى : أنه أشبه الأصوات ؛ لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية ، فكذلك ما أشبهها " أهـ أسرار العربية ص٢٠٤ .

[4] وانظر فى ذلك : أيضا الإنصاف للأنباري ١/٣٢٤/٣٢٥ .

[5] قال ابن يعيش : ".. أما تحريكه فلأن له أصلا فى التمكن ، فوجب أن يميز عن ما بنى ولا أصل له فى التمكن ، فبنى على حركة تمييزا له عن مثل : " من " ، و "كم" ، وغيرها مما لم يكن له سابقة إعراب" أهـ شرح المفصل ١/١٣٠

وقال الأنباري : فإن قيل : فلم بنى على حركة ؟ قيل : لأن له حالة تمكن قبل النداء ، فبنى على حركة تفضيلا له على ما بنى وليس له حالة تمكن . أهـ اسرار العربية ص٢٠٤ .

وعلى الضم ؛ إذ لو بنى على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف يـاؤه ، واكـتفى بالكسـرة [1]، ولو بنى على الفتح لالتبس بالمضاف الذي حذف منه المضاف إليه إكتفاء بالفتحة في بعض اللغات [2].

وأراد بالمعرفة ؛ المعرفة المطلقة سواء كانت معرفة قبل النداء ، أو معرفة بعد النداء وإليه الإشارة بقوله : (**مِثْلُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ**) ؛ فإنّ الأول معرفة قبل النداء – أيضا– ، والثاني معرفة بعد النداء فقط[3] .

فإن قيل : إن " مطرٌ" في قوله :

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَـــا ∴ وَلَيْسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّـــــــلامُ [4]

علم كزيد مع أنه [مرفوع] [5]منون ، فكيف يصح قوله : " ويبنى على الضم " ؟

قلنا : التنوين مبنى على الضرورة الشعرية ، والكلام في سعة الكلام [6].

فإن قيل : اجتماع التعريفين في كلمة واحدة ممتنع فكيف يجوز " يا زيد " ، وفيه تعريفان : التعريف العلمي ، والتعريف الندائي ؟

---

[1] انظر في ذلك : أسرار العربية للأنباري ص٢٠٤ .

[2] قـال الصـيمري : " وكانت الضمة أولى ؛ لأنه لو بنى على الكسر أشبه المضاف إلى المتكلم كقولك : يا غلام ، ولو بنى على الفتح أشبه المنصوب المضاف والنكرة ، فلم يبق إلا الضم فبنى عليه . أ هـ . التبصرة والتذكرة ٣٣٨/١ وانظر : أسرار العربية للأنباري ص٢٠٤ .

[3] يـا "رجل" نكرة في الأصل ، وإنما صار معرفة في النداء وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره قال الأعشى :

قَالَتْ هُرَيرَةُ لَمَا جِئْتُ زَائِرَهَا ... وَيلِي عَلَيكَ وَوَيلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ

لمـا أراد رجلا بعينه بناه على الضم . شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١ : ١٢٩ ، وهناك راي يقول أن (يا رجـل لـيس بمعـرفة وأن المعارف ستة فقط ، قال ابن مالك : وأكثرهم يغفل المعرف بالنداء أ هـ . شرح التسهيل ١١٦/١ .

[4] البيـت مـن الوافـر ، وهـو للأحوص في ديوانه ص١٨٩ . وانظر : البيت في مجالس ثعلب ٧٤/١ ، والمحتسـب ٩٣/٢ ، الأزهـية ١٤٦ ، وشـرح اللمـع لابن برهان٢٨٠/١ ، وشرح اللمع للضرير ١٤٩ ، والتصريح ١٧١/٢ ، وهمع الهوامع ٣١/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٧٦٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٣/٣ .

والشاهد فيه قوله : " يا مطر " ، والقياس : يا مطر بالبناء على الضم ، لأنه منادى علم مفرد ، ولكن الشاعر نونه ، اضطرارا لإقامة الوزن .

[5] في الأصل (منصوب) والصحيح ما اثبت .

[6] يـريد: أن تنويـن "مطر" جاء لضرورة الشعر ، أما المفرد المعرفة فيبنى على الضم في سعة الكلام وما جرى على القياس .

.....

قلنا : هذه مسألة . اختلف [فيها] [1]، فبعضهم (٥٩/أ) على أن العلم ينكر أولاً ثم يدخل عليه حرف النداء ؛ لئلا يلزم اجتماع التعريفين[2] ، فزيد إذا أريد نداؤه يؤول بمسمى زيد ، ثم نعتبر دخول حرف النداء عليه وإلا يلزم تعريف المعرف ، وهذا مذهب **المبرد** [3]، والجمهور على خلافه ؛ فإنهم يقولون : تعريف العلمية باق بعد النداء [4]، ولا مانع من اجتماع التعريفين ، بل الممتنع هو اجتماع أداتيهما والدليل على هذا أنهم يقولون : يا هذا ، ويا عبد الله ، ويا أبت ، وأعلى من الكل يا الله[5] ، والحق مذهب الجمهور ، والله أعلم بحقائق الأمور .

---

[1] في الأصل [في ذلك] .

[2] من القائلين بأن الاسم المعرفة قبل النداء إذا نودى ينكر ثم يكون معرفة بعد النداء ، الإمام عبد القاهر حيث قال : "... اختلف الناس في نحو .. زيد وعمرو ، هل يكون في حال النداء باقياً على علميته أم لا ، فالذي يدل على أنه نكر حتى جعل جنساً نحو قولك : زيد من الزيدين ، كما تقول رجل من الرجال ، ثم خص بالنداء من بين الجنس ، فقيل : يا زيد ، كما تقول : يا رجل ... أنا وجدنا " يا " يمتنع من أن يجتمع مع الألف واللام نحو : الرجال ، كما يمتنع اجتماع حرفي تعريف ، وإذا ثبت أن "يا" في قولك : " يا رجل " جار مجرى الألف واللام ، وجب أن لا يدخل على نحو : زيد وعمرو مع بقاء التعريف فيه .." أهـ . المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٥/٢ .

وكذلك قال ابن يعيش " ... إذا ناديت العلم تنكر ثم جعل فيه ... تعريف آخر قصدي غير التعريف الذي كان فيه ، وصار ذلك كإضافة الأعلام ... " أهـ شرح المفصل ١٢٩/١ .

[3] قال المبرد : و " زيد " وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .. " أهـ المقتصب ٢٠٥/٤ .

[4] قال ابن السراج : " .. فأما : يا زيد : فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء ، وهو في النداء معرفة كما كان ، ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه أهـ الأصول ٣٣٠/١ ، وانظر : شرح الألفية للمرادي ٣/ ٢٧٦ تحقيق /عبد الرحمن علي سليمان ، ط مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

[5] الشارح في هذا المثال يسير على مذهب البصريين في تجويزهم لدخول "يا" على لفظ الجلالة ؛ لأنه عندهم مستثنى من جميع الأسماء المعرفة بأداة التعريف وقد علل ابن الأنباري هذا الاستثناء من ثلاثة أوجه :

الأول : أن الألف واللام عوض عن همزة "إله" فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة .

الثاني : أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم ، فلا يقاس عليها غيرها .

الثالث : أن هذا الاسم علم غير مشتق أتي به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه ؛ فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٤٦ ص٣٣٩ :٣٤٠

وَيَجُوزُ فِي تَوَابِعِهِ : الرَّفْعُ والنَّصْبُ مِثْلُ : يَا زَيْدُ العَاقِلُ وَالعَاقِلَ ، وَيَا تَمِيْمُ أَجْمَعُونَ ، وأَجْمَعِينَ ، وَنَحْوُ : يَا زَيْدُ والحَسَنُ والحَسَنَ.....

(وَيَجُوزُ فِي تَوَابِعِهِ) شروع في بيان إعراب توابع المفرد المعرفة بعد الفراغ من بيان إعرابه ، يعني أنه يجوز في توابعه وجهان (الرَّفْعُ) حملا على اللفظ (والنَّصْبُ) حملا على المحل[1] ؛ إذ تقرر أنه مفعول " أدعو " [2]

وإطلاق التوابع شامل للنعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، والعطف بالحرف والبدل ، مع أن البدل ليس كذلك (٥٩/ب) بل لا يجوز في البدل إلا الرفع[3] نحو : "يا زيد زيد " ، فإن حكم البدل هاهنا حكم المنادى بعينه ؛إذ البدل في حكم تكرير العامل [4]. (مِثْلُ : يَا زَيْدُ العَاقِلُ) بالرفع (والعَاقِلَ) بالنصب ، وهذا مثال للنعت [5]. (ويا تَمِيْمُ أَجْمَعُونَ) بالرفع (وأَجْمَعِينَ) بالنصب وهذا مثال للتأكيد [6].

(وَنَحْوُ : يَا زَيْدُ وَالحَسَنُ وَالحَسَنَ) مثال للعطف بالحرف الممتنع دخول "يا" عليه ، وقوله :(ونحو : يا زَيْدُ)، دون أن يقول : " ويا زيد " ، تنبيه على أن هذا ممتاز عما سبق بنوع امتياز؛ لأنه وإن جاز فيه وجهان[7] إلا أن هاهنا نزاعا في الاختيار ،

---

[1] قال القاسم الضرير :" فأما المفرد ... فإن وصفته بمفرد كان لك فيه وجهان : الرفع،والنصب ، الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع أهـ. شرح اللمع ١٤١، وانظر : الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص١٩٣

[2] وفي ذلك يقول ابن أبي الربيع : " والمنادى مفعول به ، ألا ترى أن قولك : يا عبد الله ، انتصب باضمار فعل تقديره : أنادى ، وأريد وما أشبه ذلك أهـ البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٦٢/١ ، ١٨١ .

[3] لو قال : الضم لكان أولى ؛ لأن المفرد مبنى على الضم في محل نصب ، والكلام في توابع المفرد المعرفة ، قال الإمام عبد القاهر : " اعلم أن البدل في حكم تكرير العامل ... فقولك : يا زيد زيد إذا أبدلت بمنزلة يا زيد يا زيد ، وإذا كان كذلك لم يكن إلا الضم" أهـ . المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٥/٢ : ٧٧٦ .

[4] انظر في ذلك المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٥/٢ ، وقال ابن يعيش في ذلك :" ... ولو أبدلت الثاني من الأول وهو مفرد لم يكن فيه إلا البناء والضم، نحو : " يا زيد زيد ، ويا أخانا خالد ؛ لأن عبرة البدل أن يحل محل الأول ، ولو أحللته مكان الأول لم يكن إلا البناء " أهـ شرح المفصل ٣/٢ .

[5] قال ابن الخشاب : " فإذا وصفت المفرد المعرفة أجريت صفته على لفظه إن شئت ، فرفعتها رفعا صحيحا وكانت معربة دونه كقولك : يا زيد العاقل وإن شئت نصبتها حملا على موضعه فقلت : يا زيد العاقل " أهـ المرتجل ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

[6] انظر : التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٣٣١/١ ، والتوطئة للشلوبيني ص٢٦٥ .

[7] قال أبو بكر الزبيدي : " ... فإن عطف على المنادي المفرد أو المضاف اسما بالألف واللام كان لك فيه وجهان : إن شئت رفعته ، فقلت : يا زيد والعباس، يا عبد الله والحارث ، وإن شئت نصبته ، فقلت : والحارث والعباس " أهـ . الواضح ص٨٢ ، تحقيق د/ عبد الكريم خليفة ط الجامعة الأردنية سنة ١٩٦٢ م

فالمختار عند **الخليل**[1] الرفع [2]، وعند **أبي عمرو**[3] النصب ، وأما **المبرد**[4] فهو مع الخليل إن كان ذو اللام مثل : الحسن ، في جواز النزع تارة والإثبات أخرى .

---

[1] هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن صاحب العربية والعروض ، أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه ،له من التصانيف : كتاب العين ، الجمل ، الشواهد ، النقط والشكل وغيرها . توفى سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل سنة سبعين ومائة ، وقيل سنة ستين ومائة.انظر في ترجمته: مراتب النحويين ص٥٤ ، ونزهة الألباء ٤٥ ، وبغية الوعاة ٥٧٧/١، والأعلام ٣٦٣/٢ .

[2] قال سيبويه : وقال الخليل –رحمه الله – من قال : يا زيد والنضر فنصب ، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواقع التى يرد فيها الشئ إلى أصله ، أما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج ﴿يـا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ والطَّيرُ ﴾ ، فرفع ..." الكتاب ١٨٦/٢ : ١٨٧، وقال ابن الحاجب:" . والخليل رأي أن هذا المعطوف منادى فى المعنى ، فالأولى أن تكون حركته حركة المنادى تنبيها على ذلك "أهـ شرح الوافية نظم الكافية ص١٩٣ وانظر : شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٩٥٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/٢

[3] هو أبو عمرو بن العلاء : واسمه –على الصحيح – زبان بن عمار بن عبد الله بن الحسين المازني التميمى أحد القراء السبعة المشهورين وإمام البصرة فى القراءة والنحو واللغة . ولد بمكه سنة سبعين ، وأخذ عن جماعة من التابعين ، وقرأ على سعيد بن جبير ، وروى عن أنس بن مالك ، وأبى صالح السمان، وعطاء وطائفة ، وقرأ عليه اليزيدي ، وأبو عبيدة ،والأصمعى ، وقيل : إن كتبه ملأت بيتا، لكنه مع هذا لم يخلف أثرا مكتوبا قيل : إنه لما تنسك أحرقها وتفرد للعبادة ، توفى بالبصرة سنة أربع وقيل : تسع وخمسين ومائة . انظر : فى ترجمته : مراتب النحويين ص٢٣ ، ونزهة الألباء ص٢٤ ، والبغية ٢/ ٢٣١ ، والاعلام ٤١/٣

• ومذهبه أن النصب أجود ؛ لأن الألف واللام يعاقب الإضافة ، كما أن المضاف لا يكون إلا منصوبا فكذلك ما فيه الألف واللام . انظر رأيه فى : شرح اللمع للقاسم الواسطى ١٤٢ ، والإملاء رقم ٨ من أمالى ابن الحاجب ٥٠٩/٢ :٥١٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٧/١ .

وقال ابن الحاجب :" .. وقال أبو عمرو : النصب أوجه فيهما : فأبو عمرو راعى اعتبار المحل ؛ إذ القياس فى التوابع اعتبار المحال . والمحل نصب فكان النصب أوجه " أهـ . شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص١٩٣ .

[4] هو : محمد بن يزيد الأزدي البصري ، أبو العباس المبرد ، إمام العربية في زمانه، أخذ عن المازني وأبى حاتم السجستاني ، وروى عنه إسماعيل الصفار ، ونفطويه والصولى له من التصانيف : المقتضب ، الكامل ، معانى القرآن . المقصور والممدود ، إعراب القرآن ، ضرورة الشعر، العروض والقوافى ، شرح شواهد الكتاب ، وغيرها ؛ ولد سنة عشر ومائتين ، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين ، انظر فى ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص٧٢ ، مراتب النحويين ١٣٥ ، وطبقات القراء ٨٠/٢ ، والبغية ٢٦٩/١ ، والأعلام ١٥/٨

ومع أبي عمرو في مثل : " النجم والصعق "[1] ، حيث لا يجوز نزع اللام تارة وإثباتها أخرى[2] ، وهذا ما قاله **ابن الحاجب**[3] : " **وأبو العباس** إن كان كالحسن **فكالخليل** وإلا **فكأبي عمرو** . فقوله : (٦٠/ أ) (**وأبو العباس**) مبتدأ خبره محذوف ، أي : أبو العباس يختار الرفع إن كان المعرف مثل الحسن .

وقوله : (**فكالخليل**) تفريع عليه ،أي : هو -إذن - كالخليل ، أو خبر المبتدأ الجملة الشرطية والعائد في صدر الجزاء محذوف ، أي : أبو العباس إن كان المعرف كالحسن فهو كالخليل في اختيار الرفع ، فالجزاء - إذن- جملة اسمية فيظهر -إذن- وجه ايراد الفاء في الجزاء ، والله أعلم بحقائق الأشياء .

---

[1] نسب ابن يعيش ، وابن الحاجب ، وغيرهما من المتأخرين إلى المبرد القول بأنه يختار الرفع كالخليل .. فى المعطوف ذي اللام ، إذا جاز نزع اللام عنه ، نحو : يا زيد والحسن ؛ لإمكان جعله منادى مستقلا .
أما إذا كان هذا المعطوف لا يجوز نزع اللام عنه ، نحو : " يا زيد والصعق" ، فإن المبرد يختار فيه النصب كأبي عمرو ؛ لامتناع جعله منادى مستقلا انظر : ابن يعيش ٣/٢ ، والكافية ٩٠ ، ولباب الإعراب ٣٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٧٥ :٥٧٦ ، والتصريح ١٧٦/٢ .
غير أن المبرد لم يورد فى كتابه المقتضب هذا التفصيل المذكور ، وإنما حكى الخلاف السابق بين الخليل وأبي عمرو - فيما إذا عطف اسم فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد - من أنه يجوز فيه الرفع والنصب وهذا قوله : " .... فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد ، فإن فيه اختلافا ، أما الخليل وسيبويه والمازني ، فيختارون الرفع ، فيقولون : يا زيد والحارث أقبلا ، وقرأ الأعرج : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ .
وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر، و يونس ، وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وهي قراءة العامة . وحجة من يختار الرفع أن يقول : إذا قلت : يا زيد والحارث ؛ فإنما أريد : يا زيد وحارث وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل ... وكلا القولين حسن ." أهـ . المقتضب ٢١٢:٢١٣/٤

[2] ويوضح ذلك ابن لخشاب بقوله : " ومن النحويين من يفرق ، فيختار فيما فيه الألف واللام للتعريف المخلص النصب على الرفع ؛ لأنه يتنزل عنده منزله المضاف . . .. وفيما الألف واللام فيه لغير مجرد التعريف الرفع ؛ لأنه يتنزل عنده منزلة العلم ، وذلك قولك فى الأول : يا زيد والرجل ، وفى الثانى : يا زيد والحارث؛لأن الحارث يكون معرفة بغير اللام ، كقولك : حارث ، وكذلك عباس والعباس ، وحسين والحسين أهـ . المرتجل ص١٩٦ .

[3] الكافية ص٩٠ .

بِخِلَافِ إِذَا مَا كَانَتْ مُضَافَةً ، مِثْلُ : يَا زَيْدُ ذَا الكَرَمِ ، وَيَا تَمِيْمَ كُلِّهِم ، وَيَا زَيدُ ، وَعَبْدَ اللهِ فَالنَّصْبُ .....

وأمـا مـثال عطـف البـيان فنحو قولنا : " يا غلام بشر، وبشرا [1]، وتركه المصـنف لوضـوحه . بخلاف المنادي المبني المفرد المعرفة نفسه ؛ فإنه مبني على الضـم فقـط . يعني: يجوز في توابعه وجهان[2] ، بخلاف نفسه فإنه لا يجوز فيه إلا الضم[3] .

(**بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ**) أي : التوابع (**مُضَافَةً مِثْلُ : يَا زَيْدُ ذَا الكَرَمِ** [4] ، **وَيَا تَمِـيْمُ كُلِّهِـم** [5] **وَيَا زَيدُ وَعَبْدَ اللهِ**) فإنه لا يجوز ههنا -أيضا- وجهان ، بل إعرابه النصب فقط [6]. وإليه أشار بقوله : (**فَالنَّصْبُ**) .

---

[1] قـال ابن يعيش : " ... فبشر الأول محمول على اللفظ ، وبشر الثاني محمول على الموضع ..."أهـ شرح المفصل ٣١٢ .

[2] أي الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل .

[3] كان حق الشارح أن يسير على ما أخذه على المصنف من أن حق العبارة القول بأنه : " يبنى على ما يرفع به " ؛ ليشمل نحو : " يا زيدون " ، و يا زيدان ؛ لأن مما يرفع به الاسم ، الضم ، والألف ، والواو " انظر : قول الشارح السابق ص٢٥٧ : ٢٥٨ .

[4] هذا مثال للتابع المضاف الواقع صفة للمنادي ومثله : يا زيد ذا الجمة، قال ابن السراج : "... وإذا وصفت مفـرداً بمضـاف لم يكن المضاف إلا منصوبا ، تقول : يا زيد ذا الجمة " أهـ الأصول ٤١٢/١ ، وانظر : شرح الأنموذج للأردبيلي ص٤٤ .

[5] مـثال للتابع المضاف الواقع توكيداً للمنادى ، وفي الكتاب ١٨٤/٢ : "وقال الخليل - رحمه الله - وسألته عـن يا زيد نفسه ، ويا تميم كلكم ، ويا قيس كلهم ، فقال : هذا كله نصب " أهـ ، وقال الإمام عبد القاهر :" .. وإذا قلـت : يـا بكر كلكم أو كلهم ، لم يجز إلا النصب؛ لأنه مضاف " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٤/٢ .

قال القاسم الضرير : " فمن قال كلهم جاء بلفظ الغيبة ، لأنهم غيب ، ومن قال : كلكم كأنه واجههم بالخطاب " أهـ شرح اللمع ص١٤١، وانظر : التخمير شرح المفصل ٣٣٤/١ .

[6] قـال الصـيمري : " فإذا وصفت المفرد باسم مضاف نصبت لا غير ، فتقول : يا زيد أخانا ، ويا عمرو صاحب بكر ، قال الشاعر أنشده سيبويه :

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً ... فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حقٍّ فَخَاصِمِ

وإنما لم يحمل على اللفظ ، لأنه لو وقع المنادى لم يكن إلا نصباً ، والصفة المفردة لو وقعت موقع المنادي لم تكـن إلا مضـمومة ؛ فحمـل كل واحد منهما على ما يستحقه لو وقع موقع الأول " أهـ التبصرة والتذكرة ٣٤١/١ وانظر : شرح المفصل ٤/٢ .

وقال ابن الحاجب مقرراً أن حكم المضاف النصب فقط : " .. لأن الرفع إنما كان فى التابع المفرد؛ لانسحاب حكـم حرف النداء عليه ، وحكمه في المفرد الضم ، فجعل إعرابه رفعاً لذلك ، والمضاف لو قدر دخول "يا " عليه لم يكن إلا منصوباً فلم يكن للرفع فيه وجه " أهـ شرح المقدمة الكافية ٤٢١/٢ .

وإِذَا كَانَ الْمُنَادَي عَلَماً مَوصُوفاً بِابنٍ أُضِيفَ إِلَى عَلَمٍ آخَرَ ، مِثْلُ : يَا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو ، وَيَا هِنْدُ ابنَةَ عَاصِمٍ ، فَالمُخْتَارُ فَتْحُهُ .....

فقولـه : (**فَالنَصـبُ**) تقديره : فإن إعرابه –إذن– النصب (٦٠/ب) ، فقوله : **(فَالنَصْبُ)** خبر لمبتدأ محذوف كما قدرنا ، أو تقديره : فالنصب –إذن– واجب .

فقوله : (**فَالنَصْبُ**) –إذن– مبتدأ ، خبره محذوف كما قدرنا .

وجعلـه جـواب " إذا كانـت " لـيس بشئ كما لا يخفي على العارف بفضائل التراكيـب ومعايـبها ، (**وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَي [عَلَماً]** [١] **مَوصُوفاً بِابنٍ أُضِيفَ إِلى عَلَمٍ آخَرَ مِثْلُ : يا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو**[٢] **، وَيَا هِنْدَ ابنَةَ عَاصِمٍ ، فَالمُخْتَارُ فَتْحُهُ**) . ذكر في بيان الحكـم " ابـنا " ، وفـي التمثيل ذكر " ابنة" –أيضاً– تنبيها على أن حكمهما واحد[٣] ، بخلاف " بنت " فإن حكمه ليس كذلك[٤] .

وضابط هذا الباب أنه إذا كان المنادي علماً وكان موصوفاً بـ " ابن " ، ولم يقع بين الموصوف وصفته فصل بوصف آخر ، وكان " ابن " مضافاً إلى علم آخر ، جاز فيه وجهان : الضم والفتح ، والمختار فتحه [٥].

فهذا الضابط كما ترى مشروط بشروط أربعة :

---

[١] ساقطة من الأصل وهي إضافة من إرشاد الهادي ص ٩٧ .

[٢] انظر : الكتاب ٢٠٣/٢ .

[٣] قـال ابن الحاجب : " .. وإنما ابن وابنة حكمه في نفسه واحد " أهـ الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٧/١ . وانظر : شرح الأنموذج للأردبيلي ص٤٥ . وقال شمس الدين الكيشي " .. وعن الجرمي وابن درستويه أن لا فـرق بيـن الوصـف بابـن وابنة وغيرهما " أهـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٧٩ ، وانظر : شرح الأشموني ٢١١/٣ .

[٤] لا أثر للوصف بـ " بنت " عند جمهور العرب فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم وممتنع الفتح لتعذر الاتباع؛ لأن بينهما حاجزاً حصيناً .. أهـ التصريح بمضمون التوضيح ١٧٠/٢ .

[٥] قـال ابـن كيسـان : الفـتح أكثر في كلامهم ، والضم قياس ، وقال : البصريون كلهم يختارون الفتح ، ويجيزون الضم .. "أهـ المساعد ٤٩٤/٢ .

.....

كـــون المـــنادي علمـــا ، وكونه موصوفا بـــ "ابن" ،أو " ابنة " ، وكون الصفة متصلة بموصـــوف بلا فاصل ، وكون الابن مضافا (٦١/أ) إلى علم آخر [١] ، فالأول احتراز عن مثل : " يا رجل ابن عمرو "[٢] ، والثاني : احتراز عن نحو : يا زيد ابن عمرو في الدار[٣] ؛ فإن قوله : ' ابن عمرو" مبتدأ لا صفة خبره " في الدار" ، والثالث : احتراز عن مثل : يا زيد الظريف ابن عمرو [٤].

الرابع : احتراز عن مثل : " يا زيد ابن أخينا " . [٥]

فلو انتفى شرط من هذه الشروط الأربعة فالحكم ليس كذلك ، والمصنف – رحمه الله – تعـــرض للشرط الثاني والرابع بذكره صريحا ، وللشروط الأول بطريق الإشارة ضمنا حيث قال " علم آخر " وللثالث بالتمثيل .

وقولـــه :(**فَالْمُخْتَارُ فَتْحُهُ**) ، يعني يجوز فيه وجهان : الضم[٦] والفتح ، لكن المختار هو الفتح [٧]، وفيه رد على من يقول بوجوب الفتح .

أمـــا الضـــم فوجهـــه ظاهر ؛ لأنه منادى مبني معرفة . وأما الفتح فوجهه أن المنادى بهذه الشروط كثير الاستعمال فيناسبه الفتحة . وعلم الخفة الفتحة [٨].

---

[١] انظـــر : فـــى هـــذا الشروط :شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٦٩/٢ ، وهمع الهوامع ٤٠/٢ ، ٤١ ، وشرح الأشموني ٢١١/٣ : ٢١٢ .

[٢] حيث جاء المنادي نكرة وليس علما،ومثله "يا غلام ابن زيد" ،انظر:المساعد ٤٩٥/٢ ، وهمع الهوامع٤١/٢

[٣] أي : أن جملة " ابن عمرو في الدار " ، وهي إخبار لزيد بمضمونها بعد ندائـه .

[٤] فالصفة غير متصلة بالموصوف . انظر : همع الهوامع ٢١٨٨/٤ .

[٥] حيـــث أضيف الابن – الصفة – إلى غير علم وهو أخينا ، قال سيبويه في هذا المثال : " ... وأما زيدابن أخينا فلا يكون هكذا ، من قبل أنك تقول : هذا زيدا ابن أخينا ، فلا تجعله اسما واحدا كما تقول هذا زيد أخونا " أهـــ الكتاب ٢٠٥/٢ ، والمقتصب ٢٣١/٤ ، والمرتجل ص١٩٨ ، والملخص لابن أبي الربيع ، ص٤٦٣ .

[٦] وعليه المبرد حيث قال بعد أن ذكر هذا الشاهد .

يَـــا حَكَـــمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الجـــارُود .. ..

بفتح الميم ، قال : ولو أنشد :

" يا حَكَمُ بنَ الْمنذرِ " كان أجود ... " أهـــ . المقتصب ٤/ ٢٣٢ .

[٧] قال ابن كيسان : الأجود الفتح ، لأنه الأكثر في كلام العرب " أهـــ همع الهوامع ٤١/٢ .

[٨] وفـــى ذلـــك يقول القاسم الضرير : " تقول : يا زيد بن عمرو ، فلك في (زيد) وجهان : الضم والفتح ، فالضـــم على الأصل ، والفتح على أن تتبع حركة الدال حركة النون ، ولا يكون هذا إلا فيما كان صفة بين=

قال صاحب اللباب : يبنى المنادي على الفتح هاهنا ؛ لأنَّ ابن مع المنادي بمنزلة شئ (٦١/ ب) واحد، كـ " حَضَرَمَوتَ " ، و " بَعْلَبَكَّ " إذْ الابن لا ينفك من الأب ، كما أنه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لازمة له ، والموصوف والصفة من حيث المعنى بمنزلة شئ واحد ، فأتبعت حركة المنادي حركة الابن ولم يعكس ؛ لأن حركة الابن إعرابية [وهي] [١] النصب لكونه مضافا ، وحركة المنادي الضم وهي بنائية ، وإتباع البنائية الإعرابية أولى ؛ إذْ الإعرابية أقوى [٢].

هذا هو الوجه المشهور وعليه الجمهور[٣] ، (**وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرفِ النِّدَاءِ ، مِثْلُ : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا ﴾**) [٤] .

=علمين ، وجاز هذا فيها ؛ لأن الصفة والموصوف كالشئ الواحد والإنسان لا يخلو من اسم علم له ولأبيه فكأنك جمعت ثلاثة أشياء ، وجعلته كالشئ الواحد ، فثقل فخفف بالإتباع " أهـ شرح اللمع ١٤٤ : ١٤٥ . وانظر: الملخص لابن أبى الربيع ص٤٦٢ .

ويقول ابن الحاجب : " والحكم هو تخفيفه وعلته كثرته فى اللفظ والاستعمال ، أما اللفظ ؛ فلأنه كلمات متعددة فى حكم كلمة واحدة ، وأما الاستعمال ؛ فلأن الإتيان بابن مضافا إلى العلم صفة أكثر من مجيئه مضافا إلى غيره ، فلما كثر من هذين الوجهين خففوه بإبدال الضمة فتحه .. " أ هـ الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٧/١ : ٢٦٨ .

[١] فى الأصل (وهو) وما أثبت أضبط .

[٢] ونص الإسفراييني كما ورد فى كتابه الضوء : " اعلم أن الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة إذا وقع بين علمين ، كان حقه أن يبنى مع المنادى على الفتح ؛ لأنهما بمنزلة شئ واحد كـ " حضرموت " وذلك لأن الابن لا ينفك عن الأب ، كما أنه لا ينفك عن كونه ابنا ، فكان صفة لازمة له ، والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شئ واحد ، وإذا تنزلا بمنزلة شئ واحد أتبعت حركة المنادى حركة الابن ، ولم يعكس ؛ لأن الحركة التى استحقها الابن حال الإفراد إعرابية وهى النصب لكونه مضافا ، وحركة المنادي الضم وهى بنائية وإتباع الحركة البنائية الإعرابية أولى لكون الإعرابية أقوى " أهـ. الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح رسالة دكتوراه ص٣٠٤ .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٨/١ .

[٤] من الآية (٢٩) من سورة يوسف .

وقرأ الأعمش ﴿ يُوسُفَ ﴾ بالفتح ، والأشبه أن يكون أخرجه على أصل المنادى كما جاء فى الشعر :

.... يَا عدِيًّا لَقَد وَقَتْكَ الأَوَاقِي

وقرئ الشاذ أيضا بضم الفاء ، وأَعْرَضَ ، على لفظ الماضى ..." انظر : التبيان ٧٢٩/٢، ٧٣٠ ، الكشاف ٢/ ٤٦١ ، وروح المعانى للألوسى ٢٠١/١٢ .

وَأَيْ ، كَقَولِكَ : أَيُّها الرَّجُلُ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ المُنَادَى كَقَولِهِ تَعالَى : ﴿أَلاَ يا اسجُدُوا﴾ ..

أي :" يا يوسف" حذفه لوضوحه بدلالة القرينة الحالية . [1] ،(وأي) أي : يجوز حذف حرف النداء من العلم ، ومن " أي " فقوله : وأي ، مجرور معطوف على مقدر قبله كما أرشدناك إليه، (كَقَولِكَ : أَيُّهَا الرَّجُلُ) أي : يا أيها الرجل . [2]

(وَ يَجُوزُ حَذْفُ المُنَادَى) نفسه ؛ إذ قد تقرر أنه مفعول به فيجوز حذفه إذا قامت هناك [قرينة] [3] حالية ، أو مقالية (كَقَولِهِ تَعَالَى :﴿أَلاَ يا اسجُدُوا ﴾) [4] أي : ألا يا قوم (٦٢/أ) اسجدوا ؛ فـ " ألا " هذه بتخفيف اللام حرف تنبيه ، و "يا "حرف نداء [5].

فقولـه : (حَذْفُ المُنَادَى) مرفوع معطوف على فاعل (يَجُوزُ) ، وأعاد لفظ الحذف ، ولم يقل والمنادى ؛ لئلا يتوهم أنه معطوف على (أَيْ) فإنه فاسد .

---

[1] انظـر : في حذف حرف النداء الكتاب ٢/٢٣٠ : ٢٣١ ، والمقتصب ٤/٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٨ ، واللباب ٣٠٩ . شرح الزجاجي لابن خروف ٢/٧١١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٨٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ٢٣٧ .

[2] قال المبرد : " ... فإذا قلت : يا أيها الرجل ، لم يصلح في الرجل إلا الرفع؛ لأنه المنادى في الحقيقة و(أي) مبهم متوصل به إليه " أهـ المقتصب ٤/٢١٦ ، ويقول ابن الحاجب عن أي في هذا المثال : " ..... كأنهم كرهوا أن يدخلوا حرف التعريف على حرف تعريف فأتو باسم مبهم وجعلوه المنادي في اللفظ ثم أتوا بما هو المقصود بعده ... " ، شرح الوافية نظم الكافية ص ٩٤ ، وفي شرح الألفية للمرادي :" ... ويجوز حذف حرف النداء من العلم ، وأي، نحو: أيها الرجل" ٣/٢٧٥ .

[3] ما بين المعقوفتين إضافة يقتضيها السياق .

[4] من الآية (٢٥) من سورة النمل .

[5] قـرأ ابن عباس، وأبو جعفر ، والزهري والسلمي ، والحسن ، وحميد الأعرج ، والكسائي ، ورويس " أَلاَ" بالتخفيف فعلى هذا للقارئ أن يقف على : ﴿ وَهُم لاَ يهتدُون﴾ ، ويبتدئ بـ﴿ أَلا يا اسجُدوا﴾ وقال الزمخشري : وإن شاء وقف على ﴿أَلاَ يا اسجدوا ﴾ ، وقـرأ الـباقون : ﴿ أَلاَ يسجدوا ﴾ بالتشديد وعلى هذا يصل قوله : ﴿ فهم لا يهتدون ﴾ بقوله ﴿ أَلاَّ يسجدوا ﴾، وخرجت قراءة ابن عـباس ، ومـن وافقه كالكسائي . كما قال مكي بن أبي طالب : علي معنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فـ " ألا " للتنبيه ، و " يا " للنداء ، وحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ، و" اسجدوا " مبني على هذه القراءة ، والقرينة في الآية امتناع دخول " يا " على الفعل . قال ابن هشام : " . . وإذا ولي "يا " ما ليس بمنادى كالفعل في ألا يا اسجدوا ... والجملة الاسمية كقوله :

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ .. والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فقـيل : هـي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل : هي لمجرد التنبيه ؛ لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها ، وقال ابن مالك : إن ولـيها دعاء كهذا البيت، أو أمر ذعو : " ألا يا اسجدوا – فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها " أ انظر : مغنى اللبيب ١/٤٢٩ : ٤٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٠٠ ، والسبعة لابن مجاهد ص ٤٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٨ ، والكشف للقيسي ٢/١٥٦ ، والتيسير للداني ١٣٦ ،والتبيان ص ٦١٦ ، تحبير التيسير للجزري ٨٣٣، وتفسير الكشاف ٣/٣٦٢ ، وتفسير القرطبي ١٣/١٩٤ ، وتفسير البيضاوي ٤/١٩١ .

[الترخيم]

وَمِنْ خَوَاصِّ الْمُنَادَى التَّرْخِيمُ .....

(وَمِنْ خَوَاصِ الْمُنَادَى التَّرْخِيمُ) ، الترخيم مأخوذ من قولهم : رخم صوته ، أي : رققه [1] ، وكلام رخيم أي : ضعيف ، وعن **الأصمعي** : [2] قال لي **الخليل** : ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت الترخيم [3] .

أو من قولهم : امرأة رخيم ، وهي التي يكون كلامها محذوف الفضول ، فقوله : محذوف الفضول فسروه بتفسيرين :

الأول : أنَّ يكون كلامها محذوف الزوائد .

الثاني : أنَّ كلامها غير مسجع ، أو مأخوذ من قولهم : امراة رخيم ، أي : لينة الكلام، خفيفة الصوت ، ناعمة النغمة ، ومن ههنا سمى الحجر اللين رخاما ، فسمى هذا الحذف المشهور عندهم ترخيما ؛ لأنَّه تخفيف اللفظ وتسهيله [4] ، كذا ذكره **ابن الحاجب** في الإيضاح [5]، وقال صاحب المفتاح : ومن خواص المنادى عندنا (٦٢/ب) الترخيم .

---

[1] قال الزمخشري : " ... ومن ذلك رخمه إذا رق له ... وكلام رخيم ، ورخم الحواشي : رقيق" أهـ ، وأساس البلاغة ٣٣١/١ ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ ، وانظر : الحدود النحوية للفاكهى ١٥٦ .

[2] الأصمعي هو : عبدالملك بن قريب (اسمه عاصم غلب عليه لقبه) بن علي بن أصمع الباهلي أبوسعيد ٢١٦هـ ، أحد أئمة العلم بالشعر ، واللغة والنحو، والأخبار ، أخذ العلم في البصرة عن الخليل ، وأخذ عن الرياشي والسجستاني ،له مؤلفات كثيرة منها:خلق الإنسان ، والمقصود ، والممدود ، والأضداد وغيرها ، انظر : بغية الوعاة ١١٢/٢ ،وشذرات الذهب ٣٦/٢ ، والاعلام ١٦٢/٤ .

[3] وفي اللسان قال الأصمعي : أخذ عني الخليل معنى الترخيم ، وذلك أنه لقيني فقال لي ما تسمي العرب السهل من الكلام؟ فقلت له : العرب تقول جارية رخيمة ، إذا كانت سهلة المنطق ، فعمل باب الترخيم على هذا اللسان مادة (رخ م) وانظر :: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٢٦٨ .

[4] قال ابن منظور : " ... ورخمت الجارية رخامة .. فهي رخيمة الصوت، ورخيم إذا كانت سهلة المنطق ، مادة (رخ م) ، و قال ابن عصفور : وهذه التسمية التى أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوي ، ألا ترى أن حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها وتليين له ، ولا يكون هذا الحذف إلا في النداء " أهـ شرح الجمل ٢/ ١١٣ .

[5] حيث قال فيه : " الترخيم من قولهم : رخم صوته ؛ إذا رققه ، وكلام رخيم أي : ضعيف ، وعن الأصمعي قال : قال لي الخليل : ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت الترخيم ، فعمل باب الترخيم " أ هـ الايضاح لابن الحاجب ٢٩٤/١ : ٢٩٥ .

.....

ووجـــه الاختصاص ببـاب النداء ؛ أن النداء باب التغيير ؛ إذِ المنادى يتغير وينتقل من الإعراب إلى البناء بسبب النداء ، والتغيير يناسب التغيير ، هذا كلامه [١] .

وهـــو صـــريح في أن الترخيم مخصوص بباب النداء ، وكأن المصنف – رحمه الله – اقـــتفاه في ذلك ، وبمثله صرح **جار الله** في المفصل حيث قال : ومن خصائص النداء الترخيم ، إلا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء [٢] هذا كلامه .

وهـــو صـــريح في الاختصاص بباب النداء [٣]، وبأن وقوعه في غيره في سعة الكلام غير واقع[٤] ، وذهب الآخرون إلى أنه كثير في النداء دون غيره [٥]، وإنما كثر فيه دون غيره لكثرته ؛ ولأن المقصود في النداء هو المنادي له ، فيقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا [٦].

---

[١] قال الإسفراييني : وقيل: إنما اختص بالنداء ؛ لأن النداء باب تغيير ، فالتغيير يؤنس بالتغيير ، ولأن النداء إنمـــا يكون لأمر مهم ، فالمنادى يؤذن بالترخيم أن ذلك الأمر مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلام ... " أهـــ الضوء شرح المصباح ص ٣٠٩ .

[٢] المفصل للزمخشري ص ٤٧ .

[٣] وهـــو وإن كان مختصا بالنداء إلا أنه خاصة من خواص النداء جائزة لا واجبة : ولا يكون فى كل منادى بل فى ضرب من الأسماء مخصوص " أهـــ المرتجل لابن الخشاب ص١٩٨ : ١٩٩ .

[٤] قال ابن السراج : ولا يكون ذلك إلا فى النداء إلا أن يضطر الشاعر " أهـــ الأصول ٣٥٩ ، وهو قول ابن خـــروف فـــى شـــرح الجـــمل ٢/ ٧٤٩ ، وقال الكيشى : وترخيم غير المنادى شاذ " أهـــ الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٩١ وانظر : شرح الجمل لابن هشام ص٢٥١.

[٥] عبارة الشارح توهم بأن ترخيم غير المنادى قليل ، وهو فى ذلك يسير على ما سار عليه المحقق الرضى وينقل كلامه ، فهو القائل فى شرح الكافية ٣٦٠/١ : " إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ، ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له ، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا " .

إلا أن النحاة قالوا إن الترخيم خاص بالنداء ، ويأتى فى غيره للضرورة ، أو شذوذا قال سيبويه : " واعلم أن الترخيم لا يكون إلا فى النداء إلا أن يضطر شاعر " أهـــ الكتاب ٢٣٩/٢ ، وانظر : في ذلك التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٦٦/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٧٤٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣/٢ .

[٦] قال الإسفراييني : وهو حذف فى آخر الاسم على سبيل الاعتباط " أهـــ لباب الإعراب ص٣١١ .

وهذا ما قالوه من أن النداء إنما يكون لأمر مهم ، والترخيم إيذان بأن هذا الأمر ممـــا لا يقـــبل التوقف[1] ؛ إذْ ليس هناك مجال للاشتغال بتطويل المقال (٦٣/ أ) ، فالحذف قطع بالاستعمال ، ودفع للإملال ، والله أعلم بحقيقة الحال [2].

(**وَهُـــوَ**) أي : الترخيم في الاصطلاح (**أَنْ يُحْذَفَ لِلتَّخْفِيفِ حَرْفٌ**) من حروف الكلمـــة ، فسر الترخيم بحذف حرف تخفيفا ، وهذا بظاهره يشمل حذف حرف من أول الكلمة ومن أوسطها ومن آخرها ، ويشمل غير المنادى -أيضا- مع أنه ادعى أَوَّلاً : أَنَّ الترخـــيم مـــن خواصه ، ويشمل كل حرف حذف من كل كلمة لعارض من العوارض كالإضـــافة[3] ، والإعـــلال [4]، والتقاء الساكنين [5]، وغير ذلك من أسباب الحذف ؛ إذ التخفـــيف فـــي الكل حاصل ، ويشمل -أيضا- مثل " لم يك " ؛ لأنه حذف منه حرف للتخفيف ، ويندرج فيه الحذف في باب " عصى " ، و " قاض "[6] ، وفي باب " يد" ، و " دم " [7].

---

[1] قـــال الخوارزمـــي : " ... وإنمـــا صير إليه إيذانا بأن المنادى لهم مهم ، ولا يمكن تأخيره ريثما يتم اسم المـــنادى ، والإنسان فى حالة النداء أكثر انتباها لاسمه منه، لا في حالة النداء ، فيكون إلباسه في حالة النداء أقل .." التخمير فى شرح المفصل ٣٦٥/١ .

[2] يلاحظ على الشارح ولوعه بالسجع فى هذا المقام ، وانطلاقه فيه لأدنى مناسبة .

[3] كقوله تعالى : (والمُقِيمِي الصَّلَاةِ) الحج (٣٥) فالنون للإضافة .

[4] مثل : " إقامة " .

[5] كقولـــه تعـــالى : (لَـــمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ ..) البينة (١) فالواو محذوفة من " يكن " لالتقاء الساكنين .

[6] بـــاب (عصى) يقصد به: كل معرب مقصور، فإنه يتعذر إعرابه لفظا فيحذف حرف الألف منه ويعوض عـــنه بالتنويـــن و(قـــاض) : كل منقوص يستثقل فيه الضم والكسر ، على الياء المكسور ما قبلها فى آخره فتحذف الياء منه فى حالة الرفع والجر ويبقى التنوين ، فتقول : هذا قاض ، ومررت بقاض ، ورأيت قاضيا ، انظر : التبصرة والتذكرة ٨٤/١ .

[7] "يد" و" دم" من الأسماء الثلاثية المحذوفة اللام ، حذفتها العرب للتخفيف ، والأصل فى "يد" يدي وفى "دم" "دمو" ، أو دمي ، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ الْيَقِينِ

إلا أن الحـــركة اســـتثقلت على حرف العلة فحذف طلبا للتخفيف ، وفرارا من الاستثقال . فبقيت "يد" و "دم"، انظر : الإنصاف مسألة رقم (٤٩) ٣٥٧/١ : ٣٥٩ بتصرف .

فتفسيره الصحيح المطابق لما ادعاه أن يقال : هو أن يحذف من آخر المنادي حرف للتخفيف[1] فقط ، فاندفعت الانتقاضات بأسرها فليتأمل ، (مِثْلُ : يَاثُبَ أَقبِلْ) أو أقبلي ، على اختلاف المعنيين في " ثبة "، فإن كان اسم رجل يقال : " يا ثب أقبل " ، وإن كان اسم امرأة يقال : ياثب أقبلي[2] ، وأصل " ثب" (٦٣/ب) ، "ثبة " رخم بحذف التاء تخفيفًا.

فإن قيل : هذ المثال لا يوافق التفسير السابق ؛ إذ المراد بحذف حرف ، حذف حرف من حروف الكلمة ومن أجزائها ، والتاء في الكلمة عارض ليس من أجزائها؟[3] أجيب : بأنهم جعلوا التاء حرفا من حروف الكلمة تجوزا ، ولا يخفى ضعفه [4].

---

[1] ما ذهب إليه الشارح من تحديد الحذف فى آخر المنادى – للتخفيف– في تعريف الترخيم عليه كثير من العلماء كالأردبيلى حيث قال : " الترخيم : هو حذف فى آخر المنادى للتخفيف لا لعلة أخرى " أهـ . شرح الأنموذج ص٤٦ ، وكالقاسم بن محمد الواسطى الضرير ، وابن كمال باشا . انظر : شرح اللمع ص١٥٠ ، وأسرار النحو ص١٢٦

[2] لا يرخم اسم إلا أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف فى قول البصريين ، إلا ما فيه تاء ، نحو : "ثبة" و "عدة" علمين ، قال سيبويه : " واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شئ إذا لم تكن آخره الهاء " أهـ الكتاب ٢٥٥/٢ . وانظر : الأصول ٣٦٥/١ ، والتوطئة للشلوبين ٢٦٨ . وإنما أجازوا ترخيمه وإن كان الباقى على حرفين ؛ لأن التاء دخلت على حرفين ، فلما حذفت بقى الاسم على ما كان عليه كـ "يد" و"دم" نظر : شرح الجمل لابن خروف الاشبيلى ٧٥٠/٢ .

وقال ابن جماعة فى شرحه للكافية ١٣٢ " .. فكل ذي تاء تأنيث يجوز ترخيمه بحذفها وإن بقى على حرفين ، لأنها كالكلمة الزائدة فأشبهت المركب " أهـ . وأجاز الفراء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثى الذي تحرك وسطه انظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٩٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٣ .

[3] قال الخوارزمي موضحا أن التاء حرف عارض: " وأما الثلاثي الذي ثالثه تاء التأنيث كـ"ثبة" فإنما يجوز ترخيمه ؛ لأن التأنيث شئ زائد ... " أهـ ترشيح العلل فى شرح الجمل ص١٧٥ .

[4] وسبب ذلك الضعف ، أن النحاة اتفقوا على أن تاء التأنيث دائما على نية الانفصال بدليل انفصالها في بعض الصيغ كالتصغير ، وأنها لا تعد من بناء الكلمة قال ابن عصفور : " ... تاء التأنيث غير معتد بها فى البناء فسهل حذفها ..." أهـ شرح الجمل ١١٤/٢ ، وحتى وإن قيل إنها من نفس الكلمة تجوزا ، فكيف تخرج فى أحكامها عن باقي الحروف ؟!

(وَيَـا حَـارِ) بالكسر (فِي حَارِثٍ) ، أي : أصله : حارث ، رخم بحذف التاء للتخفـيف ، وإنما أورد مثالين ، لأن الأول علم غير زائد على ثلاثة أحرف ، والثاني زائـد على ثلاثة أحرف ، وفي إعراب " يا حار " وجهان الأول : أن يقال : " يا حار" بضـم الـراء كأنه اسم بنفسه،ولفظ برأسه[1]،يجعلونه نسيا منسيا،ويجعلونه على الضم مبنيا .

الثاني : أن يقال :" يا حار" بكسر الراء ؛ فإنهم يحذفون آخر الاسم ، ويجعلون ما قبله باقيا على ما كان عليه من الحركة والسكون [2].

وهـذان المذهبان يتفقان لفظا إذا كان ما قبل المحذوف مضموما مثل : " بلبل " اسم رجل ، فإن ترخيمة : " يا بُلْبُ " ، إلا أن التقدير يختلف فعند الأولين[3] (٦٤/أ) هذه الضمة ، ضمة المنادى في " يازيد " وعند الآخرين[4] هذه الضمة هي الضمة التي كانت قبل الحذف فليتأمل .

---

[1] قـرر الشيخ عبد القاهر ذلك بقوله : " وإذا ضممت فقلت : يا حار ، كنت جعلته بمنزلة اسم لم يدخله الحذف حتى كـأنك قلت : يا حار ، فقد قلت : يا زيد ، فالمحذوف هنا ساقط لفظا وحكما ... " أهـ.. المقتصد في شرح الإيضاح ٧٩٣/٢ ، وهي لغة " من ينتظر " انظر : المساعد ٥٥٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٣٦/٥ ، وأسرار النحو ١٢٧ .

[2] قـال سيبويه :" واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف ، إن كـان فـتحا ، أو كسرا ، أو ضما ، أو وقفا ، وذلك قولك في "حارث" : يا حار ، وفي " سلمة" ، يا " سلم " ، وفى " برثن" يا برث وفى : " هرقل " ، يا " هرق" أهـ الكتاب ٢٤١/٢ ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٣٦٦/١ ، والمساعد ٥٥٣/٢ ، والواضح ١٨٤ .

ويسمى العلماء هذه اللغة " الانتظار " ، وهو نية المحذوف ، وهوالأكثر استعمالا والأقوى في النحو ، وجاءت عليه قراءة من قرأ : ﴿ وَنَادَوا يَا مَالِ ﴾ الزخرف (٧٧) وقول زهير :

يَـا حَـارِ لَا أُرْمَيَـنْ مِنْكُـمْ بِدَاهِيَةٍ .. ..

انظر : الهمع ٦٧/٢ بتصرف .

[3] أي عند من يجعلونه كأنه اسم بنفسه وهى لغة " من لا ينتظر" .

[4] أي عـند من يحذفون أخر الاسم ويجعلون ما قبله باقيا على ما كان عليه من حركة أو سكون ، وهي لغة " من ينتظر ".

أَوْ حَـرْفَانِ مِـثْلُ : يَا " أَسْمَ " فِي " أَسْمَاءَ " ، وَمِثْلُ : يَا " مَنْصُ " فِي "مَنْصُورٍ" ، أَوْ الاسْمُ الأَخِيرُ مِنَ المُرَكَّبِ ، .....

(أَوْ) يحـذف (حَرْفَانِ) هذا من تتمه التعريف (مِثْلُ : يَا "أَسْمَ" فِي "أَسْمَاءَ") فإن المحذوف هنا حرفان وهما الهمزة والألف " [1] ، (وَمِثْلُ: يَا "مَنْصُ " فِي "مَنْصُورٍ") فإن المحذوف ههنا أيضاً حرفان وهما الواو والراء [2].

(أَوْ) يحذف (الاسْمُ الأَخِيرُ مِنَ المُرَكَّبِ) هذا -أيضا- من تتمة التعريف .

وحاصل ما ذكره في هذا المقام ، أن المرخم على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يكون المحذوف منه حرفاً واحداً [3].

الثاني : ما يكون المحذوف منه حرفين [4].

الثالث : ما يكون المحذوف كلمة برأسها كما ترى في معدي كرب[5] .

فإن قيل : فليكن المحذوف من المضاف والمضاف إليه كالمركب ، وإلا فما الفرق ؟

---

[1] قـال ابـن السراج : " فإن كان آخر الاسم حرفين زيدا معا حذفتهما ؛ لأنهما بمنزلة زيادة واحدة ، وذلك قولك في عثمان : يا عثم وفي مروان : يامرو أقبل ، وفي أسماء : يا أسم أقبلي " أ هـ. الأصول ٣٥٩/١ .

وقال الشاعر :

قِفي فَانْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعرِفِينَهُ .. أَهَذَا المُغِيرِيُ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ ؟

يريد : يا أسماء انظر : مثل المقرب لابن عصفور ٢٥٥ .

[2] قال سيبويه : "هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم ، وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً ، وذلك قولك في منصور : يا منص أقبل ، وفي عمار : يا عم أقبل ... ، وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد " " أ هـ . الكتاب ٢٥٩/٢، وانظر : لباب الاعراب ٣١٤،وشرح الوافية لابن الحاجب ١٩٩ : ٢٠٠

هـذا فـيما إذا كان قبل آخر المنادي الجائز الترخيم حرف لين ساكن ، زائد ، مسبوق بأكثر من حرفين حذف فـي الترخيم هو والآخر بإجماع ، إن كان حرف مد كقولك في عمران : يا عمر ، وفي منصور : يا منص ، بخـلاف إن لـم يكـن كذلك ، نحو : غرنيق وفرعون ، فمذهب الفراء ، والجرمي أنهما في الترخيم بمنزلة مسـكين ومنصوب ، وغيرهما من النحويين : لا يرى ذلك : بل يقول : يا غرني ، ويافرعو ، انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٩٩ ، والارتشاف ٢٢٣٤/٥ .

[3] وذلك مثل : يا حار ، في يا " حارث ، وهرق في هرقل ، انظر : التخمير في شرح المفصل ٣٦٨/١ .

[4] وذلك مثل : أسم ومنص في أسماء ، ومنصور ، وعنتر في عنتريس ، انظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٧٠/١ .

[5] قال سيبويه : وهذا الترخيم في الأسماء التي كان كل اسم منها من شيئين ، كانا باثنين ، فضم أحدهما إلى صاحبه ، فجعلا اسما واحدا ... وذلك مثل : حضرموت ، ومعدي كرب ... فزعم الخليل - رحمه الله - أنه تحذف الكلمة التي ضمت الى الصدر رأساً وقال : أراه بمنزلة الهاء ... فأقول في معدي كرب : معدي .. " أ هـ . الكتاب ٢٦٧/٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٢ .

قلنا : المركب اسم واحد له إعراب واحد بخلاف المضاف والمضاف إليه، قال **الشيخ في الإيضاح** : " المضاف والمضاف إليه اسمان معربان بإعرابين مختلفين ، يظهر فيهما التعدد لفظا، والترخيم ينافي التعدد اللفظي ؛ إذ هو حكم لفظي بخلاف المركب ، فإنه لا تعدد فيه (٦٤/ب) لفظا ، فنزل منزلة : " جعفر" ، و"عمران" بدليل أن له إعرابا واحدا وحذف منه آخر الاسمين بكماله ؛ لأنه زائد على الكلمة الأولى، فأشبه تاء التأنيث وألف التأنيث " أهـ [1]. (**مِثْلُ : يَا مَعْدِى**) في ترخيم (**مَعْدِى كَرِب**) [2]

---

[1] الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٣٠٢/١ : ٣٠٣

هذا وقد سار الشارح على مذهب البصريين فى عدم ترخيم المنادى المضاف لأن المضاف إليه ليس هو المنادى ، ولا يرخم إلا المنادى . انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم (٤٨) ٣٤٧/١ .

وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٤٨ ، والهمع ٥٩/٢ .

وأجازه الكوفيون بحذف آخر المضاف إليه كقول الشاعر :

خُذُوا حَظَّكُم يَا آلَ عِكْرِمَ واذكُرُوا .. ..

وهو عند سيبويه ضرورة . انظر : الكتاب ٢٧١/٢، والتبيين للعكبرى ص٤٥٣ :٤٥٥ ، والهمع ٥٩/٢ .

[2] وكذلك يا " عمر" فى " عمرويه " ، ويا " سيب" فى " سيبويه، " ويا " حَضَرَ" فى حَضَرَمَوت " انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١ ، ولباب الإعراب للاسفراييني ٣/٤ .

وقد علل ابن خروف الإشبيلي حذف الاسم الثانى من المركب بقوله : " والاسم الثانى من الاسمين المركبين بمنزلة تاء التأنيث ، فكما تحذف التاء وحدها فكذلك يحذف الاسم الآخر من الاسمين المركبين " أهـ شرح جمل الزجاجى ٧٧١/٢ ، والوافية فى شرح الكافية ص١٠١ .

[المفعول فيه]

" المَفْعُولُ فِيْهِ : اسْمُ زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى أَنَّهُ وَاقِعٌ فِيْهِ .....

(المفْعُـولُ فِـيْهِ :) قـد نبهناك مرارًا أن الألف واللام بمعنى " الذي " ، وأن الضـمير راجـع إليه ؛ أي : الذي فعل فيه[1] . وإنَّمَا عقب المفعول به بالمفعول فيه ، وقدمه على سائر المفاعيل لدقيقة ، وهي أنه يجوز إجراؤه مجرى المفعول به ، نحو : يوم الجمعة خرجته ، فبينهما اتصال واشتباك ليس لغيره .

(اسْـمُ زَمَـانٍ ، أَوْ مَكَانٍ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى) معنى (أَنَّهُ) أي: ذلك الفعل[2] (وَاقِـعٌ فِـيْهِ) أي . فـي هـذا الزمان والمكان ، تحقيقا لمعنى ظرفيته [3]، فقوله : (انْتَصَبَ) تنبيه على أن المفعول فيه عندهم : هو ما كان منصوبا بتقدير "في" [4] نحو : سرت يوم الجمعة ، وجلست أمامك . فإذا قلت : " سرت في يوم الجمعة " بإظهار "في " فلـيس بمفعـول فيه ؛ بل القوم لا يجعلونه ظرفا -أيضا- بل هو اسم مجرور (٦٥/أ) بحـرف الجر [5] ، وفيه رد على **ابن الحاجب** حيث جعل المنصوب والمجرور مفعولا فيه[6] ، وليس بذاك فَإِنَّهُ خلاف الاصطلاح [7].

---

[1] ينظر ص٢٤١ ، ٢٤٥ .

[2] قال الجامى ٣٦٨/١ : المقصود بالفعل : الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف . وقد يكون الفعل الناصب لاسم الزمان أو المكان مذكورا حقيقة نحو : خرجت يوم الجمعة ، أو تقديرا نحو : يوم الجمعة جوابا لمن قال : أي يوم خرجت وانظر : أسرار النحو ١٣٣ .

[3] وسمي الظرف مفعولا فيه؛ لوقوع فعل الفاعل فيه " أهـ . شرح الأنموذج للأردبيلى ص ٤٨ .

[4] قـال الأنباري فى تعريف المفعول فيه : " هو الظرف ، وهو: كل اسم من أسماء الزمان، أو المكان يراد فيه معنى "في" ، وذلك نحو : صمت اليوم ، وقمت الليلة ، وجلست مكانك ، والتقدير فيه : صمت في اليوم ، وقمت فى الليلة ، وجلست فى مكانك " أهـ أسرار العربية ١٦٦ .

[5] لابـد فـى الظـرف من تقدير "فى" أما إن ظهرت فهو اسم مجرور بها ، قال ابن يعيش: " واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف منها ما كان منتصبا على تقدير "في" ... أهـ شرح المفصل ٤١/٢ . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٢.

وفي أسرار النحو ١٢٤: وشرط انتصابه تقدير "فى" ؛ إذ التلفظ بها يوجب الجر " أهـ .

[6] عرف ابن الحاجب المفعول فيه بقوله :هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان "الكافية لابن الحاجب ص١٠٠

[7] اعـترض الرضـى ابن الحاجب بأن حد المفعول فيه الذي ذكره غير مانع ، حيث يدخل فيه نحو قولنا :" خرجت فـى يوم الجمعة " ، ولهذا قال ابن الحاجب بعد : " وشرط نصبه تقديره بـ "في" ،وأما إذا أظهر فلا بد من جره ، ثم قال الرضى : " وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير "فى" فالأولى أن يقال : هو المقدر بـ "في" من زمان ، أو مكان فعل فيه فعل مذكور " أهـ شرح الكافية ١١/٢ ، ولذلك عبر النحاة عنه بقولهـم : هـو ما انتصب من وقت ، أو مكان على تقدير "فى" باطراد : انظر : ارتشاف الضرب ١٣٨٩/٣ ، وهمع الهوامع ١٠٢/٢ .

وإنمـــا سميت الأزمنة والأمكنة ظروفا تشبيها لها بالظروف ، وهي الأواني التي هي أوعية الأشياء لحلولها فيها ؛ إذ الأفعال تحدث فيها [١].

والكوفيون يسمونها محالّ ؛ إذْ هي محال الأفعال [٢].

وقولـــه : (عَلَـــى أَنَّـــهُ وَاقِعٌ فِيْهِ) ، تنبيه على أن الوقوع مرجعه المصدر ، والحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف[٣] (مِثْلُ : " سِرْتُ يَومَ الجُمُعَةِ) مثال للزمان المؤقت .

(وَحِيـــنًا مِـــنَ الدَّهْرِ) مثال للزمان المبهم ، وذكر المثالين تنبيه على أن ظرف الزمان قسمان : مؤقت ، ومبهم .

فالمـــبهم مـــن الـــزمان : ما ليس له حد حاصر كالحين والدهر ، ونحو ذلك [٤] والمؤقت : ما له حد حاصر كاليوم، والليل، والشهر ،ونحو ذلك[٥] .

---

[١] قـــال الأنباري : فإن قيل : فلم سمى ظرفا ؟ قيل : لأنه لما كان محلا للأفعال سمي ظرفا تشبيها بالأوانى التى تحل الأشياء فيها ؛ ولهذا سمى الكوفيون الظروف محال ؛ لحلول الأفعال فيها " أهـــ. أسرار العربية ص ١٦٦ .

وقـــال ابن يعيش : اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشئ ، وتسمى الأوانى ظروفا؛ لأنها أوعية لما يجعل فيها ، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف ؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها " أهـــ شرح المفصل ٤٠/٢

[٢] الأشـــياء التـــى يسميها البصريون ظروفا يسميها الكسائى صفة ، والفراء يسميها محلا . انظر : فى ذلك الأصول ٢٠٤/١، وشرح الرافية نظم الكافية لابن الحاجب ص٢١٥ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٩/٣ .

[٣] قال الرضى فى شرح الكافية ١١/٢ مفسرا لمعنى الفعل : هو الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ؛ وذلك لأنك إذا قلت : " ضربت أمس " ، فقد فعلت لفظ " ضربت" اليوم ، أي : تكلمت به اليوم ، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فـــ " أمس " ما فعل فيه الضرب لا " ضربت " . أهـــ بتصرف .

[٤] ووضـــح ذلك الأندلسى بقوله : " المبهم من الزمان : ما لا يتعين كـــ(حين) وساعة ووقت ، ويوم وشهر ودهر " أهـــ شرح الألفية ٢٢٨/٢ . وانظر : الصفوة الصفية القسم الثاني ٤٦٠/١ .

[٥] انظر : شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢ .

وقال ابن عقيل فى بيان الظرف المختص أو المؤقت : وهو المعدود وغيره ؛ فالأول ما له مقدار من الزمن معلوم كيومين ، وسنة ، وشهر ، وأسماء الشهور، كالمحرم ، والصيف والشتاء .

والثانى : أسماء الأيام كالسبت ، وما يختص بإضافة كيوم الجمل ، أوصفة، نحو جئتك يوما جاءك فيه عمرو ، أو كالـــيوم ، ومـــا أضيف إليه شهر من أعلام الشهور، وهو رمضان ، وربيع الأول، وربيع الأخر أهـــ. المساعد ٤٩٠/١ .

وعلى أن ظروف الزمان كلها مبهمها ومؤقتها يقبل النصب بتقدير"في"[1] (وَجَلَسْتُ أَمَامَهُ) مثال لظرف المكان ، وتخصيص التمثيل بالمكان المبهم (٦٥/ب) تنبيه على أن ظرف المكان إن كان مبهما فهو يقبل النصب بتقدير "في" وإلا فلا[2] .

والمكان قسمان : مبهم ، ومؤقت ، فالمبهم هو: الجهات الست [3]، وعند ، ولدي[4] ووسط[5] الدار ملحق بها ، فانتصبت بالفعل انتصاب الجهات ؛ لمشابهتها لها في الإبهام ، والمؤقت ما سوى ذلك .

---

[1] ويقرر ابن الناظم ذلك بقوله : " أسماء الزمان كلها صالحة للظرفية ، لا فرق في ذلك بين المبهم منها، نحو : حين ، ومدة ، وبين المختص ، نحو : يوم الخميس ، وساعة كذا ، تقول : انتظرته حينا من الدهر ، وغبت عنه مدة ، ولقيته يوم الخميس ، وأتيته ساعة الجمعة " أهـ شرح ألفية بن مالك ص٢٧٤ .

[2] قال الإسفراييني في ذلك : " فمظهر الزمان كله مبهمه ومؤقته يقبل ذلك – أي : تقدير في – كالحين واليوم والشهر والسنة ومن مظهر المكان المبهم دون المؤقت " أهـ لباب الإعراب ص٢٨٥.

[3] وهي يمين ، وشمال ، ووراء ، وأمام ، وفوق ، وتحت وما كان بمعناها ؛ كخلف ، وأمام ، وأسفل، وأعلى ، وما أشبه ذلك " أهـ التبصرة والتذكرة للصميري ٣٠٤/١ ، وقال الأندلسي : والمبهم من المكان : مالا يثبت له اسم إلا باعتبار ما أضيف إليه وهي الجهات الست ... " شرح الألفية ٢٢٨/٢ .

[4] قال الإمام عبد القاهر : " أما عندك ولديك فهما جاريان مجرى الجهات الست في تعدى الفعل غير المتعدى إليهما ، تقول : جلست عندك ولديك ، كما تقول : جلست خلفك ؛ لأنهما مبهمان غير محصورين ، كما أن الجهات الست كذلك " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٣/١ .

[5] قال الخوارزمي : " وأما وسط بالسكون فهي جهة غير معينة ، فإذا قلت : جلست وسط الدار ، يكون بمنزلة قولك : خلال الدار و (وسط) بتحريك السين : جهة معينة بمنزلة المركز من الدائرة " أهـ . ترشيح العلل ص١٢٩ .

وفي ذلك يقول ابن مالك : ومثل " حيث " في ندور التجرد عن الظرفية وسط بالسكون، كقولك :جلست وسط القوم ، فهذا كثير أعني وقوعه ظرفا ، وأما تجرده عن الظرفية فقليل لا يكاد يعرف .. " أهـ شرح التسهيل ٢٣٣/٢ ، وانظر : همع الهوامع ٢/ ١١٦ .

وكما ذكرنا من أن "عند" ملحق بالجهات ، مثل به المصنف ، فقال : (**وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ**) تنبيها على أنه أيضا يقبل النصب بتقدير "في" (**وَدَخَلْتُ الدَّارَ**) مثال للمكان المؤقت ، وفيه تنبيه على أن نحو : " دَخَلْتُ " ، ينصب كل مكان دخل عليه مبهما كان ، أو مؤقتا؛ لكثرة استعماله[1].

فنحو : " دَخَلْتُ الدَّارَ" من باب انتصاب الظرف بدخلت[2] . وهذا هو قول الجمهور وعليه **سيبويه** [3]ومن تبعه ، وهو القول المنصور ، وذهب آخرون إلى أن الدار مفعول به ، وأن " دخلت" ، متعد [4] ، والأصح هو الأول ؛ لأن "دخلت" لازم والدار ظرف [5].

---

[1] ذكر الرضي في شرحه للكافية ١٥/٢ فعلين آخرين مثل ، دخلت هما : " نزلت " و "سكنت" نحو : " نزلت الحان " ، و"سكنت الغرفة " ، والحان أصله : الحانوت وهو مكان البيع ، وغلب على حانوت الخمار ، والحانة أيضا مثله . انظر : اللسان مادة (ح ن ت) .

[2] هناك خلاف بين العلماء في لفظة (دخل) هل هو متعد بنفسه أو غير متعد ، قال ابن برهان : فأما دخلت البيت ، **فمنهم من يقول** إنه مفعول به كـ" ضرب زيد عمرا ، ولا دليل في هذا ... " أهـ . شرح اللمع ١٢٢/١ وانظر : شرح اللمع للقاسم الضرير ٦٦ **ومنهم من يقول** : إنه ظرف مكان ، والتقدير : دخلت في البيت ، فلما حذفت "في" وصل الفعل إليه فنصبه ، كقوله تعالى : ﴿واختَارَ مُوسَى قَومَهُ﴾ أي : من قومه، فلما حذفت "من" وصل الفعل إلى قومه فانتصب "انظر : شرح اللمع لابن برهان ١٢٢/١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢ .

[3] قال سيبويه : " وقد قال بعضهم : " ذهبت الشام ، شبهه بالمبهم ، إذا كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل " ذهبت الشام دخلت الدار " الكتاب ٣٥/١ .

[4] نسب الأنباري هذا الرأي لأبي عمر الجرمي حيث قال : فأما دخلت البيت ، فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن دخلت فعل متعد تعدى إلى البيت فنصبه كقولك: بنيت البيت " أسرار العربية ص١٦٩ .

ونسبه الأشموني للأخفش انظر : شرح الأشموني ١٨٥/٢

[5] الدليل على أن دخلت فعل لازم أمران :أحدهما : أن مصدره يجئ على فعول ، وهو من مصادر الأفعال اللازمة كـ "قعد" قعودا ، وجلس جلوسا .

الثاني : أن نظيره " فعل لازم وهو "خرج" ونقيضه فعل لازم . وهو " خرجت " فيقتضي أن يكون لازما حملا على نظيره ونقيضه " انظر : أسرار العربية ١٦٩ ، وشرح اللمع للقاسم الواسطي ص٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن الربيع ٤٦١/١: ٤٦٢ .

ويذهب المبرد إلى أن الفعل "دخلت" من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها ، وتارة بحرف الجر نحو : نصحت زيدا، ونصحت لزيد ، وشكرته ، وشكرت له ، فكذلك دخلت الدار ، ودخلت فيها . انظر : المقتضب ٣٣٠٧/٤ :٣٣٨٣ بتصرف .

فهاهنا أمور :

الأول : أن ظروف الزمان كلها مبهمها ومؤقتها (٦٦/أ) يقبل النصب بتقدير "في"

الثاني : أن ظرف المكان إن كان مبهما يقبل ذلك وإلا فلا .

الثالث : أن "عند" ملحق بالمكان المبهم .

الـرابع : أن "دخلت" وما في معناه مثل : " سَكَنْتُ" و "نَزَلْتُ" ينصب كل مكان يدخل عليه ؛ لكثرة الاستعمال ، فلما كان الأمر كذلك ذكر المصنف – رحمه الله – من باب ظرف الزمان مثالين : أحدهما مبهم ، والآخر مؤقت وذكر من باب ظرف المكان مثالا واحدا هو المكان المبهم ، وترك المثال من المكان المؤقت تنبيها على أن الظرف إن كان زمانا فكله مبهمه ومؤقته يقبل النصب بتقدير "في " وإن كان مكانا فمبهمه يقبل ذلك ومؤقته لا يقبله ، وتعرض في التمثيل لـ"عند" تنبيها على أنه ملحق بالمكان المبهم ، وخص التعرض بعند بدخلت الدار ؛ تنبيها على أن الدَّارَ ملحق بالمبهم ، وأن "دَخَلْتُ" ناصبته ، وأطلق القول بذلك بناء منه على القول المنصور الذي عليه الجمهور،

وهذا الذي فعله المصنف – رحمه الله – من الاختصارات اللطيفة التي لا يفعلها (٦٦/ب) إلا الفحول ولا يفهمها إلا الفحول [١].

(**وَقَدْ يُضْمَرُ عَامِلُهُ**) أي : عامل المفعول فيه[٢]، (**مِثْلُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ**) بالنصب (**فِي جَوَابِ**) من سأل عنك، وقال : (**مَتَى جِئْتَ ؟**) أي:جئت يوم الجمعة[٣] .

---

[١] كل ما ذكره الشارح هنا اختصار وتلخيص لما سبق ذكره من أحكام المفعول فيه .

[٢] وذلك جوازا . قال المرادي في شرح الألفية ٩١/٢ : ويكون مقدرا جوازا نحو : يوم الجمعة لمن قال : متى قدمت ؟ ، واشترط ابن الحاجب قيام القرينة الدالة على المحذوف حيث قال : وقد ينتصب الظرف بعامل مضمر ، أي : محذوف عند قيام قرينة كقول القائل : متى سرت ؟ فتقول : يوم الجمعة ، وكذلك كم سرت ؟ فتقول : يوما أو يومين "أهـ شرح الوافية نظم الكافية ص٢١٥ .

[٣] وقد بين ابن يعيش السبب في إضمار الناصب للمفعول فيه بقوله : " لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول، فكما أن المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية ... فكذلك الظرف قد يضمر عامله إذا دل الدليل عليه ، فمن ذلك قولك في جواب من قال لك : متى سرت ؟ فتقول : "يوم الجمعة " أهـ. شرح المفصل ٤٧/٢ ، وانظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٩٠/٢ ، ولباب الإعراب ٢٨٨ ، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص ١٣٤ :١٣٥ .

[المفعول له]

المَفْعُـولُ لَهُ هُوَ : مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى أَنَّهُ فُعِلَ لِأَجْلِهِ مِثْلُ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً ، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً .....

(**المَفْعُولُ لَهُ هُوَ : مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى**) معنى (**أَنَّهُ**) أي : ذلك الفعل (**فُعِلَ لِأَجْلِهِ**) [1]، المـراد بـالفعل في قوله : " ما انْتَصَبَ بِفِعْلٍ ":الفعل النحوي الذي هو قسيم الاسم والحـرف ، وبضميره الراجع إليه : الفعل الذي هو الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور على طريق الاستخدام .

(**مِثْلُ**) قولك : (**ضَرَبْتُهُ تَأدِيباً ، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً**) التمثيل بمثالين؛ تنبيه على أن المفعـول لـه :هو ما يكون حاصلاً وباعثاً على الفعل في الذهن ، سواء كان ثمرة مترتبة عليه في الخارج كقولك:" جئتك إصلاحاً لك" أوْلَا كقولك :" قعدت عن الحرب جبناً " [2].

والحاصل أن مضمون المفعول له سبب للفعل في الذهن،سواء كان مسببا في الخارج

---

[1] عـبر سيبويه عن المفعول له بقوله : هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر ، أي : سـبب لوقوعـه ، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ ... وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشـر وفعلـت ذلك مخافة فلان ..." أهـ كتاب ٣٦٧/١ ، وانظر : المرتجل ص ٥٨ مكرر ، والتوطئة ص ٣١٠ .وعـرفه ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٦/٢ بقوله : المفعول له هو ما دل على مراد الفاعل من الفعل كدلالة التأديب من قولك ضربته تأديباً" .

ولـه شروط أربعة هي : أن يكون مصدراً ، وأن يكون فعله الذي عمل فيه من غير لفظه ، وأن يكون عذرا لوقوع الفعل ، وأن يكون جواباً لمن سألك ، لم فعلت، انظر في هذه الشروط :

شـرح اللمـع للقاسـم الصرير ص ٦٨ ، وترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ١٣٢،وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٨٣/٣ ، وهمع الهوامع ٩٨/٢ .

[2] قال الرضي في شرح الكافية ٩٢/٢ شارحاً لسبب ذكر ابن الحاجب لمثالين- فقط - للمفعول له ، وهما ما مثل بهما المصنف التفتازاني هنا : " ... وذكر المصنف مثالين للمفعول له ، ليبين أنه قد لا يتقدم وجودا على مـا جعل علة له كما في : " ضربته تأديباً "، وقد يتقدم وجوده عليه، كما في " قعدت جبناً " ، فالمفعول له هو الحاصل على الفعل ، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل ، كما في :" قعدت جبناً " أو تأخر عنه ، كما في : جئتك إصلاحاً لك " أهـ .

كالمثال الأول (٦٧/أ) أَوْ لَا[1] كالمثال الثاني ،فاندفع السؤال المشهور من أن التأديب في "ضربته تأديبا" كيف يكون سببا وهو مسبب ، فليفهم[2] .

وآثر المصنف - رحمه الله - هذا الترتيب ، فذكر أَوَّلاً : المفعول به ، وثانيا : المفعول فيه ، وثالثا : المفعول له ، ورابعا: المفعول معه ؛ إذ المفعول به هو الذي يقتضيه الفعل المذكور لفظا ، ويذكره المتكلم به قصدا ، وأما الزمان والمكان وإن كان لا ينفك الفعل عنه عقلا ، إلا أنه قد لا يكون قصدا فهو من توابعه عقلا .

والمفعول له من توابعه نظرا إلى سيرة العقلاء ، فإن العاقل لا يفعل شيئا بلا باعث له ، فأما المفعول معه فهو في غاية القلة والندرة فأخره ، فليفهم ذلك فإنه دقيق [3].

---

[1] استخدم الشارح في هذه العبارة (أو) مكان (أم) وهذا الاستعمال لا يرتضيه بعض العلماء ، قال ابن هشام في المغني ٥٣/١ : "إذا عطفت بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا " وهو نظير قولهم : " يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا " ، والصواب العطف في الأول بأم ، وفي الثاني بالواو ، وفي الصحاح ، تقول : سواء على قمت أو قعدت " انتهى ، ولم يذكر غير ذلك وهو سهو ، وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيهِمْ أَنذَرتَهُم أَوْ لَمْ تُنْذِرهُم ﴾ وهذا من الشذوذ بمكان " أهـ ، والذي يظهر من كلام ابن هشام أن القياس في مثل هذا الأسلوب، أن يكون العطف فيه بـ "أم " ، وأن العطف بأو ضعيف ، وقد اعتبره من الشاذ ، إلا أنه غير ممنوع بدليل حكاية الجوهري ، وقراءة ابن محيصن ، وعلى هذا فما جاء في نص الشارح من العطف بـ "أو" صحيح وإن كان مرجوحا .

[2] قال ابن الحاجب في الرد على هذا السؤال : فإذا قلت : ضربته تأديبا ، فالتأديب سبب الضرب ، فإن قلت : كيف يكون الضرب سببا لشئ ، وذلك الشئ سبب له ، ونحن نقطع بأن الضرب للتأديب ؟

فالجواب ، أن التأديب له جهتان : هو باعتبار أحدهما سبب ، وباعتبار الأخرى مسبب ، فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب للضرب ، فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا فكل فعل هو سبب لوجود آخر فإن مفعولية ذلك الأمر سبب للأقدم على الفعل ، كقولك : أسلم تدخل الجنة ، فالإسلام سبب في دخول الجنة ، ومفعولية دخول الجنة ، وفائدته سبب للإقدام على الإسلام ، وكذلك قولهم : ابن بناء نستظل به ، فالبناء سبب للاستظلال ، ومعقولية الاستظلال هو الحامل على البناء " أهـ . الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٥/١، وقال النيلي : " إذا قلت : ضربته تأديبا ، فإن تصور التأديب وتعقله هو الباعث على الضرب ، ووجود التأديب هو الحاصل بالضرب ، فتصور التأديب علة في الفعل ، والفعل علة في حصول التأديب " أهـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية القسم الثاني ١/ ٥١٦ : ٥١٧.

[3] هذا الترتيب الذي سار عليه المصنف سار عليه غيره من العلماء السابقين في ترتيب المفعولات ، قال الصيمري في باب المفعولات : " المفعولات خمسة : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه " أهـ التبصرة والتذكرة ٢٥٤/١ . أما هذا التعليل من الشارح لهذا الترتيب فيرتضيه العقل والمنطق .

[المَفْعُولُ مَعَهُ]

المَفْعُوْلُ مَعَهُ :هو اسْمٌ بَعْدَ الوَاوِ بِمَعْنَى مَعَ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ لَفْظًا ،مِثْلُ : استَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ ، أَوْ مَعْنَىً نَحْوُ : مَا لَكَ وَزَيْدًا .....

(**المَفْعُولُ مَعَهُ:هُوَ اسْمٌ**) مذكور[1] (**بَعْدَ الوَاوِ**) التي هذه الواو (**بِمَعْنَى مَعَ**) وهو احتراز عن نحو : " جاءني زيد وعمرو "[2] ؛ فإنّ [عمرا][3] مذكور بعد الواو ، ولكن لا بمعنى مع " ، فقوله : بمعنى "مع" حال ،أو وصف، وهو (**مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ لَفْظًا**) أي : سواء كان الفعل (٦٧/ب) لفظا[4] (**مِثْلُ : " استَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ "**) أي : مع الخشبة (**أَوْ**) كان (**مَعْنَىً نَحْوُ : مَالَكَ وَزَيْدًا**) أي : ما تصنع ؟ ؛ إذْ الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق به أو بمعناه [5].

وحق العبارة أن يقال في تفسير المفعول معه : هو اسم منصوب بعد الواو بمعنى "مع" ؛ احترازاً عن **كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتُهُ** [6]، وحقيقته أنه : اسم منصوب مذكور بعد الواو بمعنى

---

(1) عرف ابن عصفور المفعول معه بقوله : هو الاسم المنتصب بعد الواو التى بمعنى "مع" المضمن معنى المفعول به انظر : المقرب ٢٢٥ ، وعرفه الأندلسى بقوله : هو الاسم الواقع بعد واو بمعنى "مع" دالة على المصاحبة غير مشعرة بالمشاركة " شرح الألفية ٢٤٢/٢ .

(2) قال ابن الناظم : فاحترزت بقولى : " بعد واو بمعنى "مع" مما بعد واو غيرها ، كواو العطف نحو : اشترك زيد وعمرو ، فالواو وإن دلت على المصاحبة فهى واو العطف ؛ لأنها أشركت بين زيد ، وعمرو فى الفاعلية " ، – ومثال الشارح الذي معنا من هذا القبيل – انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٨ .

(3) فى الأصل (عمرو) وهو سهو من الناسخ .

(4) المراد بالفعل لفظا : الفعل، واسم الفاعل ،والمفعول ،والصفة المشبهة ،والمصدر، واسم التفضيل وغيرها " أهـ أسرار النحو لابن كمال باشا ص ١٣٦.

(5) المراد بالفعل "معنى" أو تقديرا" : ما يستنبط منه معنى الفعل نحو : مالك وزيدا ، أي : ما تصنع ، وكاسم الإشارة ، وحروف التنبيه ، يستنبط من الأول أشير ومن الثانى أنبه "أهـ أسرار النحو ص ١٣٦والتخمير فى شرح المفصل ٤٠٩/١ .

(6) الواو فى هذا المثال وان كانت بمعنى "مع" فليس ما بعدها مفعول معه . انظر : إيضاح المفصل ٣٢٤/١ . وفى تعريف المفعول معه قيل :" هو اسم فضلة تال لواو بمعنى "مع" تالية لجملة ذات فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه كسرت والنيل ، وبذلك لا يكون ما بعد الواو فى هذا المثال مفعولا معه ؛ لأنه مرفوع معطوف على كل ، انظر فى ذلك همع الهوامع ١٨٠/٢ ، وقال الإسفراييني : فإن لم يكن بعد فعل ، أو معناه لم ينصب ، نحو :كل رجل وضيعته " أهـ لباب الإعراب ص٢٨٩ ، وانظر : شرح الألفية للأندلسى ٢٤٢

هذا وقد أجاز الصيمري نصب هذا المثال على المفعول معه فقال : وتقول : كل رجل وضيعته ، بمعنى مع ضيعته ، وكل امرئ وشأنه ، أي : مع شأنه " أهـ التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١ ، وانظر : الارتشاف ١٤٨٣/٣ والجامع الصغير لابن هشام ص١١٥ .

"مع" ، ومعنى "مع" مصاحبة معمول فعل لفظا ، أو معنى ، ومرادهم بالمصاحبة : كونه شريكا لذلك المعمول فى ذلك الفعل في وقت واحد ؛ لأن هذا هو معنى المعية [1] .

فإذا قيل : سرت وزيدا ؛ فمعناه : أن زيدا شريك للمتكلم في السير في وقت واحد ؛ أي : وقع سيرهما معا ، وإذا قيل : سرت أنا وزيد بالعطف فمعناه : أن زيدا شريك للمتكلم فى السير فقط ، والشركة في السير لا تقتضي المعية الزمانية ، وهذا ظاهر ، فقولهم : استوى الماء والخشبة معناه أن الخشبة شريك للماء في الاستواء في زمان واحد [2].

فقوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ** (٦٨/أ) **السَّعْيَ**﴾ [3] إنْ جعل "مع" فيه متعلقا بـــ"بلغ" لغوا لـــه ، فمعـــناه : أن بلـــوغ إبراهيم وإسماعيل – عليهما السلام– حد السعي في قضاء الحاجات ، وكفاية المهمات كان معا في زمان واحد .

ولـــيس كذلك ؛ فلا يجوز جعله معمولا له ، ولا يجوز جعله معمولا للسعي ؛ لأن صلة المصدر لا يتقدم عليه ، فتعين أن يكون بيانا ، كأنه لما قال : فَلَمَّا بَلَغَ السَّعيَ، فقيل : مَعَ مَنْ ؟ فقال :مع أبيه، كذا في **الكشاف**[4]، وفيه بحث ، أما أوّلاً : فلأنه يجوز أن يتعلق

---

[1] ويوضح صاحب العباب هذا المعنى بقوله: والمراد من الواو بمعنى مع هو المصاحبة ، وهى مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو : سرت وزيدا ، أو فى مكان واحد نحو : لو تركت الناقة وفصليها ارضعها "أهـــ العباب فى شرح اللباب ص٥٥٠ . وقال ابن برهان : واعلم أنه لابد من اعتبار معنى "مع" فى هذا الباب ، ألا ترى أنه لا فرق فى المعنى بين قولك : قمت وزيدا ، وقمت مع زيد " وإنما كان كذلك ، لأن الواو فى قولك : جاء زيد وعمرو ، تحتمل أن يكون الذي جاء أولا زيد ، وتحتمل أن يكون الذي جاء أولا عمرو ، وتحتمل أن يكون مجيؤهما معا "أهـــ شرح اللمع ١٣٠/١ :١٣١ .

[2] قـــال ابـــن يعيش فى الفرق بين العطف بالواو ، وهذا الباب : أن الواو التى للعطف توجب الاشتراك فى الفعـــل ، وليس كذلك الواو التى بمعنى "مع" ؛ لأنها توجب المصاحبة ، فإذا عطفت بالواو شيئا على شئ دخل فى معناه ، ولا توجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة ، كقولك : " قام زيد وعمرو " ، فليس أحدهمـــا ملابسا للآخر ، ولا مصاحبا له، وإذا قلت : "ما صنعت وأباك" فإنما تريد :" ما صنعت مع أبيك" ، وأيـــن بلغـــت فـــيما فعلته ، وفعل بك ، وإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، ومازلت أسير والنيل ، فهم منه المصاحبة والمقارنة "أهـــ شرح المفصل ٥٠/٢ .

[3] من الآية رقم (١٠٢) من سورة الصافات .

(٤) قال الزمخشري : فإن قلت : "معه" بم يتعلق ؟ قلت : لا يخلو ، إما أن يتعلق بـــ "بلغ" ، أو بـــ "السعى" ، أو بمحذوف ، فلا يصح تعلقه بـــ"بلغ" لاقتضائه بلوغهما معا حد السعى . ولا بالسعى لأن صلة المصدر لا تـــتقدم عليه فبقى أن يكون بيانا ، كأنه لما قال : فلما بلغ السعى أي : الحد الذي يقدر فيه على السعى ، قيل : مع من ؟ فقال مع أبيه " أهـــ. الكشاف ٥٣/٤ ط دار الريان للتراث .

بمضمر يفسره المحذوف، أي : "بلغ السعي معه " ، أما ثانيا : فلأن الظاهر أن العامل على تقدير البيان هو "بلغ" كما يقتضيه السوق ، والسياق فيعود الإشكال المذكور -إذن- ، وإن علق بالسعي فالتوسيط لا يناسبه وهذا ظاهر لا يخفى على ذي طبع سليم .

واعلم أنهم يختلفون في العامل في المفعول معه ، فالجمهور على أن العامل هو الفعل أو معناه بتوسط الواو الذي هو بمعنى "مع" [1].

وآخرون على أن العامل هو الواو ، وعليه (٦٨/ب) **الشيخ عبد القاهر**[2] .

فإن قيل : لا يخفى أن أصل هذه الواو هو العطف فبأي مناسبة استعملوها في معنى المعية ؟

قلنا : الواو معناه الجمع المطلق والمعية من أفراده ، فخص به في بعض المواضع لبعض الأغراض .

---

[1] قال الأنباري في الإنصاف ٢٤٨/١ : اختلف النحويون في ناصب المفعول معه ، فالبصريون على أن العامل فيه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو " وانظر : الأصول في النحو لابن السراج ٢٠٩/١ ، والمقرب ٢٢٥ ، وذهب أبو إسحق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر ، والتقدير فيه استوى الماء ولابس الخشبة ، وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو " أهـ أسرار العربية ١٧١ .

وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجه فتستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في " جاء زيد وعمرو " فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف . انظر : أسرار العربية ص ١٧٠ :١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢: ٤٩ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ص٣٦ .

[2] مانسبه الشارح للإمام عبد القاهر من أن العامل في المفعول معه هو الواو نسبه إليه غيره من النحاة كابن مالك حيث يقول :"وزعم الجرجاني أن الواو هي الناصبة بنفسها ، وما ذهب إليه باطل ..." شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢ ، وانظر : ارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣ ، وكذلك نسبه إليه ابن عقيل حيث قال : " وكأنه لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كإن ، ورد بأنه لو كان كذلك لا تصل الضمير بها كما يتصل بإن فيجوز : قمت و "ك" تريد : "وإياك " ، ولا يجوز ذلك " أهـ المساعد ٥٤٠/١ .

إلا أن كلام الإمام عبد القاهر في المقتصد (٦٦٠/١) يفهم منه أن ناصب المفعول معه هو الفعل بوساطة الواو حيث يقول : ... وإنما يعمل الفعل بإعانتها لهُ النصبَ حتى كأنها بمنزلة الهمزة في قولك : ذهبت وأذهبتُ زيدا ، في أنَّها لما دخلت على الفعلِ صيرتهُ من غير العملِ إلى العملِ ..." أهـ ولقد صرح في كتاب الجمل ص٧٧ بأن ناصب المفعول معه هو الفعل بوساطة الواو بقوله : ". . ولا تنصبُ الواوُ بمعنى "مع" إلا وقبلها فعل نحو : " استوى" من قولك : استوى الماءُ والخشبةَ "أهـ .

[الحَالُ]

الحَالُ : اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ .....

(**الحَـــالُ**) هي : مأخوذة من حال الشئ إذا تغير وتحول[1] ووجه التسمية أنها متغيرة غالـباً (**مَنْصُـــوبٌ**) أي : لفظ منصوب[2] (**بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ**) أراد بمعنى الفعل : ما يصلح لكونه عاملاً لوجود معنى الفعلية فيه بوجه من الوجوه ، فيتناول شبه الفعل، وما هو بمعنى الفعل .

والمـــراد بشـــبه الفعل : ما يعمل عمل الفعل ويكون في تركيبه كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، وأفعل التفضيل [3] ، والمراد بمعنى الفعل : ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون في تركيبه[4] ، كالظرف المستقر[5] ، وهو الجار والمجرور ، وكحرف التنبيه نحو : " ها أنا زيد قائماً [6] "

---

[1] قال ابن منظور : وحال الشئ نفسه يحول حولاً بمعنيين : يكون تغيراً ، ويكون تحولا . أهـــ . مادة حول ، وقال النيلى : والحال : مشتقة من " حال يحول" إذا تغير ، فعينها واو ، وتذكر وتؤنث تقول : حال حسن ، وحال حسنة . الصفوة الصفية القسم الثانى ٤٨٠/١ .

[2] وانتصـــاب الحـــال على التشبيه بالمفعول فيه، انظر : البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٤٦٨/١ ، وكذلك لأنها فضله ، والنصب حق الفضلات .انظر : شرح الألفية للأندلسى ٢٩١/٢ .

[3] قال ابن يعيش : " ومثال ما كان جارياً مجرى الفعل من الأسماء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشـــبهة باسم الفاعل نحو قولك : زيد ضارب عمراً قائماً ، وقائم حال من عمرو / والعامل فيه اسم الفاعل ، وتقول : زيد مضروب قائماً ، فتكون الحال من المضمر فى الصفة وهى العاملة في الحال؛ لأنها مشبهة باسم الفاعل .." أهـــ شرح المفصل ٥٧ .

[4] ويوضـــح ذلـــك ابـــن كمال باشا بقوله : المراد بمعنى الفعل ، ما يستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صـــيغته كالظـــروف المستقرة والجار والمجرور ، وحرف التنبيه نحو : ها زيد قائماً أي : أنبه عليه قائماً ، واسم الإشارة نحو : ذا زيد راكباً أي : أشير إليه وحروف النداء نحو : يا ربنا منعماً ، وحروف التشبيه نحو : زيـــد كعمـــرو راكـــباً ، ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو : زيد عمرو مقبلاً ، والمنوه نحو : أنا قريشـــى مفتخراً، واسم الفعل نحو : عليك زيد راكباً " أهـــ أسرار النحو ١٣٧ : ١٣٨، وانظر : التخمير فى شرح المفصل للخوارزمى ٤٢٦/١ .والمنوه : هو المنسوب كما يفهم من كلام الشارح .

[5] وهو ما كان العامل فيه مقدراً ، نحو : زيد فى الدار " أهـــ التعريفات للجرجاني ص١٨٦ . .

[6] قال أبو حيان : أما حرف التنبيه فنحو : هذا زيد قائماً ، فمذهب الجمهور أنه يجوز أن ينتصب قائماً على الحال ، والعامل فيه حرف التنبيه ، وقال ابن أبى العافية والسهيلى : لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه فى الحال " أهـــ الارتشاف ١٥٨٤/٣ ، وانظر : المساعد ٢٩/٢ .

واســم الإشــارة ، نحو : " ذا زيد راكبا [1]، وحرف النداء ، نحو : " يا ربنا منعما " ، وحرف التشبيه نحو : زيد كعمرو (٦٩ /أ) راكبا ، ومعنى التشبيه بدون لفظ يدل عليه نحو : زيد عمرو مقبلا ، وكالمنسوب نحو : " أنا قرشي مفتخرا " ، واسم الفعل ، نحو : علــيك زيدا راكبا ؛ فإن كل هذه المذكورات تعمل في الحال ؛ إذ فيها معنى الفعلية ، فالحال منصوب بمعنى الفعل في الكل [2].

فــإن قــيل : المشــهور المتعارف أن شبه الفعل قسم مقابل لمعنى الفعل فكيف يعتبر اندراجه فيه ؟

قلــنا : إذا ذكر الأمران ، وقوبل أحدهما بالآخر ، فالمراد ما ذكر . وأما إذا ذكر الثاني وحده ودلت القرينة على عمومه فالمراد : معناه اللغوي ، لا المصطلح ، فليتأمل

(لِبَيَانِ كَيْفِيَّتِهِ) أي : كيفية الفعل ، وعدل عن العبارة المشهورة وهي قولهم : " الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول لفظا ، أو معنى "[3] ؛ لنكتتين ، الأولى : أن هذه العبارة موهمــة لمعنى آخر غير مراد ، وهو أن الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا فــي حالــة الفعل ، فيتوهم أن "راكبا" في قولهم : " جاءني زيد راكبا " بيان لهيئة هذا (٦٩/ب) الفاعل مطلقا لا في حالة المجيء وهذا غلط[4] .

وقوله : لبيان كيفية الفعل سالم عن هذا التوهم .

---

[1] قال المبرد : وتقول : هذا زيد راكبا ، وذاك عبد الله قائما ، فإن قال قائل : ما الذي ينصب الحال ، وأنت لــم تذكــر فعلا ؟ قيل له : "هذا" إنما هو تنبيه ، كأنك قلت : انتبه له راكبا ، وإذا قلت : ذاك عبد الله قائما ، "ذاك" للإشــارة ، كــأنك قلت : أشير لك إليه راكبا ، فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شئ فى معنى الفعل ؛ لأنها مفعول فيها " اهــ . المقتضب ١٦٨/٤ .

[2] قــال النيلــى : "والحال في هذه الصور كلها من المفعول فى المعنى ؛ لأن التقدير فى التنبيه : "أنبه" على زيد قائما ، وفي الإشارة " أشير" إليه قائما وفى التشبيه أشبهه ..." الصفوة الصفية القسم الثانى ٤٨٩/١ .

[3] وهى عبارة ابن الحاجب في الكافية ص١٠٣ .

[4] أخــذ الشــارح هذا المعنى من قول المحقق الرضى فى شرحه الكافية ٤٦/٢ :٤٧ " .. فليس فى هذا الحد تحقيق معنى الحال ، وبيان ماهيته ؛ لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا ، لا فى حالــة الفعل ، فيظن فى : " جاءني زيد راكبا " أن "راكبا" هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء ، فيكون غلطا " أهــ .

الثانية : أن كل حال ليس بيانا لهيئة الفاعل ، أو المفعول ، فإن الجملة قد تقع حالا ، ولا ذا حال لها[1] ، نحو : جاءني زيد والشمس طالعة " ، فإنه لا يخفي أن طلوع الشمس ليس بيانا لهيئة " زيد" أصلا، بل هو لبيان كيفية الفعل ، يعني أن المجئ في هذا الوقت ، قال امرؤ القيس :

وَقَدْ أَغْتَدِى والطَّيرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأَوابِدِ هَيكَلِ [2].

فبيان كيفية الفعل كلي مطر د في جميع المواضع ، دون بيان هيئة الفاعل والمفعول .

فإن قيل : تفسير الحال بما ذكر منقوض بالنعت في قوله : " ضربت رجلا راكبا " ؛ فإن راكبا صفة "رجلا" ، ويصدق عليه أنه منصوب بفعل لبيان كيفية الفعل .

قلنا : كونه لبيان كيفية الفعل ممنوع ؛ فإن مثله لبيان كيفية الموصوف المسبوق[3] فليتأمل .

(مِثْلُ :جَاءَنِي زَيْدٌ) حال كونه (رَاكِباً) فإن الفعل المذكور (٧٠/أ) وهو المجئ على هذه الكيفية[4]، (وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا) . ذكر مثالين ؛ إذ الأول : مثال لما يكون الحال منصوبا بالفعل .

---

(١) أي ليس لها صاحب حال .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص١٩ ، وشرح المعلقات السبع للزوزنى ٤٣ ، والمسائل العضديات للفارسى ٢١٢ ، والخصائص ٢٢٠/٢ ، والمحتسب ٢٤٣/٢،١٦٨/٢ ، وعمدة الحافظ ٤٨٧ ، ورصف المبانى ٣٩٢ ، ولسان العرب مادة (ق ي د) ، و(هـ ك ل) ، ومغنى اللبيب ٥٣٧/٢ ، شرح شواهد المغنى ٨٦٢/٢ ، خزانة الأدب ٢٤٢/٣ ،

ويستشهد به على جعل جملة "والطير فى وكناتها "حالا مع خلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو .

واستشهد الشارح هنا بجملة " والطير فى وكناتها " ؛ حيث خرج الحال فى هذا التركيب عن حد بعض العلماء له ، والذي اعتبروا فيه ، أي: فى الحال ، تبيين الهيئة ، ولم يخرج هذا التركيب على تعريف الذين لم يعتبروا في تعريف الحال تبيين الهيئة ،

وتوضيح موطن الشاهد كما أراد الشارح : أن " والطير فى وكناتها" جملة حالية ، وعامل الحال الفعل "أغتدى " ولا صاحب لها ، وأما فاعل " أغتدى " فليس صاحب الحال ؛ لأنها لا تبين هيئته

(٣) قال ابن الحاجب : الصفة تبين هيئة لا باعتبار كونها فاعلا ،أو مفعولا لكن باعتبار الذات . انظر . شرح المقدمة الكافية ٥٠١/٢ بتصرف .

(٤) يقول الخوارزمى ترشيح العلل الواقع فى الجمل ص١٣٦: ينبغي أن تعلم معنى قولنا فى الحال : (إنه لبيان الهيئة) ، أنه لا نعنى بالوقت أنه جاء مثلا فى وقت ركوبه ، فإذا قلنا : جاءني راكبا نعني به مجيئة على هيئة الركوب ، والدليل على ذلك أنهم قالوا : الحال جواب (كيف) " أهـ وقال الشيخ عبد القاهر : " فإذا قلت : جاءنى زيد راكبا ، فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجئ منه ، وكذلك ضربت زيدا قائما ، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه ..." أهـ المنقصد فى شرح الإيضاح ٦٧٦/١ .

والثاني : مثال لما كان منصوبا بمعنى الفعل ، فإن قوله : وفي "الدار " ظرف مستقر ، وهو عامل معنوي كما نبهناك عليه[1] ، وترك مثال شبه الفعل لظهوره وشهرة أمره .

(**وَلَا تَكُونُ**) أي : الحال (**إِلَّا نَكِرَةً**) ؛ إذ النكرة أصل [2]. والتعريف أمر زائد ، ولا حاجة بنا إلى ارتكاب الأمر الزائد ؛ إذ المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور فقط والتقييد غير محتاج إلى التعريف ، بل التعريف ضائع[3] .

(**فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا**) أي : صاحب الحال (**نَكِرَةً**) بالنصب خبر كان (**غَيْرَ مَخْصُوصَةٍ وَجَبَ تَقْدِيمُهَا**) أي : تقديم الحال على ذي الحال[4] (**نَحْوُ : جَاءَ رَاكِبًا رَجُلٌ**) وفي قوله : غير مخصوصة تنبيه على أنه لو كان نكرة مخصوصة لوصف نحو : مررت

---

(1) انظر : ص٢٨٦ . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٠/١ .

(2) قال الأنباري : فإن قيل : لم وجب أن يكون الحال نكرة ؟ قيل : لأن الحال تجرى مجرى الصفة للفعل ، لهذا سماها سيبويه نعتا للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه ، وإن لم يذكر . ألا ترى أن "جاء " يدل على مجئ ، وإذ قلت : جاء راكبا ، دل على مجئ موصوف بركوب ؟

فإذا كانت الحال تجرى مجرى الصفة للفعل وهو نكرة ، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة " أهـ أسرار العربية ١٧٨ : ١٧٩ ، وقال الصيمرى : الحال لا تكون إلا نكرة ؛ لأنها زيادة في الفائدة ، والفائدة في الخبر نكرة . لأنه لو كان معرفة لم يستفده المخاطب ، ألا ترى أنك لو أخبرت الإنسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة ؟ وإنما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم "أهـ التبصرة والتذكرة ٢٩٧/١ ، وانظر : الأمالى لابن الحاجب ٤٠٠/١ وكون الحال نكرة هذا مذهب الجمهور ، قال المبرد :" .. لأنه نصب على الحال ، ولا تكون الحال إلا نكرة " أهـ المقتضب ١٥٠/٤ وانظر : الكتاب ٤٤/١ .

ومذهب يونس والبغداديين : جواز مجئ الحال معرفة نحو : جاء زيد الراكب قياسا على الخبر قال سيبويه ٧٦/٢ : " .. وأما يونس فيقول : مررت به المسكين على قوله : مررت به مسكينا، وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغى أن يجعله حالا ، ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف ، تريد ظريفا . ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا ، كأنه قال : لقيت المسكين " أهـ .

ومذهب الكوفيين أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتى على صورة المعرفة وهى مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسئ . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢ ، والمساعد ١١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٠/٢

(3) معنى ضياع التعريف أي : زواله وعدم وجوده من الأساس ؛ لأن المقصود بالحال تفيد الحدث المذكور . و"جاء زيد راكبا " الحال فيه يبين هيئة المجئ على أي صورة كان ، ولا حاجة بنا إلى تعريف الحال . انظر : الوافية ص١٢٣ ، واستخدام لفظ "ضائع" في قوله : " والتعريف ضائع " استخدمه ابن هشام أيضا في المغنى حيث قال فى المغنى ١٢٩/١ :" .. التوكيد هنا ضائع ..." أهـ .

(4) لأنها لو أتت مؤخرة لالتبست بالصفة ؛ فقدمت لتتميز . شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٩٥/٢ .

برجل ظريفٍ قائماً ، أو بإضافة نحو : نظرت إلى جاريةِ رجلٍ مختالة ؛ فالتقديم هناك غير واجب .

(وَقَدْ تَكُونُ) (٧٠/ب) الحال (جُمْلَةً اسْمِيَّةً ،مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ) فإن قولـه: (والشمسُ طالعةٌ) جملة اسمية وقعت حالاً ولا ذا حال لها [١]؛ إذ الطلوع ليس هيـئة لزيد قال صاحب اللباب : حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسـة الفعـل له واقعاً منه أو عليه . نحو : " جاءني زيد راكباً" ؛ فإن الركوب هيئة "زيـد" عـند وقوع المجئ منه ، وكذا " ضربت زيداً قائماً " ، فإن القيام هيئة زيد عند وقـوع الضـرب عليه ، وبهذا يظهر أن صاحب الحال هو الفاعل أو المفعول[٢] ، هذا كلامه .

وبهـذا يتبيـن أن الحال عن الفاعل هيئة له ، وعن المفعول كذلك ، ومعلوم أن طلوع الشـمس في المثال المذكور ليست هيئة لزيد فتكون هذه الجملة حالاً بدون ذي الحال ، وهو المدعى . هذا ما ذهب إليه بعض المحققين [٣].

وهاهنا بحث ؛ لأن الحال لابد من أن يكون بياناً لكيفية الفعل ، كما صرح به المصنف في تفسيره ، وقد نص على هذا المعنى **ابن الحاجب** في الإيضاح فقال : (٧١/أ) قد حد بعضهم الحال بأنه : لفظ يبين كيفية وقوع الفعل ، وهو سديد ، هذا كلامه [٤].

وفـيه دليل على أن هذا المعنى – أعنى كون الحال بياناً لكيفية الفعل – أمر ضروري لابد منه ، فإذا ثبت هذا فنقول : طلوع الشمس في المثال المذكور كما أنه ليس هيئة

---

[١] قـال الشـلوبين : " وقع الجملة الاسمية والفعلية موقعها مشتملة على ضمير يعود على ذي الحال نحو : جـاء زيـد وهـو ضاحك ... فإن خلت من الضمير لزمت الواو ، نحو : جاء زيد والشمس طالعة .." أهـ التوطـئة ٢٠١ ، وانظـر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٣٥/٢ ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص٢٢١.

[٢] انظر : الضوء شرح المصباح ٢٤٢ . رسالة دكتوراه تحقيق د.حسين البدري النادي بكلية اللغة العربية

[٣] وهـو المحقـق الرضـى فقد قال عن الجملة التى تأتى بعد عامل ليس معه ذي حال بأنها حال مثل قول الشاعر :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... .

فحملـة: " والطير في وكناتها " جملة حالية ، وعامل الحال الفعل " أغتدى" وليس لها صاحب حال ، وفاعل أغتدى ليس الحال ؛ لأنها لا تبين هيئته . وهذا البيت كالمثال الذي معنا . انظر : شرح الكافية ٤٧/٢ .

[٤] وعبارته : " .. وقد حد بعضهم الحال بأن قال : هو اللفظ الذي يبين كيفية وقوع الفعل ، وهو فى المعنى أيضاً مستقيم " أهـ الإيضاح فى شرح المفصل ٣٢٧/١ .

لـزيد كذلـك ، لـيس كيفـية للمجئ فلا يكون الحال بيانا لكيفية الفعل ، وهو خلاف المفروض [1].

فـإن قيل : المجئ في وقت الطلوع له كيفية وهيئة غير كيفيته وهيئته في هذا الوقت ، فلا يتم البرهان ؟ فالحق -عندي- أن كل حال هي هيئة لفاعل أو لمفعول لفظا أو معنى (**أَوْ فِعْلِـيَّةً ، مِثْلُ : جَاءَ الأَمِيرُ وَقَدْ رَكِبَ غِلْمَانُهُ**) أي : معه فيكون بيانا لهيئة الفاعل وفـي الكـلام إشارة إلى أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالا فلابد لها من الواو[2] ، وأن الفعلـية المثبـتة إذا وقعت حالا فلابد [من وجود] [3] لفظ "قَدْ" [4] فإن (٧١/ب) كان مذكورا فذاك ، وإلا فهو مقدر[5] .

---

[1] قـال ابن هشام في المغنى ٥٣٧/٢ :" ومما يشكل قولهم في نحو " جاء زيد والشمس طالعة " : إن الجملة الاسـمية حـال مع أنها لا تنحل إلى مفرد ، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال مؤكدة ، فقال ابن جـنى : تأويلهـا جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئه ، يعنى فهى كالحال ، والنعت السببيين " كمررت بالدار قائما سكانها ، وبرجل قائمٍ غلمَانُه " وقال ابن عمرون : هى مؤولة بقولك مبكرا ونحوه . أهـ .

[2] قال الشلوبين : " فإن خلت من الضمير لزمت الواو ، نحو : جاء زيد والشمس طالعة " أهـ التوطئة ص ٢٠١ وانظـر : لباب الإعراب ص٣٢٧ . وقال ابن الحاجب فى شرح الوافية نظم الكافية ص٢٢١ : " وتلزم الاسمية واو الحال ، كقولك : جاء زيد ويده على رأسه ، وحذف الواو معها استغناء بالضمير شاذ " أهـ .

[3] فى الأصل : (هناك من) وما أثبت أضبط للمعنى .

[4] ما ذهب إليه الشارح من اشتراط وجوب "قد" ظاهرة أو مقدرة مع الماضى هو مذهب البصريين ، ووافقهم الفراء من الكوفيين . قال الفراء فى بيان قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ من الآية (٢٨) من سورة البقرة : " . المعنى - والله أعلم - وقد كنتم ، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله فى الكلام .. والحال لا تكـون إلا بإضـمار "قد" أو بإظهارها ، ومثله فى كتاب الله : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ أهـ معانى القرآن ٢٣/١ :٢٤ ، وانظر : ٢٨٢/١ من المصدر نفسه .

وذهـب الكوفيون ووافقهم الأخفش من البصريين إلى أن الفعل الماضى الواقع حالا لا يحتاج إلى ذلك ، وهو الصـحيح ، لكـثرة وقوعـه بدون "قد" والأصل عدم التقدير ، ولاسيما فيما كثر استعماله ، يؤيد ذلك ما أثبته أبوحـيان مـن ترجيح لهذا المذهب حيث قال : وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضى حالا بغير "قـد" وهـو الصحيح ؛ إذ كثر ذلك فى لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيهاالتأويل .. أهـ ، البحر المحـيط ٤٩٣٠/٧ . وقد عقد الأنباري المسألة رقم (٣٢)من الإنصاف ٢٥٢/١ : ٢٥٨ لهذا الخلاف ، حيث جهـد فى تضعيف مذهب الكوفيين والأخفش ، وإن كان مرتكزا على أساس متين من القياس والسماع ، انظر فى ذلك أيضا شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ ، وائتلاف النصرة ص ١٢٤.

[5] حرف "قد" المذكور نحو : جاء زيد قد ركب ، والمقدر نحو قوله تعالى :﴿ أو جَاءُوكم حَصِرَت صُدُورُهم﴾ الآية ٢٨ من سورة البقرة انظر التوطئة ٢٠٢ .

وفـــي قوله : (**وَقَدْ تَكُونُ الحَالُ جُمْلَةً**) تنبيه على أن الأصل فيها أن تكون مفردة لكن كونها جملة أيضا جائز نظرا إلى المقصود؛ وذلك لأن المقصود من الحال تقييد الحدث. وكما أنه يجوز أن يكون مضمون المفرد قيدا كذلك يجوز أن يكون مضمون الجملة قيدا ، فصـــح وقـــوع الجملة -أيضا- حالا ، وبهذا يظهر أن الحال إذا كانت جملة فهي لا [تكون] [1] إلا جملة خبرية البتة[2] ؛ إذْ الإنشائية قسمان بالاستقراء لا ثالث لهما : الطلبية ، والإيقاعية ، وكل منهما بمعزل عن التقييد ، أما الطلبية فلأن المتكلم بها غير واثـــق بحصـــول مضمونها ، فكيف يكون مضمونها قيدا للعامل ؟ وأما الإيقاعية فلأن لافظها لا ينظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها ، نحو : " بعت" و " اشتريت" ؛ ولأجل هذه النكتة خص المصنف -- رحمه الله – كلا من الاســـمية والفعلـــية بالبيان والتعرض ؛ تنبيها منه على أنها إذن لا تكون إلا جملة ؛ إذ الاســـمية (٧٢/أ) والفعلـــية خبرية لا محالة ، فإن قيل : قد سبق في صدر الكتاب أن الجمل أربع[3] ، فلم خص الاسمية والفعلية ههنا بالذكر ولم يتعرض للظرفية والشرطية قلنا : أما الظرفية فلأنها راجعة إلى الفعلية أو إلى المفرد وأما الشرطية : فإما لرجوعها إلى الفعلية أو إلى الاسمية تحقيقا للارتباط المطلوب في هذا الباب ، والله أعلم بالصواب (**أَوْ... تُقَادُ الجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ**) مثال[4] لما يكون الحال جملة مستقلة ، أي : مضارعا مثبـــتا ، وفيه تنبيه على أن المضارع المثبت لا يحتاج إلا إلى الضمير ، وأن الضمير وحده كاف هاهنا [5] ، والجنائب : جمع جنيبة وهي الفرس [6].

---

[1] في الأصل (يكون) وما أثبت اضبط .

[2] وإنما كانت الجملة خبرية لأن الأحكام الخبرية لا تكون إلا لما يحتمل الصدق والكذب فوجب أن تكون كذلك " أهـــ شرح المقدمة الكافية ٥١٦/٢ ؛ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٩/٢ .

[3] ودلك عند شرحه لقول المصنف : " والخبر قد يكون جملة اسمية مثل : زيد أبوه قائم أو فعلية نحو : " زيد قام أبوه ، أو شرطيه نحو : " زيد إن تعطه يشكرك " ، أو ظرفية مثل : " زيد في الدار أبوه " انظر : ص٢٣١

[4] تمام المثال :"جاء الأمير تقاد الجنائب بين يديه " ، والمعنى : جاء الأمير تقاد أمامه الخيل الجنائب ، وهي التي تقاد فقـــط ولا تركـــب ، وقد جاء الحال في هذا المثال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت واشتملت جملة الحال على الضمير وحده.

(٥) ودلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى ، فـــ " جاءني زيد يركب " بمعنى : " جاءني زيد راكبا " انظر : الوافية في شرح الكافية ص١٢٦ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥١٨/٢ .

(٦) قـــال الزمخشري : فلان تقاد الجنائب بين يديه ، وهو يركب نجيبه ويقود جنيبة ، أساس البلاغة مادة (ج ن ب) وفي المصباح المنير " الجنيبة ، الفرس تقاد ولا تركب ، فعيلة بمعنى مفعولة . مادة (ج ن ب)

[التمييز]

التَّمْيِيزُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ يَرْفَعُ الإِبْهَامَ عَنْ مُفْرَدٍ.....

(**التَّمْيِيزُ: مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ عَنْ مُفْرَدٍ**) أي : التمييز[1] : لفظ منصوب يرفع الإبهام ويزيله، فاعتمد على ما سبق حيث عده من المنصوبات ، وذكر ذلك فى سائر حدود المنصوبات فاستغنى عن ذكره هاهنا .

ويجوز أن يقال إنه ترك لفظ المنصوبات ، ليندرج فيه بعض أقسام التمييز (٧٢ /ب) وهو المجرور ، كقولهم : قال الله عز من قائل [2]، وقال امرؤ القيس :

فَيَالَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ .. ..[3]

ونحو : " خاتم فضة " فإن قول : " فضة " تمييز مع أنه مضاف إليه ، ويمكن أن يجعل جميع ذلك راجعاً إلى المنصوب ؛ فإن قوله : عز من قائل ، حقيقة عز قائلاً ، وقوله : يالك من ليل ، حقيقته : " يالك ليلاً " ، وقوله : " خاتم فضة [4]. أصله : خاتم من فضه ، كما أن قوله : " بحسبك " في قولك :" بحسبك درهم " مبتدأ مع أنه مجرور ، فليتأمل.

---

[1] يسميه النحويون التمييزَ والتبيين ، والمُمَيِّزَ وبعضُ الكوفيين كالفراء يسميه المُفَسِّرَ ، وسبب تسميته بذلك ؛ أنه يرفع الابهام ويزيله ، انظر فى ذلك :

شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٣٩/١ ، ومعانى القرآن للفراء ٧٩/١ .

[2] من التمييز ما يأتى مجروراً ، قال المبرد : " واعلم أن من التمييز ما يكون خفضاً ... ومن ذلك قوله : مائة درهم ، وألف درهم ، وإنما معناه عشرين درهماً ، ولكنك أضفت الى المميِّز ؛ لأن التنوين غير لازم ، والنون فى عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت فى الوقف ، وتثبت مع الألف واللام ... " أ هـ المقتضب ٣٨/٣.

[3] صدر بيت من الطويل وهو بتمامه :

فَيَالَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ .. بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ .

والبيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٣/١ ، ورصف المباني ٢٢٠، ومغنى اللبيب ٢٤٠/١ ، والخزانة ٤١٢/٢ ، ٢٦٩/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٦٩/٤ ، والهمع ٣٦٩/٢ .

والشاهد فيه قوله : "فيالك من ليل " حيث اعتبر "ليل" بعدها تمييزاً عن مفرد للمخاطب المبهم لك " ، وجاء التمييز مجرورا لفظاً بـ "من" الزائدة وإن كان منصوباً محلاً على أنه تمييز .

[4] قال الرضى في شرحه لكافية ٩٠/٢ : " ويدخل فيه أيضاً المضاف إليه فى نحو "خاتم فضة " .

وقوله : (عَنْ مُفْرَدٍ) متعلق بقوله : (يَرْفَعُ) لأن معناه يزيل الإبهام عن مفرد من قولهم : أزاله عن مكانه ، فلا حاجة إلى جعل "عن " هاهنا بمعنى "بعد" ، ولا إلى جعله من قبيل قولهم : فعلت هذا عن أمرك ، كما ذهب إليه **المحقق الرضي الأستراباذي** [1].

(تَامٌ بالتَّنْوِيْنِ ، أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ ، أَوْ بِنُونِ الجَمْعِ ، أَوْ بِالإِضَافَةِ) يعني : أن المفرد المبهم الطالب للتمييز لإبهامه الناصب له تمامه بأحد هذه الأمور الأربعة [2]، ومعنى تمامه بذلك أن يكون في آخره شئ لا يمكن إضافته مع وجود هذا الشيء (٧٣/ أ) ولا يخفى عليك أن هذه المتممات موانع من الإضافة البتة [3] ؛ فإن التنوين مانع من الإضافة ؛ لأنهما يتعاقبان في آخر الاسم ولا يجتمعان ، وكذا نون التثنية والجمع والإضافة ؛ فإن المضاف مرة لا يضاف مرة أخرى [4].

فإن قلت : الاسم المفرد الذي تمامه أحد هذه الأشياء ينصب التمييز فما سره ؟

قلت : دليله الاستعمال والاستقراء ، وإن أردت لذلك نكتة إقناعية فاعلم أنه إذا تم الاسم بهذه الأشياء صار شبيهاً بالفعل إذا تم بفاعله ، وصار التمييز الآتي بعده شبيهاً بالمفعول ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كالمفعول الآتي بعد تمام الكلام ، فبعد تحقق الشبهين صار هذا الاسم ناصباً لذلك التمييز [5] .

---

[1] وهو قوله في شرح الكافية ٩٢/٢ : " ... لفظة "عن" في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال : " فعلت هذا عن أمرك ، وعن تقدمك " أي : أن أمرك سبب لحصوله " . أ هـ .

[2] انظر في ذلك : الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٤٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٢/٢،ويعلل ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/٢ بقوله : إن هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه " أ هـ .

[3] قال ابن كمال باشا : "و شرط مضافه تجرده عن التنوين الملفظ أو المقدر ، وعما يقوم مقامه كنون التثنية والجمع " أ هـ . أسرار النحو ص ١٥٢ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٤/٣ ، والارتشاف ١٨٠١/٤

[4] انظر : في ذلك العباب في شرح اللباب جـ ٢ ، ص ٦٩٠ .

[5] قال الخوارزمي في بيان الشبه بين التمييز والمفعول به بعد هذه الأمثلة ، وهي التام بالتنوين ، أو بنون التثنية ، أو بنون الجمع ، أو بالاضافة : " ... تقول : طاب زيد نفساً ، بمنزلة ضرب زيد عمراً ، وراقود خلا بمنزلة : ضارب زيداً ، وكذلك رطل زيتاً بمنزلته ، ومنوان سمناً ، بمنزلة : ضاربون زيداً ،وعشرون=

وبهـذا يظهـر أن المعرف باللام لا ينصب التمييز ، فلا يقال : عندي الراقود خلاً[1] ؛ إذ اللام وإن كان يتم به الاسم ولا يمكن معه إضافته إلا أنه ليس شبيها بالفاعل ؛ إذ الفـاعل عقيب الفعل واللام في صدر الاسم لا في آخره فالاسم المبهم باللام ليس شـبيها بـالفعل التام بفاعله (٧٣/ب) فلا ينصب التمييز ، والمراد بالمفرد هاهنا ، ما يقابل الجملة بقرينة التقابل بقوله : أو عن نسبة فاندرج فيه المثنى والمجموع والمضاف (**مِثْلُ : رَطْلٌ زَيْتاً**) شروع في الأمثلة فهذا مثال للمفرد الذي يتم بالتنوين [2].

(**وَمَنَوَانِ سَمْناً**) مثال لما يتم بنون التثنية .

(**وَعِشْرُونَ دِرْهَماً**) مثال لما يتم بنون الجمع .

(**وَمَوضِـعُ كَفٍّ سَحَاباً**) في قولنا : مَا فِي السَّمَاءِ مَوضِعُ كَفٍّ سَحَاباً ،مثال : لمـا يـتم بالإضـافة [3] ؛ إذ المبهم الناصب للتمييز الطالب له هو مجموع المضاف والمضاف إليه ،وفي هذا رد على الشيخ **عبد القاهر** [4].

=درهمـا بمـنزلة : ضاربين زيدا ، وملء الإناء عسلا بمنزلة ضرب زيد عمرا ، ثم ذكر أن هذه تمحلات النحويين، وأنه يرى أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض انظر : الخمير فى شرح المفصل ٤٤٩/١ .

وقال فى ترشيح العلل : " وانما نصبت التمييز لأنه مشبه بالمفعول " ص ١٢٣ .

[1] انظر : العباب في شرح اللباب لجمال الدين عبدالله الحسيني المعروف بنقرة كار ، رسالة دكتوراه إعداد / سمير أحمد عبدالجواد ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م ، ٢ / ٦٧٧ .

[2] انظـر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٠/٢ ، والمساعد ٥٦/٢ ، وأسرار النحو ص ١٤٢ ، والتنوين فى هـذا المـثال لفظـا ، وقد يكون تقديرا فيما لا ينصرف نحو : مكاييل، برا ومثاقيل ذهبا ، ودوانيق درهما " انظر : العباب فى شرح اللباب ٦٧٥/٢ .

[3] وفـى ذلـك يقـول ابـن يعيش : وقولك : وملء الإناء ماء ومثلها زبدا ، وموضع كف سحابا " بمنزلة المصـدر المضاف إلى الفاعل نحو: أعجبنى ضرب زيد عمرا ، فالمضاف إليه حال بينه وبين التمييز فامتنع مـن الإضافة كما حال التنوين فى : رطل زيتا والنون فى عشرون درهما فاعرفه أ هـ شرح المفصل ٢/ ٧١ ، وانظر : لباب الإعراب، للإسفراييني ص٣٣٢ ، والملخص فى قوانين العربية لابن أبى الربيع ص٤١١

[4] حيث قال الشيخ عبد القاهر : " . . ومعنى تمام الاسم أن يكون ممتنعا عن الإضافة وذلك على ثلاثة أوجه منها أن يكون فى الاسم تنوين ، نحو: ما فى السماء قدر راحة سحابا " أ هـ الجمل فى النحو لأبى بكر عبدالقاهر الجرجاني ص ١٠٤ ، تحقيق/ يسري عبدالغني عبدالله ، ط دار الكتب العلمية ، لبنان .

وصـــاحب المصـــباح [1] ، حيـــث عدّا هذا المثال من قبيل ما يتم الاسم المفرد بالتنويـــن ، ووجه الرد أن المنون هو " الكف " ولا إبهام فيه والمبهم هو المضاف ولا تنوين فيه فكيف يصح جعل هذا من قبيل التام بالتنوين ؟!

كـــذا ذكـــره **صاحب اللباب** ثم قال : والعجب من الشيخ عبدالقاهر أنه قال : إن سحابا قد انتصب هاهنا من وجهين :

الأول : ثبوت التنوين ، أي : في كف .

الثانـــي : الاضافة (٧٤ /أ) أي : في موضع كف، وهذا ظاهر البطلان ؛ لأن إعمـــال عاملیـــن في معمول واحد باطل عقلا ونقلا [2]. والبرهان النير على ذلك أنهم اختلفوا في صورة التنازع ، فاتفقوا على أن العامل أحدهما لا كلاهما .

وصـــاحب المصباح غره كلام الشيخ فجعل الأقرب عاملا قياسا على التنازع ، وكل ذلك خبط ظاهر ، وخطأ واضح [3].

---

[1] صـــاحب المصباح هو : ناصر بن عبد السيد بن على المطرزي الخوارزمي ، أبو الفتح بن أبي المكارم ، كـــان عالمـــا باللغـــة ، والـــنحو ، والأداب ، وكان حنفيا معتزليا ، من تصانيفه : المغرب ، وشرح مقامات الحريـــري ، المصـــباح ، توفـــى ســـنة عشـــر وستمائة ، انظر في ترجمته : البلغة ص ٢٣١ طبعة مركز المخطوطـــات والتراث ، الأولى ١٤٠٧ هـــ ، ١٩٨٧ م ونص المطرزي هو قوله : " الاسم التام : هو الاسم الذي نصب لأنه قد تم بالتنوين فاستغنى عن الإضافة وهو يقتضي التمييز لإبهامه ، وتمامه بأربعة أشياء منها ... التنويـــن : نحو : ما في السماء قدر راحة سحابا " أ هـــ ، المصباح في النحو ص ٧٠ ، تحقيق / ياسين محمود الخطيب . ط دار النفائس .

[2] الضـــوء شرح المصباح للأسفراييني ص ٢٦٧ ، رسالة دكتوراه تحقيق د/ حسين البدري النادي ، ونص الاســـفراييني في ذلك هو قوله : " ... فاعلم أن تمثيله التام بالتنوين بقولهم : "ما في السماء موضع كف سحابا فـــيه نظـــر ؛ لأن الاسم الذي فيه التنوين هنا – أعني كفا – لا إبهام فيه ؛ وإنها الابهام في قوله : " موضع " مضافا إلى كف،إذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها ... " أ هـــ، وانظر: لباب الإعراب ص٣٣٢

[3] وهـــذا كـــلام الاسفراييني –أيضاً–، حيث قال بعد ذلك : " ... ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المصنف –رحمـــه الله– فجعـــل العامل هاهنا اسم المنون ؛ لأن الشيخ لما جوز النصب هاهنا بالوجهين جعل المصنف الأقرب عاملا ، على ما هو المذهب الصحيح في أن المقتضيين إذا ازدحما على مقتض واحد فالعمل لآخرها وجودا ، إلا أن ذلك خبط يظهر بأدنى تأمل " أ هـــ ، الضوء شرح المصباح ص ٢٦٨ .

هـــذا وينبغي أن يشار إلى أن التنازع وهو مجئ فعلين بفاعل واحد مثل : ضربني وأكرمني زيد ، اختلف فيه فالكوفيون على أن العامل هو الفعل الأول ؛ إذ هو الأصل المقدم من الذكر .

والبصريون على أن العامل هو الثاني لقربه ، انظر في ذلك :الإنصاف مسألة رقم ١٣ ص ٨٣ : ٩٦ .

.....

وتشبيه القوم له بـــ " ضرب زيد عمرا ، برهان لامع ؛ لأن مقتضى التشبيه أن يكون العامل مضافا لا منونا . هذا كله كلام صاحب اللباب [1].

والحق – عندي – أن كلام الشيخ هو الصواب الذي لا عدول عنه ؛ إذ قد تقرر عندهم أن الاسم المفرد إن كان تمامه بالتنوين ، أو بنون التثنية جازت الإضافة ، أي : يجوز ترك التنوين ونون التثنية وإضافة الاسم الى التمييز، وإن كان تمامه بنون الجمع والاضافة ، فالإضافة ممتنعة [2]، مثلا يصح أن يقال :عندي رطل زيت ومنوان سمن ، ولا يجـــوز أن يقال: عندي عشرو درهم ، ولا " ملء عسل [3]، أما الأول ؛ فلأن هذه النون ليست بنون حقيقية (٧٤/ ب) بل هي شبيهة به [4] .

وأمـــا المعـــنى الثاني : فلأنه مع الضمير يمتنع إضافته ، وبدون الضمير يفسر المعنى ، ولا يخفي أن ما نحن فيه تجوز إضافته ؛ لأنه يصح أن يقال : ما في السماء موضع كف سحاب كما يقال : ما في العالم مثل غلام زيد ، وإذا صحت إضافته فكيف يصـــح أن يقـــال : إن تمامه بالإضافة كما زعمه المصنف [5]– رحمه الله – و**صاحب اللباب** [6]

---

[1] انظر : الضوء شرح المصباح ٢٦٧ : ٢٦٨ .

[2] وفـــي ذلك يقول الكيشي : " والمراد من التمام كونه على حال لا يضاف معها ، والكمال منه زائل كالذي بالتنوين ونون التثنية ، ومنه لازم كالذي بالباقيين ، فإنك تقول : رطل زيت ، ومنواسمن ، ولا تقول : عشرو درهم وملء عسل " أ هـــ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٤٤ ، وانظر : أسرار النحو ١٤٢ .

[3] قال الخوارزمي : " أما ملء عسل فلفساء المعنى ؛ وذلك أن الملء يقتضي أن يكون مالئا لما أضيف إليه ، وإنما يكون مالئا لما أضيف إليه أن لو كان المضاف إليه قابلا للإمتلاء ، والمضاف إليه فيما لو أضيف إلى العسل غير قابل له ضرورة أن العسل لا يمتلئ " أ هـــ التخمير في شرح المفصل ٤٥٠/١ .

[4] نون " عشرين " إلى " تسعين " نون لازمة لا تحذف ؛ لأن الصحيح أن هذه صيغ مرتجلة تدل على الجمع ، وليســـت بجمع ، ولذلك لا تحذف؛ لأنها من نفس الكلمة ومن بنيتها ، انظر : المباحث الكاملية للأندلسي ٢/ ٨٠٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٣/١ : ٣٥٤ .

[5] وهـــو قول التفتازاني السابق : وموضع كف سحابا لما يتم بالاضافة ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، وانظر : إرشاد الهادي للتفتازاني ص ١٠٠ .

[6] انظر : الضوء شرح المصباح ص ٢٦٧ ، وقد سبق ذكر كلامه في الصفحة السابقة .

وهو اعتراض قوي لا [دافع له][1] ، وكذا اعتراضه الأخر من أن إعمال الاسم مشروط باقتضاء التمييز لإبهامه ولا شك أن ما يقتضى التمييز هو المضاف بقيد الإضافة لا المضاف وحده ، ولا المضاف إليه وحده. [2]

وكذا اعتراضه الآخر هو أنهم شبهوا "موضع كف سحابا " بـ " ضرب زيد عمرا " ، فوجب أن يكون العامل هو المضاف لا المضاف إليه .

وكذا اعتراضه على الشيخ [3]حيث قال : (٧٥/أ) إنَّ سَحَاباً قد انتصب هاهنا من وجهين :

الأول : ثبوت التنوين ، والثاني : الإضافة .

فإن كل ذلك اعتراضات قوية لا [دافع] [4] لها ؛ ولهذا اقتفاه المصنف – رحمه الله – قلنا : قد تقرر أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة في كثير من الأحكام فالشيخ قد جرى على هذه القاعدة ؛ لضرورة داعية اليه هاهنا ، وهي المحافظة على القاعدة القائلة : بأن الاسم التام الناصب للتمييز إن كان تمامه بالتنوين ، أو بنون التثنية جازت الإضافة وإلا فلا [5].

ولا يخفي على من يوثق بذهنه ، ويعتمد على فهمه أن ما نحن فيه ليس من قبيل منوان سمنا " ولا من قبيل " عشرون درهما " ولا من قبيل : لي ملؤه عسلا " .

---

[1] في الأصل " مدفع " والقياس ما أثبت ؛ لأن اسم الفاعل من دَفَعَ دَافِع ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ ﴾ (٧ : ٨) الطور .

[2] حيث قال : " ... فإذا إيراده في تمثيل الإضافة أولا منه فى تمثيل التنوين ؛ إذ العامل فى التمييز هو الاسم التام بالإضافة لا الاسم التام بالتنوين ؛ لأن إعمال الاسم التام مشروط بقتضاء التمييز لإبهامه ، ولا شك أن المعنى المقتضي للتمييز هاهنا هو الموضع مضافا إلى الكف لا الكف ..." أهـ الضوء في شرح المصباح ٢٦٨ .

[3] أي : الشيخ عبدالقاهر واعتراض الإسفراييني هو قوله بعد أن أورد قول الشيخ عبدالقاهر وهذا –أيضا– عجيب منه ؛ لأنه إن أراد أن العامل في التمييز ها هنا هو الاسم التام بالتنوين ، والاسم التام بالاضافة –أيضا– فهذا يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد ، وهذا مع أنه غير معقول مما انعقد الإجماع منهم على رفضه ، ألا ترى أنه لو ازدحم عاملين على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما لا غير ... " أ هـ ، الضوء في شرح . المصباح ص ٢٦٧.

[4] في الأصل(مدفع)وما أثبت أضبط .

[5] انظر فى ذلك الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص٢٤٤ ، والوافية فى شرح الكافية ص ١٢٩.

فوجب أن يكون من قبيل " رطل زيتا " ، فوجب - إذن - جعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة فيكون تمامه - إذن - بالتنوين ، كما ذكره الشيخ [1] ، واقتفاه صاحب المصباح [2]،فبطل ما ذكره **صاحب اللباب** [3]واندفعت اعتراضاته بأسرها .

وكلام الشيخ حيث قال : إنَّ " سحابا " (٧٥/ب) قد انتصب ها هنا من وجهين :

الأول : ثبوت التنوين ، الثاني : الإضافة ؛ معناه أن انتصاب سحابا أمر لابد فيه من ملاحظة أمرين : الاضافة ، والتنوين .

أو المفرد التام لا ينصب التمييز إلا إذا كان مبهما ، وكل مبهم لا ينصب التمييز بدليل أنه لا يجوز أن يقال : " عندي الراقود خلا " على ما صرحوا به [4]، ونبهناك عليه فيما سبق "[5] ، بل يجب أن يكون المبهم الناصب للتمييز تاما بالتنوين إذا انتفى سائر المتممات ، وقد ثبت بالبرهان النير أن سائر المتممات هاهنا منفية فوجب أن يكون تمامه بالتنوين ، وأما الإضافة فملاحظتها - أيضا- أمر ضروري ؛ إذ لو لم تعتبر الإضافة هاهنا لما وجد هاهنا إبهام فلا يطلب تمييزا ولا ينصبه ، ولو لم يعتبر التنوين لزم خرم[6] قاعدتهم كما ذكرنا ، فانتصاب "سحابا " - إذن - يستقيم إذا اعتبرنا الإبهام والتنوين معا .

---

[1] وهو قول الشيخ عبدالقاهر بأن تمام هذا المثال بالتنوين ، انظر : الجمل في النحو ص ١٠٤ ، وقد سبق ذكر نص الشيخ عبدالقاهر في هامش رقم (٤) ص ٢٩٥ .

[2] أي : صدر الأفاضل المطرزي ، وقد سبق ذكر نص كلامه في هامش رقم (١) ص ٢٩٦ من النص المحقق ، وانظر : المصباح في النحو ص ٢٦٧ .

[3] وهو قوله أن هذا المثال مما يتم بالاضافة ، واعتراضه على أن يجعل هذا المثال من قبيل التنوين ، وسبق ذكر نص كلامه واعتراضه في هامش رقم (٢) ص ٢٩٦ من النص المحقق .

[4] ممن صرح بذلك المحقق الرضي ، حيث قال في شرحه للكافية ٢/٩٥ : " وهذه الأشياء التى تم بها الاسم ، إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها فى آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقب الفعل ، ألا ترى أن لام التعريف ، وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ، لا ينتصب التمييز عنه ، فلا يقال : والراقود خلا " أ هـ.

[5] انظر : ص٢٩٥ .

[6] من معاني الخرم ، الفساد انظر : لسان العرب مادة (خ ر م) .

والإبهـــام ناشئ من الإضافة [1] ، فاستقام – إذن – قول الشيخ : أن سحابا قد انتصـــب هنا من وجهين (٧٦/أ) التنوين والإضافة ، وبطلت الاعتراضات التي أوردها صاحب اللباب كلها ، وظهر أن جميع ما فهمه وبنى عليهخبط ظاهر ، وكلام الشيخ عن الخلـــل سالم ظاهر ، والعجب من صاحب اللباب كيف طبخ[2] هذه الأفكار الفاسدة ؟! ، وكـــيف فهـــم من كلام الشيخ تجويز توارد عاملين على معمول واحد؟! ، وكيف اجترأ بمثل هذه الخيالات الواهية على مثل الشيخ ؟! ، فكيف خفى عليه مكانه في العربية ؟! ، حتى خبط خبطا مريعا ، وزيف لمجرد الخيال قولا صحيحا [3].

(**أَوْ عَـــنْ نِسْـــبَةٍ**) معطوف على قوله : (**عَنْ مُفْرَدٍ**) ، أي : التمييز ما يرفع الإبهـــام عـــن مفـــرد ، أو عن نسبة في جملة ، يعني الإبهام لا يخلو من أن يكون في الإســـناد أو فـــي أحد طرفيه ، فإن كان الإبهام في الإسناد فالتمييز الرافع لهذا الإبهام يسمى تمييزا عن الجملة تارة ويسمى تمييزا عن ذات مقدرة أخرى .

---

[1] مـــا ذهب إليه الشارح من لزوم الإضافة فى هذا المثال وضرورة ملاحظتها ، ذهب إليه غيره من النحاة كابن الناظم ، وصاحب العباب .

قـــال صاحب العباب فى هذا المثال : لا تقول : (موضع سحاب) بحذف المضاف إليه فإن الاسم التام الذي ينصب التمييز عنه هو المضاف لا المضاف إليه التام بالتنوين كما قيل؛ إذ لا إبهام فيه .

وإنما لا يجوز حذف المضاف إليه ؛ لأن المعنى الذي كان التمييز لأجله من المساحة إنما يحصل في الموضع بعـــد إضـــافته إلـــى الكف ، فلو حذف لفسد المعنى، أو لا تجوز إضافته مع وجود المضاف إليه لامتناع أن يضـــاف الشـــئ مرتين ..." أهـــ العباب في شرح اللباب ٦٨٩/٢ ، ٦٩٠ ، وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٨ .

[2] طبخ : بمعنى أحكم ، وفي اللسان : وفى كلامه طباخ إذا كان محكما ، اللسان مادة (ط . ب . خ) . ذ

[3] أنصـــف الشارح الإمام عبدالقاهر من صاحب اللباب ، وبين أن ما ذهب إليه الإمام هو الصواب ، إلا أنه يلاحظ عليه أنه قد أشتد في لغته مع الفاضل الإسفراييني .

وإنْ كان في أحد طرفيه فالتمييز الرافع لهذا الإبهام يسمى تمييزا عن الفرد تارة ، ويسمى تمييزا عن ذات مذكورة **أخرى**[1] .

(**نَحْـوُ : طَـابَ زَيْدٌ نَفْساً**) فإن (٧٦/ب) هذه الجملة – أعني– طاب زيد ، مشـتملة علـى نسـبة مبهمة ، وهي نسبة الطيب إلى زيد وهذه النسبة مبهمة محتملة لاحتمالات شتى ، وقوله : " نفسا" تنصيص[2] على بعض هذه الاحتمالات وقطع لباقي الاحتمالات[3] .

(**أَوْ أَبَاً ،أَوْأُبُوَّةً ، أَوْ دَاراً ، أَوْ عِلْماً**) وأصل "طاب زيد نفسا ، طاب نفس زيد ، ففعل به ما فعل تحصيلا للإبهام ، والتفسير الذي هو شعبة من شعب البلاغة .

فـإن كـان التمييز عن النسبة الفاعلية وجب أن يكون التمييز فاعلا في المعنى كالمثال الذي نحن فيه [4]، وإن كان تمييزا عن النسبة المفعولية وجب أن يكون التمييز مفعـولا فـي المعنى . قال تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [5] أي : وفجرنا عيون الأرض .

---

[1] هـذا التقسيم من الشارح قال به من قبله من النحاة ، وخلاصته أن التمييز يرفع الإبهام عن ذات مذكورة فى المفرد وهو المقادير كيلا ، أو وزنا ، أو غيرهما ، أو يرفع الإبهام عن ذات مقدرة ويكون فى الجملة ، أو ما ضاهاها ، انظر في ذلك : الكافية لابن الحاجدب ص١٠٧ ، ولباب الإعراب ص٣٣٦ .

[2]فى اللسان : النص ، التعيين على شئ ما ، اللسان مادة (ن ص ص)

[3]وفي ذلك يقول الخوارزمى : " إذا قلت : طاب زيد ، لم تدر إذ نسب الطيب من أي وجه ، فإذا قلت : نفسا ميزت ، وكذلك لو قلت : قلبا ، وكذا إذا قلت : تفقأ لم يعلم أن هذا التفقؤ فيه من أي وجه فإذا قلت : يبسا ، أو شـحما فقد ميزت " أ هـ التخمير في شرح المفصل ٤٤٧/١ : ٤٤٨ ، وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٧ .

[4] انظر : المقتصد في شرح الايضاح ٦٩٦/٢ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبيني ١٠٠٧/٣ .

[5] من الآية رقم (١٢) من سورة القمر ، قال الألوسى : " وجعلنا الأرض كلها كأنها عيون متفجرة ، وأصله : وفجرنا عيون الأرض، فغير إلى التمييز للمبالغة بجعل الأرض كلها متفجرة مع الإبهام والتفسير ، فالتمييز محول عن المفعول ، وجعلـه بعضهم محولا عن الفاعل بناء على أنه الأكثر ، والأصل : " انفجرت عيون الأرض ، ومنع بعضهم مجئ التمييز من المفعول " أ هـ ، روح المعاني ٧١/٢٧ ، وانظر : شرح الألفية للأندلسي ٤/٣ . ، هذا وقد اختلف النحاة فى نقل التمييز من المفعول ، فذهب أكثر المتأخرين إلى أنه جائز وحملوا عليه قوله تعالى:﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ وأنكر نقله من المفعول الأستاذ أبو علي الشلوبيني .

انظر : فى ذلك التوطئة ص ٢٨٥ ، والإرتشاف ١٦٢٣/٤ ، والمساعد ٦٣/٢ .

وإنما أطلق النسبة ؛ ليندرج فيه نسبة الفاعلية والمفعولية ، ونسبة الجملة ، ونسبة شبه الجملة ، وهو اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : البيت مشتعل نارا ، واسم المفعول مع مرفوعه نحو : الأرض مفجرة عينا [1] ، وافعل التفضيل معه، نحو: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾ [2] وأكبر منك سنا ، و ﴿خَيْرٌ (٧٧/أ) مُسْتَقَرًا﴾ [3] والصفة المشبهة معه، نحو :زيد طيب أبا، وليندرج فيه نسبة الإضافة نحو :أعجبني طيبة نفسا[4]

والنكته في تكثير التمييز الإشارة إلى أقسامه ؛ فإن نفسا تمثيل للتمييز الذي هو نفس ما انتصب عنه ؛ لأن نفسا هو زيد ، كقولك : " كفى زيد رجلا " ، ولله در زيد رجلا [5]؛ فإن رجلا هو زيد ، والمراد بـ " المنتصب عنه " : الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضله، كزيد في " طاب زيد نفسا " ؛ فإن الأصل : طاب نفس زيد " كما ذكرنا .

وقوله : (أَبَاً) إشارة إلى التمييز الذي يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه ، وأن يكون صفة متعلقه – أيضا– .

وقوله :(وَأُبُوَّةً) إشارة إلى التمييز الذي يصح أن يكون صفة نفسه ، ويصح أن يكون صفة متعلقه – أيضا– [6]، وذكر الواو وهنا إشارة إلى تقاربهما في المعنى .

---

[1] انظر : فيما سبق شرح الكافية للرضي ١٠٠/٢ .

[2] من الآية رقم (٣٤) من سورة الكهف ، قال الألوسى : ونصب مالا ونفرا على التمييز ، وهو على ما قيل محول من المبتدأ والظاهر أن المراد من أفعل التفضيل معناه الحقيقي " أهـ . روح المعاني ٢٥٣/١٥ .

[3] من الآية رقم (٢٤) من سورة الفرقان .

[4] انظر : في ذلك لباب الإعراب ص ٣٣٦ .

[5] قال الأنباري :" الأصل في هذه الكلمة عند العرب أن الرجل إذا كثر خيره وعطاؤه ، وإنالته الناس ، قيل : لله دره ، أي : عطاؤه وما يؤخذ منه ، فشبهوا عطاءه بدر الناقة والشاة ، ثم كثر استعمالهم هذا حتى صاروا يقولونه لكل متعجب " ، الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٩١/١ ، تحقيق د / حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م .

[6] قال النيلي : " فإذا قلت : طاب زيدا أبا جاز أن يكون الأب هو زيد ، فتكون نسبة الطيب باعتبار أبوته لغيره ، ويجوز أن يكون المراد بأب : الأب الذي لزيد ، فتكون نسبة الطيب إليه باعتبار أبوة أبيه له " أ هـ. الصفوة الصفية القسم الثاني ٥٠٩/١ .

وقولـه : (أَوْ دَارَاً) إشارة إلى التمييز الذي لا يصح أن يكون نفس ما انتصب عنه لا يصح أن يكون صفة نفسه ، وصفة متعلقة - أيضا- (٧٧/ ب) .

وقوله : (أَوْ عِلْمَاً) إشارة إلى التمييز الذي لا يصح أن يكون نفس ما انتصب ، ولا صـفة متعلقة - أيضا- بل هو صفة نفسه [١]، وتخصيص الفعل بالتمثيل مع تعميم النسبة تنبيه على أن الأصل في الإسناد هو الفعل ، والباقي فرع عليه .

(وَلَا يَـتَقَدَّمُ) أي : التميـيز (عَلَى مُبْهَمِهِ) ؛ لأن حق التفسير أن يكون بعد الابهام [٢] .

ولا يكـون التميـيز إلا نكـرة ، وعليه البصريون ، والكوفيون يجوزون كونه معرفة[٣].

---

[١] انظر : في ذلك العباب في شرح اللباب ٦٩١/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٠١/٢ .

[٢] مـا سـار عليه الشارح من عدم تقدم التمييز على مبهمه هو مذهب البصريين، أما الكوفيون والمازنى ، والمبرد فمذهبهم الجواز .

انظـر : فـي ذلـك : الخصائص لابن جني ٣٨٤/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٣١٩/١ . والإنصاف فى مسائل الخـلاف مسـألة رقم (١٢٠) ٨٢٨/٢ ، وأسرار العربية ١٨١ : ١٨٢ ، وائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٣٨ ، أسرار النحو ص ١٤٤ .

[٣] اختلف النحويون في التمييز أيجوز أن يكون معرفة أم لا ؟ ، فذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة .

قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ إلا من سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ العرب توقع سفه على نفسه ، وهى معرفة ، وكذلك قوله : ﴿بَطِـرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ، وهي من المعرفة كالنكرة لأنه مُفَسِّرٌ، والمُفَسِّرُ في أكثر الكلام نكرة ... أهـ معانى القـرآن ٧٩/١ ، وانظر في ذلك : سياق المسألة رقم (٤٣) من الإنصاف ٣١٢/١ ، والبسيط فى شرح الجمل لابن أبي الربيع ١٠٨٣/٢ ، والمساعد ٦٦/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ ، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢ .

[المُسْتَثْنَى]

المُسْتَثْنَى : مَنْصُوبٌ بَعْدَ إِلاَّ وَأَخَوَاتِهَا .....

(**المُسْتَثْنَى**) مأخوذ من ثنيته الأمر؛ إذا صرفته عنه [1]. فسمى استثناء ؛إذْ الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه ، ثم لَمَّا كان حقيقية المستثنى متصلا كان أو منقطعا ، هو المذكور بعد " إلا " وأخواتها جمعها المصنف – رحمه الله – في حد واحد فقال : (**مَنْصُوبٌ بَعْدَ إِلاَّ وَأَخَوَاتِهَا**) وعدل عن ما فعله ابن الحاجب ؛لأن فيه تعسفا [2] أي :هو منصوب مذكور بعد " إلا " وأخواتها ، ولو قال : هو مذكور بعد " إلا" وأخواتها لكان أولى .

فإن قيل : الاستثناء أمر لا يقبله العقل ؛إذ المستثنى لو اعتبر عدم دخوله (٧٨/أ) في المستثنى منه فهو مخالف للإجماع ؛ إذ الاجماع منعقد على أنه في المتصل مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول ، فإن اعتبر دخوله لزم التناقض ، مثلا إذا قيل : "جاءني القوم إلا زيدا" ، واعتبر دخوله فمعناه : جاءني زيد مع القوم ، ولم يجئ زيد ، وهو

---

[1] قال ابن يعيش : اعلم أن الاستثناء ، استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه ، فالاستثناء ، صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ... " أ هـ شرح المفصل ٢/٧٥ : ٧٦ .

وفى اللسان : " ثنيته " ، أي : صرفته عن حاجته ، مادة (ث ن ى) .

[2] قال ابن الحاجب في المستثنى : المستثنى، متصل ومنقطع ،فالمتصل هو:المخرج عن متعدد لفظا ،أو تقديرا بـ "إلا" وأخواتها ،والمنقطع:هو المذكور بعدها غير مخرج .. إلخ "أ هـ الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩ .

وقد وصف الشارح ما قاله ابن الحاجب بأن فيه تعسفا ، إلا أن ابن الحاجب فعل ذلك – وهو تقسيمه للمستثنى وعدم جمعه في حد واحد– ؛ لأن المستثنى المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى ، بأن يحد بما هو وصف لمعناه ؛ ليعرف به مدلول المستثنى ؛ لأن معنى المستثنى مختلف ، فتارة يكون مخرجا ، أو تارة غير مخرج فلابد لمن أراد التعريف بحسب المعنى أن يقسم المستثنى ليتأتى له .

فلذا قسمه ابن الحاجب أولا ، ثم اشتغل بالتعريف ، انظر : شرح كافية ابن الحاجب لعصام الدين الإسفراييني ٢/٨٥٢ .

وقد صرح ابن الحاجب نفسه بذلك حيث قال : وأما حده فمشكل ؛ لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ، ولا يتميز المتصل إلا بالاخراج ، ولا اخراج فى المنقطع ، وكل أمرين فصل أحدهما مفقود فى الأخر يستحيل جمعهما فى حد واحد ، فالأولى أن يحد المنفصل على حدته والمنقطع على حدته " أهـ .الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٠ ، ٣٦١ ، وعليه فيكون ما ذهب إليه ابن الحاجب ليس تعسفا – كما قال الشارح – بل له ما يبرره .

تناقض ظاهر مع أنه واقع في كلام الله -عز وعلا- ، وفي كلام الأنبياء -عليهم السلام- ، فكيف وجهه ؟! .

قلنا : نعتبر الدخول والإخراج بـ " إلا " ، و أخواتها قبل إسناد الفعل ونحوه فلا يلزم التناقض ، فقولك : جاءني القوم إلا زيدا ،

بمنزلة قولك : القوم المخرج منهم زيد جاءوني ؛ فالمستثنى منه والمستثنى وإن تأخرا لفظا عن الفعل المنسوب إليه ، إلا أنهما متقدمان اعتبارا بل المنسوب إليه هو المستثنى منه مع "إلا" والمستثنى فلا تناقض [1] .

هذا أحسن ما قيل في التقصي عن إشكال الاستثناء ، وعندي أن الإشكال مضمحل لأن هاهنا اعتبارين :

الأول : شمول اللفظ للمستثنى واندراجه فيه بحسب دلالة اللفظ (٧٨/ب) مع قطع النظر عن اعتبار المتكلم .

---

[1] أورد ابن الحاجب هذا الاستشكال ورد عليه فقال : والاستثناء مشكل باعتبار عقليته وحده ، أما بيان إشكال معقوليته فإنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا ، لم يخل إما أن يكون زيد داخلا في القوم أو لا ، فإن كان غير داخل في القوم لم يستقم ؛ لأن إجماع أهل العربية فى الاستثناء المتصل أنه إخراج ما بعد " إلا" مما قبلها ، واجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية ... وإما أن تقول : الإخراج ثابت ، وهو مشكل ، فإن المتكلم إذا قال : جاء القوم ومنهم زيد ، وجب نسبة المجئ إليه ؛ لأنه منهم فإذا أخرج بعد ذلك فقد نفى عنه المجئ فيصير مثبتا باعتبار واحد فيؤدي إلى أن لا يكون الاستثناء في كلام إلا وهو كذب من أحد الطرفين وهو باطل ؛ فإن القرآن مشتمل عليه ، قال تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِم أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ فلو جعل الألف بكمالها ، وقد نسب اللبث إليها لوجب أن يكون اللبث في جميعها ، ولم يصح بعد هذه النسبة إخراج شئ منها ...والصواب الذي يجمع بين رفع الإشكالين أن تقول : لا نحكم بالنسبة إلا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم ، فإذا قال المتكلم : قام القوم إلا زيدا فهم القيام أولا بمفرده ، وفهم القوم بمفرده ، وإن منهم زيدا ، وفهم إخراج زيد منهم بقوله " إلا زيدا " ثم حكم بنسبة القيام إلى هذا المفرد الذي أخرج منه زيد ، فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم وهو أن الإخراج حاصل بالنسبة إلى المفردات .. " أ هـ الايضاح في شرح المفصل ٣٥٩/١ : ٣٦٠ .

وقال الرضي بعد أن فصل أراء النحاة حول إشكالية الاستثناء باعتبار معقوليته :" فزبدة الكلام أن دخول المستثنى في جنس المستثنى منه ثم إخراجه بـ "إلا" وأخواتها ، إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه اليه فلا يلزم التناقض فى نحو : " جاءنى القوم إلا زيدا " ؛ لأنه بمنزلة قولك : القوم المخرج منهم زيد جاءونى " شرح الكافية ١١٣/٢ .

الثانـــي : قصـــد المتكلم ونيته واعتباره ؛ فالدخول مبنى على الاعتبار الأول ، والخروج مبنى على الاعتبار الثاني فلا تناقض .

فـــإن قيل : جاءني القوم إلا زيداً " فيه إسناد المجيء إلى القوم ، وإسناد المجئ إلى القوم معناه : أن كل واحد من أحاده جاء البتة ، وإذا قيل : إلا زيداً فمعناه أَنَّ زيدا لم يجئ فكأنه قيل : جاءني زيد مع سائر آحاده ، ولم يجئ فالتناقض لازم جزما ؟ .

قلـــنا : إسناد الفعل الى جمع قد يكون حقيقة بأن يكون الفعل قائماً بكل واحد من آحاده ، وقد يكون تجوزاً وتسامحا بأن يكون الفعل قائما بالبعض دون البعض كقولهم : بني فلان قتلوا ، والقاتل بعضهم دون البعض ، ومدار هذا القسم على القرينة ، فإذا قيل : جاءنـــي القوم فالمجئ مسند إلى الكل بحسب دلالة اللفظ وشموله ، ولكن قصد المتكلم البعض لا الكل تجاوزاً وتسامحاً ، وذكر المستثنى بـــ " إلا " ليكون قرينة على (٧٩/أ) نيـــته وقصـــده ، فإن قيل : جاءني القوم إلا زيداً ، فكأنَّه قيل : قصدي ونيتي من إسناد المجـــئ الـــى القوم أن المجئ ثابت للبعض وهو ما سوى زيداً ، غير ثابت لزيد ، فلا تناقض فليتأمل ، فإنه دقيق ، ولدقته بالقبول حقيق .

(**وَذَلِـــكَ**) النصـــب (**حَيْثُ يَكُونُ**) المستثنى (**مُنْقَطِعاً ، أَوْ مُتَّصِلاً**) [1]كائناً (**فِي كَلاَمٍ مُوجَبٍ**) ، وهو كلام لا يكون فيه نفي ، ولا نهي ، ولا استفهام [2].

---

[1] الاستثناء المنقطع هو : ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، ويقدر عند البصريين بـــ " لكن " المشددة ؛ لأنه فـــي حكم جملة منفصلة عن الأولى فقولك : ما في الدار أحد إلا حماراً في تقدير : لكن فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد " لكن " فيه ما قبلها ، غير أنهم اتسعوا فأجروا " إلا" مجرى لكن ، والمتصل هو ما يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، انظر : فيما سبق :

شـــرح الألفـــية لابن الناظم ٢٨٧:٢٨٨ ، وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، والمساعد ٥٥٠/١ ، وهمع الهوامع ١٨٥/٢: ١٨٦

[2] قال الإمام عبدالقاهر : اعلم أن الاستثناء ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون من كلام موجب ، والثانى أن يكون من كلام غير موجب ، وغير الموجب ثلاثة أضرب : النفي ، والنهى ، والاستفهام .

والموجـــب ما لم يكن واحداً منها كالخبر المثبت نحو : جاءنى زيد ، وكذا الأمر نحو : اضرب زيداً ، فالاستثناء من الموجب نحو ما تقدم من قولك :

جاءنـــي القوم إلا زيداً ، ألا ترى أن جاءنى كلام موجب وليس بنفي ولا نهي ولا استفهام " أ هـــ . المقتصد في شرح الايضاح ٧٠١/٢ ، وانظر : الفوائد الضيائية ٤١٤/١ .

وفي المفتاح : إذا كان الكلام عارياً عن النفي، والنهي ، والاستفهام يسمي موجبا ، وإنما سمى به ؛ لأن عريانه عن ذلك سبب موجب لنصبه ، هذا كلامه [1].

وهو تصريح بأن الموجب بكسر الجيم لا بفتحه ، وأن الموجب بمعنى السبب ، ويجـوز أن يفسر الموجب على تقدير كسر الجيم بالمشتمل على الإيجاب، أي : لا نفي فـيه ولا سلب ، والنهي راجع الى النفي ، وأما الاستفهام وإن لم يكن فيه النفي إلا أنه لا إيجاب فيه ؛ إذ الإيجاب معناه الحكم بالثبوت ، فالكلام المشتمل على النفي، والنهي ، والاسـتفهام ليس فيه حكم بالثبوت فسمى به (٧٩/ب) الكلام الخالي عن الثلاثة ، وإن فتح الجيم فمعناه : الكلام الذي اعتبر فيه الإيجاب ، أي : الحكم بالثبوت ، فوجه التسمية – إذن – ظاهر .

وإنمـا قال : (**فِي كَلَامٍ مُوجَبٍ**) ؛ إذْ لو كان كلام غير موجب لم يجب النصب نحـو : " ما جاءني القوم إلا زيد" فـ " زيد" يجوز رفعه على البدل [2] ، ونصبه على الاستثناء (**ذُكِرَفِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ**) ، هذه الجملة صفة لكلام موجب، أي : كائناً في كلام موجب ذكر فيه المستثنى منه ، والعائد في الجملة محذوف كما أشرنا إليه .

---

[1] نـص الإسفريني في ذلك هو قوله : " اعلم أن المستثنى بـ " إلا " لا يخلو من أن يكون في كلام موجب ،أو غير موجب ، والمعنى بالموجب : ما لم يصدر بأحد الأشياء الثلاثة التي هي : النفي ،والنهي، والاستفهام ، وبغير الموجب ما يصدر بأحدهما ... " أ هـ الضوء شرح المصباح ص ٣١٣.

[2] والبدل هو اختيار سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن الخشاب ، وابن يعيش وغيرهم ، قال سيبويه : هـذا بـاب مـا يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل ، وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما مـررت بـأحد إلا زيد، وما رأيت أحدا إلا زيدا جعلت المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد ، وما أتاني إلا زيد ... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول ، ومن ذلك قولك : ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد " أ هـ الكتاب ٣١١/٢ .
وانظر : المقتضب ٣٩٤/٤ ، والأصول لابن السراج ٣٠٣ ، والمرتجل ص ١٨٧ .
وأمـا النصب فهو على أصل الاستثناء ، قال سيبويه : ومن قال : ما أتاني القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك ، فإنه ينبغي له أن يقول : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُم ﴾ أ هـ الكتاب ٣١١/٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢ .

(**مِـثْلُ : جَاءَنِـي القَوْمُ إلاّ زَيداً**) وإنما وجب النصب ها هنا إذ يمتنع أن تحمل "إلا" علـى الصفة ؛ ويمتنع البدل ؛ إذْ المبدل – إذن – ساقط فيلزم مجئ جميع العالم سوى زيد وهو باطل [1].

(**أَوْ**) يكون المستثنى (**مُقَدَّماً عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ**) نحو :

وَمَالِي إلاّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَـــةٌ .. وَمِالِي إلاّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ [2]

(**مِـثْلُ : مَـا جَاءَنِي إلاّ زَيداً [أَحدٌ]** [3]) ، وإنما وجب النصب ها هنا لامتناع البدل والصفة ؛ إذْ كل منهما تابع، فلايجوز تقدمه على متبوعه [4].

---

[1] قـال **سـيبويه** : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم ... وذلك قولك : أتانى القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك " أ هـ الكتاب ٣٣٠/٢ : ٣٣١ .

وقال الأستراباذي في المواضع التي يجب فيها نصب المستثنى :" أن يكون المستثنى بعد إلا التى لغير الصفة فـى كلام موجب ... نحو : جاءنى القوم إلا زيداً .. وإنما وجب النصب ها هنا لامتناع البدل ، وامتناع حمل "إلا" علـى الصـفة، أما الأول فلاقتضاء البدل فساد المعنى ؛ لأن المبدل منه فى حكم الساقط ، فيكون تقدير قولـنا : جاءني القوم إلا زيداً ، هو : " جاءني إلا زيد " فيلزم منه مجئ جميع العالم إليه إلا زيد، وهو ظاهر الفساد " أ هـ . الوافية في شرح الكافية ص ١٣٥ .

[2] البيـت مـن الطويـل ، وهو للكميت فى المقتضب ٣٩٨/٤ ، ومجالس ثعلب ٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسـيرافى ١٣٣/٢ ، وشـرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٦٥/٢ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ، ط مؤسسة الرسـالة ص ٧٣٥ ، وتخلـيص الشواهد ٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٧/١ ، والتصريح ٣٥٥/١ ، والاشمونى ٢١٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١١١/٣ ، والمشعب : الطريق ، والشيعة : الأعوان والأحزاب .

والشاهد فيه : تقديم المستثنى على المستثنى منه في الشطرين ، والأصل :

ومالي شيعة إلا آل أحمد ، ومالى مشعب إلا مشعب الحق ، فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه

[3] فى الأصل(القوم)وما أثبت نص إرشاد الهادي ص١٠١ .

[4] المشهور من لغة العرب أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وجب نصبه ، وقد ورد عن بعض العرب الرفع ، واختار وجوب النصب البصريون ، وتبعهم ابن عصفور وابن الضائع ، وأجاز الكوفيون والبغداديون الـرفع وتبعهم ابن مالك قياساً على ما ورد من ذلك : وهو عند الجمهور قليل لا يقاس عليه . انظر : فى ذلك : المساعد ٥٦٧/١ ، وهمع الهوامع ١٩١/٢ : ١٩٢ .

وَأَمَّـا فِي غَيْرِ المُوجَبِ فَالمُخْتَارُ البَدَلُ ، مِثْلُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، أَوْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيدٌ ، بالرَفْعِ .....

(وَأَمَّـا) المستثنى (٨٠/أ) الكائن (فِي غَيرِ) الكلام (**المُوجَب فَالمُخْتَارُ**) في مثله (**البَدَلُ**) إشارة إلى فائدة التقييد بالكلام الموجب (**مِثْلُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ، [أَوْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيدٌ]** [(١)] **بِالرَفْعِ**) والنصب كلاهما جائز [(٢)].

وعلـيه قوله – عز وعلا – : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ ، و﴿ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [(٣)]، وانما قال : فالمختار البدل ؛ إذ البدل غير مشتمل على التكلف بخلاف النصب فإنه يحتاج إلى أن يجعل نصبه من قبيل التشبيه بالمفعول [(٤)] .

(**أَوْ : مَـا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيدٌ**) [(٥)] إشارة إلى أنه إن تعذر البدل على اللفظ يعتبر إبداله على الموضع [(٦)] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من كلام الشارح ، وهى مثبتة فى متن إرشاد الهادي ص١٠١ .

(٢) ويوضح ذلك الخوارزمي بقوله : " إذا كان المستثنى فى كلام غير موجب ، وهو من جنس المستثنى منه مؤخراً عنه والكلام تام فإنه يجوز في المستثنى وجهان ، وهو : النصب على الاستثناء ، وكذلك البدل " أ هـ التخمير في شرح المفصل ٤٦٣/١ ، وانظر : شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطي ص ٧٩ .

(٣) مـن الآيـة رقـم (٦٦) من سورة النساء ، وقد اختلف القراء في لفظ﴿ قَلِيلٌ﴾ فقرأ ابن عامر﴿ إلا قَلِيلاً﴾ بالنصـب على الاستثناء ، وعلى الإتباع لمصاحف أهل الشام ، وقرأ الجمهور بالرفع على البدل من الضمير المـرفوع – الواو في ﴿فَعَلُوه﴾ – يراجع فى ذلك : الكشف ٣٩٢/١ ، وحجة القراءات لأبى زرعة ص٢٦ ، والإملاء ١٨٦/١ ، والنشر ٢٥٠/٢ .

(٤) والـبدل هو اختيار سيبويه ، وابن الخشاب، وابن يعيش ، وغيرهم ، انظر : الكتاب ٣١١/٢ ، والمرتجل ص ١٨٧ ، وشرح المفصل ٨٢/٢ .

(٥) هذه العبارة جاءت في كلام الشارح على أنها من كلام المصنف ، وليست في متن الإرشاد فالذي هناك ما أثبـت أعلى الصفحة يراجع إرشاد الهادي ص١٠١ ، والحق أن فى هذا الموضع اضطراباً لعل السر فيه أن الشـارح قد اطلع فيه على نسخة لم نقف عليها ، ولم يثبتها محقق كتاب إرشاد الهادي .

(٦) قـال الرضي : " اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع : فى المجرور بـ "من" الاستغراقية ، والمجـرور بالـباء الزائدة لتأكيد غير الموجب ، نحو : ما زيداً ، أو "ليس زيد" ، أو " هل زيد شئ " ، وفي اسم "لا" التبرئة ، إذا كان منصوباً ، أو مفتوحاً ، نحو : لا رجل ، ولا غلام رجل ، وفى الخبر المنصوب بـ "ما الحجازية " أ هـ شرح الكافية ، ١٤٠/٢ .

وَإِذَا لَمْ يُذْكَرُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَهُوَ عَلَى إِعْرَابِهِ ، مِثْلُ : مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْدًا .....

فإنه إذا قيل : ما جاءني أحد إلا زيد فالإبدال على اللفظ ، وإذا قيل : ما جاءنئ من أحد ، فهو بدل من موضع " أحد" [1] ؛ إذ لو أبدل من لفظه كان " من " مقدرا بعد "إلا" ، أو البدل بتكرير العامل فيكون تقديره - إذن - : " جاءني من زيد ؛ فيلزم زيادة "من" في الإثبات [2]، وهو غير جائز .

وإذا بطل إبداله من لفظه تعين أن يكون بدلا من محله ، ومحله الرفع على أنه فاعل "جاءني " ، و " من " زائدة لتأكيد النفي .

والنصب - أيضا- (٨٠/ب) جائز على الاستثناء لكن الإبدال أولى ، وإليه أشار بقوله : (**فَالمُخْتَارُ البَدَلُ**) [3] ،(**وَإِذَا لَمْ يُذْكَرْ المُسْتَثْنَى مِنْهُ**) في الكلام (**فَهُوَ**) معرب على حسب العوامل (**عَلَى**) حسب (**إِعْرَابِه**) أي : إعراب المستثنى منه ، ويسمى هذا الاستثناء : استثناءا مفرغا اصطلاحا ؛ إذ هو فارغ عن المستثنى منه خال منه [4].

(**مِثْلُ : مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ**) فإعراب المستثنى هاهنا هو الرفع ، أي : " ما جاءني أحد إلا زيد " ؛ لأن عامله طالب للرفع ، وإن اقتضى النصب فهو - أيضا- منصوب [5]، وإليه أشار بقوله : (**وَمَا رَأَيْتُ إِلاَّ زيدًا**) .

---

[1] قال السيوطي : "... وإذا أتبع المجرور بـ "من" ، أو الباء الزائدتين ، أو اسم "لا" الجنسية تعين اعتبار المحل نحو : ما في الدار من أحد إلا زيد ، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ وليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به ، ولا إلا الله " أ هـ همع الهوامع ١٩٠/٢ ، وانظر : الفوائد للجامى ٤٢٢/١ .

[2] وفي شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٢ : " وتقول: " لا أحد فيها إلا زيد ... بالرفع على البدل من موضع " لا أحد " ؛ لأنه في موضع اسم مبتدأ ، ولا يجوز حمل ما بعد إلا على النصب الذي توجبه لا النافية ؛ لأن " لا " إنما تعمل في منفى وما بعد إلا هنا موجب ، ولأن المنفى هاهنا مقدر "بمن" والمعنى : لا من أحد ، ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البدل منه ؛ لأنه لا يصح تقدير "من" هذه بعد "الا" أ هـ .

[3] فى الأصل (فالبدل هو المختار) وما أثبت نص إرشاد الهادي ص ١٠١ .

[4] يسمى النحاة هذا النوع من الاستثناء بالمفرغ ، والمفرغ فى الحقيقة الفعل ؛ لأنه لم يشتغل بمستثنى منه ؛ فعمل فى المستثنى ، وكل موضع لا تعمل فيه إلا فالاستثناء مفرغ " أ هـ . أسرار النحو ص ١٤٧ .

[5] فصل ابن عصفور ذلك بقوله : الاسم الواقع بعد " إلا " لا يخلو من أن يكون قبله عامل مفرغ للعمل فيه ، أولا يكون ، فإن كان : فإما أن يكون العامل المفرغ رافعا ، أو ناصبا ، أو خافضا فإن كان رافعا عمل فيه ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيد ، وإن كان ناصبا أو خافضا : فإما أن يكون معموله محذوفا أو لا يكون ، فإن لم يكن له معمول محذوف ، كان الاسم الذي بعد إلا على حسب ذلك العامل ؛ وذلك نحو =

وكـذا إن اقتضى الجر ، وإليه أشار بقوله : (**وَمَا مَرَرتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ ، وَمَا سِرْتُ إِلاَّ رَاكِباً**) مثال للحال [1]، (**أَوَإِلاَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ**) مثال للظرف .

وفـي الكلام إشارة إلى أن التفريغ جار في معمولات الفعل كلها سوى المفعول معه [2]، ومما يجب أن يعلم وهاهنا أوانه :

الأول : ما عامل النصب في المستثنى في مواضع الانتصاب ؟؟

الثاني : كيف يصح الإبدال والنسبة مختلفة (٨١/أ) الإيجاب والسلب ؟!

فتحقيق الأول : أنّ هذا مختلف فيه إلى مذاهب :

الأول : وهـو مذهـب البصريين أنّ العامل فيه الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل بتوسط "إلا" ؛ لأنّه شئ يتعلق بالفعل معنى ؛ إذْ هو جزء مما نسب إليه الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول [3].

=قولـك : ماضـربت إلا زيـدا وما مررت إلا بزيد ، وإن كان معموله محذوفا ، كان الاسم الذي بعد "إلا" منصوباعلى الاستثناء ، ومن ذلك قوله :

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ .... وَلَمْ يَنْجُ إلا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرَا

أي : ولم ينج شئ إلا جفن سيف " أ هـ . المقرب ومعه مثل المقرب ص٢٣٤ ، وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٣٠٠ ، وأسرار النحو ص١٤٦ ، ١٤٧ .

[1] وفى ذلك يقول **سيبويه** : " فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق "إلا" فهو أن تدخل الاسم فـي شـئ تنفـى عنه ما سواه ، وذلك قوله : ما أتانى إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد ، تجري الاسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيد ... فليس فى هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا " أ هـ الكتاب ٣١٠/٢ .

[2] قـال الرضى في شرح الكافية ١٣٥/٢ : " وأما المفعول معه ، فلا يجئ بعد "إلا" لا يقال : لا تمشى إلا وزيـدا ، ولعل ذلك لأن ما بعد "إلا" كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله ؛ لمخالفته له نفيا وإثباتا ، و "إلا" مؤذنـة مـن حيـث المعـنى بـنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ..."أ هـ .

هذا وينبغي أن يعلم أن بعض النحاة لا يعد هذا القسم – الاستثناء المفرغ – من أنواع الاستثناء ، بل هو من باب الحصر ، قال الكيشي : وعندي أن هذا ليس باستثناء لعدم انطباق حد الاستثناء عليه ، وإنما جئ بـ "ما" و "إلا" للحصر " أ هـ الارشاد إلى علم الإعراب ص ٢٦٠ .

[3] هـذا مذهـب البصريين وقد عبر عنه الأنبارى بقوله : وذهب البصريون إلى أن العامل فى المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط "إلا" أهـ المسألة رقم ٣٤ من الإنصاف ٢٦١/١ ، وقال فى أسرار العربية =

والثانـــي : وهو قول : **المبرد** [1]، **والزجاج** [2]أنَّ العامل فيه "إلا" ؛ إذْ هو نائب مناب "استثنى" ، كحرف النداء نائب مناب " أنادي " .

الثالث : وعليه **الكسائي** : أنَّ العامل مضمر بعد "إلا" ، وهو أَنْ المفتوحة وخبره محذوف ، فمعنى قام القوم إلا زيدا " ، قام القوم إلّا أن زيدا لم يقم [3] ، هذه أقوالهم

= معللا ذلك: وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل إلا أنه قوي بـــ "إلا" فتعدي الى المستثنى كما تعدى الفعـــل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه ، نحو : استوى الماء والخشبة ؛ فإن الاسم منصـــوب بـــالفعل المـــتقدم بـــتقوية الواو " أ هـــ أسرار العربية ص ١٥٨ ، وانظر : الكتاب ٢ /١٣٠ : ١٣١، والأصول ص ٢٨١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٩/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١ ، والاستغناء في الاستثناء للقرافي ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ص ٦٧ ، وما بعدها .

[1] نســـب كل من: ابن جني ، والأنباري ، وابن يعيش ، وابن الخشاب ، والرضي ، وغيرهم هذا الرأي للمبرد ، وهو أن العامل في الاستثناء ، هو "إلا" .

انظـــر : الخصائص ٢٧٦/٢ ، والإنصاف ٢٦٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ ، والمرتجل لابن الخشاب ص ١٨٦ ، وشرح الكافية ١١٤/١ .

والقـــول بأن المبرد يرى أن عامل النصب في الاستثناء هو "الا" وحدها يخالف ما ورد عن المبرد ، فقد جاء في المقتضب ما يفيد أن العامل هو الفعل المحذوف و "إلا" بدل من هذا الفعل ودليل عليه ، يفهم ذلك من قوله : " ... وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن "زيدا" فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا كانت "إلا" بدلا من قولك : أعنى زيدا ، وأستثنى فيمن جاء زيدا ، فكانت بدلا من الفعل " أهـــ ، المقتضب ٣٩٠/٤ .

وقولـــه فـــي الكـــامل أيضا ٢ / ٦٨ ط دار الفكر العربي : " ... لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو : جاءني إخوتـــك إلا زيدا ، كما قال تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ ، ونصب هذا على معنى الفعل ، و "إلا" دليل علـــى ذلك ، فإذا قلت : جاءني القوم ، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم ، فإذا قال : إلا زيدا ، فالمعنى :لا أعنى فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا،ولسيبويه فيه تمثيل ، والذي ذكرت أبين منه " أ هـــ

وانظر : ما أثبته الاسناد عضيمة في تعليقه على المقتضب في هامش (١) ٣٩٠/٤ .

[2] الـــزجاج : هـــو أبـــو إسحاق ابراهيم بن السري المتوفي سنة ٣١٠ هـــ ، له من التصانيف : معاني القرآن ، والاشتقاق ، وخلق الانسان ، وشرح أبيات سيبويه ، والقوافي ، انظر : في ترجمته ، مراتب النحويين ص ١٣٥ ، ونزهة الألباء ص ٢٤٤ ، وإنباه الرواة ١٥٩/١ ، ومعجم الأدباء ١٣٠/١ ، والأعلام ٤٠/١ .

أمـــا عن رأيه في عامل النصب في المستثنى فهو يقول بأن العامل أستثنى محذوفا ، قال في معاني القرآن : "فأما رفـــع ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ فعلى البدل من الواو ، والمعنى : ما فعله إلا قليل منهم ، والنصب جائز في غير القرآن علـــى معـــنى : ما فعلوه أستثنى قليلا منهم ، وعلى ما فسرنا في نصب الاستثناء " أ هـــ ، معانى القرآن وإعرابه ٧٢/٢ ، تحقيق د/ عبدالجليل شلبي ، ط عالم الكتب.

[3] انظر : رأي الكسائي في الإنصاف ٢٦١/١ ، والإيضاح في شرح المفصل الحاجب ٣٦٢/١ .

وتعقـــبه الرضي بقوله : وليس بشئ ؛ إذْ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب "إن" مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير المفرد " أ هـــ شرح الكافية ١١٥/٢ .

ومذاهبهم ، والمختار – عندي – هو القول الثاني [1] ؛ إذْ هو مطرد في جميع المواقف بلا تكلف في المعنى .

بخلاف القول الأول فإنه لا يستقيم في مثل : القوم إلا زيداً أخوتك [2] ، و التقدير تكلف ، وأما القول الثالث فلا يخفي ضعفه وكلفته [3] .

وأما تحقيق الأمر الثاني [4] ، فهو أن المعتبر في الإسناد (٨١/ب) والإبدال هو المستثنى مع "إلا" على نمط قولهم : مررت برجل لا ظريف ، فإن قوله : " لا ظريف " صفة مع "لا" على نمط قوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ [5]

ولمـــا كان الجزء الأول غير قابل للإعراب ؛ إذ هو حرف أظهر الإعراب على الجزء الأخير، وهو ما بعد "إلا" كما إذا كان "إلا" مع ما بعده صفة لما قبله ، فكأنه قيل : مـــا جاءني غير زيد ، فقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ ﴾ [6] في معنى : ما فعله غير قليل ، فاتحدت النسبتان ، فَلْيُتَأَمَّل .

(وَ) مـــا (**بَعْـــدَ سِوَى ، وسَوَاءٍ**) بالقصر والمد (**لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُوراً**) ؛لأنه مضـــاف إليه [7] ، وفي سوى لغات : فتح السين مع المد ، وكسر السين مع القصر [8] ، وكل

---

[1] وهو أن العامل "إلا" نفسها ؛ لأن معنى "إلا" أستثنى .

[2] فإن كان العامل هو الفعل ، فليس فى هذا المثال عامل ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢.

[3] قـــال ابـــن الحاجـــب عن هذا الرأي " وهذا ليس بجيد ؛ لأن " إن " لا تضمر ؛ ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبداً " أ هـــ الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١ .

[4] وهـــو قوله : كيف يصح الإبدال والنسبة مختلفة إيجاباً وسلباً ، أي : ما قبل إلا منفى وما بعدها موجب ، وهو مسند ومبدل مما قبلها ، هذا مقصد الشارح .

[5] الواقعـــة الآيتان رقم (٤٣ : ٤٤) ، وقال الفراء : وقوله : ﴿ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ وجه الكلام أن يكون خفضاً متبعاً لما قبله ، ومثله : ﴿ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَةٍ وَلَا غَرْبِيَةٍ ﴾معانى القرآن للفراء (١٢٦/٣) .

[6] من الآية رقم (٦٦) من سورة النساء .

[7] انظر : فى ذلك المقرب لابن عصفور ص ٢٣٩ .

[8] ذكـــر هاتين اللغتين كل من : ابن خروف، والإسفراييني ، وأبوحيان ، انظر : شرح جمل الزجاجي لابن خـــروف ٩٥٩/٢ ، ولـــباب الإعراب ض ٣٤٤ ، وشرح الزوزنى على اللباب ٩٢٨/٣ ، وارتشاف الضرب ١٥١٣/٣ .

مـنهما لغـة مشـهورة وكسر السين مع المد ، وضم السين مع القصر[1] (**مِثْلُ : مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيدٍ**) يعني : ما بعد سوى مجرور ، كما أن ما بعد " غير " مجرور مثله .

(**وَحُكْمُ غَيْرٍ**) وشأنه وأمره (**فِي الإِعْرَابِ حُكْمُ المُسْتَثْنَى**) على التفصيل الذي سـبق ، قـال فـي الصحاح : وأصل (٨٢/أ) غير الصفة ، والاستثناء عارض لها ، وأصل "إلا" الاستثناء والصفة عارضة لها [2] .

ويسـتثنى بهـا على خمسة أوجه : بعد الايجاب ، وبعد النفي ، وفي المفرغ ، والمقـدم ، والمـنقطع ، وبالجملة فـ "غير" يدخل في جميع المواضع التي يدخل فيها "إلا"[3] ، إلا أنه لا يدخل على الجملة كـ "إلا" لتعذر الإضافة هاهنا . [4]

---

[1] وفـي هاتين اللغتين يقول ابن عصفور : " ... وأما سِوى بضم السين وكسرها وفتحها مع المد ، فلا يمكن أن تكـون فعـلا ، لخفضها ما بعدها ... " أ هـ ، مثل المقرب ص ٢٣٣ ، وانظر فى هاتين اللغتين : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٥٩/٢ ، ومغنى اللبيب ١٦١/١ .

[2] ونـص الصـحاح فـي ذلك هو قوله : " ... وغير بمعنى سوى ، والجمع أغيار، وهى كلمة يوصف بها ويسـتثنى ، فـإن وصـفت بها أتبعتها إعراب ما قبلها، وإن استثنيت بها أعربتها بالإعراب الذي يجب للإسم الواقـع بعد إلا ؛ وذلك أن أصل غير صفة والاستثناء عارض " أ هـ ، الصحاح ٧٧٦/٢ مادة (غ ي ر)، تحقيق / أحمد عبدالغفور عطا ، ط دار العلم للملايين الأولى (١٣٩٩ - ١٩٧٩ م) .

وأكـد هذا المعنى ابن برهان في شرح اللمع ١٥٣/١ بقوله : " وغير أصل في الصفة ، فرع فى الاستثناء و "إلا" أصـل فـى الاستثناء ، فرع في الصفة ، نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ؛ إذ لو أردت فى هذه الآية الاستثناء لأحلت " أ هـ .

[3] قال ابن الناظم بعد أن ذكر أن "غير" تدخل فى جميع المواضع التي تدخل فيها "إلا" : "... فتفعل "بغير " ما كنـت تفعـل بـالواقع بعد " إلا " أ هـ شرح الألفية ص ٣٠٤ ، وأكد هذا الكيشى بقوله : و "إلا" و " غير" يتقارضان ما لكل واحد منهما " أ هـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٦٠ .

[4] شرح الكافية للرضي ١٥٦/٢ .

[خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا]

خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا : مَنْصُوبٌ بِهَا ، مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ خَبَرِ المُبْتَدَإِ إِلاَّ أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً ، مِثْلُ : كَانَ القَائِمَ زَيْدٌ .....

(**خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا**) هو: (**مَنْصُوبٌ بِهَا**) أي : بكان وأخواتها[1] (**مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا**) فزيد مرفوع اسمه ، وقائما منصوب خبره .

(**وَحُكْمُهُ**) أي : حكم خبر كان وأخواتها (**حُكْمُ خَبَرِ المُبْتَدَإِ**) أي : فيما يجوز من كونه معرفة ، أو نكره ، وكونه مفردا ، أو جمله ، أو متقدما على المسند إليه ومتأخرا عنه ، وفيما يجب من تقديمه على الاسم إذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو : "كان في الدار رجل " .

ومن اشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقا أو ظرفا إلى غير ذلك [2] ، (**إِلاَّ أَنَّهُ**) أي : خبر كان (**يَتَقَدَّمُ**) على الاسم حال كونه (**مَعْرِفَةً**) ؛ إذْ لا يشتبه الخبر هاهنا بالاسم لاختلافهما في الإعراب [3].

(**مِثْلُ كَانَ القَائِمَ**) بالنصب (**زَيْدٌ**) ، وإذا انتفى الإعراب فيهما (٨٢/ب) لفظا والقرينة وجب تقديم الاسم ، نحو : كان هذا ذاك ، أو كان الفتى هذا .

---

[1] ما ذهب إليه الشارح من انتصاب خبر كان بها هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فينصبون خبر كان على الحال ، انظر : في ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (١١٩) ٨٢١/٢ ، وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣.

[2] انظر : في ذلك البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٨١/٢ ، ٦٨٣ والوافية للأستراباذي ص ١٤٣ .

[3] وفي قوله : " يتقدم معرفة " تخصيص عن خبر المبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ لا يتقدم معرفة ، وهذا يتقدم ، وسبب ذلك أن الحكم على خبر المبتدأ بالتقدم - إذا كان معرفة - لا وجه له ، وهذا إذا قدر هاهنا متقدما انتصب ، فتبين قصد المتكلم بنصبه " أ هـ . شرح المقدمة الكافية ٥٦٣/٢ .

[اسْمُ إنَّ وَأَخَواتِهَا]

اسْـمُ إنَّ وَأَخَواتِهَا : المُسْنَدُ إلَيْهِ المَنْصُوبُ بِهَا ، مِثْلُ : إنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، المَنْصُوبُ بِلا الَّتِـي لِنَفْيِ الجِنْسِ ، مِثْلُ : لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، وَلاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً لَكَ ، فَالمُفْرَدُ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ ،.....

(**اسْمُ إنَّ وأَخَواتِهَا ، المُسْنَدُ إلَيْهِ**) شامل لكل ما هو مسند إليه [1] (**المَنْصُوبُ بِهَا**) أي : بإن وأخواتها ، إخراج لما ليس من هذا القبيل **[(مثل : إنَّ زيداً قائمٌ)]** [2]

[المَنْصُوبُ بِلاَ الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ]

(**المَنْصُـوبُ بِـلاَ الَّتِـي لِنَفْيِ الجِنْسِ**) لم يقل : اسم "لا" التي لنفي الجنس ، وأخواتهـا كمـا قـال فـيما سبق ؛ إذْ الكلام في المنصوبات ، وجميع ما هو اسم "لا" المذكـورة لـيس منصوبا ، بل بعضه مبنى مثل : " لَا رَجُلَ " [3] و إليه أشار بقوله : (**فالمُفْـرَدُ مَبْنِـيٌّ**)... الخ ، (**مِثْلُ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ**) مثال لما وقع بعد "لا" نكـرة ، ومضـافا [4] ، (**وَلاَ عِشْـرِينَ دِرْهَمـاً لَـكَ**) مثال لما وقع بعد "لا" مشتبها بالمضـاف[5] ، (**فَالمُفْـرَدُ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ**) [6] إشارة إلى ما ذكرناه آنفا من نكته العدول .

---

[1] قوله :المسند إليه شامل للمبتدأ ، واسم كان وأخواتها ، واسم ما ، ولا ... وغيرها " شرح الوافية للإستراباذي ص ١٤٥ .

[2] زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق ، وهى موجودة في متن إرشاد الهادي للتفتازانى ص ١٠٢ .

[3] نقل الشارح هذه الفقرة عن المحقق الرضي ، إلا أنه لم يذكر ذلك ، انظر : شرح الكافية ٤٣٧/٢ .

[4] انظر : الفوائد للجامي ٤٣٧/١ .

[5] المراد بالشبيه بالمضاف والمضارع له هو : الاسم الذي يأتى بعده شئ من تمام معناه ، وذلك فى باب النداء . انظر : التخمير في شرح المفصل ٣٢٦/١ ، والمساعد ٣٤٠/١ ، وفيه أنه يسمى المطول ، والممطول من مطلت الحديدة إذا مددتها .

(٦) لـو قـال : يبنى على ما ينصب به لكان أدق ، ليدخل فيه المثنى ، والجمع الذي على حد التثنية ، نحو : لا غلامين لك ، ولا مسلمين لك .

قال ابن الحاجب : يبني على ما ينصب به ، هذا أولى من قولهم : مبنى على الفتح ، فإنا نقول : " لا غلامين لك " ، ولـيس مبنـيا على الفتح ، وكذلك : لا مسلمين لك ، وإذا قلنا : " مبنى على ما ينصب به " شمل ذلك كله .. " أ هـ شرح المقدمة الكافية ٣٥٨/٢ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢ .

*وفـى العـباب : " وهذا أولى من قول من قال : مبنى على الفتح لكونه شاملا لجميع أنواع علامات النصب من الفـتحة وغيرها ... " العباب في شرح اللباب ٧٤٦/٢ ، وذلك قول كثير من المتقدمين كالفارسى ، وابن جنى ، والزمخشري . انظر : الإيضاح العضدي ص ٢٣٩ ، واللمع ص ٩٧ ، والمفصل ص ٧٥ .

مِـثْلُ:لَا رَجُـلَ ، وَيُرْفَعُ مَعَ الفَصْلِ،مِثْلُ : لَا فِيهَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَيَجُوزُ فِي النَّعْتِ لِلمَبْنِي ، والعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ : الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، مِثْلُ :لَا رَجُلَ ظَرِيْفٌ وَظَرِيْفاً، وَمِثْلُ : وَ لَا أَبَ وابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وابْنِهِ ∴ .....

(مِثْلُ : لَا رَجُلَ) أي : في الدار ، فخبره محذوف ، (وَيُرْفَعُ) اسم "لا" (مَعَ) وجود (الفَصْلِ) [1] والتكرير [2] (مِثْلُ : لا فِيهَا رَجُلٌ ولَا امْرَأَةٌ) ، و(وَيَجُوزُ فِي النَّعْتِ) أي : نعت اسم "لا " (لِلمَبْنِي والعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ : الرَّفْعُ والنَّصْبُ) ، (مِثْلُ : لَا رَجُلَ ظَرِيْفٌ) بالرفع حملا على المحل (٨٣/أ) (وَظَرِيْفاً) بالنصب حملا على اللفظ [3].

(مِثْلُ :

وَلَا أَبَ ، وابْناً مِثْلَ مَرْوَانَ ، وابْنِهِ) ∴ إِذَاهُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا [4]

---

[1] يريد أنك إذا فصلت بين " لا " وبين منفيها لم يجز إلا الرفع ، وتكرر "لا" ، قال ابن يعيش : " ... ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل ؛ لأن "لا" لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها ، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها ... " أ هـ شرح المفصل ١١١/٢ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٢ .

[2] قال سيبويه : " واعلم أنك إذا فصلت بين " لا" وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد " لا" الثانية ؛ لأنه جعل جواب أذا عندك أم ذا ؟ ... "لا" لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة " أ هـ الكتاب ٢/ ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وانظر : العباب في شرح اللباب ٧٤٧/٢ .

[3] يريد : أنك إذا وصفت المفرد المبني مع "لا" التى لنفى الجنس ، أو عطفت عليه ، جاز لك الرفع على موضع "لا" مع اسمها ؛ لأن موضعها رفع بالابتداء عند سيبويه ، انظر : الكتاب ٢٧٤/٢ .

وجاز لك النصب على اللفظ ، ومثل المصنف للصفة بقوله : (لَا رَجلَ ظَرِيفٌ وظَرِيفًا) – ومثل للعطف بقوله : (لَا أَبَ وابناً) . انظر : سيبويه ٢٨٥/٢٨ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، وابن يعيش ١٠١/٢ .

[4] البيت من الطويل ، وهو مدح لمروان بن الحكم ، وابنه عبدالملك .

وقائله غير معروف ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، انظر : الكتاب ٢٨٥/٢ ، معانى القرآن للفراء ١٢٠/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٨٠٤/٢ ،والتخمير فى شرح المفصل ٥١١/١ ، والخزانة ١٠٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢ ، والايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٣٨٥/١ ، والأمالي لابن الحاجب ٤١٩/١ ، ٥٩٣/٢ ، والأشموني ١٩/٢ .

والمجد : العزة والشرف ، ارتدى : لبس الرداء وهو : ما يستر النصف الأعلى ، تأزر : لبس الإزار ، وهو : ما يستر النصف الأسفل .

والشاهد فيه : عطف "ابنا" بالإعراب نصبا على "أب" باعتبار لفظه حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للإعرابية ، أو على محله إذا اعتبرنا محله منصوبا .

هذا مثال للمنصوب حملا على اللفظ ، (**وَقَدْ يُبْنَى النَّعْتُ**) أي : نعت اسم " لا " ؛ لأنهم يجعلون الموصوف والصفة كشئ واحد[1] .

(**مِثْلُ :**) بالنصب صفة لمصدر محذوف، أي : بيني بناء مثل البناء الكائن في نحو : (**لَا رَجُلَ ظَرِيْفَ بِالفَتْحِ**) متعلق بقوله : (**يُبْنَى**) ، أي : قد يبني على الفتح .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ**) أي : اسم "لا" (**مِثْلُ : لَا عَلَيْكَ**) أي : لَا بَأسَ عَلَيْكَ [2].

ويجب أن يعلم أنه لا يحذف الاسم إلا إذا كان الخبر مذكورا ، كما أنه لا يحذف الخبر إلا إذا كان الاسم مذكورا ؛ لئلا يكون إجحافا ، وإضرارا بها [3].

---

[1] يجوز أن تبنى الصفة مع موصوفها ، ثم تدخل "لا" عليهما ، فيقال : لا رجل ظريف ، فيبنيان على الفتح كخمسة عشر ، ولا يكونان مبنيين مع "لا" ، ولكن " لا" لما دخلت عليهما مبنيين عملت في موضعهما ، وإنما لم يجعلا مع "لا" شيئا واحدا ، من أجل أن ثلاثة أشياء لا تجعل شيئا واحدا ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٢ .

[2] قال سيبويه : " ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، وإنما يريد : لا بأس عليك ، ولا شئ عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه " أ هـ ، الكتاب ٢٩٥/٢ ، وانظر : لباب الاعراب ص ٢٧٣ ، والمساعد ٣٤١/١ ،

ويرى بعض النحاة أن حذف الاسم في قولهم : " لا عليك " يكون على سبيل الندرة ، انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٤ .

[3] انظر في ذلك : العباب في شرح اللباب ٧٥٤/٢ .

[خَبَرُ "مَا" وَ "لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ "لَيْسَ"]

خَبَرُ "مَا" ، وَ "لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ "لَيْسَ" مَنْصُوبٌ بِهِمَا ، مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وَإِذَا قُدِّمَ عَلَى الاسْمِ ، أَوْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِـ"إِلَّا" بَطَلَ العَمَلُ ، مِثْلُ : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ .....

(**خَبَرُ "مَا" وَ "لَا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ "لَيْسَ"**) ، قال جار الله في المفصل [1]: التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ، ويقرأون : ﴿ مَا هَذَا بَشَرٌ ﴾ [2] هو (**مَنْصُوبٌ بِهِمَا ، مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا**) [3] .

(**وَإِذَا قُدِّمَ**) الخبر (**عَلَى الاسْمِ ، أَوْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا**) ، أي : بين الاسم والخبر (**بِـإِلَّا بَطَلَ العَمَلُ**) أي : عمل كل منهما [4] ، (**مِثْلُ : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ**) مثال (٨٣/ب) للأول أعني : تقديم الخبر على الاسم ، (**وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ**) مثال للثاني ، أعني : الفصل بـ " إِلَّا " والله أعلم .

---

[1] المفصل ص ٨٢ .

[2] من الآية رقم (٣١) من سورة يوسف ، وقراءة الجمهور النصب على لغة الحجاز .. ولغة تميم الرفع .
قال ابن عطية : ولم يقرأ به ، وقال الزمخشري : ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ : ﴿ بشر﴾ بالرفع ، وهي قراءة ابن مسعود .
انظر : البحر المحيط ٢٧٠/٦ ، والمحرر الوجيز ٢٩٣/٩ ، والكشاف ٤٦٦/٢ .

[3] "ما" ، و " لا " تعملان عمل ليس ، فتنصبان الخبر ، ووجه الشبه بينهما وبين ليس هو النفي ، وهذا الشبه هو علة إعمال العرب لها ، وهو لغة أهل الحجاز ، يقول سيبويه في إعمال " ما" إعمال ليس : " هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف "ما" تقول : ما عبدالله أخاك ، وما زيد منطلقا ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى " أما " و " هل " ، أي : لا يعلمونها في شئ ... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ " ليس " ؛ إذ كان معناها كمعناها ... " أ هـ الكتاب ١/ ٥٧ .
وانظر : المسائل البغداديات ص ٢٨٣ ، ط مطبعة العانى ، والإيضاح فى شرح المفصل ٣٩٧/١ .

[4] يشيرُ الشارحُ إلى بعضٍ من شروطِ عمل " ما " عمل ليس ، وهي كما ذكرها النحاة .
١- أن لا يليها "إن " ٢- ألا ينتقض نفيها ، وعن يونس نقل جواز إعمالها مع انتفاض النفى .
٣- ألا يتقدم خبرها على اسمها .
٤- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا ، وفي الشروط الثلاثة الأخيرة خلاف .
انظر : تفاصيل الإعمال في الكتاب ٥٧/١ وما بعدها ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٤٢٩/١ وما بعدها ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٩٨/١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ٦٠ ، والجنى الداني ٢٩٢، ٣٢٣ ، وهمع الهوامع ٣٨٩/١ ، والملخص فى علم العربية ص ٥٠٤ ، وأسرار النحو ص ١٥١ .

الخاتمة

الحمد الله الذي ليس في الوجود من هو أولى بالحمد منه ، حمدا يليق بكماله وجلاله ، وصلاة وسلاما دائمين بدوامه ، على النبي محمد صلى الله عليه وسلم – وآله .

وبعـــــد ...

فإن هذا الشرح قد استطاع أن يجد لنفسه مكانا متميزا بين شروح "**الإرشاد**" ، فهو أوفى الشروح التي قامت حول هذا الكتاب ، ولا أقول هذا تأثرا و لا ذاتية بل موضوعية ووضعا للحق في نصابه ، وبعد معايشتي هذا البحث معايشة طويلة تراءت لي نتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا : يبرز هذا الكتاب أهمية كتاب " **الإرشاد** " حيث إنّه أحد" أحد عشر شرحا" قامت على هذا المصنف كان من أهمها وأوفاها هذا الشرح الذي بين أيدينا .

ثانيا : أن مؤلف هذا الكتاب " **الرشاد في شرح الإرشاد** " عالم في اللغة عموما ، وفي علم العربية خصوصا ، بجانب علمه في العلوم الأخرى من فقه ، ومنطق وبلاغة ، و أصول وغيرها ؛ يظهر ذلك من إسهاماته بالتصنيف في هذه العلوم .

ثالثا : هذا الكتاب أول تصنيفه حيث ألفه في سن العشرين وهو يظهر بجلاء ثقافته، وشخصيته اللغوية ، وهو يضعه على قدم المساواة مع علماء أجلاء تناولوا هذا الكتاب بالشرح والتحليل ، بل إن شرحه يعد أغنى الشروح وأوفاها ؛ لغزارة مادته ، وكثرة شواهده .

رابعا : اتضح من خلال معايشة كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد" تأثر الشيخ البِسْطَامي بشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، وقد تبين ذلك بصورة واضحة من خلال مواضع كثيرة من البحث ، لدرجة أن الشارح قد ينقل – أحيانا – عبارات بنصها من شرح الرضي مما يعكس شهرته ، وإعجاب العلماء غير العرب بهذا الشرح .

خامسا : اتضح من خلال دراسة هذا الجزء من الكتاب مذهب الشيخ البِسْطَامي النحوي ؛ فهو بصري المذهب ، ويؤيد البصريين في آرائهم ومذهبهم .

سادسا : ظهـــور شخصية الشارح ، فلم يكن الشيخ البسطامي ناقلا وعارضا فقط ، بل كـــان المرجح والمختار ، والمحلل و المناقش والمجيب عما قد يعرض في نفس القارئ أو السامع .

سابعا : ظهور ثقافة الشيخ الفقهية ، والأصولية خلال الشرح فقد ربط المسائل النحوية بالأحكـــام الفقهـــية ، والأصـــولية ، وقـــد ظهر تأثره بهذه الثقافة في عرض موضـــوعات الشـــرح ، فكان يفرض الافتراضات والاعتراضات التي قد ترد علـــى الذهن ويجيب عليها ، و في بعض المواضع يطلب التأمل من القارئ أو السامع ، تشغيلا لذهنه وتطبيقا على ما بين له من موضع مشروح .

ثامنا : وجه هذا البحث إلى الشيخ البسطامي بعض الملاحظات كان من أهمها :

أ- نسبته إلى بعض العلماء كابن جنى ، والمبرد ، والشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، أراء هي في الحقيقة لا ترجع إليهم بل لقد صرحوا بغيرها في بعض كتبهم .

ب- استطراده في شرحه لجزئية صغيرة من كلام المصنف إلى الحد الذي يجعله يأتي بكلام كثير ، لو أوجزه ؛ لكان أنسب .

جـــ- : اشتداده في لغته عند نقده لأراء من سبقوه من العلماء كما فعل مع عصام الدين الإسفراييني.

تاســـعا : أظهـــر البحـــث أن للشيخ البِسْطَامي مصنفات متنوعة أسهم بها في التراث الإنساني من علوم عربية ، وإسلامية تحتاج إلى من يسلط الضوء عليها ، ويضيفها إلى المكتبة العربية .

وبعد ...

فإني أناشد من وقع على خطأ في عملي هذا أن يرشدني إليه مشكورا ، فهذا جهد المقل ، وإني لأعترف بقصر الباع ، وقلة الزاد ، فإن وفقت فهو بفضل من الله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني أخلصت النية وبذلت الجهد ، والله أعلى وأعلم .

والحمد لله أولا وآخرا